

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د.

تخصص: اقتصاد كمي.

بعنوان:

أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي:
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

تحت إشراف الأستاذة:

أ.د. نازي نورية.

من إعداد الطالبة:

القروص وفاء

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يحيى بروفقات محمد الكريم
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذة التعليم العالي	أ.د. نازي نورية
ممتدنا	جامعة سعيدة	أستاذ ماضر-أ-	أ.د. طيبي بومدين
ممتدنا	جامعة تلمسان	أستاذ ماضر-أ-	أ.د. محروبي ناصر صلاح الدين
ممتدنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ ماضر-أ-	أ.د. مقيدش محمد
ممتدنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ ماضر-أ-	أ.د. شيري محمد الرحيو

السنة الجامعية: 2018-2019

بعد بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ اللّٰهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا

مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ

مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا

بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا

أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286) ﴿

صدق الله العظيم

سورة البقرة

دعاء

أهدي ثمرة هذا العمل الى من علمني النجاح و الصبر و وهبني القوة و الاعتزاز بالنفس

" أبي الغالي "

الى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، من علمتني و عانت الصعاب

لأصل الى ما أنا فيه "أمي الحبيبة"

الى توأم روحي و رفيق دربي الى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله "زوجي العزيز"

و الى "عائلته المحترمة"

الى سبب وجودي في الحياة...الى من أرى التفاؤل بعينه...و السعادة في ضحكته "ابني

محمد عصام"

الى أخواتي و أخي رفاق حاضري و مستقبلي.

و الى كل أفراد عائلتي و كل الأحباب و الأصدقاء.

و أهدي هذا العمل الى كل متصفح لهذه الرسالة و الى كل طلاب العلم في أي مكان.

القرصوفاء

شكر و تقدير

أبدأ بشكر الله عز وجل امتثالا لقوله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ (7)﴾ -
سورة ابراهيم-

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا مُحَمَّد و على آله و
صحابه أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل الى أولئك الذين منحونا العزم تلو العزم، لتتخطى الصعاب و نقف
و اثنى الخطى، الى الأستاذة الدكتورة "غازي نورية" لتكرمها بالاشراف على رسالتي و
على الجهود التي بذلتها حتى تخرج الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أشكر أساتذة أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد لمراجعة رسالتي و اثرائها
بآرائهم القيمة التي سترفع من قيمتها و أهميتها.

و الشكر الجزيل الى الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني بآرائهم و نصائحهم المستمرة و
الشكر الى زميلاتي و زملائي الأعزاء، الذين كانوا بجانبني دوما و أبدا و تعلمت منهم
الكثير، والذين قضيت معهم أجمل الأوقات، شكرا لكم.

أتقدم بالشكر إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير لجامعة
تلمسان.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-
على ما قدموه لي من علم و نصح و ارشاد خلال سنوات دراستي.
و في الأخير اشكر كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات.

11	الفصل التمهيدي: الاطار العام للدراسة.
11	1- المقدمة العامة:
13	2- إشكالية الدراسة:
13	3- فرضيات الدراسة:
13	4- أهداف الدراسة:
14	5- أهمية الدراسة:
14	6- منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات و المعلومات:
15	7- هيكل البحث:
16	8- حدود و صعوبات الدراسة:
18	الفصل الأول: ماهية القروض المصرفية و نظريات النمو الاقتصادي.
18	مقدمة الفصل:
18	I. عموميات حول المؤسسات المصرفية:
18	1- نشأة و تطور المؤسسات المصرفية:
20	2- تعريف المؤسسات المصرفية:
20	3- أنواع المؤسسات المصرفية و وظائفها:
24	4- أهمية و أهداف المؤسسات المصرفية:
25	II. ماهية القروض المصرفية:
26	1- تعريف و أهمية القروض المصرفية:
28	2- أنواع القروض المصرفية:
33	3- سياسات الاقراض المصرفي و العوامل المؤثرة فيها:
38	4- خطوات منح القروض المصرفية:
40	III. النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.
40	1- مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

43	2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:
44	IV. محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:
44	1- محددات النمو الاقتصادي:
51	2- مقاييس النمو الاقتصادي:
53	V. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:
53	1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:
68	2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث:
80	VI. العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي:
82	1- نظرية "العرض - القائد" (Supply Leading hypothesis):
82	2- نظرية "الطلب-التابع" (Hypothesis Demand Following):
83	3- السببية ثنائية الاتجاه: (Bi-directional Causality)
84	خاتمة الفصل:
86	الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.
86	مقدمة الفصل:
86	I. دراسات تجريبية لدول أجنبية:
115	II. دراسات تجريبية لدول عربية:
126	III. دراسات تجريبية محلية:
133	IV. المذكرات:
139	خاتمة الفصل:
142	الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
142	مقدمة الفصل:
142	I. واقع النظام المصرفي الجزائري بين الاصلاح و التحديث:
142	1- النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض:
147	2- النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض 90-10:

152	3- تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 10-90:
157	4- تقييم قانون النقد و القرض 10-90:
158	II. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:
158	1- تحليل النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989):
164	2- تحليل النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق (1990-2017):
172	III. واقع المتغيرات المصرفية في الجزائر:
172	1- تحليل تطور الودائع المصرفية في الجزائر:
175	2- تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر:
183	IV. دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):
183	1- منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):
193	2- توصيف النموذج القياسي و المتغيرات المستعملة لدراسة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):
203	V. دراسة قياسية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017):
204	1- منهجية الدراسة القياسية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر:
204	2- توصيف النموذج القياسي و المتغيرات المستعملة لدراسة للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017):
214	خاتمة الفصل:
215	خاتمة عامة:
219	قائمة المراجع و المصادر:
240	قائمة الملاحق:

قائمة الجداول:

- الجدول (1-1): مقارنة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية. 43
- الجدول (1-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989) 159
- الجدول (2-3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1989-1962) 162
- الجدول (3-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي (2017-1990). 165
- الجدول (4-3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (2017-1990). 169.....
- الجدول (5-3): تطور اجمالي الودائع (1989-1962) 172
- الجدول (6-3): نسبة الودائع طويلة الأجل من مجموع الودائع. (1970-1987) 173
- الجدول (7-3): تطور اجمالي الودائع (2017-1990). 174
- الجدول (8-3): تطور القروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد. (1964-1989) 175
- الجدول (9-3): نسبة قروض البنوك في مجموع قروض البنك المركزي. (1980-1987). 177
- الجدول (10-3): تطور اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد. (1990-2017) 177
- الجدول (11-3): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب المدة الزمنية خلال (2017-1996). 179
- الجدول (12-3): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2017-1992). 181
- الجدول (13-3): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية. 197
- الجدول (14-3): اختبار الحدود Bounds Test 198
- الجدول (15-3): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 0,1) 199
- الجدول (16-3): اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء. 200
- الجدول (17-3): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حد الخطأ. 200
- الجدول (18-3): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية. 205
- الجدول (19-3): اختبار الحدود Bounds Test 206
- الجدول (20-3): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL(1, 0, 0, 3) 206
- الجدول (21-3): اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء. 207
- الجدول (22-3): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حد الخطأ. 208

- 210 الجدول(3-23): اختبار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR.
- 211 الجدول (3-24): نتائج اختبار السببية وفق منهجية Toda-Yamamoto.

قائمة الأشكال:

- 46 الشكل (1-1): الحلقة المفرغة للفقر.
- 54 الشكل (2-1): أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي.
- 66 الشكل (3-1): التمثيل البياني لنموذج " سولو-سوان " في النمو الاقتصادي.
- 81 الشكل (4-1): الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.
- 151 الشكل (1-3): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حاليا(2018).
- 160 الشكل (2-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (1962-1989).
- 161 الشكل (3-3): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1962-1989).
- 163 الشكل (4-3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989).
- 164 الشكل (5-3): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989).
- 166 الشكل (6-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (1990-2017).
- 168 الشكل (7-3): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(1990-2017).
- 170 الشكل (8-3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(1990-2017).
- 171 الشكل (9-3): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1990-2017).
- 173 الشكل (10-3): تطور اجمالي الودائع (1962-1989).
- 175 الشكل (11-3): تطور اجمالي الودائع (1990-2017).
- 176 الشكل (12-3): تطور اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد. (1964-1989).
- 178 الشكل (13-3): تطور اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد (1990-2017).
- 180 الشكل (14-3): تطور نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق خلال (1996-2017)
- 182 الشكل(15-3): تطور نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال (1992-2017).
- 201 الشكل(3-16): لأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ.
- 208 الشكل(3-17): لأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ.

- الشكل (3-18): منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية. 210
- الشكل (3-19): الدائرة الاحادية. 211

قائمة الملاحق:

- الملحق (1): اختبارات جذور الوحدة لديكي فولار المطور(ADF) 240
- الملحق (2): اختبارات جذور الوحدة لفيليبس بيرون(PP) 240
- الملحق (3): اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL 242
- الملحق (4): تقدير نموذج ARDL بطريقة المربعات الصغرى (OLS) 242
- الملحق (5): نتائج اختبار الارتباط الخطي. 243
- الملحق (6): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ. 244
- الملحق (7): اختبارات جذور الوحدة لديكي فولار المطور(ADF) 244
- الملحق (8): اختبارات جذور الوحدة لفيليبس بيرون(PP) 245
- الملحق(9): اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL 246
- الملحق (10): تقدير نموذج ARDL بطريقة المربعات الصغرى(OLS) 246
- الملحق(11): نتائج اختبار الارتباط الخطي. 247
- الملحق (12): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ. 247
- الملحق (13): نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (5) VAR 248
- الملحق(14): نتائج اختبار السببية لجرانجر حسب منهجية Toda-Yamamoto 250

الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة.

1- المقدمة العامة:

السؤال الأساسي في النمو الاقتصادي الذي جذب الباحثين منذ فترة طويلة هو لماذا تنمو البلدان بمعدلات مختلفة؟ ولقد جاءت أدبيات النمو التجريبية بالعديد من التفسيرات للاختلافات بين البلدان في النمو بما في ذلك تراكم عوامل الإنتاج، و الثروات الموارد الطبيعية، ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي، والتربية التعليمية، والتطوير المؤسساتي، وفعالية النظام القانوني، والتجارة الدولية، والتنوع العرقي والديني...و تستمر قائمة العوامل المحتملة في التوسع، على ما يبدو بدون حدود.و من أحد العوامل الحاسمة التي بدأت في تلقي اهتمام كبير و بشكل متزايد هو دور القطاع المالي في عملية النمو.

يمكن إرجاع العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي إلى أعمال جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter في أوائل القرن العشرين، ومؤخراً إلى ماكينون (1973) McKinnon وشاو (1973) Shaw (1973). ومنذ ذلك الحين، هناك مجموعة كبيرة من الأدبيات الاقتصادية تدعم الافتراض القائل بأنه بالإضافة إلى العديد من العوامل الهامة الأخرى، يرتبط النمو الاقتصادي طويل المدى والرفاه الاجتماعي لبلد ما بدرجة التنمية المالية. و وفقاً للفين¹ Levine (2005)، فإن التنمية المالية تقاس بعدة عوامل مثل الحجم، والعمق، والنفوذ، وكفاءة واستقرار النظام المالي، والتي تشمل أسواقها، وسطائها، مجموعة الأصول، المؤسسات، والأنظمة. كلما ارتفعت درجة التطور المالي، زاد توافر الخدمات المالية التي تسمح بتنوع المخاطر. هذا يزيد من مسار النمو طويل الأجل للبلد ويحسن في نهاية المطاف رفاهية وازدهار المنتجين و المستهلكين على حد سواء.

يعتبر النظام المصرفي أساساً لاققتصاد أي دولة، حيث أشار² Ndubuisi M. Nwaru and Okorontah (2014) إلى أن البنوك في دورها كوسطاء الماليين تساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال. أصبح أداء النظام المصرفي للبلد قضية استراتيجية لتعزيز مرونة النظام المالي بأكمله أمام التقلبات الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن ظواهر التحرير وإلغاء الضوابط التنظيمية أجبرت البلدان النامية تدريجياً على الدخول في إصلاحات هيكلية كبرى تهدف إلى تحسين كفاءة البنوك وكذلك تشجيع الممارسات التنافسية.

تساهم الوساطة المالية والأسواق المالية بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية الإجمالية من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال (معدل الاستثمار) وعلى الابتكار التكنولوجي. أولاً، يؤدي التطور المالي الكبير إلى زيادة تعبئة المدخرات وتخصيصها للمشاريع الاستثمارية ذات العائد الأعلى. هذا التراكم المتزايد لرأس المال يعزز النمو الاقتصادي. ثانياً، من خلال تخصيص رأس المال بشكل مناسب لمشاريع الاستثمار الصحيحة وتعزيز الإدارة السليمة للشركات، التنمية المالية ستزيد من معدل الابتكار التكنولوجي ونمو الإنتاجية، مما يعزز النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

¹ -Levine, R., (2005), "Finance and growth: Theory and evidence", In Handbook of economic growth, edited by P. Aghion and S. Durlauf, Amsterdam: North-Holland, Elsevier Publishers.

² - Dr. Ndubuisi M. NWARU, OKORONTAH Chikeziem F (2014) « BANKS' CREDIT AS AN INSTRUMENT OF ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA » International Journal of Business & Law Research , vol 2, No 2, pp 25-33.

يعد النظام المالي الفعال مكوناً حيوياً وضرورياً لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أيضاً، إذا كان النظام المالي فعالاً فيجب عليه أن يظهر تحسينات في الربحية وزيادة وساطة الأموال وتحسين أسعار المنتجات المالية و تقديم خدمات عالية الجودة للمستهلكين. أما إذا كان النظام المالي يخضع لضوابط تنظيمية صارمة ، فلن تعمل الأسواق المالية بكفاءة ولن يؤدي استخدام الموارد إلى الوصول للنتائج المرجوة. وتجدد الإشارة أيضاً إلى أن الإصلاحات في القطاعات الأخرى لها تأثير أقل على التنمية الاقتصادية الشاملة إذا كان القطاع المالي تحت السيطرة (Levine¹ 1998). تعد الوساطة المالية الفعالة عاملاً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية حيث أنها تنطوي على آثار للتعبئة الفعالة للموارد القابلة للاستثمار. وبالتالي ، تلعب كفاءة القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد.

لاحظ العديد من الاقتصاديين أن البلدان التي لديها أنظمة ائتمانية تتسم بالكفاءة تنمو بشكل أسرع بينما تتحمل أنظمة الائتمان غير الفعالة مخاطر فشل البنوك. فالمؤسسات المصرفية تلعب دور الوسيط بين قطاعات الفائض والعجز في الاقتصاد. وبالتالي ، فإن النظام الائتماني الفعال سيخفف من القيود التي تعرقل التوسع الائتماني ، حيث يعمل الائتمان على تغذية الأنشطة الاقتصادية من خلال السماح للشركات بالاستثمار بما يتجاوز أموالها المتوفرة ، والأسر لشراء المنازل دون توفير التكلفة بأكملها مقدماً ، والحكومات لتسيير إنفاقها من خلال تخفيف النمط الدوري للعائدات الضريبية والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. على الرغم من أن الوسطاء الماليين يخضعون لتنظيم معين ، إلا أنهم يحددون الاستراتيجيات الخاصة بتخصيص الأموال ، وهم يلعبون دوراً مهماً في تحديد نوع الأنشطة الاستثمارية ومستوى توليد العمالة و توزيع الدخل (Gross (2001)².

لقد احتلت العلاقة بين القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي منذ العقود القليلة الماضية محل دراسة العديد من الاقتصاديين بدءاً من شومبيتر الى ماكينون و شاو. إلا أن القنوات وحتى اتجاه السببية بقيت بلا حل من الناحية النظرية والتجريبية. كما تعد الدراسات التجريبية حول تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي نادرة. بالإضافة لذلك، فإن مسألة ما إذا كانت التنمية المالية تسبق النمو الاقتصادي أم تتابعه كانت موضوعاً واسعاً للبحث التجريبي منذ العقود القليلة الماضية. يقال على نطاق واسع أن أنظمة الائتمان المتقدمة نسبياً تحسن كفاءة تخصيص الموارد وبالتالي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلد. و بالعكس ، فإن زيادة النمو تجعل أسواق الائتمان أكثر فائدة للمشاركين ، وتخفف التنمية المالية وتقوي تأثير النمو الأولي.

تلعب البنوك دوراً هاماً في توجيه مدخرات قطاعات الفائض إلى قطاعات العجز. بمعنى آخر ، تؤدي البنوك دوراً مخصصاً مهماً لتشغيل الاقتصاد. تحدد كفاءة النظام المصرفي وقدرته التنافسية قوة أي اقتصاد. و الاقتصاد الجزائري ليس استثناءً لذلك ، وبالتالي يلعب النظام المصرفي دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد. ويشير التوسع الأخير في عدد البنوك الخاصة إلى أن البنوك التجارية في الجزائر لديها إمكانات كبيرة لتوسيع التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل. كانت تحكم النظام المصرفي الجزائري قيود متعددة حتى نهاية عام 1990. وكانت السمات التنظيمية الرئيسية له هي تنظيم أسعار الفائدة ، والقيود الائتمانية، وضوابط سوق الصرف الأجنبي...، على الرغم من أن بعض القيود لا تزال قيد التشغيل ، إلا أن التنظيمات التي تؤثر على البنوك يتم تخفيفها بتنفيذ الإصلاحات المالية في سياق التعديل الهيكلي الذي بدأت بتطبيقه الجزائر منذ 1990. تعطي الإصلاحات أولوية لتحديث الأنظمة المصرفية وذلك

¹ - Levine R., (1998), "The legal environment, banks, and long-run economic growth", *Journal of money, credit and banking*, Volume 30(3), PP.596-610.

² -Gross M. D. (2001) "Financial Intermediation: A Contributing Factor to Economic Growth and Employment", *ILO Working Papers*, International Labour Office, Geneva.

لتوفير خدمات مالية أفضل ، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي. كما يجب أن تعزز الإصلاحات التنمية المصرفية من خلال الحد من التدخل الحكومي في القطاعات المالية ومشاركة البنوك الخاصة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفقاً لما تقرره الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي / البنك الدولي) ، فقد تحقق تحرير شروط النشاط المصرفي تدريجياً بعد سنة 1990 ، ويتعلق الأمر بشكل أساسي بإلغاء تدريجي لقيود أسعار الفائدة وتخصيص الائتمان، والانفتاح على مشاركة بنوك القطاع الخاص ، وتعزيز أسواق النقد والأسهم ، وبالتالي تم انشاء عدة المؤسسات المالية تابعة للقطاع الخاص. ومع ذلك ، لا تزال البنوك التجارية الكبرى والمؤسسات المتخصصة تابعة للقطاع العام. لذلك ، لإدراك العلاقة المهمة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ، تحاول هذه الأطروحة التحقيق في الإصلاح المالي وتطوير القطاع المصرفي بدراسة تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي ، واتجاه السببية بين الائتمان المصرفي القطاعي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2- إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ؟

و من خلال هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وكيف يتحقق؟
- ✓ ما هي أهمية الائتمان المصرفي نظرياً؟
- ✓ هل يعتبر القرض المصرفي من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ و ماهي المنهجية القياسية التي يمكن اعتمادها لمعرفة هذا الأثر؟

3- فرضيات الدراسة:

- بهدف الاجابة على الاشكالية السابقة و بعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي، تم وضع الفرضيات التالية:
- ليس هناك تأثير معنوي للقروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المستوى الكلي.
 - للقروض المصرفية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المستوى الكلي.
 - ليس هناك تأثير معنوي للقروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة اضافة الى اختبار فرضيات البحث الى مايلي:
- الوقوف على طبيعة العلاقة التجريبية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.
 - الوقوف على طبيعة العلاقة التجريبية التي تربط بين القروض الموجهة لمختلف القطاعات و النمو الاقتصادي.
 - التحقيق في اتجاه السببية بين القروض المصرفية القطاعية و النمو الاقتصادي.

- ادراك مفهوم النمو الاقتصادي و ما هو المستوى الذي وصل اليه في الجزائر.
- دراسة التطورات الحاصلة في النظام البنكي أو الجهاز المصرفي و كذا البحث في الوسائل و التسهيلات لدفع النمو الاقتصادي.
- محاولة الوقوف على المشاكل و التحديات التي تواجه البنوك.
- اثرات المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين اخرين في المستقبل لإنجاز دراسات اخرى مكتملة.
- تقديم توصيات التي من الممكن أن تساهم في رفع كفاءة البنوك و دعمها للقطاعات الاقتصادية.

5- أهمية الدراسة:

أظهرت التطورات الأخيرة في نظرية الاقتصاد الكلي أهمية البنوك في توجيه الأموال غير المستغلة إلى مجالات الاستثمار الإنتاجي، وبالتالي فإن الوساطة المالية لا تؤثر فقط على مستوى الإنتاج لكل عامل في بلد ما ولكن على معدل نموه في المدى الطويل. الوساطة المالية في جوهرها هي وظيفة حيوية للبنوك و تمثل حصة كبيرة في أنشطتها التشغيلية. ومع ذلك ، فإن تأثير النظام المصرفي للدولة على القطاع الإنتاجي للاقتصاد يعتمد على تطوير النظام المالي العام للبلد. و في هذا السياق ، يجدر بنا دراسة مدى ملاءمة أداء هذه الوظيفة لنمو اقتصاد البلد بما يتماشى مع النظريات والأدلة المتوفرة في هذا المجال.

تتبع أهمية هذه الدراسة جزئياً من حقيقة أن صياغة السياسة النقدية التي تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد تتطلب فهماً لكيفية تأثير ائتمان البنوك المحلية على النمو الاقتصادي. في الأدبيات السائدة ، أجريت القليل من الأبحاث في مجال النظام المصرفي الجزائري، و يركز معظمهم بشكل رئيسي إما على الأداء أو على كفاءة البنوك التجارية في الجزائر ولكنهم لم يهتموا بإظهار القنوات التي من خلالها يمكن أن تؤثر كفاءة و أداء البنوك على النمو الاقتصادي.

6- منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات و المعلومات:

حاولنا أن نسلك في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول الى الاجابة على الاشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع و ذلك ابتداءاً بالمقدمات و انتهاءاً عند النتائج و التوصيات و اعتمدنا لهذا السبيل المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، و المنهج القياسي و الاحصائي على النحو التالي:

- أ- المنهج الوصفي: لدراستنا للجانب النظري لأنه يمكننا من توضيح العلاقة النظرية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي، بالإضافة الى عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالموضوع.
- ب- المنهج التاريخي: تم الاستعانة به لتتبع مسار و تطور الجهاز المصرفي خلال الفترة (1962-2017)، بالإضافة الى تتبع تطور السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في النمذجة القياسية. و ذلك من خلال دراسة المعلومات التي تتضمنها النشرات الاحصائية للفترات الماضية، و الهدف من ذلك فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل بالاستناد الى أحداث الماضي.

ت- المنهج القياسي و الاحصائي: لدراستنا للجانب التطبيقي، يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات و الوسائل المستخدمة في عملية النمذجة القياسية من بينها برنامج Econometric Eviews9 و ما توفر لدينا من برامج أخرى للوصول لأهداف البحث.

سوف يتم جمع بيانات و معلومات هذا البحث باستعمال بعض الاساليب التالية:

- أسلوب البحث الأكاديمي (المسح المكتبي) الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب و المجلات و الدراسات و الأبحاث المقدمة في هذا الموضوع.

- أسلوب المسح الرقمي و ذلك بالاطلاع على مختلف المعطيات الاحصائية من الجداول و أرقام و وثائق تتعلق بالنظام المصرفي و الموجودة على مستوى الموقع الرسمي لبنك الجزائر، وزارة المالية و الديوان الوطني الجزائري للاحصائيات، و البنك الدولي...

7- هيكل البحث:

بهدف تحقيق أهداف البحث و الاجابة على الاشكالية الموضوعية قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول بالاضافة الى الفصل التمهيدي الذي تضمن الاطار العام للدراسة و الخاتمة العامة التي تضمنت مختلف النتائج المتوصل لها بالاضافة الى مجموعة من التوصيات، و ذلك على النحو التالي:

➤ **الفصل الأول: ماهية القروض المصرفية و نظريات النمو الاقتصادي:** تم تخصيصه للاطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال هذا الفصل مفاهيم عامة حول المؤسسات المصرفية و القرض المصرفي، كما قمنا بسرد التطور التاريخي لمختلف الأدبيات النظرية و نماذج النمو الاقتصادي ابتداء من نظريات و نماذج النمو في الفكر التقليدي، وصولا الى النظريات الحديثة التي تتمثل في نماذج النمو الداخلي، و أخيرا تم عرض العلاقة النظرية التي تربط بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

➤ **الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي:** قدمنا من خلاله مختلف الدراسات التطبيقية والتجريبية السابقة التي عاجلت العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي باستخدام مختلف تقنيات وطرق الاقتصاد القياسي و تم تقسيمها على أساس البلد الذي اجرت فيه الى دراسات أجنبية،دراسات عربية ودراسات محلية، كما تم عرض المذكرات التي تطرقت الى مواضيع تشبه موضوع الدراسة .

➤ **الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر:** بالنسبة للفصل الأخير تم فيه عرض واقع النظام المصرفي الجزائري بالاضافة الى عرض واقع النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و مرحلة اقتصاد السوق، تم أيضا التطرق الى تطور بعض المتغيرات المصرفية، و في الأخير تم اجراء دراسة قياسية لأثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، كما تم اجراء دراسة

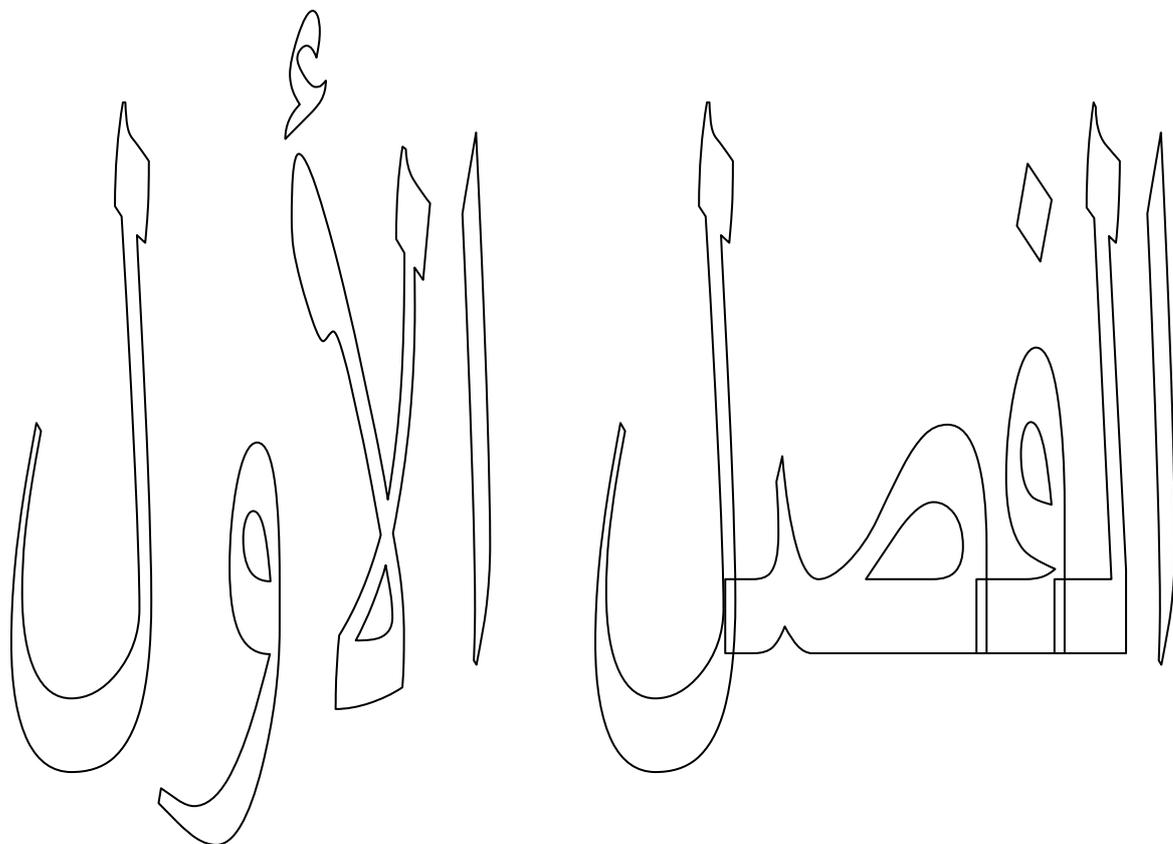
قياسية أخرى لأثر القروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

8- حدود و صعوبات الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في الحدود المكانية حيث تم اجراء البحث في دولة الجزائر، بالإضافة الى الحدود الزمنية حيث وفي ظل المعطيات و البيانات الاحصائية المتوفرة تم تقدير النموذج الأول لأثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017)، بينما تم تقدير النموذج الثاني لأثر القروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2017). هناك أيضا حدود علمية للدراسة في كونها اقتصرت على مجموعة محددة من المتغيرات المستقلة (القروض الممنوحة للقطاع الخاص، الودائع المصرفية، الانفتاح التجاري، التضخم، الانفاق الحكومي، اجمالي الاستثمار، القروض الممنوحة القطاع العام، القروض الممنوحة للإدارات المحلية) لدراسة أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي.

مثل أي بحث علمي واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يتعرض لها معظم الباحثين والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة بين التمويل والنمو باللغة العربية .
- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية، كما أن تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب علينا مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات.



الفصل الأول: ماهية القروض المصرفية و نظريات النمو الاقتصادي.

مقدمة الفصل:

يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث يلعب دور الوسيط المالي بين أولئك الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيق مكاسب مادية من جهة، و بين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل كاف لاستثماراتهم القائمة و المستقبلية. ان وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو الأشخاص أو حتى الحكومات في بعض الأحيان يساعم في دفع عجلة الاستثمار و النمو الاقتصادي على حد سواء، و بالتالي توفير فرص عمل اضافية و خلق فرص استثمار جديدة.

يعتبر القرض المصرفي من المراحل المتطورة للخدمات المصرفية و تعد فوائده من أهم مصادر إيرادات البنوك، حيث تعتمد عملية منح الائتمان على المصالح المتبادلة بين المقرض و المقترض و التي تبني على توافق الرغبات و الحاجات بين من تتوافر لديه الأموال و من يحتاجها.

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات، من أبرز الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو . وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانيات المتاحة والتي تعتبر مصادرا للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل، وقد اهتم المفكرون الاقتصاديون على اختلاف أطرافهم وانتماءاتهم الفكرية بموضوع النمو الاقتصادي، حيث جاءت عدة محاولات لإيجاد نماذج مفسرة للنمو الاقتصادي بداية من أعمال "Harrod-Domar"، و مروراً بأعمال "Solow-Swan" التي أعطت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي واعتبرت أن التقدم التقني الخارجي المنشأ هو العامل الأساسي في تفسير اختلاف درجة الفقر والغنى بين الدول، ووصولاً عند نماذج النمو داخلي المنشأ التي حاولت إيجاد عوامل داخلية لعنصر التقدم التكنولوجي والتي يأتي على رأسها المعرفة و رأس المال البشري، وهي العوامل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتحد من العوائد المتناقصة لرأس المال لضمان استمرار النمو على المدى الطويل.

يهدف هذا الفصل الى تبيان العلاقة النظرية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي و على هذا الأساس تم التطرق الى المفاهيم الأساسية للمؤسسات المصرفية ثم القروض المصرفية، و تم أيضا عرض مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التطرق الى أهم النظريات المفسرة له، مروراً بالنظريات التقليدية الى النظريات الحديثة، و كآخر عنصر في الفصل الأول تم عرض مختلف الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين التطور المالي و المصرفي و النمو الاقتصادي.

I. **عموميات حول المؤسسات المصرفية:**

تعتبر المصارف من أهم الركائز التي يقوم عليها أي اقتصاد أي دولة، فهي تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات، كما يعتبر المكان الأمين لأموال الأفراد و ودائعهم.

1- **نشأة و تطور المؤسسات المصرفية:**

إن فكرة البنك قديمة جدا، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل بالعراق في الألف الرابع قبل الميلاد (400 ق م)، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون (400 ق م) بداية العمليات التي تزاوها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. أما فكرة المتاجرة بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية¹.

أما البنوك، بشكلها الحالي، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثالث عشر و بداية الرابع عشر) بعد ازدهار البنوك الإيطالية، على اثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لتجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء. و ترتب على كل هذا تكدسا في الثروات، لذلك قام بعض التجار و الصياغ بقبول أموال المودعين و المحافظة عليها و ذلك مقابل إصدار إيصالات، أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك على عمولة. ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق من قيمتها) بحضور الطرفين، وفيما بعد بمجرد التظهير، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعيين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك (أي النقود الورقية) بشكله الحديث. إن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة أما الباقي الودائع تبقى مجمدة لدى الصراف، لذا فكر هذا الأخير في إقراضها، فبعد أن كان القرض هو عملية الإيداع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة و عائد الصراف يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض و الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع².

خلال القرن الرابع عشر لم تقف ممارسات الصيرافة عند هذا الحد فقد أصبحوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (السحب على المكشوف)، مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع، وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى البنك. و أقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة (1401) و كان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية عام 1587 باسم " Banco Della Piazza Di Rialto" و جاء بعده بنك أمستردام عام 1609 وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية، يعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية مثل بنك "هامبرج" بألمانيا عام 1619 م ، وبنك إنجلترا عام 1694 م، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800 م ، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.

¹ - شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن ككون - الجزائر، السنة 2000، ص 25.

² - ضياء مجيد الموسوي " الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، السنة 2000، ص 273.

و منذ بداية القرن الثامن عشر وبفضل انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم، وقد تأسس العديد من هذه البنوك التي تمثلت أعمالها في قبول الودائع و الائتمان والنقل المصرفي والمقاصة¹،... وأقامت لها فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية و في تسوية المعاملات.

2- تعريف المؤسسات المصرفية:

أصل كلمة بنك أو مصرف (Banque, Bank) هو اللفظ الإيطالي بانكو "Banco" و يعني المصطبة، في البدء كان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى لكي يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد و تبديل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود². نظرا للتطورات التي شهدتها المؤسسات المصرفية عبر الزمن تعددت التعاريف الخاصة بها، كما نجد أن تعريفات الاقتصاديين تختلف تبعا للزاوية التي ينظر منها إليها، وعليه يمكن عرض التعاريف التالية:

- يعرف البعض المصرف على أنه "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها لمن يستطيع ويرغب في الاستفادة منها عن طريق استثمارها وإفادة المجتمع بها."³
- يمكن تعريف المصرف بأنه " المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات و تدفعها عند الطلب أو لآجال محددة كما تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات."⁴
- كما يعرفها البعض على أنها " منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الأفراد أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة."⁵
- المصرف هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه و تنميته، و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض معينة أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.
- و كتعريف شامل يمكن القول أن المصرف هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية، تتجلى وظائفه في جمع رؤوس الأموال التي يستخدمها لحسابه الخاص و تحت مسؤولياته كما يقوم بتسليم القروض للزبائن و هو بذلك يحرك من رأس المال و يزيد من إنتاجيته، و بالتالي فانه يلعب دور الوسيط الذي يعمل كهمزة وصل بين المدخرين و المستثمرين، هدفه استلام و تسليم الأموال و ذلك مقابل فائدة.

3- أنواع المؤسسات المصرفية و وظائفها:

أولاً: البنك المركزي:

1- زكريا الدوري، يسري السامرائي " البنوك المركزية و السياسات النقدية " ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، السنة 2006 ، ص 12 .
 2- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 24.
 3- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة " ادارة البنوك "، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الاردن، 1996، ص 3.
 4- إسماعيل محمد الهاشم " مذكرات في النقود والبنوك"، طبعة 1، دار النهضة العربية، بيروت، السنة 1996 ، ص 43
 5- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 25.

البنك المركزي هو تلك المؤسسة الحكومية التي تقوم بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك لتحقيق الرفاهية العامة، لذلك أقيمت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة، وقد وصف بأنه مركزي لأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي والنقدي في الدولة.¹

حسب المادة(11) من قانون النقد و القرض، البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويعتبر في قمة الجهاز المصرفي، يقوم هذا الأخير بإصدار النقود كما يتولى رسم السياسة النقدية للبلد، وذلك وفق ما تقتضيه الظروف الخاصة للدولة.²

يؤدي البنك المركزي أربع وظائف أساسية تقليدية³:

- 1- البنك المركزي هو بنك الإصدار: حيث ينفرد بخلق أو سحب النقود القانونية والعمل على استقرار سوق رأس المال.
- 2- البنك المركزي هو بنك الحكومة: حيث يتلقى ودائع الحكومة كما يقدم لها قروض مباشرة لتمويل عجز الميزانية. كذلك يؤدي كافة الخدمات المصرفية للحكومة (مثل فتح الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان) بالإضافة إلى توليه مهمة إدارة وخدمة الدين العام.
- 3- البنك المركزي هو بنك البنوك: فهو يتلقى ودائع فوائض البنوك سواء تم ذلك بصفة اختيارية أو إلزامية (الاحتياطي القانوني)، كما يقوم بإقراض البنوك حين تحتاج للسيولة لمقابلة احتياجات العملاء (سحب أو ائتمان) وبجانب ذلك يقوم بالإشراف على عمليات المقاصة التي تتم بين البنوك.
- 4- البنك المركزي يدير احتياط الدولة من النقد الأجنبي: يقوم بشراء و بيع العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة احتياطاتها من العملات الأجنبية و المعادن الثمينة كما يشارك في إعداد الميزانية العامة للدولة وكذلك خطط التنمية بأبعادها المختلفة.

ثانيا: البنوك التجارية:

تعرف البنوك التجارية بأنها " تلك المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع من الجمهور و تدفعها عند الطلب أو الآجال المحددة، كما تزاوّل عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي ".⁴

¹ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري " ادارة البنوك -مدخل كمي و استراتيجي معاصر -"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص26.

² - دكتور مجدي محمد شهاب "الاقتصاد النقدي"، الدار الجامعية، 1995، ص 217.

³ - أحمد صلاح عطية، " محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 11 .

⁴ - طارق طه، "ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات" دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2007، ص 151 .

البنك التجاري هو " مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقرضين ،أهم ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما قبول الودائع و منح القروض المباشرة لمنشآت الأعمال و الأفراد و غيرهم.¹" وفي الأخير يمكن تعريف البنك التجاري بأنه " مؤسسة ائتمانية غير متخصصة، تقوم بقبول الودائع من العملاء و تعطيهم فوائد على ودائعهم لديه ، ثم تقوم بإقراض هذه الودائع للمقترضين (ائتمان) وتحصل منهم على فوائد مقابل ذلك ، وذلك كله يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

- تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف المختلفة لأنها بنوك غير متخصصة في عمل معين ويطلق على هذه الوظائف اسم الخدمات المصرفية، و عموماً فان البنوك التجارية تسعى لتقديم الخدمات التالية:²
- 1- قبول و جذب الودائع التي قد تكون تحت الطلب أو لأجل محدد أو ودائع ادخارية.
 - 2- تمويل المشاريع التنموية من خلال منح القروض بمختلف أنواعها.
 - 3- تقديم الخدمات الاستثمارية مثل مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة لأسهمها و مساعدتها أيضاً في ادارة أعمالها.
 - 4- تحصيل و تسديد المستحقات المالية من الغير أو للغير نيابة عن الزبون.
 - 5- شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته و اصدار خطابات الضمان (خطاب الضمان هو تعهد كتابي من المصرف بدفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف آخر خلال فترة معينة وذلك لعدم قدرة الزبون بالوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق، ويتقاضى المصرف عمولة من الزبون مقابل إصدار خطابات الضمان).
 - 6- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة و المهمة.
 - 7- تحويل نفقات السفر والسياحة وإصدار صكوك المسافرين والاعتمادات الشخصية.
 - 8- المساهمة في دعم و تمويل المشاريع السكنية من خلال منح قروض لهذا الغرض.
 - 9- تحصيل فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية و يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
 - 10- دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة، بالإضافة الى دفع صكوك مسحوبة على المصرف أو أية مسحوبات أخرى.
 - 11- إدارة أعمال و ممتلكات المتعاملين معه.
 - 12- تحصيل و خصم الأوراق التجارية.
 - 13- خدمات الحاسبة الإلكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات والتدريب وغيرها .
 - 14- التعامل بالبطاقات الائتمانية.

¹ - محمد صالح الحناوي ، د - عبد الفتاح عبد السلام" المؤسسات المالية : البورصة و البنوك التجارية " الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، مصر، 2000، ص21 .

² - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري " ادارة البنوك -مدخل كمي و استراتيجي معاصر- "، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

ثالثا: البنوك المتخصصة:

هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين عن طريق الائتمان الذي تقدمه، و غالبا يكون الائتمان الذي تقدمه المصارف المتخصصة متوسط أو طويل الأجل بحسب طبيعة الاستثمار القائم كالقطاعات الزراعية و الصناعية و السكنية، لذلك فان الودائع تحت الطلب ليست من أوجه أنشطتها الرئيسية و تعتمد على المصادر التالية كمصادر لرؤوس أموالها الضخمة و هي السندات و القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من مؤسسات التمويل.¹

أو هي نوع من البنوك التجارية التي تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادي وفي الغالب تحتاج هذه الأنشطة إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة ومعرفة بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو العقاري وهذا يتطلب وجود فروع متعددة على كامل التراب الوطني.²

و فيما يلي عرض للأنواع المختلفة للبنوك المتخصصة :

أ - **البنوك الصناعية** : وهي منشآت مالية تتولى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية إلى القطاع الصناعي، وغالبا ما تقدم قروضها لمدة طويلة ومتوسطة الأجل لذلك فهي تعتمد في تمويلها للصناعة على رأسمالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو على السندات التي تصدرها.

ب - **البنوك الزراعية**: هي البنوك المتخصصة في تمويل نفقات الزراعة و الحصاد و لهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض: قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية، وقروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية و رفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة، وقروض طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي و زراعتها.³

ج - **البنوك العقارية** : تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة بناء و تشييد العقارات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقدم هذه المصارف قروضها وتسهيلاتهما الائتمانية إلى المواطنين وغالبا ما تقدم قروضها لمدة طويلة تتجاوز 10 سنوات.

د - **بنوك الاستثمار** : تلعب بنوك الاستثمار دورا هاما في تمويل المشروعات إلا أنها إلى جانب ذلك تؤدي مجموع من المهام الأخرى منها متابعة و رقابة تنفيذ المشاريع و تقديم نصائح في المسائل الفنية و المالية والإدارية .

هـ - **البنوك الإسلامية** : هذه البنوك حديثة النشأة و فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية فهي تقوم على أساس نبد التعامل بالفائدة بين البنك وعملائه و بذلك يتم التعامل وفقا لما أنزله الله سبحانه و تعالى و السنة الشريفة، حيث تمارس هذه المصارف الإسلامية مسؤولياتها المصرفية من خلال لمشاركة والمراجعة.⁴

- تعتمد كل هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة:¹

¹ - عبد المطلب عبد الحميد" اقتصاديات النقود والبنوك- اساسيات والمستحدثات -"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص125.

² - رشيد بوعافية" الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري-الآفاق و التحديات-" مذكرة ماجستير ، نقود مالية و بنوك، البليلة، ديسمبر 2006 ، ص 33

³ - د.سيد الهواري" إدارة البنوك"، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987، ص200.

⁴ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري " ادارة البنوك -مدخل كمي و استراتيجي معاصر-"، مرجع سبق ذكره، ص 44-45

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.
- 2- لا تعتمد على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسية لها.
- 3- تعتمد في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرهما الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

رابعاً: البنوك الشاملة:

تلعب البنوك المتخصصة دوراً هاماً في إسراع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية و كنتيجة للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية تحولت بعض البنوك التجارية إلى بنوك متخصصة ولمواكبة العولمة تحولت إلى بنوك شاملة، حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر.

كما يمكن تعريفها بأنها تلك المؤسسات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات كما توظف مواردها بمنح القروض لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تحتاج إلى رصيد مصرفي، و بالتالي فالبنوك الشاملة تجمع بين وظائف البنوك التجارية و وظائف البنوك المتخصصة².

من بين أهم وظائف البنوك الشاملة مايلي:³

- 1- بيع و شراء الأوراق المالية و تقديم القروض المصرفية.
- 2- إنشاء صناديق الاستثمار و المعاشات الخاصة و المساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقايضة وشركات السمسرة و شركات التأمين.
- 3- التعامل في أسواق الصرف الأجنبي و القيام بالوساطة التجارية.
- 4- تقديم القروض الجماعية.

4- أهمية و أهداف المؤسسات المصرفية:

أ- أهمية المؤسسات المصرفية:

بناء على ما سبق تظهر أهمية المؤسسات المصرفية في العصر الحديث، فالدور الذي تقوم بأدائه يعتبر ضرورة حيوية و بالتالي تكمن أهميتها فيمايلي:⁴

- نظراً لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر و هذا يتيح لها فرصة الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- تلعب دور الوساطة و تيسر على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للآثنين.

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص31
 2- عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000، ص19.
 3- عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص20
 4- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص2.

- تقوم بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تحاول تحقيق جميع الرغبات وتسجيب لها.
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدها أن تمول أو تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائد مما يقلل الطلب على النقود.
- بدون المصارف تقتصر المشاركة على مشروع واحد و بالتالي تكون المخاطر أكبر.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي لا يتجه نحوها الأفراد خوفا من المخاطرة .

ب- أهداف المؤسسات المصرفية:

- تسعى المؤسسات المالية كغيرها من منظمات الأعمال المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- استمرار تحقيق الأرباح و تعظيم العائد من رأس المال الممنوح كقروض.
- يهدف النشاط المالي في للمؤسسات المصرفية إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية مما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية و هذا التعظيم يأتي عن طريق الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا¹.
- تطوير وتحسين خدمات مالية مستدامة تلبى احتياجات العملاء من ذوي الدخل المحدود.
- أن يكون مؤسسة مالية رائدة ومستديمة بكادر مؤهل ذو كفاءة عالية وأنظمة مالية وإدارية متطورة وفعالة وقادرة على جذب مصادر تمويل متنوعة.
- جذب وتوظيف اصحاب الكفاءات العلمية والعمل على تدريبهم وتأهيلهم لتقديم الخدمات المصرفية ذات جودة عالية تعبر عن إحترافهم.
- الاستثمار في انظمة تكنولوجية حديثة من شأنها تقديم خدمة سريعة ومتطورة للعملاء وفقاً للمعايير المصرفية الدولية والحد من المخاطر.
- المساهمة الفعالة في دعم النمو الاقتصادي من خلال العمل على استقطاب رؤوس الأموال وتمويل الإستثمارات وترويج التجارة الخارجية.
- تحقيق الاستقرار النقدي.

II. ماهية القروض المصرفية:

يعتبر منح القروض أو الائتمان من أهم وظائف البنوك التجارية و فيه توظف الجزء الأكبر من مواردها و من خلاله تحصل البنوك على معظم أرباحها، و بما أن المصارف ما هي الا مؤسسات ائتمانية فهي لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، وإنما تبحث عنها و تجمعها من أجل استعمالها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين عن طريق منح قروض و ذلك مقابل فائدة.

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

1- تعريف و أهمية القروض المصرفية:

1-1- تعريف القروض المصرفية:

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وقبل استعراضها لا بد من توضيح المعنى الاصطلاحي للقرض.

فان أخذنا كلمة القرض باللغة الانجليزية هي "Credit" نجد أنها نشأت من العبارة "Credo" باللاتينية وهي تركيبة الاصطلاحين:

○ "Cred" و تعني الثقة.

○ "Do" و تعني أضع.

و عليه فالمصطلح يعني " أضع الثقة"¹، فالثقة هي أساس كل عملية منح قرض و فيما يلي عرض لبعض تعاريف القروض المصرفية:

- هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، فعندما يقدم المقرض للمقترض مبلغا من المال فهو يبادلها قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة (عادة تكون أكبر من القيمة الحاضرة) عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.²
- كما يعرف القرض أنه " مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تعهد بالدفع في المستقبل، غالبا ما يكون الدفع بشكل نقدي، وبعبارة أخرى فهو وعد بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة والقرض.³ "
- تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.⁴
- القرض المصرفي هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها شخص المعنوي أو طبيعي معين لما يتضمنه القرض من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه.⁵

¹ - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان " دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص31 .

² - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان " نفس المرجع السابق، ص31 .

³ - صلاح الدين حسن السيسي " ادارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية " ، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص111.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد " البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص103.

⁵ - عبد المطلب عبد الحميد " اقتصاديات النقود والبنوك- اساسيات والمستحدثات -" ، مرجع سبق ذكره، ص141 .

- أما قانون النقد و القرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 86 فعرف القرض كما يلي: " يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان. "
 - ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعده منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع.¹
- من خلال ما سبق يمكن استخلاص عناصر القرض و المتمثلة فيما يلي:
- **الثقة** : يقصد بها الوفاء ومراعاة الوقت أو المدة عند التسديد.
 - **مبلغ الائتمان** : و يمثل مبلغ أو القيمة المالية للقرض.
 - **المدة** : أي ضرورة وجود فارق زمني بين منح الأموال (منح القرض) و موعد استعادتها (تسديد القرض).
 - **المقابل** : ان عملية تقديم القروض تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة و هذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.

1-2- أهمية القروض المصرفية:

تعتبر القروض المصرفية من أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك من أجل الحصول على إيراداته، إذ أنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته ، ومن خلال هذا فإن للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها من زاويتين الأولى من وجهة نظر البنك بحد ذاته ، والثانية من وجهة مساهمتها في دعم النشاط الاقتصادي و يمكن عرض أهمية القروض المصرفية على النحو التالي:

أ- **من وجهة نظر البنك:**²

- أن ارتفاع نسبة القروض في البنوك تشير الى وجود فوائده و عمولات معتبرة و هذا ما يسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف كما يوفر امكانية الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة طلبات السحب من العملاء.
- تعتبر القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- ان القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها.
- تمثل القروض المصرفية الجانب الأكبر من استخدامات البنوك، ولذلك تولي البنوك لها عناية خاصة عند دراسة ميزانيتها.

¹ - Benhalima Ammour « Pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie », ed Dahlab, Alger, 1997, p 55.

² - عبد المطلب عبد الحميد " البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

- تعد القروض المصرفية الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يتمكن البنك من الحد منها.
- ب- من وجهة النشاط الاقتصادي:¹
- بدون القروض المصرفية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة ، كما أن الأموال المودعة في البنوك سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- يستخدم القرض المصرفي كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يأخذ بعين الاعتبار حجم القروض المنتظرة من النظام المصرفي ، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.
- يؤدي سحب القروض المصرفية من قبل المقترضين الى زيادة حجم عرض النقود ولهذا تعتبر القروض عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الانفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- للقرض المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الافراد على الادخار لتوفير موارد لإقراضها، الامر الذي يحد من الاستهلاك.
- يعتبر القرض المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال مراقبة استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها كالقطاع الفلاحي المدعم من طرف الدولة.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع ، و يعني هذا زيادة مرودية المنتجين الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فيما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية، ففي حالة كبح القروض سيؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها سيحصل تضخم ، و كلا الحالتين يمكن التحكم فيهما من خلال السياسة الاقراضية.
- تعمل القروض على خلق فرص العمل و بالتالي نقص البطالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

2- أنواع القروض المصرفية:

يتعدد الائتمان المصرفي من ناحية النوع و يصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها مايلي:

أولاً: تصنيف القروض حسب معيار المدة (الأجل):²

هناك عدة تصنيفات للقروض المصرفية وفق معايير عديدة و مقاييس متنوعة ومن أهم هذه التصنيفات نجد:

¹- شاكر القرويني " محاضرات في اقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 113.

²- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص 104.

أ- قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة وتمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال فهي تستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال بالمنشأة ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الانتاج والتوزيع.

و الجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الاجل لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل وبالتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف ولهذا النوع عدة مزايا، أهمها:

- تتصف بدرجة عالية من المرونة و بانخفاض أسعار الفائدة.¹
- تتناسب مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة للأموال.
- لا تحسب أية ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.

و من أهم صور القروض القصيرة الأجل نجد:

1- تسيقات على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك: أي قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري

(الحساب الجاري هو حساب يقوم بفتحته رجال الأعمال و الفرق بينه و بين حساب الصكوك هو أنه يمكن أن يكون رصيده مدينا) بسحب مبلغ يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك الى حد متفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا.

2- السحب على المكشوف: هي طريقة تمويلية يسمح فيها البنك لعملائه الدائمين باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما وسنة.

3- تسهيلات الصندوق: وهي القروض التي تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، و الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، حيث تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون.

4- القروض الموسمية: هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات المنشأة الناجمة عن النشاط الموسمي كمشاطات انتاج وبيع اللوازم و الأدوات المدرسية أو إنتاج و بيع بعض المحاصيل الزراعية الموسمية، أي أن دورة الاستغلال تكون موسمية، عادة مدة هذه القروض لا تتعدى تسعة أشهر².

ب- قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتقل عادة عن سبع سنوات، يوجه هذا النوع

من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل شراء آلات جديدة للتوسع في الانتاج أو لتطوير عملية الإنتاج. و نظرا لطول مدة هذا النوع من القروض فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، أو احتمالات عدم السداد، ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد" البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص113.

² - الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر، 2004 ص58-63.

- 1- قروض قابلة للتعبئة : أي أن البنك (المقرض) بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وكذا تجنب مشكلة نقص السيولة.
- 2- قروض غير قابلة للتعبئة: أي أن البنك ليس باستطاعته خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فهو مجبر على انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله ، و هذا يؤدي الى خطر تجميد الأموال و أزمة نقص السيولة.

ج- قروض طويلة الأجل : وهي القروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات، و توجه لتمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات، عملياً لا يمكن لمصرف واحد منح القروض الطويلة الأجل نظراً لضخامة قيمة هذه القروض ، لذلك يتشارك مع عدد من المصارف الأخرى ليقدّم ما يعرف "بقرض المشاركة" فيساهم كل مصرف منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب ، و كذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقترض عميل واحد. و في بعض الأحيان تخصص في منح هذه القروض البنوك المتخصصة¹، تمتد مدة هذه القروض حتى لعشرين سنة.

ثانياً: تصنيف القروض حسب معيار الضمانات: تنقسم إلى وقروض بدون ضمانات، قروض بضمانات عينية و قروض بضمانات شخصية .

أ - القروض بدون ضمانات : وهذه القروض تمثل الجانب الأكبر من القروض حيث لا يقدم المدين أية أموال ضماناً لتسديد دينه و يكفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و بثقته في تنفيذ هذا الوعد مستنداً إلى شخصية العميل، حسن سمعته و متانة مركزه المالي وقدرته على الوفاء ومن أمثلة هذا النوع من القروض: الأرصدة المكشوفة للحسابات الجارية².

ب- القروض بضمانات عينية : في هذا النوع من القروض يقدم المدين ضماناً عينياً كضمان لتسديد دينه، و عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم " هامش الضمان " و كأمثلة لهذا النوع من القروض نذكر:

¹ - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة 6 ، 2007، ص 74- 75 .
² - صلاح الدين حسن السبسي " ادارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

✓ القروض بضمان البضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها هذا الأخير لدى البنك ، ويفتح الاعتماد لصالح المتعامل بنسبة معينة من قيمة البضاعة بعد تحديد هامش معين، ويجب أن تتوفر الخصائص التالية في البضائع التي تقبلها المصارف التجارية كضمان:

- عدم قابلية السلع للتلف أثناء فترة القرض .
- إمكانية تخزينها وسهولة جردها والتأمين عليها .
- عدم تعرض أسعارها لذبذبات شديدة.
- سهولة تصريفها دون خسائر .
- أن تكون وحداتها متجانسة يسهل عدها .

✓ القروض بضمان أوراق مالية: وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل للبنك ويشترط أن تكون جيدة وسهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية وحبذا لو كانت مضمونة من الحكومة¹. وجدير بالذكر أنه في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته تجاه البنك وبيع البنك لتلك الأوراق المالية ، فإنه لا بد وأن يعطى للمقترض المبلغ الذي قد يزيد عن الالتزامات تجاهه.²

✓ القروض بضمان أوراق تجارية: وفيها يفتح البنك اعتمادا للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك ويتمتعون بسمعة حسنة و تكون هذه الكمبيالات مظهرة للبنك. كما يجب أن تتوفر فيها شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي وهي الكمبيالات التجارية التي تحمل توقيعين تجاريين ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها ستة أشهر.³

✓ القروض بضمان رهن عقاري: قد تقبل البنوك التجارية العقارات (محلات تجارية أو المصانع) كضمان لقروضها، فإذا تراخى المدين عن سداد القرض في تاريخ الاستحقاق ، فإن البنك سيتخذ إجراءات نزع الملكية واسترداد قيمة القرض ما لم يبادر العميل بالسداد، ويبقى العقار كضمان أصلي ولكنه احتياطي للرجوع إليه في حالة عدم الالتزام ببرنامج السداد أو التسوية الموضوعة.⁴

✓ قروض بضمان التنازل عن الديون والعقود: وهدف هذه القروض تكون عمليات إنشائية (مباني ، طرق ، مياه او كهرباء ... الخ) أو عقود توريد (سلعة ، مواد، مهمات) لصالح جهات حكومية، بحيث تقدم البنوك هذه التسهيلات للمشتغلين بأعمال المقاولات والتوريد استنادا لما يتمتعون به من سمعة حسنة ومقدرة على الوفاء بتعهداتهم في تنفيذ الأعمال التي يتعاقدون عليها ، ويكون التمويل المقدم لهذه الأنشطة في حدود نسبة معينة (من 30 % الى 50 % من إجمالي قيمة العملية)، وتصرف التسهيلات المصرح بها تدريجيا بما يتمشى مع تنفيذ الأعمال.

1- أحمد صلاح عطية " محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، مرجع سبق ذكره، ص 160.
 2- احمد علي دغيم " اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد "، مكتبة مدبولي ، الاسكندرية، 1989، ص73.
 3- عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو القحف " الادارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص151.
 4- صلاح الدين حسن السيسي " ادارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

يتعين على البنك القيام بدراسة الفنية لكل عملية قبل تمويلها ،ومتابعة مراحل تنفيذها بدقة حتى لا تتعرض أمواله للضياع .¹

✓ القروض بضمان محاصيل زراعية : ليس من مهمة البنوك التجارية في الوقت الحالي منح القروض الزراعية . نظرا لنشأة بنوك القرض الزراعي والتعاوي المتخصصة بهذا العمل في كافة المناطق ،ويقتصر نشاط البنوك التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية .²

✓ القروض بضمانات أخرى متنوعة : هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج ضمن هذا النوع من الضمانات و أهمها:

- الاعتمادات التي تفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم.
- القروض التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتبهم.
- واعتمادات التصدير و الاستيراد.

ج- قروض بضمانات شخصية : يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماليا وذو سمعة طيبة أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون في حالة عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك، كما يمكن أن يكون خطاب محرر من طرف المقرض يسمى "خطاب الضمان بنكي".

ففي كلتا الحالتين يمنح البنك قرضا للشخص المضمون ولكن بطبيعة الحال في حدود معينة.

وتتوقف هذه الحدود على المبلغ الذي يكون الشخص الضامن على استعداد أن يضمن في حدوده ، وفي حالة خطاب الضمان البنكي فتوقف تلك الحدود على المبلغ المبين في ذلك الخطاب .³

ثالثا: تصنيف القروض حسب معيار الغرض منها: تعرض البنوك التجارية أنواع من القروض المصرفية وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي الموجة له مثل:

أ- القرض الاستهلاكي: هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد بهدف مواجهة الانخفاض في دخولهم و يوجه لتمويل عمليات استهلاكية كشراء السيارات، الثلاجات، الغسالات... (سلع معمرة)، فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة و الشركات الأخرى.⁴

ب- القرض التجاري: وهو ما يقدم للشركات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للشركات التجارية لتمويل عمليات التسويق و تصريف المنتجات الداخلية و الخارجية (تصدير و استيراد) .

ت- القرض الاستثماري (الصناعي) :

هو القرض الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالألات و الأراضي و غيرها. عادة ما تكون القروض الاستثمارية قروض متوسطة أو طويلة الأجل و أحدث أنواعها قروض الايجار و التأجير¹:

1- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو القحف " الادارة الحديثة في البنوك التجارية" ، مرجع سبق ذكره، ص 150.
2- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو القحف " الادارة الحديثة في البنوك التجارية" ، مرجع سبق ذكره، ص 147.
3- احمد علي دغيم " اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد "، مرجع سبق ذكره ، ص 72.
4- طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007 ، ص 45 .

❖ **القرض لإيجاري (Leasing, Crédit-bail):** هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً، بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى تحت تصرف مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى " ثمن الإيجار"، وتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر. يتميز هذا النوع من القروض بالخصائص التالية:

- المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بدفع المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، و إنما بأقساط تتضمن ثمن شراء الأصل مضاف إليه فوائد تعود للمؤسسة المؤجرة و مصاريف الاستغلال المرتبطة به.
- إن ملكية الأصل تعود للمؤسسة المؤجرة له أما المستأجرة فتستفيد من استعمال الأصل فقط، و في نهاية العقد يكون أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات: إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار، و إما أن تشتري نهائياً الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد و إما أن تمتنع عن تجديد عقد التأجير و إرجاعه للمؤسسة المؤجرة.

ث- القروض الزراعية: الهدف منها تمويل عمليات الانتاج الزراعي كالأجهزة المستعملة و ادخال التحسينات على المحاصيل و كذلك تمويل تسويق المنتجات.²

رابعا: تصنيف القروض حسب شخصية متلقيها³: و ينقسم القرض تبعاً لهذا المعيار إلى:

أ- القرض الخاص: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص أي الأفراد الطبيعيين و الأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد و المؤسسات الخاصة لدى البنوك.

ب- القرض العام:

يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (الدولة و الهيئات و المؤسسات العامة و المصالح الحكومية)، حيث تعتبر القروض العامة من الموارد المهمة التي تساهم في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة الناتج لوجود مشاريع اقتصادية ضخمة لا تكفي إيرادات الدولة في تمويلها، و يعتمد البنك عند منح هذا النوع من القروض على الثقة في التعامل مع الدولة و على الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية.⁴

3- سياسات الاقراض المصرفي و العوامل المؤثرة فيها:

لا بد لكل مصرف عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة معينة للاقراض والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه لإدارة وظيفة الإقراض و لذلك يجب تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة و العوامل المؤثرة فيها.

¹- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

²- مصطفى رشدي شحبة " الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998، ص 151.

³- حمزة محمود الزبيدي " ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2002، ص 96.

⁴- شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

أولاً: ماهية سياسات الاقراض المصرفي:

أ- تعريف سياسات الاقراض المصرفي:

- يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها مجموعة القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد ضوابط منح القروض و حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد متابعتها وتحصيلها، و عليه فإن سياسة الاقراض يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة ، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الاقراض.¹
- سياسة الإقراض عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية التي تعتمد عليها إدارة منح الائتمان لتحقيق هدف الوفاء بالحاجيات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها المصرف وذلك بأقصى سرعة باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو موارده الخاصة وتدفقات من فروع أخرى.

ب- أهداف سياسات الاقراض المصرفي: لكي تحقق سياسة الاقراض الأهداف التي وجدت من أجلها يجب أن نشير إلى أن سياسة الاقراض يجب أن لا تتدخل في التفاصيل التي قد تعوق المسؤولين في البنك عن اتخاذ القرارات التي توفّق بين صالح العملاء وصالح البنك ، كما يجب ان تكون سياسة الاقراض واضحة المعالم ومتاحة لكافة المستويات المسؤولة عن عمليات منح القروض حتى يكون هناك تفهم كامل لأهدافها وأبعادها. و من أهم أهداف سياسات الاقراض مايلي:²

- سلامة القروض التي يمنحها المصرف .
- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي .
- تسهيل عملية الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في مراحلها المختلفة .
- منع التضارب في إتخاذ القرارات داخل المصرف ، ومحاولة التنسيق والفهم بين البنك وعملائه.
- ترشيد القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن و يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح ، وحسن استخدام أموال المودعين.
- ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الارباح ومن ثم استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها و تقوية مركزه المالي.
- إحداث انسجام بين البنك و الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية و توظيف جانب من موارده فيها.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد" البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص118.

² - مصطفى النشترى " السياسات النقدية و المصرفية " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص177 .

- عدم منح القروض لمشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في مجال الانحرافات الأخلاقية أو مجال حماية البيئة من التلوث.¹
- توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، و نشير الى أنه يجب أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة من أجل ضمان المعالجة الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض.

ج- محتويات سياسات الاقراض المصرفي:

- إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من مصرف لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض فيما يلي:²
- ✓ مراعاة الجوانب القانونية: و هو أن تكون سياسة الاقراض مرتبطة بالقوانين و التشريعات الائتمانية التي يصدرها البنك المركزي، سواء ورد النص عليها في التشريعات المكتوبة أو في القواعد القانونية العرفية.³
- ✓ مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو رفضه، وهذا من أجل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في البحث عن القروض الروتينية مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة اذا كان العميل بحاجة الى الأموال مستعجلا، و حتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري، وذلك بتحديد قيمة معينة ، فإذا زادت قيمة القرض عن القيمة المحددة للمستوى الإداري فإن الأمر يرفع إلى المستوى الإداري الأعلى و هكذا.
- ✓ تحديد أنواع القروض الممنوحة : بناء على التقسيمات التي مررنا بها يمكن تحديد في سياسة الاقراض أنواع القروض التي يمكن للبنك منحها، كما تمثل هذه القروض الأسس المهمة التي يجب أن تعمل في ظلها إدارة الائتمان، ويتم اختيار نوع الائتمان الذي يتسم بجودة عالية من خلال المقارنة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة لكل نوع، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك المرفوضة التي لا تتماشى مع سياسة البنك . عملياً و تفاديا للمخاطر تقوم ادارة البنك بتوزيع تشكيلة القروض من حيث القروض الصغيرة والقروض كبيرة الحجم، ومن حيث أجل الاستحقاق وكذلك من حيث المناطق الجغرافية و النشاطات الاقتصادية.
- ✓ تحديد حجم الأموال المتاحة للاقراض⁴ : و يقصد بها بتحديد الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد. و يجب أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المتاحة من الودائع، فهي سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا لارتفاع و إنخفاض حجم الموارد المتاحة ، كما يجب على البنك الاحتفاظ بجزء من الودائع النقدية لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد" اقتصاديات النقود والبنوك- اساسيات والمستحدثات -" ، مرجع سبق ذكره ،ص145-146.

² - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره، ص51 .

³ - صلاح الدين حسن السيسى" ادارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 240.

⁴ - منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، مصر، طبعة، 2006 ، ص 216.

✓ تحديد الضمانات التي يقبلها البنك: سبق الإشارة في أنواع القروض أنه عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش ، كما أن تحديد أنواع الضمانات من الأسس المهمة التي يجب أن تتضمنها سياسة الاقراض، فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة القرض إذ لا بد من تحديد نوع الضمانات* التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة و المختلفة ومدى قبولها في السوق.

✓ تحديد المنطقة التي يخدمها البنك : يجب أن تحدد مسبقا المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح القروض ولاشك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

✓ شروط و معايير الاقراض:¹ ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على:

- حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه.
- حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض والذي قد يتراوح من ليلة واحدة الى عدة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر المحيطة بسداد القرض².
- الالتزام بمعدل ثابت لسعر الفائدة طوال مدة القرض. ومن الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة (سعر الفائدة، مصاريف ادارية، عمولات) داخل المنطقة الواحدة.
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض، وأنواع الأصول المقبولة.
- البدائل لضمان تسديد القرض كتقديم طرف ثالث كضامن للعميل(قروض بضمانات شخصية)، أو النص في عقد الاقتراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض عند إخلال العميل بشروط للعقد.
- معايير أهلية العميل للاقتراض و تشمل سمعة العميل، مركزه المالي، مدى كفاية مداخله لسداد القرض و فوائده.

✓ نظام متابعة القروض³: في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القرض الذي تم تقديمه لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد و تحديد فترة التأخير المسموح بها لقبول الأقساط، و الحالات الواجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو تحويل الموضوع للقضاء، و كيفية عرض القروض المتعثرة على الإدارة العليا.

✓ تحديد مستندات القرض: تقوم سياسة الإقراض لأي مصرف بتحديد المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض وهذه المستندات تختلف قليلا من بنك لآخر، إلا أنه يمكن إيجاز أهمها فيما يلي⁴:

* - أنظر أنواع الضمانات في عنصر أنواع القروض بضمانات عينية.

1- منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار"، مرجع سابق، ص218.

2- عبد المطلب عبد الحميد" البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص121.

3- عبد المطلب عبد الحميد" البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها "، مرجع سبق ذكره، ص124.

4- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان"، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

- طلب الإقراض و يكون مكتوب و موقع من طرف العميل.
 - بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة للمؤسسات والشركات و عادة يتم طلب القوائم المالية (جدول حسابات النتائج، الميزانية...) لآخر ثلاث سنوات.
 - بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل في حالة وجودها.
 - وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
 - وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان للعميل.
 - نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري أو عقد الشركة (القانون الأساسي) للأشخاص المعنويين (مؤسسات).
 - أما بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار: دراسة تقنية اقتصادية و وثيقة تقديرية تعكس المبيعات.
- ✓ تصفية القروض: لتطبيق شروط الوفاء بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض يجب إيضاح طرق السداد إلى العميل قبل منحه القرض والحصول على موافقته عليها، فإذا لم يقبلها العميل فإما أن يستثنى من القاعدة العامة لسبب معقول أو يرفض طلبه، وتتبع بعض البنوك سياسة التصفية السنوية للقرض فيما عدا القروض الإنتاجية وقرروض المشاركة، وتعمل هذه السياسة على رفع درجة سيولة القروض البنكية ومن ثم سيولة البنك وتحسين المركز المالي الائتماني للعميل.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سياسات الاقراض المصرفي:

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الاقراض و من أهمها نجد¹:

- ✓ الظروف والاضلاع الاقتصادية²: يتاثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي ، إذ تبدأ إجراءات تحضير القروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.
 - ✓ تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الائتمان: يعتبر حجم الاقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة ، وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتساوى مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض او مستثمر ، وكلما كبر حجم المصرف كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة. فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات فكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة و هكذا.
- أما بالنسبة للمخاطرة و عنصر الربح فهما يؤثران بشكل كبير على تشكيل القروض و اعداد سياسات الاقراض، و بالتالي قد تتركز بعض المصارف على الأرباح أكثر من مصارف أخرى مما يدعو الى اعداد سياسات اقراض أكثر جرأة،

¹ - مصطفى النشترى "السياسات النقدية و المصرفية" ، مرجع سبق ذكره، ص 193.

² - عبد المطلب عبد الحميد "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص104.

مثل الاهتمام بالاقراض طويل الأجل أو الاقراض الاستهلاكي الذي يتمتع بأسعار فائدة أعلى من الاقراض قصير الأجل.

✓ **حاجات المنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك):** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة، كما أن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل فيها، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، و يساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير وتوسيع منظمات الأعمال القائمة، مثلا في حالة وجود مصرف في مناطق تتخصص بتربية المواشي و الثروة الحيوانية فلا يجب أن يمتنع المصرف عن تمويل هذا النشاط، و لكن يجب أن يضع سياسته الائتمانية لكي تتناسب مع حاجات هذا النشاط الاقتصادي.

✓ **رأس مال البنك:** كلما زاد رأس المال و الاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر.

✓ **حجم الودائع، نوعيتها و طبيعتها:** كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد توظيفها في الإقراض و الاستثمار، و كلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح إئتمان طويل الأجل، لذلك استقرار الودائع هي أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك الاقراضية.

✓ **السيولة المتاحة في الأجل القصير و الطويل:** تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية التي يسعى البنك لتحقيقها، فاذا احتفظ البنك بأمواله فإنه يقلل من حجم الإقراض.

✓ **أثر سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية:** تتأثر سياسات الاقراض للبنك بقرارات خارجية تفرضها السلطات العليا في البلاد مثل التحكم النسبي في الاحتياطي و السيولة القانونية و تحديد سعر الفائدة و سعر الخصم، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض.¹

✓ **قدرة و خبرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض:** إنّ سياسة الإقراض تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات و خبرات فكلما نمت خبرات و مهارات الموظفين وازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء و منح القروض ، كلما استطاعوا إختيار عملاء أفضل و توصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني، و تمكنوا من مراقبة الإقراض.²

4- خطوات منح القروض المصرفية:

كأول خطوة ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين و المحتملين بوضع إعلانات تتضمن أنواع القروض المتاحة، و ذلك لزيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك و إغراء الآخرين للتعامل معه، و في حالة رغبتهم في الحصول على قروض، على البنك القيام بالخطوات التالية:³

¹ - محمد سعيد، أنور سلطان "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 392-393.

² - محمد سعيد، أنور سلطان "إدارة البنوك"، مرجع سابق، ص 395.

³ - عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

1. الفحص الأولي لطلب القرض:

تبدأ حياة القروض بطلب منح القرض الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا للسياسة الاقراضية وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ، ونؤكد هنا على أهمية سداد العميل كلما أمكن كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض، ويساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بوجه عام ، وكل هذه الأمور تساعد على اتخاذ قرار مبدئي، إما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه مع تبيان الأسباب. وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب الغامضة في طلب القرض، أو القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الإقراض إلى العميل.¹

2. التحليل الائتماني للقرض المصرفي:

تساعد عملية التحليل الائتماني على معرفة القدرة الائتمانية للعميل من خلال جمع المعلومات المتعلقة به "الشخصية والسمعة، القدرة على السداد، رأس المال، معاملات العميل السابقة مع بنوك أخرى، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة" من مصادر مختلفة و القيام بتحليلها.²

3. التفاوض مع طالب القرض:

بعد القيام بالمرحلتين السابقتين يتم الاتفاق بين البنك العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك، و هنا ينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد كما يتم الاتفاق على سعر الفائدة و مختلف العملات.³

ويعد التفاوض مع طالب القرض ذو درجة عالية من الأهمية وفي ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض بمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، فإذا كان التمويل المطلوب كبيرا فربما يكون أحد البدائل وهو تدبير تجمع مصرفي والقيام بالعملية.*

4. اتخاذ القرار:

على ضوء تحليل البيانات المالية و الاقتصادية و البيئية لطلب القرض و المفاوضات مع العميل فإنّ القرار يكون إما بقبول الشروط أو الرفض، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض (وضعه الضريبي، قيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر

¹ - محمد صالح الحناوي " الادارة المالية و التمويل"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، 2002، ص 213.

² - حمزة محمود الزبيدي " ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني " ،مرجع سبق ذكره، ص 205.

³ - محمد صالح الحناوي " الادارة المالية و التمويل"، مرجع سابق ، ص 215.

* - أنظر قروض المشاركة كنوع من أنواع القروض الطويلة الأجل.

السداد، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة السابقة...)، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة، ثم يقوم الطرفان البنك (المقرض) والعميل (المقترض) بتوقيع عقد يضمن كافة شروط الاقراض.¹

5. صرف القرض:

حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل و البنك على العقد و اتفاقية القرض وذلك بعد مراجعة ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، أي وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض.

6. متابعة القرض:

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل وهي: متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية ، ومن بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض و تاريخ استحقاقه مع الفوائد وإنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل و تاريخها، ويتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد، و تجنباً للسهو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري للعميل.

7. تحصيل القرض "استرجاع القرض" :

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجدول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري مراقبة ملفات القروض التي تم حفظها في الحاسب الالي لكل عميل.

8. التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ومعرفة نقاط الضعف لتصحيحها و التصدي لها مستقبلا.

9. بنك المعلومات:

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.

III. النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

¹ - منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار"، مرجع سبق ذكره، ص 196.

اختلفت الكتابات الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي وذلك باختلاف المفكرين والأوضاع التي مرت بها الشعوب فكان الاهتمام أكثر بالنمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية خلال الثورة الصناعية بأوروبا. لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي على أثرها إنقسم العالم إلى الدول المتقدمة وأخرى متخلفة أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية وعادة ما يتم الخلط بين مصطلحي النمو الاقتصادي Economic growth والتنمية الاقتصادية Economic Development نظرا لوجود إرتباط بين المفهومين، ومن هذا المنطلق نقوم بعرض تعاريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتوضيح الفرق بينهما.

أ- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرفه الاقتصادي " S.Kuznet " النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية وهو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة.¹

ويعرف أيضا "النمو الاقتصادي هو النتيجة المركبة للتطور خلال فترة طويلة يتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، فالنمو بهذا المعنى هو الهدف النهائي لكل اقتصاد أيا كانت طبيعته".²

Mcconnell و Brue (2008) يعرفان النمو الاقتصادي على أنه تغيير في منحني الذي ينتج عن الزيادة في الموارد أو تحسين التكنولوجيا لزيادة الناتج الحقيقي (الناتج الوطني الإجمالي) أو الناتج الحقيقي لكل فرد.³

ويعرف كذلك "النمو الاقتصادي هو الزيادة في الإنتاج مما ينتج تحسين في الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد عادة ما يتوجه إلى الزيادة في الإنتاج".⁴

"النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج ويقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطلق أو النسبي أو بدخل الفرد الواحد خلال فترة من الزمن".⁵

" يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".⁶

" هو العملية المستمرة التي من خلالها تزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي".¹

¹ - على مكيد وعماد معوشي، "قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، العدد 13، السنة 2013، ص117

² - عبد الله الصعيدي، "الإدخار والنمو الاقتصادي" دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص04.

³ - د.خلود عاصم، محمد إبراهيم "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص245.

⁴ - Jean Rivoire " l'économie de marché que sais-je", édition Dahleb , Alger 1994 ,P79.

⁵ - دومنيك سالفاتور، يوجين ديولي، ترجمة فؤاد صالح " مبادئ الاقتصاد" أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، لبنان، 2001، ص228.

⁶ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص73-74.

يعني النمو الاقتصادي " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان."²

تعريف شامل "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ."

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج ما يلي³:

1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وعليه فإن:

○ معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني.

○ متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان.

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

○ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم.

3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (إستبعاد ما يعرف بالنمو العابر* الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

ب- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي⁴، وهي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة المدى⁵.

التنمية الاقتصادية هي "تقدم المجتمع عن طريق إبتكار أساليب إنتاجية جديدة أفضل، وبالتالي زيادة الانتاج وخلق تنظيمات وطاقات ومهارات بشرية أفضل مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن"⁶

¹ - تودارو ميشيل، ترجمة حسن حسن حمود "التنمية الاقتصادية" دار المريخ ، الرياض، 2006، ص31.

² - عيد القادر محمد عبد القادر عطية، "إتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

³ - محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ذكره، ص73-74.

* - النمو العابر: يحدث نتيجة أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها مثل حصول الدولة على اعانة من الخارج لفترة معينة أو ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج لا تلبث أن تزول كما حصل في حالة ارتفاع أسعار النفط 1973.

⁴ - كامل بكري "التنمية الاقتصادية" دار النهضة الجامعية ، لبنان 1996، ص63.

⁵ - إسماعيل شعباني "مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)"، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997، ص50

⁶ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها" الدار الجامعية الاسكندرية، 2001، ص20.

أما كندلبرجر فيعرفها بأنها " الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية، فهي تعني تغييرات في هيكل الانتاج وتخصص الموارد بصفة مثلى بين القطاعات الاقتصادية".¹

هي " مجموع السياسات التي يتخذها المجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو وتزايدده لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية".²

تعريف شامل للتنمية " هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا، تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة فبالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيعه توزيعا عادلا (لصالح الفقراء)، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من أجل توفير الحياة الانسانية المادية والروحية للفرد والمجتمع".

أو "هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغييرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي".³

2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول (1-1): مقارنة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.	- تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنوعه .
- يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها إحداث تغير هيكل للمجتمع .	- عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ويدفع المجتمع نحو التقدم.	- تكون ايرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج.
- تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.	- تراكم كمي ونوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع.
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.

¹ - محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف " الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، الاردن ، 2009، ص302.
² - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية " مكتبة الاشعاع الفنية، مصر الاسكندرية 1999، ص 44.
³ - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد " التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها " الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 51.

<p>- حدوث زيادة سريعة تراكمية ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.</p> <p>- مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المختلفة التي تمتلك امكانيات ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.</p>	<p>- يتمثل في الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.</p> <p>- مفهوم النمو يطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا التي تستغل مواردها استغلال كامل أو شبه كامل.</p>
---	---

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب: عادل زقير "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998-2012)-" جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص9.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو، فالنمو هو جزء من التنمية الاقتصادية، فلا يمكن إحداث تنمية بدون نمو، كما لا يمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى من التنمية وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

IV. محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

1- محددات النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدره إلى زيادة الانتاجية، وقد يرجع إلى زيادة الصادرات والتطور المالي، ومنهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق الحكومي، والبعض الاخر يرجعه للإستثمار العام أو الخاص و دور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي.¹

يمكن تقسيم محددات النمو الاقتصادي إلى نوعين محددات تقليدية للنمو ومحددات حديثة للنمو وسنقوم بعرض مختلف

عناصرها كالتالي:

أ- المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي:

1- كمية ونوعية رأس المال البشري: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:²

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة

¹ - خالد بن حمد بن عبد الله القدير "إختبار فرضية- كالدور- للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " ،مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد الثاني، 2005، ص1.

² - عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات " مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكمي والجزئي " دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 278 .

حجم اليد العاملة، وتستخدم إنتاجية العمل عادة كمؤشر لقياس قدرة الاقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات أي أن إنتاجية العمل تؤثر على النمو الاقتصادي¹، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل نجد:

✓ حجم الوقت المخصص للعمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع).

✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.

✓ نسبة التعليم والمستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

✓ درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد اقتصاد أي بلد وكذا إنتاجه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه.... الخ، فوفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، كما أن هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا إستغلها الإنسان، فيمكن أن يكتشف الإنسان ويطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.²

3- تراكم رأس المال: تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الإدخار الذي يمثل التضحية بالإستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستثمار في المستقبل وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار بنوعيه المادي (مصانع، آلات، وسائل نقل) والبشري (التعليم، التأهيل، الصحة) وهي:

أ- توقعات الأرباح.

ب- السياسة الحكومية تجاه الاستثمار.³

4- التخصص والإنتاج الواسع: وهو الذي دعى إليه Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" (1776)، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل وبالتالي زيادة الكمية المنتجة وهذا يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي كما أكد Adam Smith بأن العمل يحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلدان النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية والعكس صحيح.⁴

5- معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للإختراعات والابتكارات واستحداث طرق جديدة تكون أكثر كفاءة من القديمة للقيام بالعملية الإنتاجية.⁵ لذلك يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم محددات النمو فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني و رأس المال البشري.

1- حربي محمد موسى عريقات "مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي"- دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص270.

2- حربي محمد موسى عريقات "مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي"-، نفس المرجع السابق، ص 278.

3- حربي محمد موسى عريقات "مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي"-، نفس المرجع السابق، ص 272.

4- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك "أساسيات علم الاقتصاد" الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ النشر، ص406.

5- رنان مختار " التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، منشورات الحياة، الطبعة 1، الجزائر، 2009، ص50.

6- العوامل البيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسة اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية كما يتطلب وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي وتجدر الملاحظة أن معظم العوامل البيئية هي نوعية وليست كمية وبالتالي فمن الصعب تحديد مدى تأثير تلك العوامل في تحديد النمو الاقتصادي لذا معظم الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على ثلاثة عوامل هي: زيادة رأس المال، زيادة القوة العاملة، التقدم التكنولوجي.

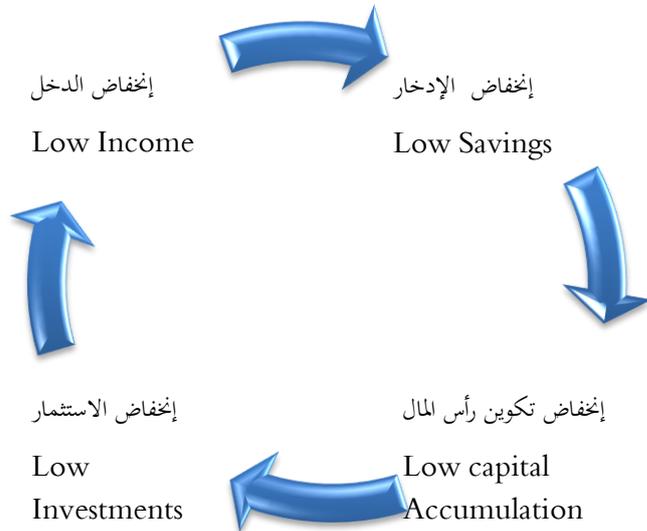
ب-المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي:

سنقوم بالتطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي الكيفية والكمية التي نتجت عن النماذج والنظريات الاقتصادية وسنعرضها كالتالي:

ب1- المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي:

1- الحلقة المفرغة للفقير (the vicious circle of poverty):

الشكل (1-1): الحلقة المفرغة للفقير.



Source : Siti Rohima and al (2013) « Vicious Circle Analysis of Poverty and Entrepreneurship », IOSR Journal of Business and Management, Vol 7, No 1,p 35.

إن المستوى المنخفض لمعدلات الإدخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقير أو الحلقة المفرغة للتخلف في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعتبر من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي فعند إخفاض تكوين رأس

المال ستخفض الإستثمارات وستخفض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض الإيدار ومن ثم العودة من حيث بدأنا.¹

2- الاستقرار السياسي والأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الإستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، أي أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من إستثمار رؤوس أموالهم وذلك كلما كان البلد أكثر إستقرار وأمانا كلما كان تكوين رأس المال أكبر والعكس صحيح.²

3- سياسات البلدان النامية والبلدان المتقدمة: تعتبر سياسات البلدان النامية غير ملائمة وتشكل عائق بوجه التنمية الاقتصادية لأن تلك البلدان تحاول في سياساتها تقليد التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان والمتطلبات التي تتطلبها عملية التنمية بهدف إحداث التغييرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة .

كما أن السياسات التي تبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية محلية دون أن تأخذ بعين الإعتبار تأثير تلك السياسات على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ومن أمثلة تلك السياسات "سياسة الحماية" حيث أن البلدان المتقدمة لا ترغب بفتح أسواقها للمنتجات الصناعية القادمة من البلدان الأقل تطورا وسياسة "تشجيع هجرة الأدمغة وإستنزافها" حيث أن البلدان المتقدمة تشجع هجرة المتعلمين من أبناء البلدان النامية لاسيما حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه في مختلف العلوم) وبالتالي فإنها تعرقل تكوين رأس المال البشري الضروري لمراقبة تكوين رأس المال المادي وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام تنمية إقتصاديات البلدان النامية أو الأقل تطورا.³

ب-2- المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

في الواقع لا يمكن حصر أو تحديد بالضبط المحددات الكمية للنمو الإقتصادي لكن من الممكن الإحاطة بأهميتها استنادا على بحوث ودراسات أقيمت في هذا المجال ولعل أهم هذه المحددات مايلي:

1- الرأسمال البشري: يمكن النظر إلى الرأسمال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، ويتمثل رأس المال البشري أيضا في رأس المال الفكري غير المادي وغير الملموس، والذي يتراكم أو يتكون بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل⁴، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري مو إنفاق إستثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم وبالتالي زيادة دخله ورفع مستوى معيشته.⁵

¹ - سالم توفيق النجفي "أساسيات علم الإقتصاد" الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص303.

² - سالم توفيق النجفي "أساسيات علم الإقتصاد"، نفس المرجع السابق، ص307.

³ - نفس المرجع السابق ص309-312.

⁴ - يرقى حسين "إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص137.

⁵ - مدحت القرشي "اقتصاديات العمل" دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 137.

وفي دراسة قياسية للاقتصاد الأمريكي روبرت بارو (Robert.J.Barro) حول محددات النمو الاقتصادي، أثبت أن هناك أثر كبير للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة سنة دراسة واحدة في التعلم الثانوي أو الجامعي تزيد معدل النمو بـ 1.2%¹.

2- الإستهلاك النهائي: هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية (مواد غذائية، خدمات النقل... الخ) المستخدمة لإشباع الحاجات المباشرة، كما يقيم الإستهلاك النهائي بسعر الحصول بما فيه من رسوم.

إن الاستهلاك النهائي مثل الإستهلاك الإنتاجي لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، فالخدمات الغير إنتاجية (كالشركات وفروع الإنتاج لها استهلاك إنتاجي وليس استهلاك نهائي) لذلك تستبعد عند حسابه. ويمكن حساب الإستهلاك النهائي بالطريقة التالية:²

الإستهلاك النهائي = الاستهلاك النهائي للعائلات (CFIM) * + الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية (CFAP) ** + الإستهلاك النهائي للمؤسسات المالية (CFIF) ***

للإستهلاك النهائي تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الذي يشجع على فتح استثمارات جديدة وبالتالي زيادة الانتاج الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

3- التراكم الخاص للأصول الثابتة (ABFF) **** : يعرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (ن.ح.إ.ج) التراكم الخام للأصول الثابتة للكون الاقتصادي أو الوطني على أنه الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا الكون من سلع وتجهيزات وخدمات، وتشمل السلع الجديدة والأشغال والإصلاحات لهذه السلع التي تسمح بزيادة عمر إستخدامها وتجدد الإشارة إلى أن (ن.ح.إ.ج) يميز بين التراكم الخام للأصول الثابتة والتراكم الخام حيث أن هذين المفهومين يرتبطان بالعلاقة التالية:³

التراكم الخام = التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون (لأن تغير المخزون يعتبر إستثمارا خاصا).

ملاحظة : يستعمل التراكم للأصول ثابتة بدلا من رصيد رأس المال في بعض البحوث لغياب إحصائية هذا الأخير، وذلك لكونه يعبر إلى حد ما عن رصيد رأس المال في بلد ما كما أن الارتباط بينهما جد قوي.

¹ - Robert.J.Barro(2003) « Determinants of Economic growth in a panel of contries », Annals of economics and finance,P 245.

² - عبد المجيد قدي، قادة أقاسم "المحاسبة الوطنية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 66.

* CFIM : Consomation Final des Ménages.

** CFAP : Consomation Final des Administrations Public.

*** CFIF : Consomation Final des Institutions Financières.

**** ABFF : Accumulation Brute des Fond Fixe ou (FBCF) : Formation Brute de Capital Fixe.

³ - عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، مرجع سبق ذكره ص70.

4- التضخم: يعرف التضخم (Inflation) على أنه " إرتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار (CPI*) في المجتمع كما يشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد الوطني التي تؤدي إلى تناقص القدرة الشرائية"¹ و يمكن حساب معدل التضخم كالتالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الحالية} - \text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}}{\text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}} \times 100$$

5- البطالة²: هي وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات بحيث يجب أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:

- أن يكون قادر على العمل (بكامل قواه البدنية والذهنية).
- أن يكون العامل راغبا في العمل.
- أن يبحث عن العمل.

يحسب معدل البطالة بموجب القانون التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ينتج عن البطالة آثار عديدة من بينها الهدر الكبير في الموارد البشرية الانتاجية الغير المستغلة ونجد أيضا إنخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد، فكل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو مختلف القطاعات التي تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي.

6- الانفتاح التجاري (trade openness):

هو درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات فكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، وهنا يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وأثبتت دراسات كثيرة وجود علاقة قوية بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ففي دراسة لصندوق النقد الدولي (FMI) وجد أن الدول الأكثر انفتاحا على العالم

* CPI : Consumer Price Index.

¹ - د. محمد رمضان شنبيش "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي (1992-2008)", مجلة جامعة الزوايا، ليبيا، العدد 15، المجلد الأول، 2013، ص240.

² - نزار سعد الدين العريسي، سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، عمان، 2006، ص243.

الخارجي حققت معدلات نمو مرتفعة، يحسب مؤشر الانفتاح التجاري الذي يسمى "بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني" بموجب القانون التالي¹:

$$(e) \text{ مؤشر الإنفتاح التجاري} = \frac{\text{(الواردات + الصادرات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كما نلاحظ أن الاقتصاد المفتوح هو توجه عالمي كفيلا يدفع عجلة النمو الاقتصادي بخلق المنافسة الدولية، وتدعيم الصناعات المحلية².

7- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من عدة جهات، أهمها اعتبار هذا الأخير كجزء من الاستثمار الاجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الاجمالي، وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي³.

ومن وجهة نظر علمية بحثية فقد أثبتت دراسات قياسية كثيرة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2014، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية والفقر والبطالة في الجزائر 2016، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2015) جميع الدراسات السابقة توصلت إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي ولذلك يتوجب تنويع الاستثمارات الأجنبية المحلية كونها تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري⁴ وتزيد في الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

8- أسعار المحروقات:

لقد تميزت أسعار المحروقات خلال التسعينيات بالاتجاه نحو الارتفاع مما أدى إلى زيادة الإيرادات البترولية الجزائرية وكانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ونظرا لإستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فقد تبين أن هذه السلعة لها دور كبير في تحسين معدل

¹ - عبد العزيز عبدوس "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل" جامعة بشار، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (3)، 2013، ص 182.

² - حشيش أحمد عادل "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000، ص 218.

³ - وعيل ميلود "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 66.

⁴ - أمين حواس وآخرون "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014، ص 26.

النمو الاقتصادي، وهذه الوضعية استدعت ضرورة إنتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقاً من الوفرة المالية الناتجة عنه¹.

9- الحكم الراشد (مكافحة الفساد):²

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقى الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، فالبعض يفسرها بعوامل اليد العاملة ورأس المال والبعض الآخر يفسرها بعامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل الأخرى.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقى ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد والحكومة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد وصياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها، ومن هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي. فالفساد يؤثر سلباً في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ويؤدي لزيادة تكلفة المشروع ويحد من امكانية نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ويؤدي لهروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف.³ ومن هنا بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي يؤدي بالطبع لتدني معدلات النمو الاقتصادي.

2- مقاييس النمو الاقتصادي:

2-1- الدخل الوطني الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الحقيقي):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) المؤشر الأكثر انتشاراً في قياس النمو الاقتصادي ويعرف على أنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"⁴.

ويتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بموجب القانون التالي:

$$Tc_r^t = \frac{PIB_r_t - PIB_r_{t-1}}{PIB_r_{t-1}}$$

¹ - أ. بن زيدان حاج "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2010)" مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، جويلية 2011، ص01.

² - وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص94-95.

³ - د. حسن أبو حمود "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية" مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد(01)، 2002، ص451.

⁴ - هوشيار معروف "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005، ص77.

حيث أن: TC_t^t : معدل النمو الحقيقي .

PIB_t : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة t .

PIB_{t-1} : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة $(t-1)$.

كما أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ($PIB_{réel}$) عبارة عن الناتج الاجمالي الاسمي ($PIB_{nominale}$) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار CPI) و يمكن الانتقال من الناتج الاسمي الى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) على النحو التالي:

$$PIB_n = \sum_{i=1}^n P_i Q_i = P Q \rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P}$$

إن قياس النمو الاقتصادي باستعمال الدخل الوطني الإجمالي رفضه بعض الاقتصاديون ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمو إقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، وفي المقابل نقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر¹ (الهجرة من وإلى الدولة).

2-2- متوسط الدخل الفردي: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا لقياس معدل النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه بعض الدول النامية لقياس الدخل الحقيقي للفرد بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد²، هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما:

أ- معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى³، حيث يمكن الحصول عليه كالتالي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث CM : معدل النمو البسيط.

Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t (الحالية).

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$ (السابقة).

¹ - محمد عبد عجمية، عبد الرحمن يسرى "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، مرجع سبق ذكره، ص 58.
² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" مرجع سبق ذكره، ص 99.
³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد "النظرية الاقتصادية الكلية" كلية الاقتصاد، الإسكندرية، 2005، ص 279.

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتين لحسابها، طريقة النقطتين وطريقة الإنحدار.¹

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة النقطتين كالتالي:

$$Y_n = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث:

CMc : معدل النمو المركب.

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة (N).

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة الإنحدار كالتالي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث:

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A : ثابت.

CM_{ct} : المعدل النمو المركب في السنة (t).

t : الزمن.

V . نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

ظهرت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المختلفة نتيجة للتطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور

الحقبات الزمنية، كما أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي ساهم في تطور نظريات النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 280.

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم محور إهتمام المفكرين، وتجلّى هذا الإهتمام في تعدد نظرياته من مدرسة لأخرى، فكل مدرسة تطورتها وانطباعاتها وأفكارها، وعليه سنحاول من خلال هذا المحور التطرق للنظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي حسب تطورها الزمني والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية.

أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك .

يعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع، حيث استند التفكير الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي فبالرغم من الاتفاق حول عدة مبادئ إلا أن تعدد وجهات نظر كل مفكر خلق بعض الاختلافات بينهم لذلك سنقوم بعرض بعض أبرز أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية (Adam Smith و David Ricardo و Robert Malthus و Karl Marx)

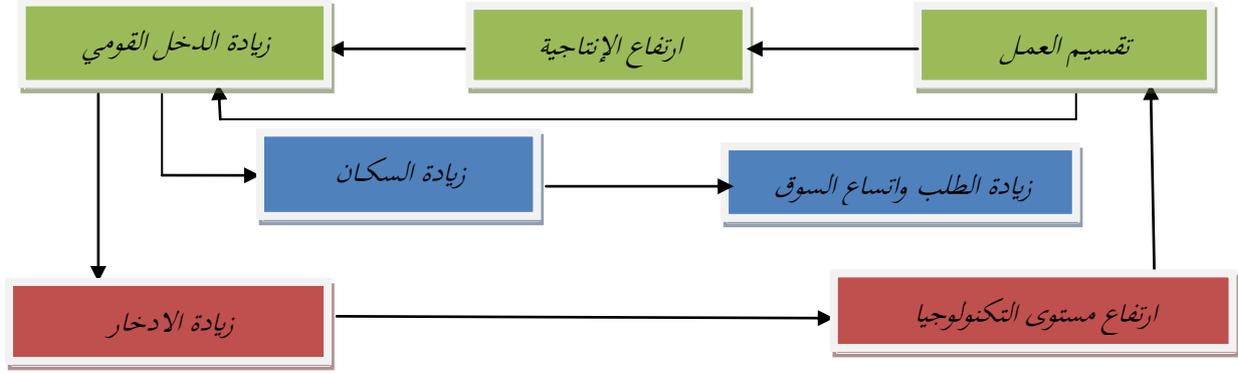
1. النمو الاقتصادي عند "آدم سميث" Adam Smith :

أكد آدم سميث¹ في كتابه " البحث في أسباب ثروة الأمم" (1776) أن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق **تقسيم العمل**، حيث يسمح ذلك بزيادة إنتاجية العمال². وهذا يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، والتي ينجم عنها تخفيض في التكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها لتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي³، كما أكد آدم سميث أن تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق ففي ظل أسلوب الانتاج الكبير لابد من **تحرير التجارة الدولية** لتصرف الانتاج في السوق العالمي⁴.

يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، حيث أنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج، خاصة عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب لرأس المال، وارتفاع الانتاج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو مما يزيد من الطلب الاجمالي في السوق الذي يزيد إتساعه ، وبالتالي يمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل (1-2): أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي

¹ - Adam Smith (1723-1790): إقتصادي وعالم إسكتلندي ولد بإسكتلندا، وأهم مؤلفاته "البحث في أسباب ثروة الأمم" (1776).
² - فيبيح حسن خلف " التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص105.
³ - مدحت القرشي "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص56.
⁴ - رمزي علي إبراهيم سلامة "إقتصاديات التنمية" منشأة المعارف، الاسكندرية، 1991، ص325.



المصدر: سالم توفيق النجفي، مُجد طالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 61.

حسب "آدم سميث" فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الانتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية هي: الأرض، العمل، رأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسب كمايلي:¹

$$Y=f(L,K,N) \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن : Y: الانتاج، L: العمل، K: رأس المال، N: الأرض. ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لنتاج الإقتصاد الوطني، هو مجموع الانتاجية الحدية لجميع عوامل الانتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الانتاج بالنسبة للزمن (t) كمايلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

2. النمو عند "دافيد ريكاردو" David Ricardo:

¹ - ضيف أحمد "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)", أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2014-2015، ص 16.

إرتبط إسم "دافيد ريكاردو"¹ بالعديد من الآراء والأفكار منها الربيع والأجور والتجارة الخارجية، ركز ريكاردو إهتمامه على القطاع الزراعي، فحسب رأيه "الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي"²، نظرا للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان³، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، كما أنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تصل إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.⁴

يعتبر "دافيد ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي لذلك قام بتقسيم المجتمع لثلاثة فئات هي: الرأسماليون، العمال الزراعيون، وملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية تسعى لتحقيق أقصى الأرباح ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والتوسع فيه، أما طبقة العمال الزراعيون فيحصلون على دخولهم عن طريق الأجور التي يقدمها لهم الرأسماليون، وفي المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم الربيع لقاء إستخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الربح والربيع مصدران أساسيان لتكوين رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، مثل العوامل الثقافية، الفكرية، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل محفز للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار السلع وهذا يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل.⁵

3. النمو عند "روبرت مالتوس" Robert Malthus:

ركزت أفكار "روبرت مالتوس"⁶ على جانبيين هما نظريته الشهيرة في السكان وتأکید على أهمية الطلب الفعال بالنسبة

للتنمية. حيث يعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي "Say" الذي يقول أن العرض يخلق الطلب، فحسب "روبرت مالتوس" يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الانتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز على إدخار ملاك الأراضي والاستثمار المخطط للرأسماليين، فعدم التوازن بين المدخرات والاستثمار يمكن أن يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو.

أما بخصوص نظريته حول السكان فهو يقول بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية والانتاج يزداد بمتتالية حسابية، وهذا

يعني أن معدل زيادة السكان يتجاوز معدل زيادة الانتاج مما ينتج عنه مجاعات وآفات اقتصادية وتناقص العوائد الزراعية (لهذا يعتبر مالتوس زعيم المدرسة التشاؤمية).

¹ - دافيد ريكاردو (1772-1823): اقتصادي إنجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية، ومن أهم مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817).

² - إسماعيل شعباني "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الهومة، الجزائر العاصمة، 1997، ص 63.

³ - رمزي على إبراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 326.

⁴ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁵ - صوابلي صدر الدين "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 33.

⁶ - روبرت مالتوس (1766-1834): ولد بإنجلترا، أشهر مؤلفاته "مبادئ السكان" (1789) و "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1820).

ويرى "روبرت مالتوس" أن التنمية لا تخضع لعوامل اقتصادية فقط بل تخضع لعوامل أخرى كالأخلاق والدين، السياسة.... كما يرى أن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في التنمية، فتمسك المواطنين بتقاليم الدين يدفعهم للعمل الجيد.

قسم "روبرت مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي حيث يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عن القطاع الصناعي الذي يتميز بالتزايد في الغلة نتيجة سهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي ونقص إمكانيات إدخال التقدم التقني فيها.¹ رغم أن تحليلات وأفكار "روبرت مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أن نظريته التشاؤمية لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان (تنظيم النسل) من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان من جهة أخرى وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.²

4. النمو عند "كارل ماركس" Karl Marx:

انتقد "كارل ماركس"³ في كتابه "رأس المال" (1867) النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج أن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والاتيان بنظام أكثر تطورا، وبين بأن الملكية الخاصة لموارد الانتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وتبذير الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي.

يمكن توضيح تحليل "ماركس" لعملية التنمية الرأسمالية كالتالي:

توجد طبقتان في هذا النظام هما الرأسماليون والعمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الانتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يعرضونها للبيع، وبالتالي يستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لتحقيق ذلك إدخال التكنولوجيا لخفض نفقات الانتاج، لكن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، ولهذا السبب سينهار النظام الرأسمالي الماركسي، حيث أن التقدم التكنولوجي يصبح منافسا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة سماها "كارل ماركس" بالبطالة التكنولوجية وهذا ما يحدث أزمت اقتصادية.

إن تحليلات "كارل ماركس" بخصوص آراء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بإختيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث أن زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة

¹ - ثابت محمد ناصر "العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 60.

² - وعيل ميلود "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها- حالة الجزائر، مصر، السعودية" مذكرة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - كارل ماركس (1818-1783): فيلسوف وإقتصادي إشتراكي ألماني، أشهر مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية" (1859)، رأس المال (1867).

الاجور الحقيقية، فأى زيادة في الأجور يمكن أن يعوضها الرأسماليون بالزيادة في إنتاجية العامل، ويمكن تحقيق ذلك باستخدام التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يؤثر على إنتاجية العامل وهذا ما أهمله "كارل ماركس".

➤ الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

تعرض التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي إلى عدة انتقادات نذكر منها:¹

- إهمال تدخل الدولة: أهملت الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تعجيل وتفعيل التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان النامية.
- تأثير التطور التكنولوجي: فشلت النظرية في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية.
- الأرباح مصدر للإدخار: أشارت التجارب إلى أن هناك مصادر أخرى للإدخار منها إدخار الطبقة الوسطى وكذلك إدخار الحكومة والقطاع العام.
- اعتماد قوانين غير واقعية: نتيجة لتمسك الكلاسيكيين بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية السكانية لالمالتوس التي تؤدي حسب رأيهم إلى ركود النمو، بينما أثبت الواقع أن النمو الرأسمالي يمر عبر مراحل من الإنتعاش والإنكماش.
- تصورات خاطئة في الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل إرتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل إنخفاض في معدلات الأرباح.
- الإدخارات توجه كلها للإستثمار: يقول البعض بأن هذا ليس صحيحا إذ أن الإستثمار يمكن أن يزيد عن الادخار من خلال الإئتمان المصرفي.

ثانيا: النمو الاقتصادي عند الكينزين:

كان النمو الاقتصادي سريعا ومنظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم يتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي يسمى "بالكساد العظيم" خلال الفترة (1930-1939)، حيث ساهم في ظهور فكر جديد كان بمثابة ثورة في علم الاقتصاد بقيادة الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز"² "J.M.Keynes"

1. النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

تتميز نظرية كينز بكونها نظرية عامة³ تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في الاقتصاد، وتأتي عمومية النظرية من بحثها لجميع مستويات الاستخدام بما فيها مستوى الاستخدام التام الذي ترى أنه حالة كلاسيكية خاصة فقط وأكد كينز أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام فهو عامل إستراتيجي مهم في

¹ - مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1999، ص 44.
² - جون مينارد كينز (1883-1946): إقتصادي إنجليزي أشهر مؤلفاته "النظرية العامة في العملة والفائدة والنقود" (1936).
³ - اهتم كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي.

مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق وأكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الإستخدام والانتاج والدخل.¹

قدم كينز عدة فرضيات أهمها:

✓ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة(منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي).

✓ وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

✓ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون في المدى البعيد وبتكلفة إجتماعية عالية.

✓ الطلب الفعال هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

✓ الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة للدخل، كما أن تغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي: التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

$$\Delta Y = M \times (\Delta I)$$

✓ يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد أدخل "كينز" في تحليله مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصبغ العامة. وبالتالي فإن التحليل الكينزي ركز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من إهتمامه بالنمو الاقتصادي.

2. نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي: يعتبر هارود² و دومار³ من الاقتصاديين الذين

تبنا الفكر الكينزي، محاولين معالجة النقائص التي أغفل عنها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي⁴.

يمثل نموذج "هارود-دومار" نقطة الإنطلاق في دراسة النمو الطويل المدى، ويبرز دور الادخار والاستثمار في النمو، حيث أكد "هارود-دومار" في نموذجهما أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، والاستثمار يتحدد بمعدل الادخار الأنسب، في حين أن الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي تراكم رأس المال كما أنه يمثل جزء من الطلب الكلي أي الطلب على الموارد الاقتصادية.⁵

يمكن عرض أهم الفرضيات التي يستند إليها نموذج "هارود-دومار" كالتالي:⁶

- يفترض أن الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب تدخل الحكومة (الإفناق الحكومي والضرائب معدومين).

¹ - ضياء مجيد "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص100-101.

² - هارود روي فوبر (1978-1900): إقتصادي وكاتب إنجليزي إعتد في اعماله على أفكار نظرية "كينز" من مقالاته "النظرية الديناميكية"

³ - دومار إقسلي دافيد (1997-1914) : إقتصادي روسي أمريكي إشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود حول النمو الاقتصادي.

⁴ - Olivier Grandville « Théorie de la croissance Economique » Masson, Paris, 1977, p169.

⁵ - Ghatak.S « Introduction to Development Economics », Routeledge Edition, 4^{ème} edition, U.S.A, p5.

⁶ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص129.

- ثبات الميل الحدي للإدخار وتساويه مع الميل المتوسط للإدخار.
 - افتراض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للاستثمار مع تحقيق عمالة كاملة عند مستوى توازن الدخل.
 - هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.
- يمكن صياغة نموذج "هارود-دوما" كالتالي:¹

• يمثل الإدخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه: (1) $S = s + Y$

حيث S : الادخار الاجمالي، s : الميل المتوسط للإدخار (نسبة الادخار)، Y : الدخل الوطني

• الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه: (2) $I = \Delta K$

يفترض النموذج أن معامل رأس المال (k) هو $k = K/Y$ فإنه يمكن كتابة $K = k \times Y$ وعليه

(3) $\Delta K = k \times \Delta Y$

• الادخار لا بد أن يتعامل مع الاستثمار ومنه: (4) $I = S$

من المعادلات 1 و2 و3 و4 نجد:

(5) $k \times \Delta Y = s \times Y$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $k \times Y$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{s \times Y}{k \times Y}$$

بالاختزال نجد: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$ وبوضع $g = \frac{\Delta Y}{Y}$ وهو يمثل معدل النمو الناتج الوطني

(6) $g = \frac{s}{k}$

تشير المعادلة (6) إلى أن معدل النمو الاقتصادي (g) يرتبط طردياً بمعدل الادخار (s) (الميل المتوسط للإدخار) وعكسياً بمعامل رأس المال (k). وعليه يوضح نموذج "هارود-دوما" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقتين:

✓ إما بتخفيض معامل رأس المال $k = K/Y$.

✓ وإما بزيادة نسبة الإدخار (s) وبالتالي زيادة الاستثمار.

معامل رأس المال يساوي الاستثمار المحلي (I_d) والاستثمار الاجنبي (I_f)

¹- توادرس ميشيل، ترجمة حسين حسن حمود "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

$$I = I_f + I_d \dots \dots (7)$$

و بالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_f + I_d)/Y}{k} \dots \dots (8)$$

$$g = \frac{\frac{I_d}{Y} + \frac{I_f}{Y}}{k} \dots \dots (9)$$

$$g = \frac{s + \frac{I_f}{Y}}{k} \dots \dots (10)$$

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فانها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الحوافز المختلفة¹.

يميز "هارود - ودومار" بين ثلاثة أنواع لمعدلات النمو الاقتصادي وهي:

أ- **معدل النمو الفعلي (g):** يتمثل في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني الإجمالي ويمكن التعبير عنه كالآتي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: g: المعدل الفعلي للنمو.

Y: الدخل الوطني.

ΔY : التغير في الدخل الوطني.

ب- **معدل النمو الطبيعي (g_w):** عرفه "هارود" بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية (التقنية) وحجم

السكان والتراكم الرأسمالي وهذا بافتراض عمالة كاملة يمكن التعبير عنه كالآتي:

$$g_w \times C_r = s$$

حيث أن: g_w : معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحددة.

C_r : هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي.

s: الميل المتوسط للادخار $(\frac{S}{Y})$.

¹ - رفيق نزاري "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008، ص 81.

ج- معدل النمو المضمون (g_w): هو معدل النمو المرغوب فيه، وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي تم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع ثبات الميل الحدي للإدخار بنفس النسبة¹.

$$g_w = S/v = n$$

يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

حيث: g_w : معدل النمو المرغوب (المضمون).

S : معدل الادخار المحلي الاجمالي.

v : نسبة رأس المال.

n : نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة.

➤ الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

- بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر "كينز" ومن تبعوه كـ "هارود-دومار" في تحليل ومعالجة النمو الاقتصادي إلا أن أعمالهم لقيت بعض الانتقادات منها:²
- افتراض النموذج عدم تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا أن "هارود" توصل إلى نتيجة مفادها وجوب تدخل الحكومة بسياساتها حتى يتم تحقيق تساوي معدلات النمو الثلاثة عند مستوى التشغيل الكامل.
- فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار ومعدل رأس المال غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في المدى الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الاحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التقني.
- فرضية المساواة بين بين معامل رأس المال (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي.
- عدم ملائمة تطبيق النموذج على البلدان النامية من خلال الأسباب التالية:
 - الدول المتقدمة تسعى إلى عدم الدخول في حالة الركود أما النامية تهدف على تطبيق برامج التصنيع.
 - مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدلات الادخار ورأس المال بينما في الدول النامية فالمعدلات تتميز بالانخفاض.
 - يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتميز بعدم الثبات في الدول النامية.
- التأكيد بان الاستثمار لا يؤثر على النمو الطويل الاجل (لأنه يفترض أن الزيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال) هذه الفكرة رفضتها نظريات النمو الحديثة التي سوف نتعرض لها في العناصر الموالية.

¹- ربيع نصر "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا" مجلة العلوم الاقتصادية السورية، 2004، سوريا، ص06.

²- مدحت الفريشي "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص76-77.

ثالثا: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينيات للقرن العشرين، حيث تميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد

الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

1. النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: لقد سيطر منطق المدرسة النيوكلاسيكية على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين باتت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل إهتمام الحكومات والاقتصاديين وسارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة الكينزية، حيث تم إستبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج "هارود-دومار") الذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد على العرض كعامل حاسم لعملية النمو، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية ما يلي:¹

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.
- أن حجم السكان لا يتغير بتغير الدخل الفردي.
- التقدم التكنولوجي وتخصيص الموارد يزيد من تكوين رأس المال.
- يرون إمكانية الاحلال بين عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال على عكس الكينزيين الذين يفترضون ثبات مزج عناصر الانتاج.
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد.
- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، والتغيرات في الأسعار تجعل المستثمرين يستجيبون بإدخال تغيرات في الأسلوب الانتاجي.
- افتراض أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.
- مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل النمو السكاني.

2. نموذج سولو- سوان "Solow-Swan" :

يعتبر نموذج "سولو² - سوان¹" إسهاما طور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "هارود-دومار" عن طريق إدخال عنصر العمل ومتغير مستقل ثابت هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

¹ - فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص127-131.
² - روبرت سولو: إقتصادي أمريكي ولد بنيويورك 1924 من أشهر مؤلفاته مقاله الشهير "مساهمة في نظرية النمو" (1956)، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

يقوم نموذج "سولو - سوان" على مجموعة من الفرضيات هي:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة في جميع أسواقه وهناك قطاع واحد يقوم بالانتاج.
 - هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
 - فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال و وجود مرونة في الأسعار والأجور وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الانتاجية الحدية لهما.
 - الادخار والتكنولوجيا متغيران خارجيان.
 - دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الاولى وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الانتاج.
- يدرس نموذج "سولو-سوان" حركة النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال والعمل إنطلاقا من دالة الانتاج ل Cobb-Douglas والتي تأخذ الشكل التالي:²

$$Y=F(K, L) \dots\dots\dots(1)$$

حيث: Y: يمثل حجم الانتاج مقاسا بالقيمة المطلقة.

L: حجم اليد العاملة مقاسا بعدد المشتغلين أو مجموع ساعات العمل.

K: تمثل حجم رأس المال ويقاس باجمالي الأصول الثابتة.

ونقول عن دالة الانتاج أنها نيوكلاسيكية إذا توفرت فيها الشروط الثلاثة التالية:³

- تكون الإنتاجية الحدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي:

$$\forall K > 0, L > 0 \begin{cases} \frac{\partial F}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \\ \frac{\partial F}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0 \end{cases} \dots\dots\dots(2)$$

- ثبات عوائد عوامل الإنتاج:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L), \forall \lambda > 0$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر عندما يؤول كل من رأس المال والعمل إلى مالا نهاية هذا ما يسمى بشرط INADA* (1963)، وتأخذ الصيغتان التاليتان:

$$\begin{cases} \lim_{K \rightarrow 0} F_K = \lim_{L \rightarrow 0} F_L = \infty \\ \lim_{K \rightarrow \infty} F_K = \lim_{L \rightarrow \infty} F_L = 0 \end{cases} \dots\dots\dots(3)$$

تغير مخزون رأس المال خلال الزمن المعطى من خلال المعادلة:

¹- تريفور سوان (1918-1989): إقتصادي أسترالي، من أشهر مؤلفاته كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" 1956.

²- ضيف أحمد "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)" مرجع سبق ذكره، ص30.

³- Robert J.Barro, Xavier Sala-i- Martin " La croissance économique", édition internationale, Paris, 1996,P25.

* هي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس مال الفرد.

$$\dot{K} = I - \delta K = sF(K, L) - \delta K \dots \dots (4)$$

وبقسمة المعادلة (14) على L نجد:

$$\frac{\dot{K}}{L} = sf(k) - \delta k \dots \dots (5)$$

δ : معدل اهتلاك رأس المال.

s : الميل الحدي للاادخار.

$k = \frac{K}{L}$: رصيد رأس المال للفرد.

\dot{K} : التغير في رصيد رأس المال.

وعلى المدى الطويل فمن غير الواقعي إفتراض ثبات النمو السكاني، وهذا يخلق مصدر ثاني لاستغلال رأس المال، لذلك يجب توفير المال للعمال الجدد، ومع معدل نمو سكاني (n)، النفقات اللازمة للحفاظ على رصيد راس المال لكل عامل (k) تساوي (n k) نجد:¹

$$\dot{k} = \frac{d}{dt} \left(\frac{K}{L} \right) = \frac{\dot{K}L - K\dot{L}}{L^2} = \frac{\dot{K}}{L} - \frac{K\dot{L}}{LL}$$

بوضع:

$$\dot{k} = sf(k) - \delta k = \frac{\dot{K}}{L} - n(k); \frac{\dot{L}}{L} = n$$

نجد:

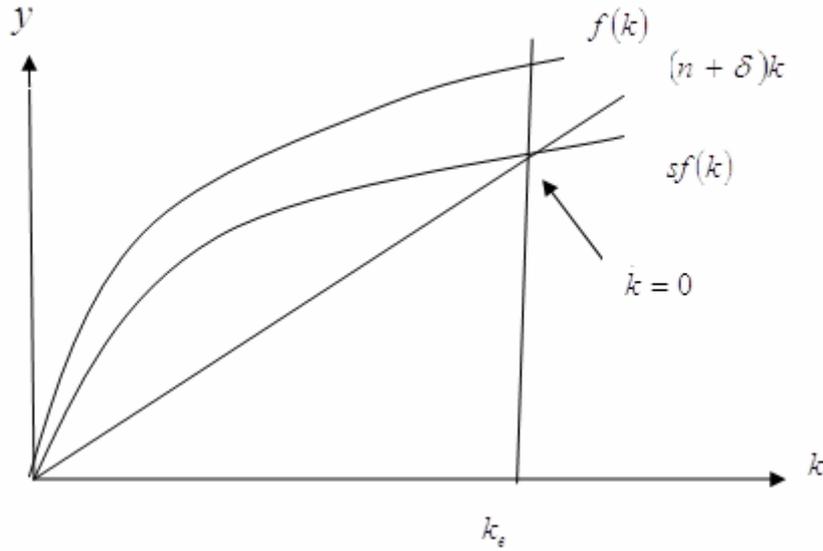
$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k \dots \dots (6)$$

هذه المعادلة الأساسية الديناميكية لتحقيق النمو في نموذج "سولو-سوان" ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالفرق بين $sf(k)$ و $(\delta + n)k$ ، حيث أنه عندما يزداد رأس المال الفردي (k)، فإن معدل النمو يتناقص وبما أن معدل النمو الانتاج الفردي يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي، لذلك فإنه يتناقص هو الآخر.² ويمكن توضيح النمو الممكن عند "سولو-سوان" في الشكل التالي:

¹ -Achour Tani Yamna L 'analys de la croissance économique en Algérie Thèse de Doctorat en sciences, Option Finance publiques, université Abou Bekr Belkaid, 2013-2014, p90 .

² - ضيف أحمد "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سبق ذكره، ص32.

الشكل (1-3): التمثيل البياني لنموذج "سولو-سوان" في النمو الاقتصادي.



Source:Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer « traduction de la 6e édition américaine par Bruno Baron- Renault », Economie du développement, 3e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, 2011, p 157.

يرى "سولو-سوان" أنه حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد فإنه لا بد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال (k)، ويعود ذلك الى اتجاه المعدل (s) الذي يسمح بتحقيق المساواة $k=k_e$ ، أي اتجاه النمو نحو النمو المتوازن حيث تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان (n).

3. نموذج "إدوارد جيمس ميد" "Edward James Meade":

يعتبر "جيمس ميد"¹ من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية حيث قام بتوضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النموذج الاقتصادي الكلاسيكي، وتمثل الفرضيات التي قام عليها هذا النموذج فيما يلي:²

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات العوائد، كما أن كل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم انتاجها محليا.
- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.
- استخدام كامل للأرض والعمل، كما أن نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في المدى القصير والطويل.
- ثبات نسبة الاهتلاك السنوية وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.

¹ - إدوارد جيمس ميد (1907-1995): إقتصادي بريطاني فاز سنة 1977 بجائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد من أشهر كتبه "مدخل إلى التحليل الاقتصادي والسياسة"

² - محمد الناصر حميداتو "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع المجلد الثاني، 2014، ص 11.

إعتبر "جيمس ميد" في نموذجه أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة التالية: المخزون الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، الأرض والموارد الأخرى (N)، الزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي وهو يأخذ الشكل التالي:¹

$$Y = F(K, L, N, T) \dots \dots \dots (1)$$

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد* من عام لآخر بزيادة العناصر الثلاثة الأخرى ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = V \Delta K + W \Delta L + \Delta Y' \dots \dots \dots (2)$$

ΔY : التغير في الناتج الصافي.

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T .

ΔK : التغير في عنصر رأس المال.

ΔL : التغير في عنصر العمل.

وبقسمة المعادلة (2) على Y يصبح الميل النسبي لنمو الناتج السنوي مبين بالمعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \times \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \times \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y} \dots \dots \dots (3)$$

وبوضع $y = \frac{\Delta Y}{Y}$ والذي يمثل معدل النمو السنوي للناتج، و $k = \frac{\Delta K}{K}$ والذي يمثل معدل النمو السنوي لمخزون رأس

المال، و $n = \frac{\Delta L}{L}$ والتي تمثل معدل نمو السكان، و $r = \frac{\Delta y'}{y}$ والتي تمثل معدل النمو التكنولوجي وبالتالي فإن المعادلة (3)

تصبح:

$$y = \frac{VK}{Y} k + \frac{WL}{Y} n + r \dots \dots \dots (4)$$

$\frac{VK}{Y}$: الناتج الحدي لرأس المال وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\frac{WL}{L}$: الناتج الحدي لعنصر العمل ويمثل الدخل القومي والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص 198-203.
* - "جيمس ميد" يستبعد فرضية تناقص الغلة.

تعتبر المعادلة (4) المعادلة الأساسية لنموذج "جيمس ميد" والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج (y) محصلة لثلاث معدلات للنمو هي: معدل نمو مخزون رأس المال (k) مرجح بالناتج الحدي لرأس المال، ومعدل نمو السكان (n) مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي (I).

وبما أن "جيمس ميد" يعتبر معدل نمو السكان ومعدل التكنولوجي كتوابت فإن التغير في معدل النمو يتحقق عند تغير كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار و الإنتاجية الحدية لقوة العمل عبر الزمن أي أنه عند زيادة معدل الادخار فهذا يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل العمل أو الموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض.¹

❖ الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:

- لقد ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات خاصة من قبل النظريات الجديدة (الداخلية) للنمو التي سنتطرق لها في العنصر الموالي، و عليه تمثلت الانتقادات فيما يلي:²
- إفتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة أمر بعيد عن الواقع خاصة في البلدان المتخلفة.
 - إهمال تأثير الاستثمار على النمو والتركيز فقط على نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل غير الواقعي.
 - إغفال دور السياسات الاقتصادية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي من خلال الانفاق الحكومي، الضرائب.
 - إهمال "سولو - سوان" المدى تأثير التغير التكنولوجي وإبقائه خارج النموذج غير منطقي، خاصة في ظل ما يحدث حاليا في البلدان المتقدمة.
 - تجاهل النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية في تحقيق التنمية والنمو، كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وتركيزها فقط على النواحي الاقتصادية.

2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث:

في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لم تفلح النظريات النيوكلاسيكية في تفسير الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين مختلف البلدان، هذا ما دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الحديثة (الداخلية).

أولا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي):

تهدف النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي إلى توضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو الاقتصادي³، كما ترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية

¹ - وعيل ميلود "محدثات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر - مصر - سعودية" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² - ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 154.

³ - خالد محمد السواعي "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 45.

النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات فبالنسبة لعنصر العمل تركز هذه النظرية على قدرة العمالة في زيادة الانتاجية وبالتالي الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتكوين يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة. تركز نظرية النمو الداخلي على العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي الطويل الاجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال إستيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج وتقليل تفاوت الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لإستخدام الموارد المحلية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وإنتاج منتجات وتقديم خدمات جديدة.¹

يمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى

وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية:²

- النماذج الحديثة للنمو تخلصت من الفرض النيوكلاسيكي القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوائد الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر.
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الاجل بين الدول.
- أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو الطويل الأجل.

ثانيا: نماذج النمو الداخلي: (Endogenous Growth Model)

تعتمد نماذج النمو الداخلي علي عوامل خارجية تتمثل في تراكم المعارف وأهمية البحث و التطوير حسب P.Romer وكذا رأس المال البشري حسب Lucas، وكذا البنى التحتية و المنشآت العمومية حسب R.Barro.³ كما ركزت بعض النماذج الأخرى على الانفتاح الاقتصادي و دوره في النمو الاقتصادي، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير. لذلك سنتطرق لبعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى.

1. نموذج "بول رومر" "Paul Romer":

يدخل نموذج "بول رومر" ضمن نماذج النمو الداخلي، حيث يعتبر أب النمو الداخلي لأنه أول من جاء بهذه الفكرة، ففي نموده الأول سنة (1986) أرجع النمو الاقتصادي الي عامل التمرن (learning by doing) أما في النموذج الثاني سنة (1990) فأرجع النمو الاقتصادي الي تراكم المعارف العامة و التقدم التكنولوجي.

¹-Philip Arestis et al « Economic growth : new directions in theory and policy » Edward Elgar publishing limited, UK, 2007, p15 .

² - مشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ - Dominique guellec, Pierre Ralle "les nouvelle theories de la croissance" 5 éme édition la découverte-Paris-2003 ,P39

أ- نموذج "بول رومر" ¹ الأول 1986 (تراكم رأس المال المادي أو المعرفة):

اعتبر بول رومر في نمودجه الاول في النمو الاقتصادي أن رأس المال المادي هو المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي و يقصد برأس المال المادي بأنه مخزون المعرفة التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الانتاج، وبالتالي تسمح هذه المعرفة بان يتم الانتاج في صورة أكثر فعالية ².

ولذلك فقد افترض "بول رومر" فرضيان أساسيتان هما:

- التعلم بالتمرن : أي أن المعارف و الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري، بحيث أن الزيادة في رأس المال البشري تحدث فعالية في الانتاج.
 - المعرفة المكتسبة تنتشر آنيا في الاقتصاد: أي أن المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الاخرى.
- لقد اعتمد "بول رومر" في بناء نمودجه علي دالة الإنتاج لـ Cobb Douglas حيث إفترض في النموذج وجود n مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض ولكل مؤسسة دالة إنتاجها كمايلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} (A_t l_{it})^\beta \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

y_{it} : إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t).

$k_{it} ; l_{it}$: كمية رأس المال أو العمل المستعملة من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t).

A_t : يمثل المعرفة لكل المؤسسات و المرتبط برأس المال الإجمالي $\sum k_i$ وبالتالي يمكن كتابة A_t كمايلي:

$$A_t = (A)^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \dots \dots \dots (2)$$

حيث: A: ثابت.

و عليه تصبح المعادلة (1) كالتالي:

¹- بول رومر (1955)خبير اقتصادي أمريكي و هو مطور لنظرية النمو الحديثة ، يعمل كأستاذ للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لادارة الاعمال بجامعة ستانفورد .

²- عبد الباسط وفا "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلية نقدية)"دار النهضة العربية، جامعة حلوان 2000 ، ص33.

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} \cdot \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \cdot l_{it} \right] \dots \dots \dots (3)$$

وفي حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عامل رأس المال و العمل فإن الإنتاج الإجمالي للإقتصاد الكلي يكتب من الشكل:

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^{i=n} y_{it} &= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^\alpha \sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right]^\beta \\ &= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta} \cdot A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^\beta \\ \sum_{i=1}^{i=n} y_{it} &= A \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it} \right)^{1-\beta+\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} l_{it} \right)^\beta \dots \dots \dots (4) \end{aligned}$$

نعلم ان:

- الإنتاج الكلي: $Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} y_{it}$
- رأس المال الكلي: $K_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$
- العمل الكلي: $L_t = \sum_{i=1}^{i=n} l_{it}$

ومنه يمكن كتابة نموذج "بول رومر" الكلي بالصيغة التالية:

$$Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta} (L_t)^\beta \dots \dots \dots (5)$$

لنفترض ان كمية العمل المتاحة ثابتة، وعليه فالنمو يتوقف على رأس المال الكلي، وبقيمة أسه $(1 - \beta + \alpha\beta)$ واستنادا للمعادلة (5) يمكن عرض ثلاث حالات أساسية:¹

- إذا كان $\alpha < 1$ هذه الحالة تتطابق مع إفتراض دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتناقصة للعوامل المتراكمة، أي أن المعرفة الكلية تتجه نحو التناقص، وعندها لاتوجد آثار إيجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية حديثة لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي، حيث تبدأ بعدها في تناقص نظرا لعدم كفاية الآثار

¹ - عبد الباسط وفا "نظريات حديثة في مجال النمو الإقتصادي" مرجع سبق ذكره، ص 44.

الخارجية لرأس المال لتعويض أثر التناقص في الإيرادات الحديثة في الأجل الطويل، في هذه الحالة فإن توقف النمو في الأجل الطويل سيكون أكيدا وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج "سولو-سوان" فيما يتعلق بالتقدم التقني الخارجي.

- إذا كان $\alpha > 1$ تتطابق هذه الحالة مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه نحو اللانهاية .
- إذا كان $\alpha = 1$ تسمى هذه الحالة دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، هنا مسار النمو يكون في شكل معدل ثابت، أي يقسم النمو بالتوازن .

ب- نموذج "بول رومر" الثاني 1990 (تراكم رأس المال التكنولوجي، تنوع المنتج):

يرتكز النمو من خلال هذا النموذج على الابتكارات التي تؤدي إلى تقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاجية مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل، ومن جهة أخرى بالآثار الغير مباشرة للأبحاث و الابتكارات.

يشير هذا النموذج إلى أن التكنولوجيا (الابتكار) تؤدي إلى نمو الإنتاجية من خلال خلق منتجات جديدة أو اكتشاف مواد خامة أو تحسين استخدام المستخدم منها، أو تنظيم الانتاج بطرق أكثر كفاءة.

يحتوي نموذج "بول رومر" على ثلاث قطاعات: قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة، قطاع إنتاج السلع النهائية، كما يوجد أربعة عوامل إنتاج هي: رأس المال المادي، العمل، رأس المال البشري (ثابت لا يتغير لأنه يتمثل في الأشخاص الطبيعيين الذين يفترض ثباتهم)، رأس المال التكنولوجي.

توصل رومر في هذا النموذج إلى أن الحماية التي يضمنها القانون للاكتشافات التكنولوجية من خلال نظام براءات الاختراع تعد حماية جزئية، كما أن لكل باحث الحق في استخدام المعارف (سلعة عامة) وإستغلالها في البحوث التي يجريها، ولقد عرف "بول رومر" تغير مخزون المعارف بالمعادلة التالية¹:

$$\dot{A} = \delta \cdot L_A \cdot A \dots \dots \dots (1)$$

حيث \dot{A} : تغير مخزون المعارف.

A: مخزون المعارف (حجم التكنولوجيا الموجودة).

¹ - Guellec Dominique ,Ralle Pierre « Les nouvelles théories de la croissance », Edition la découverte ,paris,1996,p76_77

L_A : عدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة للبحث).

δ : تمثل معامل فعالية البحث وهي أكثر من الصفر.

نستطيع كتابة المعادلة (1) علي الشكل التالي: $\dot{A} = \delta L_A$ والتي تشير إلى أن معدل النمو في مخزون المعارف هو دالة خطية لعدد الباحثين.

وحسب نموذج "بول رومر" فإن رأس المال K يمثل قيمة إجمالية لمجموع السلع وبالتالي تكون قيمة رأس المال كمايلي:

$$K = \sum_{i=1}^A X_i \dots \dots \dots (2)$$

حيث X_i : تمثل الكمية الموجودة لكل نوع من أنواع رأس المال وينبغي أن يشتري صاحب المشروع الذي يصنع نوع من رأس المال (i) البراءة التي تمنح له التكنولوجيا (i) ليتمتع بوضع إحتكاري في إنتاجها ومنه:

$$K = Q - C \dots \dots \dots (3)$$

تنتج سلعة الإستهلاك المتجانسة (Q) طبقا للتكنولوجيا كمايلي:

$$Q = L_y^{(1-\beta)} \cdot \sum_{i=1}^A X_i^\beta \dots \dots \dots (4)$$

β : عدد السلع الوسيطة .

L_y : تمثل كمية رأس المال البشري التي تدخل في إنتاج السلعة .

إن الدالة (4) تشبه دالة Cobb Douglas ذات غلة الحجم الثابتة، ذلك لأن $(\beta + (1-\beta) = 1)$ ، و مع الأخذ بعين الإعتبار إختلاف أنواع رأس المال، فيمكن إعادة صياغة المعادلة (4) كالتالي:

$$Q = L_y^{(1-\beta)} \cdot A^{(1-\beta)} \cdot K^\beta \dots \dots \dots (5)$$

وحسب "بول رومر" فإن معدل النمو المتوازن (g) و معدل النمو الأمثل (\dot{g}) يعطى بالعلاقات التالية :

$$g = \frac{\delta L - \rho / (1 - \beta)}{1 + 1 / (1 - \beta)} \dots \dots \dots (6)$$

$$\dot{g} = \delta L - \rho \dots \dots \dots (7)$$

$\rho > 0$ ويمثل مقياس فعالية البحث .

وهنا ينبغي الإشارة الى الملاحظات التالية:

- بالنظر إلى أن β أقل من الواحد فإن معدل النمو المتوازن أقل من معدل النمو الأمثل، فالأفراد لا يأخذون في اعتبارهم الوفورات الخارجية الإيجابية لأنشطتهم.
- يتحدد معدل النمو نظرا إلى الكمية الكلية من رأس المال البشري وليس المستوى المتوسط فيه، حتى نأخذ بعين الاعتبار تكلفة نشاط البحث.
- ينبغي أن توجه السياسة العامة لزيادة النمو الإقتصادي من خلال تشجيع نشاط البحث و التطوير لا من خلال تشجيع الإستثمار لأن هذا الأخير يعمل علي زيادة حجم الإنتاج المتوازن دون ان يؤدي ذلك إلى زيادة معدل نموه.

2. نموذج روبرت لوкас "Robert Lucas" (تراكم رأس المال البشري 1988):

إنطلق "روبرت لوкас" ¹ لإعداد نموذجه من الفرضيات التالية:

- الإقتصاد مشكل من قطاعين فقط، الأول لإنتاج السلع و الثاني لتكوين رأس المال البشري.
- عدد الأعوان N و كلها أحادية، بمعنى لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول، أي ان جميع أفراد المجتمع متماثلين المستوي التعليمي.
- رأس المال البشري منتج إنطلاقا من نفسه، أي أنه يتعلم بنفسه، كما أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري (التكوين) وعليه يأخذ تراكم رأس المال البشري للفرد دالة متزايدة للزمن المخصص للتعليم و التي يعطي بالشكل التالي: ²

$$\dot{h}_i = \beta(1 - \mu) h_i \dots \dots \dots (1)$$

\dot{h}_i : مقدار التغير في المخزون رأس المال البشري للفرد (i).

h_i : مخزون رأس المال البشري للفرد (i).

β : معلمة موجبة تعبر عن فعالية تراكم رأس المال البشري .

$(1-\mu)$: الوقت المخصص من طرف الفرد للتكوين و التعليم بهدف إكتساب معارف جديدة .

¹ - "روبرت لوкас" (1937): إقتصادي أمريكي حاز علي جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية سنة 1995 من أهم مؤلفاته "المحاضرات في النمو الإقتصادي"
² - Guellec Dominique et Ralle Pierre, op-cit p 53.

من الدالة (1) يمكن إستنتاج أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت للتعليم و التكوين، كلما حقق الإقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن.

أما قطاع إنتاج البضائع فإن العملية الإنتاجية تحكمها تقنيا دالة الإنتاج لـ Cobb – Douglas و تعطى على النحو التالي:

$$y_i = Ak_i^\beta (\mu h_i)^{1-\beta} \dots \dots \dots (2)$$

y_i : قيمة الإنتاج الفرد (i).

k_i : رأس المال العيني للفرد (i).

μ : الوقت الذي يخصصه الفرد من عملية إنتاج السلع.

نموذج " لوكاس " كما هو مبين في الدالة (2) يتركز على فكرة خاصة تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج السلع له مردودية سليمة ثابتة ومتراكمة.

إن الإستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج "لوكاس" الجزء الغير مستهلك في الإنتاج وفق العلاقة :

$$\dot{k}_i = y_i - c_i \dots \dots \dots (3)$$

في نموذج " روبرت لوكاس " (المعادلة (2)) لا يوجد تأثير الوفورات الخارجية * (l'externalité) الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، ولا توجد مردودية سلمية متزايدة، وبالتالي فإن معدل النمو للتوازن غير الممركز هو أمثلي بحيث المردودية الحديثة للإستثمار تساوي β ، نطبق قاعدة Keynes Ramsey فنجد أن:

$$g_e = g_0 = \beta - \theta \dots \dots \dots (4)$$

إستنادا للمعادلة (2) أدمج "لوكاس" في نموذج تأثير الوفورات الخارجية الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، و هذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي، وقد برر هذه الفرضية فإن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فعالية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين، نرمز لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الإنتاج بالرمز γ ، وهذا يرفع من درجة تجانس الدالة و يعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:

$$y_i = Ak_i^\beta (\mu h_i)^{1-\beta} (h_a)^\gamma \dots \dots \dots (5)$$

h_a : متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين.

* - الوفورات الخارجية هي ما ينتج عن التفاعل المشترك لأنشطة الأطراف الاقتصادية و التي يتحقق منها إفادة مجانية لكل طرف .

γ: شدة تأثير الوفورات الخارجية .

وبافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوي التعليمي فإن $h_i = h_a$ ، وفي هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير المركز هو أعظمي و يعطى بالعلاقة التالية:

$$g_e = \left[\frac{1 - \beta + \gamma}{1 - \beta} \right] \sigma (\beta - \theta) \dots \dots \dots (6)$$

$$g_0 = \sigma \left[\frac{1 - \beta - \gamma}{1 - \beta} \beta - \theta \right] \dots \dots \dots (7)$$

من المعادلتين الأخيرتين يتضح لنا أن :

- عدد الأفراد لا يدخل ضمن حجم الإقتصاد وهذا لأن رأس المال البشري يبقى دائما سلعة خاصة .
- $g_e < g_0$ وهو ما يبرر تدخل الدولة أو السلطات العمومية مثل أخذ الدولة علي عاتقها مصاريف التربية... الخ.

في هذا النموذج نلتبس أن سبب وجود إختلاف في درجة الغني والفقير بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى إختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين و التعليم، وعليه فإن السياسة التي لها القدرة علي الرفع من وقت أو مدة التكوين بشكل دائم (تفضيل المعارف) سوف يكون لها أثر إيجابي علي النمو الإقتصادي.

3. نموذج روبرت بارو¹ "Robert barro" (تراكم رأس المال العام 1990):

يعتبر هذا النموذج هو الآخر من نماذج النمو الداخلي (الحديثة) حيث في سنة 1990 قدم "بارو" نموذج الذي أشار فيه إلي مصدر آخر للنمو الداخلي يتمثل في تدفق النفقات العامة (G) أو ما يسمى بالنشاطات الحكومية، يفترض "بارو" أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، كما يفترض أيضا أن مشتريات السلع ليس لها منافسين و ليست وحيدة، كما أن المؤسسة في حال إستخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، و يؤكد "بارو" أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود و يفترض أن الدالة الإنتاج للمؤسسة (i) تأخذ الشكل التالي:²

$$0 < \alpha < 1$$

¹- روبرت جوزيف بارو : إقتصادي أمريكي ولد سنة 1944 وعمل كأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية، من أبرز مؤلفاته "النمو الإقتصادي" 1995 و "الإتحادات النقدية" 2001.

²- Bec Frédérique "Analyse Macroéconomique " Edition la Découverte, France ,2000,p 402.

$$y_i = AL_i^{1-\alpha} . K_i^\alpha . G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

حيث: y_i, K_i, L_i علي التوالي: الإنتاج، رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة (i).

A: مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت مع الزمن).

(1 - α): مرونة الإنتاج.

G: النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية و إذا اعتبرنا كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج على الشكل التالي :

$$Y = AL^{1-\alpha} . K^\alpha . G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (2)$$

الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحديثة عن طريق التراكم. يعتمد نموذج "بارو" على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن: G, C, I علي التوالي الاستثمار، الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، \dot{K} التراكم في رأس المال.

و افتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت (t) فإن :

$$T = G = tY \dots \dots \dots (4)$$

و بالتالي يكون الدخل المتاح للعائلات $(1-t)Y$ وبناء على ذلك يمكن تمثيل دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C = (1 - s)(1 - t)Y \dots \dots \dots (5)$$

بتعويض المعادلتين (4) و (5) في (3) نجد:

$$Y = (1 - s)(1 - t)Y + \dot{K} + \delta K + tY \dots \dots \dots (6)$$

$$\rightarrow Y - (1 - s)(1 - t)Y - ty = \dot{K} + \delta K$$

بعد التبسيط نجد:

$$Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1 - t)} \dots \dots \dots (7)$$

و بتعويض المعادلة (4) في الدالة (2) نجد:

$$Y = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot (tY)^{1-\alpha} = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot t^{1-\alpha} \cdot Y^{1-\alpha}$$

$$\rightarrow Y^\alpha = AL^{1-\alpha} \cdot K^\alpha \cdot t^{1-\alpha}$$

$$\rightarrow Y = A^{1/\alpha} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot K \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots \dots \dots (8)$$

بمساواة المعادلة (8) مع (7) نجد :

$$\frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} = A^{1/\alpha} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot K \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\rightarrow \frac{\dot{K} + \delta K}{K \cdot s(1-t)} = A^{1/\alpha} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

$$\rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)A^{1/\alpha} \cdot L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \cdot t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots \dots \dots (9)$$

معدل الضريبة المثالي الذي يرفع النمو الاقتصادي تقوم الدولة بتحديدده وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{K}/K)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha} (1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1} \right] sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \rightarrow t = 1 - \alpha \dots \dots \dots (10)$$

هذه النتيجة تبين أن الدولة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات العمومية للمنشآت القاعدية في الاقتصاد و الذي يساوي

$$\left[\frac{\dot{G}}{Y} \right] = t = 1 - \alpha$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج " بارو " حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع عملية الاستثمار.

هذا الوضع يتلائم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة إرتفاع معدلاتها، هذا يؤثر على الدخل الفردي و بالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا.

من المعادلتين (3) و(4) نستنتج أن:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g \dots \dots \dots (5)$$

من المعادلة (5) نلاحظ أن معدل نمو الناتج يساوي معدل نمو رأس المال و بالتالي فإن السياسات الحكومية المدعمة لتراكم رأس المال ستساهم في رفع معدل الاستثمار في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة علي المدى الطويل¹.

كما نلاحظ أن معدل النمو (g) مرتبط بسلوك العائلات من خلال الادخار (s) الذي اعتبره "رييلو" سلوك داخلي.

يمكن أن نذكر أن الدراسات التطبيقية للبحث في محددات النمو مازالت مستمرة إلى يومنا هذا فعلى سبيل المثال يرى "هيلمان و قروسمان" (Heplaman & Grossman) 1991 أن النمو يتحقق من خلال إنتاج أنواع متزايدة من السلع الوسيطة و أن التطور التكنولوجي يسمح بزيادة أنواع السلع الاستهلاكية وعليه استمرار ابتكار أنواع حديثة للسلع الاستهلاكية سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

ويري "هويت و آجيون" (Howitt & Aghion) 1992 أن النمو يأتي من زيادة كفاءة المدخلات الجديدة التي تحل محل المدخلات القديمة، ويتحقق ذلك عند الأخذ بعين الاعتبار لمساهمة عامل التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وعليه فإن معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة للبحث و التطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث و التطوير (مثل دعم الموارد الموجهة لأنشطة البحث و التطوير، تخفيض الضرائب.....) مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

VI. العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي:

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات و ادارة المخاطر و تسهيل المعاملات و تقييم المشاريع و غيرها، يمكن أن يسرع معدل تراكم رأس المال و بالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

توصل Shumpeter (1934) الى أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي من خلال جمع و اعادة توجيه الأموال نحو المشاريع الابتكارية و أضاف "تمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين أصحاب المشاريع من شراء المنتوجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين و بالتالي اجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديدة.² ، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها نمو الائتمان على النمو الاقتصادي كالتالي: عندما ينمو الائتمان يمكن المستهلكين من الاقتراض و

¹ -Charles Jones "Introduction to economic growth", 1st edition, Norton and Company, USA, 1998, p150-151.

² -Schumpeter, J. A. (1934) «The Theory of Economic Development» Cambridge Mass, Harvard University Press. P 108.

بالتالي الاستثمار أكثر، و يؤدي ارتفاع الاستهلاك و الاستثمارات الى خلق فرص عمل و يؤدي ذلك الى نمو كل من الدخل و الأرباح. و بالتالي من أجل زيادة النمو الاقتصادي بمساعدة الائتمان يجب وضع سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة كتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تخفيض زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد كما يمكن للتنمية المالية أن ترفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار و تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للاقراض لتعزيز تراكم رأس المال.

أوضح د. عبد العظيم أن اجراء تحليل لتوزيع الائتمانات المصرفية على القطاعات الاقتصادية المقترضة لها، مثل قطاع الزراعة و الصناعة و التجارة و المقاولات و غيرها، يفيد في تحديد أي القطاعات يتجه الى التوسع و أيها يتجه الى الانكماش أو يثبت على حاله، مؤكداً أن حجم القروض المصرفية التي يمنحها جهاز مصرفي معين في تاريخ ما يعتبر مؤشراً هاماً يدل على حجم النشاط الاقتصادي، لأن ارتفاع حجم الائتمانات المصرفية دليل على الاتجاه الى التوسع الاقتصادي و النقدي. مما يتناسب مع التوازن الاقتصادي العام، لذلك تعتبر القروض المصرفية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي.¹

لقد لقي موضوع الوساطة المالية و المصرفية عناية خاصة من طرف الباحثين الاقتصاديين، من خلال تزايد اهتمام الأدبيات الاقتصادية بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات في الأنظمة المالية بالنمو الاقتصادي و الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي، و على الرغم من الدراسات النظرية و التطبيقية العديدة في هذا المجال إلا أن طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لا يزال موضع نقاش و جدل فكر متواصل كما يتوضح من الشكل (1-4).

الشكل (1-4): الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.



المصدر: مجاهد كنزة، غربي ناصر صلاح الدين (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق

الأوسط و شمال افريقيا"، Arab Economic and Business Journal، المجلد 11، العدد 1، ص 74.

ان وجود علاقة بين التمويل و النمو أمر لا جدل فيه حيث عمل العديد من الباحثين على هذه المسألة و أكدوا ذلك بشكل إيجابي، و الأمر المثير للجدل هو اتجاه العلاقة السببية بين التمويل و النمو الاقتصادي، فعندما تتجه العلاقة السببية من

¹ - الشادلي ابراهيم حامد الماحي "أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1999-2015)" رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين كلية الاقتصاد بالسودان، 2017، ص 28-29.

التنمية المالية للنمو الاقتصادي نسمي هذه الحالة بفرضية "العرض-القائد" أي أن أنشطة المؤسسات المالية كزيادة عرض الخدمات المالية ستخلق النمو الاقتصادي (Mckinnon(1973، و بالمثل عندما يؤدي النمو الاقتصادي الى زيادة الطلب على الخدمات المالية و هذا ما يحفز التنمية الاقتصادية في وقت لاحق فانه يطلق عليه فرضية "الطلب-التابع" Gurley and Shaw(1955) و هناك علماء يعتقدون أن السببية تكون في الاتجاهين (Demitriades and Hussein (1996).

1- نظرية "العرض - القائد" (Supply Leading hypothesis):

يعتقد مؤيدي هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تشكل أداة مفيدة لزيادة انتاجية البلد و هم يرون أن البلدان ذات النظام المصرفي المتطور تميل الى النمو بشكل أسرع (Bayouni and Malander(2008، و من بين أهم الاقتصاديين الذين أشاروا للمشاركة الفعالة و الايجابية للتطور المالي في النمو الاقتصادي نجد Walter Bagehot(1873 الذي وجد أن القطاع المالي لعب دورا مهما في إنجلترا خلال القرن 18 من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال من خلال تعبئة المدخرات لتمويل سلسلة متنوعة من الفرص الاستثمارية طويلة المدى، كذلك الاقتصادي (Schumpeter(1911 توصل الى أن البنوك التي تعمل جيدا ساهمت بنشر التقدم التكنولوجي بالاضافة الى رفع الانتاجية. Pagano¹(1993 يرى أن القطاع المالي يلعب دورا حيويا في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تقليل تكاليف المعاملات و المعلومات و التي قد تعوق توجيه المدخرات الى الاستثمار، و يأتي هذا التأثير عن طريق ثلاث قنوات رئيسية هي: الادخار، حجم و كفاءة الاستثمار، كفاءة الوساطة المالية.

أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها (King and Levine² (1993 في 77 دولة ذات الاقتصاديات المتقدمة و النامية أن التمويل لا يتبع النمو بل هو مهم لقيادة النمو الاقتصادي و هذا يؤيد القول بأن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي.

2- نظرية "الطلب-التابع" (Demand Following Hypothesis):

على النقيض من فرضية "العرض-القائد" فانه في ظل فرضية "الطلب-التابع" فان النمو الاقتصادي هو عامل يسبب التنمية المالية و حسب المدافعين عن هذه النظرية فانه مع نمو القطاع الحقيقي فان الطلب المتزايد على الخدمات المالية سيحفز القطاع المالي (Gurley and Shaw³(1955، و بحسب (Robinson(1952 ان المؤسسة هي التي تقود التمويل " where entreprised leads finance follows " ووفقا لهذا فان النمو الاقتصادي يخلق الطلب على أنواع مختلفة من الخدمات المالية والنظام المالي يستجيب تلقائيا إلى هذه الطلبات، وبالتالي فحسب هذا الرأي توفير التمويل لا يؤدي إلى

¹ - Marco Pagano (1993) « Financial markets and growthM An overview » European Economic Review, vol 37, pp 615-616.

² - King, R. and R. Levine, (1993) « Finance and growth: Schumpeter might be right » Quarterly Journal of Economics, pp 717-737.

³ - Gurley, J.G. and Shaw, E.S. (1955) « Financial Aspects of Economic Development » The American Economic Review, Pp 515-538.

النمو، وإنما التمويل يستجيب تلقائياً لمختلف طلبات القطاع الحقيقي مما يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي إنما هو نتيجة لذلك النمو. كذلك (Kuznet (1955 أكد على أن الأسواق المالية لا تبدأ في النمو إلا عندما يقترب الاقتصاد من المراحل المتوسطة في عملية النمو، وتتطور هذه الأسواق عندما يصبح الاقتصاد ناضج أي في المراحل المتقدمة من النمو¹.

و باتباع نفس الجدال فان Goldsmith²(1969 أكد على دور النمو الاقتصادي في تراكم رأس المال حيث استعمل بيانات 35 بلدا خلال الفترة (1860-1963) و توصل الى "هناك توازي قائم بين التنمية الاقتصادية و المالية على المدى الطويل."

3- السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality) :

يقول مؤيدوا هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، فالنمو يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحاً كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع، و في الواقع ان كل من القطاع المالي و الحقيقي يتفاعلا أثناء مراحل التطور، هذا ما أشارت اليه نظريات النمو الداخلي التي سبق عرضها، بعبارة اخرى لا توجد هناك مرحلة معينة يوجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي، لذا فان الكثير من الاقتصاديين يفضلون وصف العلاقة على أنها علاقة سببية ذات اتجاهين. وفقاً لـ Patrick (1966) صاحب فرضية the stage of development Hypothesis* فان اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي يختلف وفقاً لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة، فان النمو الاقتصادي هو الذي يحد أولاً التطور في النظام المالي، و هذا ينعكس إيجابياً على كفاءة تخصيص رأس المال و يزيد من الطاقة الانتاجية للقطاع الحقيقي و بالتالي فان النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي، و بالنتيجة فان توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية أي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي، ان النظام المالي هو الذي يحفز النمو عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل كبير في الاقتصاد³.

فقد أجرى (1996) Demetriades and Hussein⁴ دراسة على 16 بلد من البلدان الأقل نمواً خلال الفترة (1960-1990) و توصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التنمية المالية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في 13 بلداً، كما وجد الباحثان علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان و علاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى لذلك يفترض Demetriades and Hussein أنه اذا كانت التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي فمن المهم أن يعمل

¹ - Kul B. Luintel, Mosahid Khan (1999), « A quantitative reassessment of the finance-growth nexus: evidence from a multivariate VAR », Journal of Development Economics, Vol 60, pp 382.

² - Goldsmith, R. W. (1969) « *Financial Structure and Development* » New Haven, Yale University Press.

* هي فرضية تجمع بين فرضيتين الطلب- التابع و العرض-القائد و تنص على ان اتجاه السببية يتبع مراحل التطور الاقتصادي التي تشهدها الدولة.
³ - مجاهد كنزة (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة باستعمال "Panel Data Analysis" أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان- تحت اشراف: أ.د طاولي مصطفى. ص109

⁴ - Demetriades, P. O. & Hussein, K. (1996) « Does Financial Development Cause Economic Growth?: Time Series Evidence from 16 Countries », Journal of Development Economics, Vol. 51, pp 387-411.

النظام المالي بشكل جيد، بينما اذا كانت العلاقة السببية عكسية فمن المفترض أنه عندما ينمو الاقتصاد الحقيقي سيكون هناك المزيد من المدخرات في النظام المالي مما يسمح بتقديم قروض جديدة.

خاتمة الفصل:

كثيرة هي الأعمال النظرية التي أدرجت دور المؤسسات المصرفية في النمو الاقتصادي، حيث بينت وأكدت أن الوساطة المصرفية لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، من خلال الخبرة المهنية التي تتميز بها وسهولة حصولها على المعلومات. إضافة إلى ذلك، فالبنوك تضمن تمويل جيد للمشاريع و الاستثمارات من خلال وظيفتها الأساسية ألا و هي منح القروض، فالنظام المصرفي المتطور قادر أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال ضمانه لسيولة الاقتصاد، فالأعوان الاقتصاديين وخاصة قطاع العائلات و التي تعتبر المصدر الأساسي للدخار، تفضل السيولة، وهذا التفضيل يؤدي بهم إلى الهروب من توظيف سيولتهم في مشاريع حتى وإن كانت منتجة. فوجود البنوك يضمن سيولة هذا القطاع إضافة إلى رفع معدلات الاستثمار. كما أن البنوك قادرة على تسيير مخاطر المشاريع و الاستثمارات بفضل قدرتها على تحصيل المعلومات و بالتالي فهي تتجه و تحاول تمويل الاستثمارات الأكثر مردودية.

لقي موضوع العلاقة النظرية بين التطور في القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي اهتماما و جدل كبير بين الاقتصاديين و صانعي القرار، فيما أن التطور المصرفي يمارس تأثيرات ايجابية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي لأنه يسمح بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، كما أنه يساعد المتعاملين الاقتصاديين على الحصول على المعلومات المرتبطة بالمشاريع، وبالتالي التخفيف من حدة الأخطار التي قد يواجهونها. أو أنه يمارس تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في حالة كون النشاط المصرفي غير مراقب و ضعف السياسة الائتمانية، أم أنه ليس هناك أي علاقة تربط بين القطاع المصرفي و النشاط الاقتصادي، و من هنا يتضح أن دراسة العلاقة بين النشاط المصرفي و النمو الاقتصادي تعد صعبة و معقدة.



يعد النمو الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تحسن مستويات المعيشة في البلدان النامية، لأنه مطلب لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية من بين عوامل أخرى. يمكن أن تعود الفكرة العامة بأن النمو الاقتصادي مرتبط بالتنمية والتطور المالي على الأقل إلى (1911) Schumpeter¹، الذي يوضح إمكانية قيام المؤسسات المالية بتحفيز الابتكار والنمو من خلال اختيار وتمويل الاستثمارات الإنتاجية. كما أقر أن من شأن التطور المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، وتخصيص الموارد بكفاءة، والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر. لذلك لسنوات عديدة، احتلت الدراسات النظرية حول أهمية التنمية المالية والدور الذي يلعبه الوسطاء الماليين في النمو الاقتصادي موقعا رئيسيا للبحث.

لطالما كانت طبيعة العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي واحدة من أكثر النقاشات التي اهتم بها الباحثون، و عادة ما تختلف الآراء. النقطة المركزية في هذا النقاش هي مسألة ما إذا كان الأداء الاقتصادي القوي يقود التمويل أم أن التمويل يحفز النمو. والسؤال مهم لأن تحديد النمط السببي بين النمو و التمويل له انعكاسات مهمة على قرارات صانعي السياسات بشأن سياسات النمو والتنمية المناسبة. حقيقة وجود علاقة قوية بين التمويل والنمو الاقتصادي تم توثيقها بشكل جيد في سجل التنمية الاقتصادية. على الرغم من أن الدور الإيجابي للتمويل على النمو أصبح حقيقة نمطية، إلا أنه يجب التأكد منها في بعض الحالات، لأن هناك بعض نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي برهنت على العكس (2008) Ang².

هناك العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية التي تناولت موضوع أثر تطور القطاع المصرفي و المالي على القطاع الحقيقي المتمثل في الانتاج الذي تعبر الزيادة فيه عن النمو الاقتصادي، فيعمل الجهاز المصرفي على تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية و أوجه الاستثمار، كما يساهم في عملية التطور الاقتصادي عن طريق تقديم الائتمان الى القطاعات الاقتصادية و هو ما يعني زيادة عرض النقود و الذي اعتبره الكثير من الباحثين عنصرا هاما من عناصر الانتاج الى جانب العمل و رأس المال، و بالتالي فان منح القروض المصرفية يسمح بالتوسع الاقتصادي و تكوين رأس المال و الزيادة في درجة العمق المالي.

و على ضوء هذا ، تم في هذا الفصل محاولة اجراء مراجعة لكل من الأدبيات النظرية والتجريبية(التي استعملت نماذج الاقتصاد القياسي) لدراسة العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي، حيث سنقوم بتقسيم هذه الأدبيات بحسب الدول التي أجريت بها الدراسات الى: اولا :دراسات تجريبية لدول أجنبية، ثانيا: دراسات تجريبية لدول عربية، ثالثا: دراسات تجريبية محلية رابعا: المذكرات.

I. دراسات تجريبية لدول أجنبية :

¹ - Schumpeter, Joseph A (1911) « *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle* », Cambridge, MA: Harvard University Press.

² - Ang James. B (2008) « A survey of recent developments in the literature of finance and Growth » , *Journal of Economic Surveys*, Vol 22, No 3, PP 536–576.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2004) قدم (Thorsten Beck) و (Ross Levine)¹ مقال بعنوان "سوق الأوراق المالية، البنوك و النمو" باستعمال النموذج الديناميكي على البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel) لـ 40 دولة و خلال الفترة (1976-1998)، بهدف اظهار تأثير سوق الأوراق المالية و البنوك على النمو الاقتصادي، توصل الباحثان الى أن لسوق الأوراق المالية (نسبة دوران السيولة في السوق، قيمة الأسهم المتداولة، القيمة السوقية للأسهم) و البنوك (القروض المصرفية، قسط السوق السوداء، حصة الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي) أثر إيجابي على النمو الاقتصادي الممثل ب (GDP) الناتج المحلي الاجمالي.

- في سنة (2005) Usai and Vanini² قاما بالتحقيق في الدور الذي لعبته فئات معينة من البنوك في النمو الاقتصادي في ايطاليا خلال الفترة (1970-1993) باستعمال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة على بيانات البانك، توصل الباحثان الى أن المتغيرات الكلية للنظام المالي لها أثر فعلي على النمو المحلي، و علاوة على ذلك البنوك الائتمانية التشاركية و الخاصة لها تأثير إيجابي على النمو بينما البنوك العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

- في سنة (2009) قدم (Adamopoulos Antonios) و (Vazakidis Athanasios)³ مقال بعنوان "تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل بين تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي لايطاليا خلال الفترة (1965-2007)، قام الباحث بتقدير أثر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) (CPI) على القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC).

توصل الباحثان الى أن زيادة النمو الاقتصادي ب نسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض المصرفية بنسبة 0.4% في ايطاليا بينما زيادة معدل التضخم ب 1% يؤدي الى انخفاض القروض المصرفية بنسبة 0.5% و بالتالي فإن للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على تطوير سوق الائتمان في حين أن معدل التضخم له أثر سلبي على تطوير سوق الائتمان في ايطاليا.

- في سنة (2009) (Adam and al⁴) درسوا العلاقة التجريبية بين الاقراض المصرفي و التأمين و النمو الاقتصادي في السويد خلال الفترة (1830-1998) باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) و اختبار السببية لـ Granger. استعمل الباحثون ثلاث متغيرات هي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ECON)، القروض المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية (BANK)، أقساط التأمين الإجمالية (التأمين على الحياة وغيرها من التأمينات) لكل فرد (INS). ليتم تقدير ثلاث معادلات الموالية:

$$ECON_t = \alpha_0 + \alpha_1 ECONLAGS + \alpha_2 BANKLAGS + \alpha_3 INSLAGS + \alpha_4 D_{1t} + \alpha_5 D_{2t} + \alpha_6 t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

¹ - Thorsten Beck, Ross Levine (2004) « Stock markets, banks, and growth: Panel evidence » Journal of Banking & Finance, vol 28, No.3, pp 423-442. doi:10.1016/S0378-4266(02)00408-9

² - Usai, S. and Vannini, M. (2005) « Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy » . The Annals of Regional Science, N°39, pp 691-714

³ - Athanasios Vazakidis, Antonios Adamopoulos (2009) « Credit Market Development and Economic Growth » American Journal of Economics and Business Administration, vol 1, n°1, pp 34-40.

⁴ - Adams, M., Andersson, J., Andersson, L.F. and Lindmark, M. (2009) « Commercial Banking, Insurance and Economic Growth in Sweden between 1830 and 1998 » Accounting, Business & Financial History, vol 19, pp 21-38.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

$$BANK_t = \beta_0 + \beta_1 ECONLAGS + \beta_2 BANKLAGS + \beta_3 INSLAGS + \beta_4 D_{1t} + \beta_5 D_{2t} + \beta_6 t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

$$INS_t = \gamma_0 + \gamma_1 ECONLAGS + \gamma_2 BANKLAGS + \gamma_3 INSLAGS + \gamma_4 D_{1t} + \gamma_5 D_{2t} + \gamma_6 t + \varepsilon_{3t} \dots \dots \dots (3)$$

يظهر التحليل أن شركات التأمين تسبب النمو الاقتصادي والإقراض المصرفي مع تأخر لمدة أربع سنوات، و هذا ما يؤكد على أهمية التأمين في التنمية الاقتصادية. أشار التحليل أيضا إلى أن الإقراض المصرفي لا يؤدي إلى زيادة النمو في التأمين أو النمو الاقتصادي ، مما يشير إلى أن دور الخدمات المصرفية أكثر تعقيدًا مما تقترحه النظرية الاقتصادية. أما الاستنتاج العام للدراسة هو أن التأمين مهم لتطوير الاقتصاد السويدي ، وأن سوق التأمين هو عنصر أساسي في الأنظمة المالية التي تعزز النمو الاقتصادي.

- في سنة (2009) قدم (I.Hassan) و (M.Koetter) و اخرون¹ مقال بعنوان "الكفاءة المصرفية، النظام المالي و النمو الاقتصادي" باستعمال النماذج الغير خطية على بيانات مقطعية عبر الزمن (Panel) لـ 100 دولة خلال الفترة (1996-2005)، قام الباحثون بتقدير معادلتين:

○ الأولى تدرس الكفاءة المصرفية باستعمال المتغيرات (TC) مجموع التكاليف المصرفية (كمتغير تابع) و (CL) اجمالي القروض الاستهلاكية (PE) نفقات الموظفين من اجمالي الاصول (EP) السيطرة على مستوى الأسهم (SOEA) الأوراق المالية و غيرها من الأصول (IE) نفقات الفائدة من اجمالي الودائع (كمتغيرات مستقلة)، كما استعمل الباحثون بنك الادخار (SAVING) و البنك التعاوني (COOP) كمتغيرات صماء في النموذج، توصل الباحثون الى أن التفاعل بين المصارف و سوق رأس المال فعال.

○ الثانية تدرس مدى تأثير القروض المصرفية و النظام المالي على النمو الاقتصادي باستعمال (GDP) الناتج المحلي الاجمالي (كمتغير تابع) و (CE) كفاءة التكلفة و حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الائتمان الخاص و معدل النمو السكاني و القيمة السوقية للأسهم المتداولة (كمتغيرات مستقلة)، توصل الباحثون الى أن العلاقة بين حجم التدابير القائمة على أساس التنمية المالية و النمو الاقتصادي ضعيفة.

و في الاخير بينت نتائج الدراسة أن التدابير المتعلقة بتخفيض التكاليف الفردية و الجماعية التي اتخذتها بعض الدول أثرت بحجم كبير و ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما أن فكرة توسيع الائتمان في النظم المالية المتقدمة لا يعد حلا سحريا لتحفيز النمو، أما بالنسبة للدول النامية فتوسيع الهدف المالي يمكن أن يكون مفيد للنمو الاقتصادي.

- في سنة (2010) قدم الباحث (Adamopoulos Antonios)² مقال بعنوان " سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية و تحليلية لألمانيا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)

¹ - I. Hasan , M. Koetter , R. Lensink , A. J. Meesters « Bank Efficiency, Financial Depth, and Economic Growth » Working Paper, Tor Vergata conference (September 18, 2009). <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1475415>

² - Adamopoulos Antonios (2010) « Stock Market and Economic Growth: An Empirical Analysis for Germany », Business and Economics Journal, vol 2010, pp 1-12.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

بهدف دراسة العلاقة السببية بين تطوير سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي لألمانيا خلال الفترة (1965-2007)، قام الباحث باستعمال ثلاثة متغيرات هي: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC)، المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) لتقدير ثلاثة معادلات الأولى تدرس أثر (GDP) و (SM) على (BC)، الثانية تدرس أثر (BC) و (GDP) على (SM) و الأخيرة تدرس أثر (SM) و (BC) على (GDP).

توصل الباحث أن للقروض المصرفية و النمو الاقتصادي أثر إيجابي على تطوير سوق الأوراق المالية كما أن زيادة المؤشر العام لسوق الأوراق المالية بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة النمو ب 0.06% سنويا، و زيادة القروض المصرفية بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة النمو ب 0.9% سنويا في ألمانيا، كما بينت نتائج Granger السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي و تطوير سوق الأوراق المالية، أي أن تطوير سوق الأوراق المالية يسبب النمو الاقتصادي.

- في سنة (2010) قدمت الباحثة (Iman Charif)¹ مقال بعنوان "الائتمان المصرفي و النشاط الاقتصادي" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه الغير مقيد (UVAR) بهدف دراسة تأثير تقلبات عرض القروض من طرف البنوك على النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة و النامية و ذلك بالاعتماد على بيانات شهرية خلال الفترة (1997-2006)، قامت الباحثة بتقدير أثر عرض القروض المصرفية، الطلب على القروض المصرفية، التضخم و السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الممثل بالمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، كما تم ادراج ثلاث متغيرات موسمية صماء في النموذج. توصلت الباحثة أن اضطرابات عرض القروض المصرفية أثرت على النشاط الاقتصادي في الدول الاوربية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، ايرلندا، اسبانيا، المملكة المتحدة) كذلك في بلدان أمريكا اللاتينية كما أظهرت النتائج أن القروض المصرفية هي المصدر الرئيسي لتمويل في البلدان الاوربية (باستثناء المملكة المتحدة)، كما أن لخدمات عرض القروض المصرفية أثر على النشاط الاقتصادي في دول شرق اسيا و ذلك بعد حدوث الأزمة المالية و تفاقم الضغوط التضخمية و ظهرت نفس النتائج في ما يخص تركيا، جنوب افريقيا، اليابان و أمريكا.

- في سنة (2010) قدم الباحث (Adamopoulos Antonios)² مقال بعنوان "العلاقة بين تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل بين تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي لاسبانيا خلال الفترة (1976-2007)، قام الباحث بتقدير أثر مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) (CPI)، الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الاستثمارات المحلية (INV)، على القروض المصرفية المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (BC). توصل الباحث أنه في المدى القصير عند زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة القروض المصرفية بنسبة 0.08% في حين أن زيادة معدل التضخم ب 1% يؤدي الى انخفاض نسبة الاقراض المصرفي بنسبة 0.56% و كذلك زيادة معدل الاستثمارات بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الاقراض المصرفي بنسبة 0.18% في اسبانيا، كما كشفت النتائج وجود توازن بين المتغيرات في المدى الطويل أي أن للنمو الاقتصادي و الاستثمار أثر إيجابي على تطوير سوق الائتمان في حين أن معدل التضخم له أثر سلبي.

¹ - Iman Charif (2010) « Bank credit and economic activity » *Journal of Business & Policy Research*, Volume 5. Number 1, pp179-188.

² - Antonios Adamopoulos (2010) « The Relationship between Credit Market Development and Economic Growth » *American Journal of Applied Sciences*, vol 7 No.4, pp 518-526.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2010) قدم الباحث (Adamopoulos Antonios)¹ مقال بعنوان "تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي: تحليل تجريبي لارلندا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بين تطوير سوق الائتمان و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1978-2007)، قام الباحث بتقدير أثر النمو الاقتصادي باستعمال المتغيرين مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) على تطوير سوق الائتمان الممثل بالمتغير القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (BC). قام الباحث بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه التالي:

$$\Delta BC_t = b_0 + \sum_i^n b_1 \Delta BC_{t-i} + \sum_i^n b_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_i^n b_3 \Delta CPI_{t-i} + \lambda EC_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: $-1 < \lambda < 0$: يمثل معامل حد تصحيح الخطأ في المدى القصير. و $t-1$: حد تصحيح الخطأ مؤخر بفترة واحدة. Δ : الفروق الاولى. ε_t : حد الخطأ الأبيض.

توصل الباحث أنه على المدى القصير عند زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الائتمان المصرفي ب 4.05% في حين أنه عند زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض القروض المصرفية بنسبة 1.36% في ارلندا، كما بينت نتائج Granger السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي و تطوير سوق الائتمان، أي أن تطوير سوق الائتمان يسبب النمو الاقتصادي. و بالتالي فانه يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي له أثر ايجابي على تنمية سوق الائتمان مع الاخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي المعدل التضخم.

- في سنة (2010) قدم الباحث (Adamopoulos Antonios)² مقال بعنوان "التنمية المالية و النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين 15 دولة عضو في الاتحاد الاوربي" باستعمال نظام المعادلات الانية خلال الفترة (1965-2007)، قام الباحث بتقدير ثلاث معادلات بالنسبة لكل دولة كالتالي:

○ دالة النمو الاقتصادي: تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و مؤشر الانتاج الصناعي (IND) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

$$GDP_t = a_0 + a_1 BC_{t-i} + a_2 SM_{t-i} + a_3 IND_{t-i} + u_{1t} \dots (1)$$

○ دالة القروض المصرفية: تدرس أثر مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) على القروض المصرفية.

$$BC_t = b_0 + b_1 CPI_{t-i} + b_2 GDP_{t-i} + b_3 BC_{t-i} + u_{2t} \dots (2)$$

○ دالة الأسواق المالية: تدرس أثر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و معدل الفائدة (R) على تنمية الأسواق المالية.

$$SM_t = c_0 + c_1 GDP_{t-i} + c_2 R_{t-i} + c_3 BC_{t-i} + c_4 SM_{t-i} + u_{3t} \dots (3)$$

¹ - Adamopoulos Antonios (2010) « Credit Market Development and Economic Growth: An Empirical Analysis for Ireland » *European Research Studies, Volume XIII, Issue (4)*, pp 3-18.

² - Adamopoulos Antonios (2010) « Financial Development and Economic Growth a Comparative Study between 15 European Union Member -States » *International Research Journal of Finance and Economics, Issue 35*, pp142-149.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

حيث: c_0, b_0, a_0 : الحدود الثابتة.

حدود الخطأ: u_{3t}, u_{2t}, u_{1t} .

معاملات المتغيرات المستقلة. t : الزمن ، i : عدد التأخيرات.

$t-i$: التأخيرات الزمنية.

توصل الباحث الى أن لتنمية سوق الأوراق المالية و سوق الائتمان بالتزامن مع تطوير الانتاج الصناعي تأثير ايجابي مباشر على النمو الاقتصادي في النمسا، ايرلندا، بلجيكا و لوكسمبورغ في حين أن تنمية السوق المصرفية له أثر ايجابي أكبر من تنمية سوق الاوراق المالية على النمو الاقتصادي في السويد و المملكة المتحدة، كما أن لتنمية سوق الأوراق المالية أثر ايجابي أكبر من تنمية السوق المصرفية على النمو الاقتصادي في الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هولندا، ايطاليا، البرتغال و اسبانيا.

- في سنة (2010) قدم الباحثان (Vazakidis Athanasios) و (Adamopoulos Antonios)¹ مقال بعنوان " العلاقة السببية بين تنمية الأسواق المالية و النمو الاقتصادي " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف معرفة اذا كانت تنمية سوق الأوراق المالية تسبب النمو الاقتصادي أو العكس خلال الفترة (1965-2007)، توصل الباحثان الى أنه على المدى القصير زيادة النمو الاقتصادي (GDP) بنسبة 1% يؤدي الى زيادة مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة 0.6% في حين أن زيادة معدل الفائدة (I) بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية بنسبة 1.59%، كما بينت نتائج Granger السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي و تنمية الأسواق المالية. و بالتالي فانه يمكن استنتاج أن للنمو الاقتصادي أثر ايجابي على تنمية الأسواق المالية في حين أن لسعر الفائدة أثر سلبي على تنمية الأسواق المالية في المملكة المتحدة.

- في سنة (2010) قدم الباحثان (Vazakidis Athanasios) و (Adamopoulos Antonios)² مقال بعنوان " أثر سوق الأوراق المالية و سوق الائتمان على النمو الاقتصادي لإيطاليا " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية و سوق الائتمان و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1965-2007)، قام الباحثان باستعمال الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) كمتغيرين مستقلين مفسرين للنمو الاقتصادي. قام الباحث بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) التالي:

$$\Delta GDP = \beta_0 + \sum_i^n \beta_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_i^n \beta_2 \Delta BC_{t-i} + \sum_i^n \beta_3 \Delta SM_{t-i} + \lambda EC_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ - Athanasios Vazakidis and Antonios Adamopoulos (2010) « A Causal Relationship between Financial Market Development and Economic Growth » American Journal of Applied Sciences, vol 7 , No.4, pp 575-583.

² - Vazakidis Athanasios, Adamopoulos Antonios (2010) « The Effect of Stock and Credit Market Development on Economic Growth an Empirical Analysis for Italy » International Research Journal of Finance and Economics, Issue 41, pp33-42.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

حيث: $-1 < \lambda < 0$: يمثل معامل حد تصحيح الخطأ في المدى القصير. و E_{t-1} : حد تصحيح الخطأ مؤخر بفترة واحدة. Δ : الفروق الأولى. ε_t : حد الخطأ الأبيض.

توصل الباحثان الى أن للمتغيرين (SM) و (BC) أثر إيجابي على (GDP) في المدى الطويل و بالتالي فان لسوق الأوراق المالية و لسوق الائتمان أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في إيطاليا، كما أشارت اختبارات Granger السببية لوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي الى تنمية سوق الأوراق المالية.

- في سنة (2010) قدم (Cristea Mirela) و (Drăcea Raluca)¹ مقال بعنوان "هل يقوم سوق الائتمان بتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في رومانيا؟" باستعمال نموذج الانحدار المتعدد على بيانات ثلاثية خلال الفترة (2001-2009)، قام الباحثان بتقدير أثر إجمالي الائتمان و معدل التضخم و متوسط سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و كانت نتائج التقدير كالتالي:

$$\text{Ec.Growth Rate} = -4.925 \text{ Av.RateExch} - 0.322 \text{ Inf.Rate} - 3.96 \times 10^{-5} \times \text{Total Credit Value} + 29.85$$

توصل الباحثان الى أن لجميع المتغيرات المدروسة أثر سلبي على معدل النمو، و بالتالي فان الائتمان الخاص و معدل التضخم و متوسط سعر الصرف لا يشجعون النمو الاقتصادي مما يؤدي الى الانخفاض النسبي في معدلات النمو.

- في سنة (2011) قدم (Erick Lahura)² مقال بعنوان " تحليل تجريبي للعلاقة بين القروض و الانتاج: حالة البيرو" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) على بيانات ثلاثية خلال الفترة (1994-2011)، تم استعمال المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (متغير تابع) (GDP)، النمو السنوي للقروض الحقيقية بالعملة الوطنية (CGDC)، النمو السنوي للقروض الحقيقية بالعملة الأجنبية (CGFC)، النمو السنوي للقروض الحقيقية بكلتا العملتين (TCG)، مؤشر معدلات التبادل التجاري (LTOT). تم تقدير خمسة معادلات في كل مرة يتم تغيير أو اضافة متغيرات مستقلة.

توصل الباحث الى أن معاملات كل المتغيرات موجبة كما متوقع و هذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتبط بارتفاع معدلات التبادل التجاري و ارتفاع نمو القروض الحقيقية، كما أن هناك علاقة طويلة المدى بين نمو القروض و معدلات التبادل التجاري.

- في سنة (2011) قدم (Aniekan O.Akpanung) و (Sikiru Jimoh Babalola)³ مقال بعنوان " قطاع القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في نيجيريا" باستخدام المعادلات الانية و تقدير نماذج الانحدار على مرحلتين خلال

¹ - Mirela CRISTEA, Raluca DRĂCEA (2010) « DOES CREDIT MARKET ACCELERATE ECONOMIC GROWTH IN ROMANIA? STATISTICAL APPROACHES » Finance – Challenges of the Future, vol 1, No.11, pp 184-190.

² - Erick Lahura (2011) « An Empirical Analysis of the Credit-Output Relationship: Evidence from Peru », BANCO CENTRAL DE RESERVA DEL PERÚ, Working Paper series N° 2011-018, pp1-25.

³ - Aniekan O. Akpanung, Sikiru Jimoh Babalola (2011) « Banking Sector Credit and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation », CBN Journal of Applied Statistics Vol. 2 No.2, pp51-62.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

الفترة (1970-2008)، استعمل الباحثان أربعة متغيرات هي: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (PSC)، معدل الاقتراض من البنوك التجارية (LR)، مؤشر الانتاج الصناعي (بمثل التضخم) (IND)، لتقدير المعادلتين التاليتين:

✓ معادلة النمو: تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ، معدل الاقتراض من البنوك التجارية، مؤشر الانتاج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي.

✓ معادلة القروض المصرفية: تدرس أثر الناتج المحلي الاجمالي و معدل الاقتراض على القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص.

توصل الباحثان عند تقدير المعادلة الأولى أن عند زيادة القروض المصرفية بنسبة 1% سيزيد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 86%، معامل معدل الاقتراض كان سالب و متوقع بينما معامل التضخم كان موجب و معنوي. أما نتائج تقدير المعادلة الثانية تبين أن الناتج المحلي الاجمالي يؤثر ايجابيا على القروض المصرفية أما معدل الاقتراض فيؤثر سلبيا عليها، و بالتالي توصي الدراسة الى الحاجة لتطوير الأسواق المالية التي ستقدم المزيد من القروض للقطاع الخاص مع تدنية معدل الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي.

- في سنة (2011) قدم (Henny Medyawati) و (Muhammad Yunanto)¹ مقال بعنوان " ما هو أثر التنمية المصرفية و قطاع الزراعة و الصناعة على النمو الاقتصادي في أندونيسيا؟" باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1988-2008) و المتغيرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، مجموع أصول البنك، مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، القروض، أموال الغير كما تم ادراج متغيرين أصمين في النموذج هما الأزمة النقدية و اعادة هيكلة مصارف أندونيسيا في 2004. توصل الباحثون الى أن النمو الاقتصادي لا يتأثر فقط بالمؤسسات المصرفية بل يتأثر بمتغيرات أخرى هي القطاع الزراعي و قطاع الصناعات التحويلية كما أن الأزمة المالية سنة 1997 أثرت على النمو بشكل سريع نسبيا.

- في سنة (2011) قدم (M K Hassan and B Sanchez and J S Yu) مقال بعنوان " التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة تجريبية باستعمال بيانات البانل"² درس الباحثون حالة 168 دولة منخفضة و متوسطة و مرتفعة الدخل خلال الفترة (1980-2007) و هي الحقبة التي شهدت تحرير و تطور مالي في العديد من البلدان وكذلك التوسع في الإنتاج و نمو النقود و زيادة حجم الاستثمار، استخدم الباحثون في دراستهم دوال تحليل التباين و اختبارات السببية لجرانجر. وقد استعملوا أربع مؤشرات كمقياس للتطور المالي: الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع البنكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCBS) ، الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DCPS)، النقود بالمفهوم الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M3)، إجمالي الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDS). كما تم استعمال نسبة التجارة إلى

¹ - Henny Medyawati, Muhammad Yunanto (2011) «Banking Development, Agriculture and Manufacturing Industry Sector in Economic Growth in Indonesia: Do They Influence? » *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 2, No. 4, pp 312-317.

² - M Kabir Hassan , Benito Sanchez, Jung-Suk Yu (2011), « Financial Development and Economic Growth: new evidence from panel data » , *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol 51, p 88-104.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي (TRADE)، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GOV) ومعدل التضخم (INF) كمتغيرات مراقبة. أما النمو الاقتصادي فتم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GROWTH). قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$GROWTH_{i,t} = \beta_0 Q_{i,1980} + \beta_1 FIN_{i,t} + \beta_2 GDS_{i,t} + \beta_3 TRADE_{i,t} + \beta_4 GOV_{i,t} + \beta_5 INF_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: Q_i : لوغاريتم سلسلة الفروق الأولية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$FIN_{i,t}$: يتمثل في المتغيرات التي تمثل العمق المالي أي ($DCPS$ و $DCBS$ و $M3$) لأن هذه المتغيرات تتميز بارتباط ذاتي كبير بينها في معظم الدول النامية.

وقد بينت النتائج ارتباط قوي بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وبشكل أكثر تحديدا يرتبط الادخار المحلي الإجمالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص بشكل ايجابي مع النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ولكن في المقابل يرتبط التطور المالي سلبيا مع النمو في البلدان مرتفعة الدخل. كما أن اختبارات Granger للسببية بينت علاقة ثنائية الاتجاه بين التمويل والنمو في المدى القصير في جميع المناطق ماعدا جنوب الصحراء، شرق آسيا والمحيط الهادئ و التي تنطلق فيها العلاقة من النمو إلى التمويل بسبب الطلب المتزايد على الخدمات المالية و يعود هذا إلى أن هذه المناطق نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي أدنى. كما وضحت الدراسة أن الأداء الجيد للأنظمة المالية يعزز النمو الاقتصادي في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل ولكن تطوير الأنظمة المالية يجب أن يرافقه تحسين متغيرات حقيقية أخرى مثل الانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي والسياسات الضريبية التي تعتبر محددات هامة للنمو. كما ينبغي على واضعي السياسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام القانوني للبلد، الاستقرار السياسي ومرحلة التي وصل لها تطور النظام المالي عند تصميم السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وباختصار اعتبر الباحثان أنه وبالرغم من الأهمية الكبيرة للتطور المالي في النمو الاقتصادي فإنه لا يكفي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبيرة في البلدان النامية.

- في سنة (2012) قدمت (Maureen Were) و اخرون¹ مقال بعنوان "تقييم أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الاداء الاقتصادي لمختلف قطاعات كينيا" باستعمال دالة Cob Dooglas على بيانات مقطعية عبر الزمن خلال الفترة (1998-2010)، أجرى الباحثون الدراسة على قطاع الزراعة، الصناعة، البناء، النقل و المواصلات، الفنادق، المطاعم،

¹ - Maureen Were, Joseph Nzomoi, Nelson Rutto (2012) « Assessing the Impact of Private Sector Credit on Economic Performance: Evidence from Sectoral Panel Data for Kenya » International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 3, pp 182-190. <http://dx.doi.org/10.5539/ijef.v4n3p182>

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

تجارة الجملة و التجزئة و استعملت المتغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP) كمتغير تابع و المتغيرات: القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT)، العمل (L_{it})، اثار القطاعات الاخرى الغير ملاحظة (S_i)، سعر الفائدة الحقيقي (R_t) كمتغيرات مستقلة، قامت الباحثة بتقدير ثلاثة معادلات الأولى بما متغير مستقل واحد هو القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT)، الثانية بما متغيرين مستقلين هما القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT) و العمل (L_{it}) و الأخيرة تحتوي على كل المتغيرات المستقلة، و التي أخذت الشكل التالي:

$$\ln Q_{it} = \phi_0 + \phi_1 \ln L_{it} + \phi_2 \ln CRDT + \phi_3 R_t + S_i + \varepsilon_{it}$$

حيث: Q_{it} : الناتج الحقيقي يقاس بقيمة مضافة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) للقطاع أو الصناعة i في السنة t .

ε_{it} : حد الخطأ.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للائتمان على الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات مما يتفق مع النظرية، لذلك يجب زيادة فرص الحصول على الائتمان لتحسين الأداء الاقتصادي كما أن نموذج الاثار الفردية الثابتة يظهر أن هناك بعض العوامل الأخرى الغير ملاحظة التي تدعم النشاط الاقتصادي.

- في سنة (2012) قدمت (Roseline Oluwatoyin Oluitan)¹ مقال بعنوان "القروض المصرفية و النمو الاقتصادي: حالة نيجيريا" باستخدام منهجية التكامل المتزامن لجوهنسون و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1970-2005)، قامت الباحثة بتقدير معادلتين الأولى تدرس أثر متغيرات التنمية المالية (نسبة الودائع المصرفية، نسبة ودائع القطاع الخاص) على النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) و الثانية تدرس العوامل المؤثرة على نمو القروض باستعمال نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص (RPSCR) كمتغير تابع و نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP)، اجمالي الصادرات الحقيقي (REXP)، اجمالي الواردات الحقيقي (RIMP) نمو اجمالي رأس المال الحقيقي (RCAPAC) كمتغيرات مستقلة. توصلت الباحثة أن القروض تسبب الانتاج و بالتالي النمو كما أن الصادرات تؤثر سلبا على القروض الممنوحة للقطاع الخاص بينما رأس المال الحقيقي يؤثر ايجابيا على القروض، و بالتالي فان القروض المصرفية ترتبط ارتباطا قويا مع انفتاح الاقتصاد على التجارة الدولية و تدفقات رؤوس الأموال.

- في سنة (2012) قدم (Orji Anthony)² مقال بعنوان "محددات مدخرات و قروض البنوك في نيجيريا و تأثيرها على النمو الاقتصادي" باستخدام منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ بفترات الابطاء (DL.ECM) خلال الفترة (1970-2006)، استخدم الباحث ستة متغيرات هي: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، مجموع المدخرات الخاصة (TPS)،

¹ - Roseline Oluwatoyin Oluitan (2013) « Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria » International Business and Management, Vol. 5, No. 2, pp102-110. DOI:10.3968/j.ibm.1923842820120502.1040.

² - Orji Anthony (2012) « Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth » International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 3, pp 357-372.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (PRCY)، نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام من طرف البنوك التجارية (PUCY)، الهامش على سعر الفائدة (IRS)، سعر الصرف (EXR).

قام الباحث بتقدير المعادلة التالية: $GDP = F (TPS, PRCY, PUCY, IRS, EXR)$

توصل الباحث الى أن مجموع المدخرات الخاصة تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي و هذا يعني أن زيادة الادخار سيعزز النمو الاقتصادي النيجيري، كما أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، فزيادة القروض بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 73%، القروض الممنوحة للقطاع العام و سعر الصرف يؤثران ايجابيا على النمو الاقتصادي.

- في سنة (2012) قدمت (Okwo Ifeoma Mary) و اخرون¹ مقال بعنوان "أثر الودائع و القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في نيجيريا " باستعمال نموذج الانحدار المتعدد على بيانات سنوية خلال الفترة (1981-2010)، قام الباحثون بتقدير أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص (PSC)، التضخم (IFR)، معدل الفائدة (ITR)، على الناتج المحلي الاجمالي (GDP). أظهرت نتائج الدراسة أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي بينما معدل الفائدة و التضخم تؤثر سلبا عليه لذا ينبغي خفض معدل اعادة الخصم لتمكين البنوك من اصلاح انخفاض أسعار الفائدة على الاموال المتاحة للإقراض (الودائع).

- في سنة (2013) قدم (Li Yuan-Yuan) و (Jin Hao)² مقال بعنوان "تحليل الاختلافات الاقليمية للقروض المصرفية و النمو الاقتصادي" باستعمال نموذج التأثيرات الفردية الثابتة على بيانات السلة لـ 11 مدينة من مقاطعة هبي (الصين) خلال الفترة (2000-2010)، قام الباحثان بتقدير أثر حجم القروض (CRE) و جودة القروض (تقاس بالقيمة المضافة لكل وحدة قرض) (XL) على الناتج المحلي الاجمالي (RGDP) بموجب المعادلة التالية:

$$\ln rgdp_{it} = \alpha_{it} + \beta_{it} \ln cre_{it} + \delta_{it} \ln xl_{it} + \xi_{it}$$

توصل الباحثان أن لكل من حجم و جودة القروض تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في كل منطقة من مقاطعة هبي، كما أن حجم و جودة القروض الاقليمية لها مساهمة مختلفة في الاقتصاد المحلي فجودة القروض لها مساهمة أكبر في الاقتصاد المحلي من حجم القروض.

¹ - Okwo Ifeoma Mary, Mbajaku Blessing, Ugwunta David Okelue (2012) « THE EFFECT OF DEPOSIT MONEY BANKS CREDIT ON NIGERIAN ECONOMIC GROWTH » *International Journal of Current Research*, Vol. 4, Issue, 12, pp. 555-559.

² -LI Yuan-yuan , Jin Hao (2013) « The Regional Differences Analysis of Bank Credit support and Economic Growth --- based on the panel data of HeBei province » *International Conference on Education Technology and Management Science (ICETMS 2013)*.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2013) قدم (Samson Ogege) و (Abass A. Shiro)¹ مقال بعنوان "هل تؤثر ودائع البنوك في النمو الاقتصادي؟ أدلة من نيجيريا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1974-2010)، درس الباحثان أثر معدل الفائدة (INT)، قروض البنوك التجارية (CBC)، ودايع البنوك التجارية (DLCB)، على الناتج المحلي الاجمالي (GDP). قام الباحثان بتقدير المعادلة التالية:

$$GDP = C_0 + C_1CBC + C_2INT + C_3DLCB + \mu_t$$

توصل الباحثان الى أن زيادة ودائع النقود في البنوك بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.326% كما تؤثر قروض البنوك التجارية ايجابيا على النمو الاقتصادي.

- في سنة (2013) قدم (Onuoral Anastasia Chi-chi) و (Ozurumba Benedict) (Anayochukwu)² مقال بعنوان "القروض المصرفية: اداة مساعدة للنمو الاقتصادي في نيجيريا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1980-2011)، درس الباحثان أثر مجموع القروض المصرفية الموجهة للانتاج (TPT) و مجموع القروض المصرفية الموجهة للتجارة العامة (TGC) و مجموع القروض المصرفية الموجهة للخدمات (TSC) و مجموع القروض المصرفية الاخرى (OTH) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP). و أخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_{t+1} = \alpha_0 + \alpha_1 TPTBKC_{t-1} + \alpha_2 TDCBKC_{t-1} + \alpha_3 TGCBKC_{t-1} + \alpha_4 OTHBKC_{t-1} + \text{Var}(-1) + \varepsilon_t$$

توصل الباحثان أن القروض المصرفية الموجهة للانتاج و التجارة العامة لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي لنيجيريا عكس القروض المصرفية الموجهة للخدمات و القروض الأخرى التي تؤثر سلبيا عليه، كما أشارت اختبارات Granger السببية لوجود علاقة سببية عكسية تتجه من النمو الاقتصادي نحو القروض المصرفية.

- في سنة (2013) قدم (Ibrahim Musa Gani) و (Abdulsalam Abubakar)³ مقال بعنوان "أثر تطوير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي: حالة نيجيريا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف اعادة النظر في العلاقة الطويلة المدى بين مؤشرات التنمية المالية و النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010)، قام الباحثان بتقدير أثر معدل الفائدة (IRS)، الانفاق الحكومي (TGE)، الانفتاح التجاري (TTR)، اجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (RCG)، نسبة الخصوم

¹ - Samson Ogege and Abass A. Shiro (2013) « Does depositing money in bank impact economic growth? Evidence from Nigeria » African Journal of Business Management Vol. 7(3), pp 197-205. DOI: 10.5897/AJBM12.932

² - Onuorah, Anastasia Chi-Chi, Ozurumba Benedict Anayochukwu (2013) « Bank Credits: An Aid to Economic Growth In Nigeria » Information and Knowledge Management, Vol.3, No.3, pp 41-52.

³ - Abdulsalam Abubakar, Ibrahim Musa Gani (2013) « Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria » Journal of Business Management & Social Sciences Research (JBM&SSR), Volume 2, No.4, pp 47-57.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

النقدية لدى البنوك التجارية (RLG)، على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP). توصل الباحثان الى أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة كما أن الخصوم النقدية للمصارف التجارية و الانفتاح التجاري يمارسان تأثير ايجابي كبير على النمو الاقتصادي على عكس القروض الممنوحة للقطاع الخاص و معدل الفائدة و الانفاق الحكومي التي تمارس تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي. نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه على المدى القصير أظهرت علاقة مهمة بين الانفاق الحكومي و اجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث أن تكوين رأس المال الثابت في نيجيريا يعتمد الى حد كبير على الاستثمارات الحكومية و هذا ما يفسر العلاقة السلبية بين اجمالي تكوين رأس المال و النمو الاقتصادي في نيجيريا.

- في سنة (2013) قدمت (Ioana Madalina Banu)¹ مقال بعنوان " أثر القروض على النمو الاقتصادي في سياق الأزمة العالمية " باستعمال نموذج الانحدار المتعدد، و ذلك بالاعتماد على بيانات ثلاثية خلال الفترة (2008-2011)، نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد كانت كالتالي:

$$GDP_t = -33307 + 0.0018 C_{\text{hous}} - 0.00065 C_{\text{publadm}}$$

توصلت الباحثة الى أن القروض المقدمة للعائلات (C_{hous}) تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بينما القروض المقدمة للإدارات العامة (C_{pub}) تؤثر سلبيا على الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي من أجل تغلب رومانيا على الأزمة الاقتصادية عليها اعتماد تدابير من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي و جذب الاستثمارات الأجنبية.

- في سنة (2014) قدم (Ehsan Rajabi) و (Junaina Muhammad)² مقال بعنوان " العلاقة بين أسواق الأوراق المالية، البنوك و النمو: حالة الدول الاسلامية الاسيوية" باستخدام نموذج التغيرات الفردية الثابتة الديناميكي على بيانات السلة ل 10 بلدان اسلامية اسوية خلال الفترة (1990-2009)، استعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية: القروض المصرفية ، معدل دوران السيولة، الاستهلاك الحكومي، الصادرات و الواردات(الانفتاح التجاري)، و المتغير التابع الناتج المحلي الحقيقي للفرد.

توصل الباحثان الى أن زيادة كل من القروض المصرفية و معدل دوران السيولة بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.538% و 0.368% على التوالي، و كذلك زيادة الاستهلاك الحكومي بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.821% بينما الانفتاح التجاري يؤثر سلبيا على النمو في المدى الطويل و قد يكون ذلك راجع للأزمة المالية الاسيوية. و بالتالي وفقا للنتائج فان سوق الأوراق المالية و البنوك تؤثر معنويا على النمو الاقتصادي و يبدو أن البنوك لا تعزز بسرعة النمو كما أن التمويل الاسلامي يحفز تطوير سوق الأوراق المالية التي بدورها تمارس أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي.

¹ - Ioana Mădălina Banu « The Impact of Credit on Economic Growth in the Global Crisis Context » Procedia Economics and Finance, vol 6, pp25-30 . [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(13\)00109-3](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(13)00109-3)

² - EHSAN RAJABI, JUNAINA MUHAMMAD «(2014) « The Stock Markets, Banks and Growth Nexus: Asian Islamic Countries » , Economic Notes Review of Banking, Finance and Monetary Economics, vol. 43, no. 2, pp137-165. <https://doi.org/10.1111/ecno.12022>

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم (Chijioke Mercy Ihuoma) و (Ogbuagu Uchechi Rex)¹ مقال بعنوان " سوق الائتمان و التنمية الاقتصادية في نيجيريا " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1970-2012)، درس الباحثان أثر نسبة القروض المصرفية بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي (BSC)، انتاجية الاستثمارات (GDI)، الانفتاح التجاري(TOP)، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، سعر الفائدة على الودائع(DR)، على النتائج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (GDPPC).

توصل الباحثان الى أن سوق الائتمان له اسهام كبير في التنمية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر له اشارة سلبية و معنوية و هذا يعود الى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، العائد على الاستثمار(الانتاجية) له اشارة ايجابية لكن غير معنوية و هذا يدل على وجود علاقة ايجابية بين انتاجية الاستثمارات و التنمية الاقتصادية أما الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع حجم الواردات على الصادرات في الاقتصاد النيجيري.

- في سنة (2014) قدم (Athenia Bongani Sibindi) و (Alfred Bimha)² مقال بعنوان "تطوير القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي: حالة زيمبابوي" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1980-2004)، المتغيرات المستخدمة لتطوير القطاع المصرفي هي عرض النقود بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي (RM₂) و القروض المحلية الحقيقية الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي (RCRED) أما المتغير الذي يمثل النمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(GDP).

توصل الباحثان الى أن هناك علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و تطوير القطاع المصرفي كما أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز تطوير القطاع المصرفي.

- في سنة (2014) قدم (Miguel Angel Tinoco Zermeno)³ و اخرون مقال بعنوان "القروض المصرفية، التضخم و النمو في المكسيك" باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1969-2011)، بهدف دراسة الاثار الطويلة الأجل للتضخم على القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي، تضمن النموذج المتغيرات المستقلة التالية: الاستهلاك الحكومي العام، الصادرات من السلع و الخدمات، اجمالي تكوين رأس المال الثابت(الاستثمار)، التضخم، القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، أصول البنوك، الخصوم النقدية، المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي(GDP) كما تم ادراج متغير أصم في النموذج يتمثل في التحرير المالي.

¹ - Chijioke Mercy Ihuoma, Ogbuagu Uchechi Rex (2014) « Credit Market and Economic Development in Nigeria », *British Journal of Economics, Management & Trade*, 4(12), pp1973-1985.

² - Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha (2014) « Banking sector development and economic growth: evidence from Zimbabwe », *Banks and Bank Systems*, Vol 9, no 2, pp 51-58. <http://hdl.handle.net/10500/19588>

³ - Miguel Angel Tinoco-Zermeno, Francisco Venegas-Martinez, Victor Hugo Torres-Preciado (2014) « Growth, bank credit, and inflation in Mexico: evidence from an ARDL-bounds testing approach» *Latin American Economic Review* ,Springer; vol. 23, n°8, pp 1-22.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

توصل الباحثون الى أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي، بينما معدلات التضخم تؤثر سلبيا على النمو من خلال الاثار السلبية على القروض الخاصة، كما كانت أصول البنوك غير كافية لتشجيع النمو على المدى الطويل كما تبين أن معامل الاستثمار سلمي و غير معنوي، و نتيجة أخرى هي أن سياسات التحرير المالية ساعدت على تحفيز النمو الاقتصادي بالمكسيك.

- في سنة (2014) قدم (Ibrahim Ngouhou) و (Kamdem Kountchou Francis)¹ مقال بعنوان " أثر البنوك على الاقتصاد الحقيقي في الكاميرون: تحليل تجريبي " باستعمال نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة (1979-2009)، بهدف دراسة أثر التمويل و وساطة البنوك على النمو الاقتصادي استعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية: القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص (CBRN)، القروض المصرفية الموجهة للحكومة (CGOUV)، هامش الوساطة (MINT) هو الفرق بين معدل الفائدة على القروض و معدل الفائدة على الودائع، عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي (M₂/GDP) كمتغير يمثل العمق المالي، معدل الاستثمار الخاص (INVPRIV)، المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) كما تضمن النموذج متغيرين أصمين هما الإصلاح المصرفي (DUMMY1) و تمويل البنوك الأجنبية (DUMMY2). أخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$PIB_{rt} = a_0 + a_1 CBRN_t + a_2 CGOUV_t + a_3 MINT_t + a_4 M2/PIB_t + a_5 INVPIV_t + a_6 DUM_{1t} + a_7 DUM_{1t} + \varepsilon_{1t}$$

توصل الباحثان الى أن القروض الممنوحة للحكومة و هامش الوساطة، معدل العمق المالي و معدل الاستثمار الخاص تؤثر ايجابيا و معنويا على الناتج المحلي الاجمالي و مع ذلك القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص تؤثر سلبيا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و يمكن شرح ذلك بنقص التمويل المصرفي للقطاع الخاص.

- في سنة (2014) قدم (Mihail Petkovski) و (Jordan Kjosevski)² مقال بعنوان "هل تطوير القطاع المصرفي يشجع النمو الاقتصادي؟ تحليل تجريبي لمجموعة بلدان من وسط و جنوب شرق أوروبا" باستعمال (GMM) طريقة المربعات الصغرى المعممة على النموذج الديناميكي لبيانات السلة لـ 16 دولة خلال الفترة (1991-2001)، استعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية: نسبة أشباه النقود (RQM)، معدل الفائدة (IM)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص (PC)، التصدير (EX)، الاستثمار (INV)، معدل التضخم (INF)، الانفاق الحكومي (GVE)، مؤشر البنك الدولي و سيادة القانون (RL) و المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP). قدر الباحثان المعادلة التالية:

¹ - Ibrahim Ngouhou, Kamdem Kountchou Francis (2014) « Impact of banking on the real economy in Cameroon: an Empirical Analysis » *Journal of Research in Business and Management*, vol 2, n°6, pp 1-7.

² - Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski (2014) « Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe » *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol. 27, No. 1, pp 55-66 . <http://dx.doi.org/10.1080/1331677X.2014.947107>

$$(GDP\ growth)_{it} = \alpha_i + \beta_1 L(GDP\ per\ capita)_{it} + \beta_2 (Ratio\ of\ quasi\ money)_{it} + \beta_3 (Interest\ margin)_{it} + \beta_4 (Private\ credit)_{it} + \beta_5 (Export)_{it} + \beta_6 (Inflation\ rate)_{it} + \beta_7 (Investment)_{it} + \beta_8 (Government\ expenditure)_{it} + \beta (Rule\ of\ law)_{it} + \mu_{it}$$

نتائج تقدير النموذج أشارت الى أن لمعدل الفائدة و القروض الممنوحة للقطاع الخاص أثر سلبي معنوي على النمو الاقتصادي و قد يكون ذلك بسبب أن البلدان تمر بمرحلة انتقالية شهدت العديد من الأزمات المصرفية (1990، 2008، 2010) و كما كان متوقع التضخم يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي بينما الانفاق الحكومي و مؤشر البنك الدولي لهما تأثير ايجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي ،نسبة أشباه النقود و الاستثمار و التصدير لها أثر ايجابي كبير على النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم (Garba Salisu Balago)¹ مقال بعنوان "العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في نيجيريا" باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1983-2012)، درس الباحث أثر القروض الممنوحة لمختلف القطاعات على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP)، ركز الباحث على ثلاث قطاعات رئيسية:

- ✓ قطاع الانتاج (CPS): يتضمن القروض الممنوحة للصناعات التحويلية، الغابات، الزراعة و صيد السمك، المناجم و المهاجر.
- ✓ قطاع التجارة العامة (CGCS): يتضمن القروض الممنوحة للتجارة الداخلية، التصدير و الاستيراد.
- ✓ قطاع الخدمات (CSS): يتضمن القروض الممنوحة للمرافق العامة، النقل و الاتصالات، المؤسسات المالية.

وقام بتقدير المعادلة الرئيسية التالية:

$$RGDP_i = \alpha_1 + \beta_1 CPS_i + \beta_2 CGCS_i + \beta_3 CSS_i + \varepsilon_i \dots (1)$$

و ظهرت النتائج كالآتي:

$$RGDP = 259571.1 + 0.004547 * CPS + 0.002932 * CGCS + 0.208041 * CSS \dots (2)$$

توصل الباحث أن القروض الموجهة لقطاع الانتاج و قطاع التجارة العامة و قطاع الخدمات كلها تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في نيجيريا، كما أن نتائج اختبارات Granger السببية أشارت الى وجود علاقة سببية تتجه من مختلف القطاعات الى النمو الاقتصادي و هذا يعني أن القروض لا تستجيب للنمو الاقتصادي و إنما هي تسبب النمو الاقتصادي في نيجيريا.

¹ - Garba Salisu Balago (2014) « Nexus between Bank Credit and Economic Growth in Nigeria: Evidence from VEC Model » Open Access Library Journal, vol 1: e952, Pp 1-12, <http://dx.doi.org/10.4236/oalib.1100952>

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم (Prince C.Nwakanma) و اخرون¹ مقال بعنوان "القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص: فعاليتها و أهميتها في النمو الاقتصادي لنيجيريا " باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2011-1981) ، درس الباحثون أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BCPS) على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (RGDP) بتقدير النموذجين التاليين :

$$\Delta L_n RGDP_t = \delta_0 + \delta_1 RGDP_{t-1} + \delta_2 BCPS_{t-1} + \sum \delta_3 \Delta L_n RGDP_{t-1} + \sum \delta_4 \Delta L_n BCPS_{t-1} + \mu_{1t} \dots (1)$$

$$\Delta L_n BCPS_t = \alpha_0 + \alpha_1 BCPS_{t-1} + \alpha_2 RGDP_{t-1} + \sum \alpha_3 \Delta L_n BCPS_{t-1} + \sum \alpha_4 \Delta L_n RGDP_{t-1} + \mu_{2t} \dots (2)$$

حيث أن : $RGDP_t$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الزمن t.

$BCPS_t$: القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في الزمن t.

$\Delta L_n RGDP_t$: فروق اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي في الزمن t.

δ_0, α_0 : المعالم الثابتة.

$\Delta L_n BCPS_t$: فروق اللوغاريتم الطبيعي للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في الزمن t.

$\Delta L_n RGDP_{t-1}$: الفروق الاولى للوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي.

$\Delta L_n BCPS_{t-1}$: الفروق الاولى للوغاريتم الطبيعي للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص.

μ_t : حد الخطأ.

توصل الباحثون الى وجود علاقة طويلة المدى بين القروض و النمو الاقتصادي كما أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي فعند زيادة نسبة القروض ب 1% سيزيد الناتج المحلي الاجمالي ب 0.8147% ، نتائج جرانجر Granger السببية أشارت الى أنه ليست هناك علاقة سببية في أي من الاتجاهين بين القروض و الناتج المحلي الاجمالي.

¹ - Prince C. Nwakanma, Ikechukwu S. Nnamdi & Godfrey O. Omojefe (2014) « Bank Credits to the Private Sector: Potency and Relevance in Nigeria's Economic Growth Process » Accounting and Finance Research, Vol. 3, No. 2; pp 23-35. <http://dx.doi.org/10.5430/afr.v3n2p23>.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم (Judith M.N, Ugochukwa U.S, Ugwuoke R.O¹) مقال بعنوان " أثر القروض المصرفية على النمو لاقتصادي النيجيري" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1986-2012)، درس الباحثون أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (TBCPS) و اجمالي عرض النقود (M₂) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بموجب المعادلة التالية :

$$\log(GDP) = \beta_0 + \beta_1 \log(TBCPS) + \beta_2 \log(M2) + U_t$$

كما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) التالي:

$$GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1t} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_{2t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{3t} M2_{t-1} + \delta_1 ECM_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث: ECM_{t-1} : يمثل حد تصحيح الخطأ.

و تم القيام باختبار جرانجر للسببية كالتالي:

$$GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_{1t} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_{2t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_{3t} M2_{t-1} + \varepsilon_{1t} \dots (2)$$

$$TBCPS_t = \beta_0$$

$$+ \sum_{i=1}^n \beta_{1t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{2t} GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_{3t} M2_{t-1} + \varepsilon_{2t} \dots (3)$$

$$M2_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^n \delta_{1t} M2_{t-1} + \sum_{i=1}^p \delta_{2t} TBCPS_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta_{3t} GDP_{t-1} + \varepsilon_{3t} \dots (4)$$

توصل الباحثون الى أن هناك علاقة سلبية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و الناتج المحلي الاجمالي بينما هناك علاقة ايجابية لإجمالي عرض النقود على (GDP)، نتائج اختبارات جرانجر Granger السببية بينت أن هناك علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الى القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (TBCPS) كما أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و اجمالي عرض النقود.

¹ - Modebe Nwanneka Judith, Ugwuogbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O (2014) «The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy: A Co Integration Approach» Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.10, pp 87-95.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم (Obademi Olalekan Emanuel) و (Elumaro Adegbayega) ¹ مقال بعنوان "البنوك و النمو الاقتصادي في نيجريا: اعادة النظر في فرضية الكبح المالي " باستعمال نموذج الانحدار البسيط و القيام باختبارات Granger السببية خلال 41 سنة قسمت الى ثلاثة هياكل تنظيمية هي:

- الفترة (1970-1985) قاعدة التنظيم المكثف.
- الفترة (1986-1995) نظام رفع القيود (التحرير المالي).
- الفترة (1996-2010) نظام رفع القيود الهيكلي المخطط.

قام الباحثان بتقدير أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال كل فترة. توصل الباحثان الى أنه في الفترة الاولى القروض المصرفية لها أثر ايجابي كبير على الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة القروض بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 68% بينما نتائج اختبار السببية تبين أن القروض لا تسبب النمو بينما النمو يسبب القروض هذا يعني أن البنوك غير فعالة، في الفترة الثانية القروض المصرفية لها أثر ايجابي كبير على الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة القروض بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 131% بينما ليس هناك أي علاقة سببية بين المتغيرين، في الفترة الثالثة القروض المصرفية لها أثر ايجابي كبير على الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة القروض بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 66.3% و نتائج اختبار السببية تبين أن القروض لا تسبب النمو بينما النمو يسبب القروض، و في الاخير أظهرت النتائج أن للبنوك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي النيجيري خلال جميع الأنظمة لكن بتأثيرات متفاوتة.

- في سنة (2014) قدمت (Şehnaz Bakır Yiğitbaş) و (Birgül Cambazoğlu) ² مقال بعنوان " نمذجة العلاقة بين النشاط الاقتصادي و القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص في تركيا " باستخدام منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و ذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2003-2013)، استعملت الباحثان القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (LOAN) كمتغير تابع و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و سعر الفائدة (INT) كمتغيرين مستقلين. و كانت نتائج تقدير النموذج الطويل المدى كالتالي:

$$LOAN = -44.65 + 4.17GDP - 0.02INT$$

¹ - Obademi Olalekan Emmanuel, Elumaro Adegboyega (2014) « *Banks and Economic Growth in Nigeria: A Re-Examination of the Financial Repression Hypothesis* » American Journal of Business and Management, Vol. 3, No. 1, pp 1-9. DOI: 10.11634/216796061403516.

² -Şehnaz Bakır Yiğitbaş and Birgül Cambazoğlu (2014) « *Modeling the Relationship between Economic Activity and Bank Loans to Private Sector: A Case of Turkey* » International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 5, pp397-400. DOI: 10.7763/IJTEF.2014.V5.405

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

توصلت الباحثان الى أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات كما أن مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تفسير القروض الممنوحة للقطاع الخاص ضعيفة لكنها ايجابية كما أن معدل أسعار الفائدة الحقيقي يؤثر سلبيا على القروض الممنوحة للقطاع الخاص بينما يلعب دور رئيسي في تحديد تحركات القروض على المدى الطويل.

- في سنة (2014) قدم الدكتور (Kennedy Imafidon) و (Joy Itoya)¹ مقال بعنوان "تحليل مساهمة البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي لنيجيريا " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1993-2012)، قام الباحثان بتقدير أثر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة من طرف البنوك التجارية (CBKS) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

توصل الباحثان الى أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة من طرف البنوك التجارية لم تؤثر على النمو الاقتصادي لنيجيريا خلال فترة الدراسة، و هذا ناتج عن عدم منح القروض الكافية للمؤسسات الصغيرة، لذا يتعين على الحكومة تشجيع المشاريع الصغيرة من خلال برامج القروض الصغيرة الخاصة بهم.

- دراسة رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون² (2014) بعنوان " قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية للفترة (1960-2010) باستخدام نموذج النحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)" هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التطور المالي على معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الاسيوية ذات مستويات الدخل المتشابهة، ثم اختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل باستعمال طريقة تصحيح الخطأ العشوائي الغير مقيدة (UECM). استعمل الباحثان المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (Gro)، عرض النقد (BM)، الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المصرفي (BD)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (DC)، نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (C)، نسبة الادخار المحلي الاجمالي (SAV)، نسبة الاستثمار المحلي الاجمالي (CF)، التجارة الخارجية (T)، كافة المتغيرات السابقة أخذت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم (INF)، معدل دوران السهم (ST). لتقدير المعادلة الموالية:

¹ - Dr. Kennedy Imafidon, Joy Itoya (2014) « An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria Economy » International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1).pp 256-263.

² - رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون (2014) " قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة (1960-2010)" ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 114 المجلد 35، ص 32-46.

$$\begin{aligned} \Delta GRO_t = & \alpha_0 \\ & + \sum_{i=0}^p b_i \Delta GRO_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q c_i \Delta DC_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q d_i \Delta C_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q e_i \Delta SAV_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q f_i \Delta CF_{t-i} + \sum_{i=0}^q g_i \Delta T_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q h_i \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^q j_i \Delta ST_{t-i} + \lambda_1 GRO_{t-1} + \lambda_2 DC_{t-1} + \lambda_3 C_{t-1} \\ & + \lambda_4 SAV_{t-1} + \lambda_5 CF_{t-1} + \lambda_6 T_{t-1} + \lambda_7 INF_{t-1} + \lambda_8 ST_{t-1} + \varepsilon_{1t} \end{aligned}$$

أشارت نتائج دراسة الباحثان الى وجود علاقة معنوية موجبة بين التطور المالي ممثلا بالقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي و لكن هذه العلاقة تصبح سالبة في المدى القصير، كما أيد الباحثان نظرية العرض-القائد حيث أن العلاقة السببية تتجه من التطور المالي الى النمو الاقتصادي.

- في سنة (2014) قدم الباحثان (OKORONTAH & NWARU)¹ مقال بعنوان " القروض البنكية كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي في نيجريا" ، استعمل الباحث و منهجية التكامل المتزامن و اختبار السببية لجرانجر على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1985-2010)، للكشف عن العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي. قام الباحث بتقدير المعادلتين التاليتين:

$$LRGDPg_t = \alpha_0 + \alpha_{11}LRCPSg_t + \alpha_{12}LRTXPg_t + e_t \dots\dots\dots (1)$$

$$LRCPSg_t = \alpha_0 + \alpha_{21}LRGDg_t + \alpha_{22}LRTXPg_t + \alpha_{23}LRFCIg_t + e_t \dots\dots\dots (2)$$

حيث : LRGDPG : يمثل لوغاريتم نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

LRCPSg : يمثل لوغاريتم نمو الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص.

¹ - Dr. Ndubuisi M. NWARU, OKORONTAH Chikeziem F (2014) « BANKS' CREDIT AS AN INSTRUMENT OF ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA » International Journal of Business & Law Research , vol 2, No 2, pp 25-33.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

LRTPXg: يمثل لوغاريتم نمو إجمالي الصادرات.

LRFCIg: يمثل لوغاريتم نمو تدفق رأس المال الأجنبي الحقيقي.

أظهرت نتائج الدراسة أن القروض البنكية تؤثر إيجابيا لكن غير معنويا على النمو الاقتصادي، و هذا يعني أن الائتمان المصرفي لم يؤثر على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد النيجيري. و لوحظ أيضا أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التنمية المالية ، و ليس العكس ، وأن التصدير ليس مهماً في تنمية التنمية المالية ، لكن النمو في القطاع المالي يعتمد بشكل كبير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. لذلك توصي الورقة بإقامة إطار قانوني قوي وشامل يساهم في مراقبة أداء الائتمان للقطاع الخاص واستعادة الديون المستحقة للمصارف ، بحيث تصبح البنوك مستعدة لإقراض القطاع الخاص في الاقتصاد النيجيري.

- في سنة (2015) قدم (Mikhail Stolbov)¹ مقال بعنوان " عمق العلاقة السببية بين الائتمان و النمو الاقتصادي: أدلة من 24 دولة عضو في منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي " باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1980-2013)، استعمل الباحث ثلاثة متغيرات مستقلة هي: القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص (CRED)، نسبة إجمالي الادخار المحلي (SAV)، مجموع الصادرات و الواردات (TRADE) و متغير تابع هو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

توصل الباحث الى أن معامل القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص معنوي ب 12 دولة من أصل 24 دولة كما أن نتائج اختبارات السببية تشير الى وجود علاقة سببية تتجه من عمق الائتمان الى نمو الناتج المحلي الإجمالي في حوالي نصف الدول المدروسة (بريطانيا، فرنسا، هولندا، اليونان، سويسرا، ايرلندا، بلجيكا، استراليا).

- في سنة (2015) قدم (Safdar Husain Tahir)² و اخرون مقال بعنوان "تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في باكستان: دراسة ميدانية لقروض القطاع الخاص" باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1973-2013)، درس الباحث أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BP) و معدل الفائدة (IR) و التضخم (INF)، الاستهلاك الحكومي (GC) و الاستثمارات (IGDP) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP). و قام بتقدير المعادلة التالية:

$$RGDP = \alpha + \beta_1 BP + \beta_2 IR + \beta_3 GC + \beta_4 IGDP + \beta_5 INF + e$$

¹ -Mikhail Stolbov (2015) « Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries », BOFIT Discussion Papers N°15, Bank of Finland, BOFIT Institute for Economies in Transition, pp 1-34.
² - Safdar Husain Tahir , Iqra Shehzadi, Ishfaq Ali , Muhammad Rizwan Ullah (2015) « Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An Empirical Study of Lending to Private Sector » American Journal of Industrial and Business Management, vol 5, n ° 8, pp 565-576. <http://dx.doi.org/10.4236/ajibm.2015.58056>

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

توصل الباحثون الى أن للاستثمار و الاستهلاك الحكومي أثر ايجابي كبير على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بينما أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و معدل الفائدة و التضخم له أثر سلبي على النمو الاقتصادي لباكستان.

- في سنة (2015) قدم (Daniel Armeanu) و اخرون¹ مقال بعنوان " أثر الائتمان على النمو الاقتصادي " باستعمال نموذج أشعة الانحدر الذاتي الهيكلية (SVAR) على بيانات ثلاثية خلال الفترة (2007-2013)، يهدف المقال الى تحليل تأثير القروض على النمو الاقتصادي برومانيا من خلال اختبار تأثير كل نوع من القروض (القروض الممنوحة للأفراد، القروض الممنوحة للأشخاص الاعتباريين، القروض الممنوحة للإدارات العامة) على الناتج المحلي الاجمالي (الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، اجمالي تكوين رأس المال). توصل الباحثون الى أن جميع القروض الممنوحة تأثر ايجابيا على مكونات الناتج المحلي الاجمالي لكن بنسب متفاوتة، القروض الممنوحة للأفراد تؤثر على النمو بنسبة 0.17% بينما القروض الممنوحة للأشخاص الاعتباريين تؤثر على النمو بنسبة 0.25% أما القروض الممنوحة للإدارات العامة فلها تأثير ايجابي صغير جدا بمعامل 0.025%.

- في سنة (2015) قدمت (Elizabeth A. Berger)² و اخرون مقال بعنوان " كبح القروض: أثر القيود المصرفية على النمو الاقتصادي " باستعمال طريقة التحكم الاصطناعية (SCM) على البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel) لـ 35 دولة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1970-1996)، استعمل الباحثون معدل نصيب الفرد من الدخل كمقياس للنمو الاقتصادي و المتغيرات: نمو براءات الاختراع، نمو الدخل، الكثافة السكانية، معدل فائدة القروض، معدل فائدة الودائع، التغير في نفقات الأصول بدون الفائدة كمتغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي، توصل الباحثون الى أنه لدعم فرضية النمو يجب رفع القيود على القروض المصرفية و لم يجدوا حل اخر لتكون البنوك أكثر كفاءة في دعم النمو.

- في سنة (2015) قدم (Iwedi Marshal)³ و اخرون مقال بعنوان "العلاقة بين القروض البنكية المحلية و النمو الاقتصادي في نيجريا" باستعمال منهجية التكامل المتزامن على بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013)، استخدم الباحثون القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CPS) و القروض الممنوحة للقطاع الحكومي (CGS) و تغطية الالتزامات الطارئة (الخصوم) (LIA) كمتغيرات تمثل القروض البنكية المحلية، و الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي. قدر الباحثون المعادلة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1CPS_{it} + a_2GCS_{it} + a_3LIA_{it} + U_t$$

¹ - Daniel ARMEANU, Carmen PASCAL, Dorina POANTA, Cristina Andreea DOIA (2015) « *The credit impact on the economic growth* » *Theoretical and Applied Economics, Volume XXII, No. 1(602), pp. 5-14.*

² - Elizabeth A. Berger, Alexander W. Butler, Edwin Hu, Morad Zekhnini (2015) « *Credit Be Dammed: The Impact of Banking Deregulation on Economic Growth* » *Journal of Financial Intermediation, Jones Graduate School of Business, pp 1-53.*

³ - Iwedi Marshal , Igbanibo Dumini Solomon, Onuegbu Onyekachi (2015) « *Bank Domestic Credits and Economic Growth Nexus in Nigeria (1980-2013)* » *International Journal of Finance and Accounting, vol 4, No. 5, pp 236-244.* DOI: 10.5923/j.ijfa.20150405.02

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

حيث: a_0 : الثابت ، a_1, a_2, a_3 : معاملات المتغيرات المستقلة، U_t : حد الخطأ.

توصل الباحثون الى أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CPS) و القروض الممنوحة للقطاع الحكومي (CGS) تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي بينما تغطية الالتزامات الطارئة (الخصوم) (LIA) لها أثر سلبي على (GDP) في المدى القصير، كما أظهرت نتائج التحليل في المدى الطويل أنه لا يوجد علاقة توازن بين النمو الاقتصادي و القروض البنكية المحلية في نيجريا لذا أوصت هذه الدراسة الاقتصاديين في نيجريا الى اتخاذ السياسات الملائمة التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين القطاع المصرفي حيث يقوم بتوفير الأموال للاستثمار و القطاع الحقيقي حيث يتم انتاج سلع و خدمات و بالتالي تحقيق نمو على المدى الطويل.

- في سنة (2015) أراد (Ibrahim . A.O. Bakare) و اخرون¹ الاجابة على الاشكالية: الى أي مدى تؤدي القروض المصرفية الى تحفيز النمو الاقتصادي في نيجريا؟، درس الباحث أثر القروض المصرفية الموجهة للقطاع العام (CPS)، و القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص (CPR)، و التضخم، على الناتج المحلي الاجمالي (RGDP) خلال الفترة (1990-2013). و لغرض بلوغ غاية البحث استخدم الباحث اختبار ديكي فولار المطور (ADF) لاكتشاف جدور الوحدة، و تبين أن جميع المتغيرات المستعملة متكاملة من الدرجة الاولى، و تم استخدام منهجية التكامل المتزامن لكشف طبيعة العلاقة بين المتغيرات. و ظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\text{LnRGDP} = -0.038925 + 0.151175\text{CPR}_{t-1} + 0.167856\text{CPS}_{t-1} - 0.005860 \text{INF}_{t-1} + 0.304732\text{ECM}_{-1}$$

بينت نتائج البحث أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في نيجريا ، في حين أن الائتمان الممنوح للقطاع العام يؤثر ايجابيا لكن غير معنويا على الناتج المحلي الإجمالي كما تبين أن التضخم يؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي. لذلك أوصت الدراسة الحكومة بإجراء مراجعة لبياناتها المالية و تخفيض نسبة اختلاس الأموال في الادارات العامة.

- في سنة (2016) قدم (Huseyin Cetin)² مقال بعنوان " العلاقة بين المؤشرات المالية و النمو الاقتصادي في تركيا " باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة (1970-2011) و المتغيرات: الناتج المحلي الاجمالي، القروض المصرفية بالنسبة للودائع، القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص، أصول البنك المركزي، الأصول و الودائع المصرفية، ودائع النظام المالي. توصل الباحث الى أن القروض المحلية الممنوحة

¹ - Ibrahim A.O. Bakare, Akano Ajibola Isaac, Kazeem Hammed Samuel (2015) « TO WHAT EXTENT DOES BANKS' CREDIT STIMULATE ECONOMIC GROWTH? EVIDENCE FROM NIGERIA », JORIND, vol 13, No1, pp 128-139.

² - Huseyin Cetin (2016) « The Relationship between Turkey's Financial Indicators and Economic Growth Rates » Journal of Economics, Business and Management, Vol. 4, No. 1, pp 36-39. DOI: 10.7763/JOEBM.2016.V4.363

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

للقطاع الخاص لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في تركيا بينما ودائع النظام المالي لها تأثير ايجابي كبير على النمو أما الأصول و الودائع المصرفية فلم يكن لها تأثير على النمو الاقتصادي في تركيا.

- في سنة (2016) Belinga Thierry and Al¹ بحثوا في العلاقة السببية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الكاميرون، باستعمال القروض الممنوحة للقطاع الخاص (DCPSB) و اجمالي ودايع البنوك (BD) كمتغيرات مستقلة تمثل تطور القروض المصرفية، تم اضافة أيضا الانفتاح التجاري (T) و عرض النقود في السوق المحلية (M2) و سعر الصرف (ER) كمتغيرات مستقلة، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPPC) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. استعان الباحثون بمنهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لتقدير العلاقة القصيرة و الطويلة الأجل بين المتغيرات السابقة خلال الفترة (1969-2013). و توصل الباحثون الى أن العلاقة السببية تتجه من الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن السياسات النقدية التي تركز على الائتمان المصرفي ستعزز بالتأكيد النمو الاقتصادي للكاميرون، و بالتالي فإن الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي تربطهما فرضية العرض - القائد في المدى الطويل. لهذا يجب على الدولة الكاميرونية تبني مجموعة من السياسات تسمح لها بتطوير الائتمان المصرفي من بينها السماح للبنوك بمنح مزيد من الائتمان للشركات والأفراد، مع تنفيذ بعض الحوافز الضريبية، عن طريق تخفيض الضريبة على صافي دخل البنوك المرتفع جداً في الكاميرون.

- في سنة (2016) قدم (CHARAN SINGH) و اخرون² مقال يهدف الى دراسة و فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي و القروض في الهند، استخدم الباحثون منهجية التكامل المشترك و اختبار جوهنسون و اختبار السببية لجرانجر، كما يتم استخدام مقاييس مختلفة للائتمان والانتاج لتجسيد العلاقة على المستوى العام خلال الفترة (1951-2014) وكذلك على المستوى القطاعي خلال الفترة (1973-2014). استعمل الباحثون المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، مجموع القروض، القروض الممنوحة للقطاع الزراعة، القروض الممنوحة لقطاع الخدمات، القروض الممنوحة للقطاع الصناعي، القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية، كمتغيرات مستقلة.

على المستوى القطاعي أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي و القروض المصرفية الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية، بينما أنه ليست هناك أي علاقة ذات دلالة احصائية بين القروض الموجهة للصناعة و الناتج المحلي الاجمالي، نتائج جرانجر السببية أظهرت أن الناتج المحلي الاجمالي يسبب القروض الموجهة للصناعة و الصناعات التحويلية.

على المستوى الكلي أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين مجموع القروض و الناتج المحلي الاجمالي، كما أن الناتج المحلي الاجمالي يسبب القروض المصرفية وفقاً لاختبارات السببية لجرانجر.

¹ - BELINGA Thierry , ZHOU Jun , DOUMBE DOUMBE Eric GAHE Zimy Samuel Yannick, KOFFI Yao Stéphane Landry (2016) « Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon», Social and Behavioral Sciences , n°235 , pp 664 – 671

² - CHARAN SINGH, SUBHASH BHARADWAJ PEMMARAJU, ROHAN DAS (2016) « ECONOMIC GROWTH AND CREDIT IN INDIA » WORKING PAPER IIMB-WP NO. 531. pp 1-19.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2017) قدم (Paul, Ndubuisi)¹ مقال يهدف الى تحليل العلاقة بين تخصيص القروض المصرفية القطاعية و النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1994-2015)، استعمل الباحث اختبار جذور الوحدة لديكي فولار المطور (ADF) و اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) و اختبار السببية لجرانجر. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$\ln GDP_t = b_0 + b_1 \ln AGC + b_2 \ln EXC + b_3 \ln MRC + b_4 \ln MISC + b_5 \ln SMEC + U_t$$

حيث:

$\ln GDP_t$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي (كمتغير يمثل النمو الاقتصادي).

$\ln AGC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع الزراعة.

$\ln EXC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع التصدير.

$\ln MRC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة لقطاع الصناعة.

$\ln MISC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة للخدمات العامة و المتنوعة.

$\ln SMEC$: اللوغاريتم الطبيعي للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

U_t : حد الخطأ العشوائي.

b_0 : الحد الثابت. b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 : تمثل المرونات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أن الائتمان للزراعة ، والائتمان للصناعة والائتمان للخدمات المتنوعة والخدمات العامة تعتبر مؤشرات جيدة للتنبؤ بالنمو الاقتصادي. بينما أن القروض الموجهة للتصدير و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي، هذا يعني أن تقديم القروض لهذه القطاعات سيؤدي الى عدم الاستقرار بدلا من استقرار الاقتصاد.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض الممنوحة لقطاع الزراعة و النمو الاقتصادي، بينما هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من القروض الممنوحة لقطاع الصناعة الى النمو الاقتصادي .

¹ - Paul Ndubuisi (2017) « Commercial Banks' Sectoral Credit Allocation and Growth of Nigeria Economy: An Impact Analysis (1994-2015) » International Journal of Arts and Humanities (IJAH), Vol 6, No 4, pp 144-161. <http://dx.doi.org/10.4314/ijah.v6i4.13>

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2017) قدم (Prashanta Kumar Banerjee) و اخرون¹ مقال بعنوان " البنوك، السوق المالي و النمو الاقتصادي في بنغلاديش " استعمل الباحثون منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحالية (Y) ، القروض البنكية للقطاع الخاص (BPSC)، القيمة السوقية للأسهم في الأسواق المالية (CAPI). قام الباحثون بتقدير ثلاث معادلات:

$$\ln Y_T = \alpha + \beta_1 \ln BPSC_t + e_t \dots (1)$$

$$\ln Y_T = \alpha + \psi_1 \ln CAPI_t + e_t \dots (2)$$

$$\ln Y_T = \alpha + \beta_2 \ln BPSC_t + \beta_3 \ln CAPI_t + e_t \dots (3)$$

أظهرت نتائج البحث أن للقروض البنكية أثر ايجابي كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير، أما في تقييم تأثير تطور السوق المالي على النمو الاقتصادي ، لم يتم العثور على علاقة طويلة الأجل بين تنمية سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في بنغلاديش. لذلك أوصت الدراسة أن هناك حاجة إلى تطوير كفاءة البنوك لزيادة الائتمان للقطاع الخاص، ومطلوب أيضاً مبادرة حيوية لجعل سوق الأسهم والسندات من المصادر الممولة و الداعمة للاقتصاد.

- في (2017) قدم (Benson Mayowa Odufuye)² مقال بعنوان "القروض البنكية و أثرها على النمو الاقتصادي النيجيري" تبحث هذه الدراسة في تأثير الائتمان المصرفي على نمو الاقتصاد النيجيري لمدة 24 عامًا (أي 1992-2015). المتغيرات المستخدمة هي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كوكيل للنمو الاقتصادي ، ائتمانات البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CSME)، ائتمانات للقطاع الخاص (CPS)، عرض النقود (MS) ومعدل الفائدة (INTR). لتجنب النتائج الزائفة ، تقنياً تم استعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير المعادلة التالية:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CSME + \beta_2 CPS + \beta_3 MS + \beta_4 INTR + \mu$$

أظهرت نتائج الدراسة أن للقروض البنكية أثر معنوي على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي إذا تم توجيهه بشكل صحيح هو عامل مساعد لنمو الاقتصاد النيجيري. لذلك توصي هذه الورقة بأن تعتمد السلطة النقدية تدابير مراقبة للائتمان المباشر ، حيث يجب توفير الدعم للقطاعات المفضلة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة و قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات عند منح القروض.

¹ - Prashanta Kumar Banerjee, Md. Nehal Ahmed, Md. Mosharref Hossain (2017) « Bank, Stock Market And Economic Growth: Bangladesh Perspective » The Journal of Developing Areas, Vol 51, No 2, pp17-29. 10.1353/jda.2017.0028

² - Benson Mayowa Odufuye (2017) « Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth » International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Vol 7, No 3, pp39-52.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2017) قدمت (ROSA CAPOLUPO)¹ بحث يهدف الى دراسة العلاقة بين التمويل والنمو في إيطاليا على مدار أكثر من أربعين عامًا (1965-2009). قامت الباحثة بتقدير المعادلة التالية بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، ثم طريقة الانحدار على مرحلتين (SLS):

$$y_t - y_{t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 y_{t-1} + \alpha_2 FINDEV_{t-1} + \alpha_3 X_t + \mu_t$$

حيث: y_t : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2000.

$FINDEV_{t-1}$: مقياس للتنمية المالية للفترة السابقة و يتمثل في المتغيرات التالية: القروض المصرفية للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أصول البنك بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، اجمالي عرض النقود، رسملة البورصة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، معدل الدوران (هو حصة من قيمة الأسهم العالمية المتداولة إلى القيمة السوقية الحقيقية)، حجم إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

X_t : متغيرات التحكم و تتمثل في : تراكم رأس المال (نسبة الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي)، رأس المال البشري (النسبة المئوية للسكان العاملين ذوي مستوى التعليم الثانوي)، نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي، الانفتاح التجاري.

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر الائتمان الخاص الذي يعتبر أهم مقياس للتنمية المالية يؤثر سلبًا على النمو في الفترة التي شملتها الدراسة، حيث تكشف الدراسات الحديثة عن وجود جزء كبير من أصول القروض المصرفية في العقارات (إما عن طريق القروض العقارية السكنية أو العقارات التجارية) ، ويتم تخصيص جزء صغير فقط لتمويل مشاريع الاستثمار. لذا يجب تبني سياسة ائتمان تشجع على إقراض الشركات غير المالية لأغراض الاستثمار طويل الأجل.

- في سنة (2018) قدم (Jagadish Prasad Bist)² مقال بعنوان " التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة حالة لـ 16 دولة افريقية و أجنبية ذات الدخل المنخفض " هدف المقال إلى التحقق من العلاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل لـ 16 دولة مختارة منخفضة الدخل لمدة 20 سنة من 1995 حتى 2014، و اختبار جذر وحدة و منهجية التكامل المترامن. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) و المعدلة تمامًا (FMOLS):

$$LGDP_{it} = \beta_{0i} + \beta_{1i}PRVT_{it} + \beta_{2i}GFC_{it} + \beta_{3i}OPE_{it} + \beta_{4i}CPI_{it} + \beta_{5i}LF_{it} + \mu_{it}$$

¹ - ROSA CAPOLUPO (2017) « Finance, Investment and Growth: Evidence for Italy » Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA, Review of Banking, Finance and Monetary Economics, Vol 9999, No 9999 , pp 1-41.

² - Jagadish Prasad Bist (2018) « Financial development and economic growth: Evidence from a panel of 16 African and nonAfrican low-income countries » Cogent Economics & Finance, Vol 6, No 1, pp1-17.

DOI: 10.1080/23322039.2018.1449780

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

حيث أن: i : تمثل الدولة (البلدان التي تم اختيارها في هذه الدراسة هي: بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، غينيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزامبيق، نيبال، النيجر، السنغال، تنزانيا، توغو، أوغندا).
 t : تمثل الفترة الزمنية.

- LGDP : لوغارتم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة للدولار الامريكى لسنة 2010، و هو متغير يمثل النمو الاقتصادي.
- PRVT: القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، كمتغير يمثل التطور المالي.
- GFC: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- OPE: الانفتاح التجاري ويعرف بأنه الواردات زائد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك يستخدم لحساب التضخم .
- LF: اليد العاملة و تعرف بأنها النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديًا (الذين يبلغون 15 عامًا فأكثر) إلى إجمالي السكان.

يقدم تحليل التكامل المشترك للبانل لبيدروني (Pedroni's panel) دعمًا للفرضية القائلة بوجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. كما تظهر النتائج التأثير الإيجابي للتنمية المالية ممثلة بالقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في معظم البلدان (9 من 16). بينما كان التأثير سلبي للتنمية المالية على النمو الاقتصادي في جمهورية إفريقيا الوسطى، و مدغشقر و موزامبيق. كشف هذا التحليل أيضا أن هناك سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية في المدى القصير، مما يدعم الفرضية الطلب- التابع. كما تبين أن تدفق الائتمان للقطاع الخاص منخفض للغاية في هذه الدول مقارنة ببقية العالم. وبالتالي، فإن أحد الآثار السياسية الهامة لهذه الدراسة هو أنه ينبغي على صانعي السياسة التركيز بشكل أكبر على السياسات التي توفر بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص. ومن الآثار السياسية الهامة الأخرى لنتائج الدراسة أنه يجب على صانعي السياسة أن يعطوا المزيد من التركيز على الأنشطة المرتبطة بالنمو أو السياسة المالية على المدى القصير حيث أن السببية في المدى القصير تتبع فرضية الطلب- التابع. ومع ذلك، ينبغي التركيز أكثر على القطاع المالي أو السياسة النقدية على المدى الطويل.

- في (2018) قام (Tomola M. Obamuyi) و (Bukola A. Faloye)¹ بدراسة تهدف الى تحليل العلاقة بين التمويل و النمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة (1980-2015) باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و اختبار السببية لجرانجر. استعمل الباحثان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو

¹ - Tomola M. Obamuyi and Bukola A. Faloye (2018) « Finance and Economic Growth of Nigeria » IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 9, No 1, pp 09-14. DOI: 10.9790/5933-0901040914

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

الاقتصادي، في حين أن التمويل تم تمثيله بواسطة الائتمان الموجه للقطاع الخاص (CPS) ، الذي كان بمثابة متغير مستقل ، مع معدل الإقراض (LR) كمتغير تحكم.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وطويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التمويل والنمو الاقتصادي. كشفت الدراسة أيضاً عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل إلى النمو الاقتصادي. وبالتالي ، تم التوصل إلى أنه ينبغي للحكومة والسلطات النقدية وضع وتنفيذ سياسات من شأنها تحسين أنشطة المؤسسات المالية لضمان النمو الاقتصادي. واقترحت الدراسة أيضاً أنه ينبغي للمؤسسات المالية أن تجعل وصول القطاع الخاص إلى الائتمانات أقل صرامة من أجل تشجيع الاقتراض من أجل الاستثمار ، وفي نهاية المطاف تعزيز النمو الاقتصادي.

II. دراسات تجريبية لدول عربية:

- في سنة (2004) قدم (علي أحمد البلبل ، مُجَّد مصطفى عمران، ايتن فتح الدين)¹ مقال بعنوان "التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي : حالة مصر 1974-2002" باستخدام دالة الانتاج لـ Douglas Coob و بهدف دراسة أثر تطورات الهيكل المالي على نمو كل من مجمل انتاجيات عوامل الانتاج (TFP) و الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وأوضحت نتائج الدراسة الى أن المؤشرات المالية ذات الأساس البنكي (نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي (DCP)، نسبة موجودات المصارف التجارية على مجموع موجودات المصارف التجارية و البنك المركزي (RBA)) لها تأثير سلبي على سلوك مجمل انتاجيات عوامل الانتاج (TFP) ، الا في حالة توفر حد أدنى من دخل الفرد، في حين أن المؤشرات المالية القائمة على أساس السوق (نسبة رسملة السوق الى الناتج المحلي الاجمالي (MC). و معدل التداول (TURN)) لها تأثير ايجابي على (TFP) .

- في سنة (2008) قدم (Sufian Eltayeb Mohamed)² مقال بعنوان " علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي بالسودان " باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل التكامل المتزامن خلال الفترة (1970-2004)، تم استعمال ستة متغيرات مستقلة في هذه الدراسة هي: كتلة النقود (M3Y)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (CBS)، الانفتاح التجاري (TRD)، التضخم (INF)، اجمالي الاستثمارات (INV)، الانفاق الحكومي (GEX)، و متغير تابع هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GRGDP) كما تم استعمال متغير أصم (D90) يمثل برنامج النظام المصرفي الاسلامي الذي تبنته السودان خلال التسعينيات. قام الباحث بتقدير المعادلتين التاليتين:

$$R DP_t = \alpha_0 + \alpha_1 INV_t + \alpha_2 \ln GEX_t + \alpha_3 \Delta \ln TRD_t + \alpha_4 \Delta \ln M3Y_t + \alpha_5 TREND_t + \alpha_6 D90_t + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

¹ - علي أحمد البلبل ، مجَّد مصطفى عمران، ايتن فتح الدين (2004) " التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي : حالة مصر 1974-2002" معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي العدد 9 ص 1-49.

² - Sufian Eltayeb Mohamed (2008) « Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model » Working paper series / Arab Planning Institute. - Safat, Kuwait, API/WPS 0803. pp 1-33.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

$$R DP_t = \beta_0 + \beta_1 INV_t + \beta_2 \ln INF_t + \beta_3 \Delta \ln GEX_t + \beta_4 \Delta \ln CBS_t + \beta_5 REND_t + \beta_6 D90_t + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

توصل الباحث الى أن للاستثمار علاقة ايجابية مع الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل أما الانفتاح التجاري فليس له تأثير كبير على الناتج المحلي الاجمالي، كما أن للانفاق الحكومي أثر سلبي على النمو، أما فيما يخص متغيري القطاع المالي فان كتلة النقود تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بينما القروض الممنوحة للقطاع الخاص فلها أثر ايجابي كبير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل و تؤثر سلبا عليه في المدى القصير.

- في سنة (2008) قدم الباحثان (د. أحمد ملاوي و د. أحمد المجالي)¹ مقال بعنوان " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن " باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) خلال الفترة (1970-2003) تحدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اظهار أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الأردني، حيث تم اختيار متغيرين فقط في هذه الدراسة هما الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي.

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير تبادلية بين متغيري الدراسة. كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وبشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للائتمان على النشاط الاقتصادي الأردني.

- في سنة (2008) قدم (تهتان موراد) مقال تحت عنوان "تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الوسط و شمال إفريقيا (MENA)"² قام الباحث في هذا البحث بدراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لـ 10 دول من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، المغرب، عمان، السعودية، سوريا، تونس والامارات العربية المتحدة) خلال الفترة (1980-2006)، و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية و بيانات المقاطع العرضية، استعمل الباحث نسبة عرض النقود بمفهومها الواسع و القروض الممنوحة للقطاع الخاص كمتغيرات تمثل التطور المالي، و الانفتاح التجاري و الانفاق العمومي، الاستثمار المحلي الاجمالي، كمتغيرات مستقلة، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج أن الانفاق العمومي يؤثر سلبا و معنويا على النمو الاقتصادي و هي نتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي تؤكد على أن القطاعات العامة الكبيرة جدا تعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و ذلك من خلال تقييد الاستثمار العام و إعاقه تراكم رأس المال و من ثمة انخفاض النمو الاقتصادي بينما متغير الانفتاح التجاري فهو ذو أثر ايجابي ضئيل على النمو الاقتصادي، و هذا مرده إلى انخفاض درجة الانفتاح التجاري

¹- د. أحمد ملاوي، د. أحمد المجالي (2008) " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR): دراسة حالة الأردن (1970-2003)"، مجلة النهضة، المجلد 9، العدد 1، ص 125-142.

²- تهتان موراد (2008) "تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA)"، Revue d'économie et de statistique appliquée، Volume 5, Numéro 2, Pages 3-16.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

في الدول المكونة للعبئة محل الدراسة و هو ما يوحي إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن محددًا رئيسيًا للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فشلت نتائج البحث في إيجاد ارتباط هام بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعبئة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة و هي نتيجة منسجمة مع نتائج البحث الحديث بشأن هذا الموضوع، و قد تفسر هذه النتيجة ببعض العوامل منها الدور المهيمن للمؤسسات العامة في تخصيص الائتمان في الكثير من دول المنطقة، و الدور الرئيسي للقطاع العام في الهيكل الاقتصادي و المالي بها، بالإضافة إلى ارتفاع التركيز البنكي في بعض الدول و ضعف الكثافة المصرفية في البعض الآخر.

- في سنة (2011) قدم الباحث (عمار حمد خلف) مقال تحت عنوان " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق " ¹ باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1970-2007)، بهدف اولاً قياس مدى تطور النظام المصرفي العراقي وثانياً قياس تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في العراق. من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس التطور المصرفي رمز لها ب (BD) و هي: نسبة اجمالي الودائع، و نسبة اشباه النقود و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، نسبة عرض النقود بالمعنى الأوسع إلى الناتج الداخلي الإجمالي، أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً لها أصول البنك المركزي. زيادة على المؤشرات السابقة استعمل الباحث متغيرين مفسرين (INF) يمثل التضخم و (INV) يمثل الاستثمار، و المتغير التابع يتمثل في (EG) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$\Delta LEG = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LEG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta LBD_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta LINV_{t-1} +$$

وجد هذا الباحث ايضا بأن الجهاز المصرفي غير المتطور لم يتمكن من لعب دور مؤثر و فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من 1970 الى 2007. و بالتالي لا بد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى الى تفعيل دور الجهاز المصرفي في اجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها:

- تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية activities informal للقطاع الخاص في الاقتصاد.
- تقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي.
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

¹ - عمار محمد خلف (2011) " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 64، ص 179-194، DOI: 10.33095/jeas.v17i64.922.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

في الدول المكونة للينة محل الدراسة و هو ما يوحي إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن محددًا رئيسيًا للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فشلت نتائج البحث في إيجاد ارتباط هام بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي في الدول المكونة للينة محل الدراسة خلال الفترة المذكورة و هي نتيجة منسجمة مع نتائج البحث الحديث بشأن هذا الموضوع، و قد تفسر هذه النتيجة ببعض العوامل منها الدور المهيمن للمؤسسات العامة في تخصيص الائتمان في الكثير من دول المنطقة، و الدور الرئيسي للقطاع العام في الهيكل الاقتصادي و المالي بها، بالإضافة إلى ارتفاع التركيز البنكي في بعض الدول و ضعف الكثافة المصرفية في البعض الآخر.

- في سنة (2011) قدم الباحث (عمار حمد خلف) مقال تحت عنوان " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق " ¹ باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1970-2007)، بهدف اولاً قياس مدى تطور النظام المصرفي العراقي وثانياً قياس تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في العراق. من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس التطور المصرفي رمز لها بـ (BD) و هي: نسبة اجمالي الودائع، و نسبة اشباه النقود و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، نسبة عرض النقود بالمعنى الأوسع إلى الناتج الداخلي الإجمالي، أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً لها أصول البنك المركزي. زيادة على المؤشرات السابقة استعمل الباحث متغيرين مفسرين (INF) يمثل التضخم و (INV) يمثل الاستثمار، و المتغير التابع يتمثل في (EG) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$\Delta LEG = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta LEG_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta LBD_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta LINV_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta LINF_{t-1} + \lambda_1 LEG_{t-1} + \lambda_2 LBD_{t-1} + \lambda_3 LINV_{t-1} + \lambda_4 LINF_{t-1} + \mu_t$$

وجد هذا الباحث ايضاً بأن الجهاز المصرفي غير المتطور لم يتمكن من لعب دور مؤثر و فعال في تشجيع النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من 1970 الى 2007. و بالتالي لا بد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى الى تفعيل دور الجهاز المصرفي في اجمالي عملية التطور الاقتصادي في العراق منها:

- تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- الحد من دور الانشطة الاقتصادية غير الرسمية activities informal للقطاع الخاص في الاقتصاد.
- تقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى تحرير الجهاز المصرفي من جميع سياسات الكبح المالي.
- تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في العراق.

¹ - عمار محمد خلف (2011) " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 64، ص 179-194. DOI: 10.33095/jeas.v17i64.922

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2012) قدم (Hatim Ameer Mahram)¹ مقال بعنوان "الوساطة المالية و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) خلال الفترة (1968-2010)، قام الباحث باستعمال الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لقياس النمو الاقتصادي و ثلاثة متغيرات لقياس حجم الوساطة المالية هي: حجم الطلب النقدي للقطاع المالي (LIQ)، عرض النقود (MGDP)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف البنوك التجارية (CPS) كما تم ادراج أربعة متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي هي: اجمالي الاستثمارات (INV)، الانفاق الحكومي (G)، رأس المال البشري (H)، الانفتاح التجاري (OPEN).

قدر الباحث المعادلة التالية:

$$\ln RGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \alpha_2 \ln INV_t + \alpha_3 \ln G_t + \alpha_4 \ln H_t + \alpha_5 \ln OPEN_t + \alpha_6 \ln FIND_t + u_{1t}$$

حيث: $FIND_t$: تمثل متغيرات التطور المالي (LIQ أو MGDP أو CPS) \ln . اللوغاريتم الطبيعي. t : الاتجاه العام. u_{1t} : حد الخطأ.

توصل الباحث أنه على المدى الطويل اجمالي الاستثمارات، الانفاق الحكومي ، رأس المال البشري ، الانفتاح التجاري تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في حين أن للوساطة المالية أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي، و هذا يبين عدم الكفاءة في تخصيص القروض المصرفية حيث تتلقى قطاعات أقل انتاجية حصص كبيرة من القروض كما تعاني البنوك من عدم وجود ابتكار مالي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المالية الاسلامية.

- في سنة (2012) قدمت (K.Sreerama Murty) و اخرون مقال بعنوان " أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في اثيوبيا على المدى الطويل " باستعمال منهجية التكامل المتزامن خلال الفترة (1971-2011) ، قام الباحثون بتقدير معادلتين :

○ الاولى تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (pc)، حجم الودائع (dp)، رأس المال البشري (se)، مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم)(p)، الاستهلاك الحكومي النهائي (gc)، الانفتاح التجاري (op) على اجمالي عوامل الانتاج (TFP).

¹ - Hatim Ameer Mahran (2012) « *Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010* » *Modern Economy*, vol 3, No.5, pp 626-640. <http://dx.doi.org/10.4236/me.2012.35082>.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

○ الثانية تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (PC)، حجم الودائع (dp)، راس المال البشري (se)، مؤشر أسعار الاستهلاك (p)، الاستهلاك الحكومي النهائي (gc)، الانفتاح التجاري (op) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

توصل الباحثون الى أن القروض المصرفية تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا من خلال دورها في تراكم رأس المال المحلي و تخصيص الموارد بكفاءة و بالتالي تؤثر على اجمالي انتاجية عوامل الانتاج في المدى الطويل، كما أن للتضخم و الاستهلاك الحكومي أثر سلبي على الناتج المحلي الاجمالي.

- في سنة (2014) قدم الدكتور (Eya Gaffar Abdelraheem Osman)¹ مقال بعنوان " أثر القروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي (GDP) في المملكة العربية السعودية " باستعمال التكامل المتزامن و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1974-2012)، قام الباحث باستخدام ستة متغيرات هي: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF)، اجمالي ودائع البنوك التجارية (DS)، الانفاق الحكومي (G)، معدل التضخم (CPI)، الاقتصاد المفتوح (OPE)، لتقدير المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta DP_t = & \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta DP_{t-i} + \sum_{i=0}^p \phi_i \Delta BF_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^p \varphi_i \Delta DS_{t-i} + \sum_{i=0}^p \gamma_i \Delta t_{t-i} + \sum_{i=0}^p \mu_i \Delta OPE_{t-i} + \sum_{i=0}^p \psi_i \Delta CPI_{t-i} \\ & + \lambda_1 DP_{t-1} + \lambda_2 BF_{t-1} + \lambda_3 DS_{t-1} + \lambda_4 t_{t-1} + \lambda_5 OPE_{t-1} \\ & + \lambda_6 CPI_{t-1} + \epsilon_{1t} \end{aligned}$$

توصل الباحث الى أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل فعند زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (BF) بنسبة 1% يتوقع أن يزيد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة 0.09% في السنة، و بالتالي فان القروض المصرفية ساهمت في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ، كما بينت الدراسة أن ودائع البنوك التجارية (DS) تؤثر سلبي على النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل.

- قدم خالد محمد السواعي² (2015) دراسة تهدف الى تحليل أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2011) في الأردن، باستعمال التكامل المشترك و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL على

¹ - Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman(2014) « The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration » American International Journal of Social Science, Vol. 3, No. 6, pp109-117.

² - خالد محمد السواعي (2015) " أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الأردن " المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص 18-32.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

بيانات ربع سنوية، درس الباحث أثر الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (PC)، الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (DC)، عرض النقد بمفهومه الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (M2)، التحرر التجاري أو الانفتاح التجاري ((الصادرات + المستوردات) ÷ الناتج المحلي الإجمالي) يرمز له بـ (TO)، على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GR). قدر الباحث المعادلات الثلاث التالية:

$$\begin{aligned} \Delta(GR)_t = & \beta_0 + \beta_1(GR)_{t-1} + \beta_2(TO)_{t-1} + \beta_3(PC)_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta(GR)_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_5 \Delta(TO)_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_6 \Delta(PC)_{t-i} + \varepsilon_{1i} \dots \dots (1) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta(GR)_t = & \beta_0 + \beta_1(GR)_{t-1} + \beta_2(TO)_{t-1} + \beta_3(DC)_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta(GR)_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_5 \Delta(TO)_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_6 \Delta(DC)_{t-i} + \varepsilon_{2i} \dots \dots (2) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta(GR)_t = & \beta_0 + \beta_1(GR)_{t-1} + \beta_2(TO)_{t-1} + \beta_3(M2)_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta(GR)_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_5 \Delta(TO)_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_6 \Delta(M2)_{t-i} + \varepsilon_{3i} \dots \dots (3) \end{aligned}$$

و كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة و التطور المالي، وأظهرت أيضا تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير، وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي. كذلك تحرير القطاع المالي (الائتمان المحلي، الائتمان الخاص، عرض النقود) له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأردن.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2015) قدم غالب مشيب دراسة بعنوان "تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن"¹ تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (2000-2012)، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) على بيانات ربع سنوية، كما تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار جوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضعيفة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

- في سنة (2015) قدم د. زياد مُجد زريقات و اخرون مقال بعنوان "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)"² هدفت الدراسة الى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي و معدل النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية، باستخدام التكامل المشترك، و نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل و القصير. استخدمت الدراسة معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد (RGDP) كمتغير تابع و استخدم عرض النقد بمفهومه الواسع (M2/GDP)، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS/GDP)، و الودائع المصرفية (TBD/GDP) كمتغيرات مستقلة. قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$\ln RGDP = a_0 + a_1 \ln M2/GDP + a_2 \ln CPS/GDP + a_3 \ln BD/GDP + \varepsilon$$

توصلت الدراسة الى وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي و كل من عرض النقود بمفهومه الواسع و معدل الودائع، و عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي و معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كما كشفت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل دخل الفرد الحقيقي و جميع مؤشرات التطور المالي.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطوير النظام المالي و النمو الاقتصادي في الأردن، و عليه فمن المتوقع أن يلعب التحرر الاقتصادي، و زيادة الاستثمارات الأجنبية، و المزيد من التطورات المالية في الاردن دورا مهما في تخفيف معدلات النمو الاقتصادي. و أوصت الدراسة باستمرار الحكومة في اتباع سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، و تسهيل دخول رؤوس الأموال، و أن تتخذ الاجراءات الاقتصادية التي تكفل السيطرة على معدلات التضخم.

¹ - غالب مشيب (2015) "تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن" المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ص 129-142. DOI: 10.12816/0026317

² - د زياد محمد زريقات، أ.د علي حسين المقابلة، د. أيمن محمد سعيد يوسف (2015) " تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009) " المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1، ص 3-23.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- ركر رابح مرار¹ (2016) على تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية و النمو الاقتصادي على المستوى الكلي و القطاعي لفلسطين خلال الفترة (1996-2014)، باستعمال منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، استعان الباحث في دراسته بنموذج النمو (endogenous growth model) لـ "سولو" (Solow) (1965) حيث إن التطور في القطاع المصرفي سيساهم ذاتياً في التقليل من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي. قام الباحث بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \varphi(\text{deepening})^\delta K_t^\alpha L_t^\beta$$

حيث : Y_t : تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\varphi(\text{deepening})$: التطور في القطاع المصرفي عن طريق تطور عملية الإقراض.

K_t : رأس المال. L_t : الأيدي العاملة.

بالاعتماد على نظرية النمو الذاتي فإن: $\varphi'(\text{deepening}) > 0$

قدر الباحث عدة معادلات بادخال اللوغاريتم لارجاعها خطية، و باستعمال متغيرات مختلفة تمثل التطور المصرفي و ذلك للوصول الى غاية البحث و هي تقييم أثر التطور المصرفي على النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي و القطاعي ، و من بين المتغيرات المستعملة نجد: نسبة الائتمان للقطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PubCr/GDP)، نسبة القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PrivCr/GDP) ، نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($\text{deposits}/\text{GDP}$)، القروض البنكية الممنوحة لمختلف القطاعات (الإنشآت، الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات).

أظهرت نتائج التحليل و اختبارات السببية لـ Granger أنه يوجد هناك تأثير إيجابي للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي و لا يوجد هناك أي تأثير ذي مغزى للنمو في نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل، اختبار السببية أظهر أن النمو الاقتصادي ضروري لتطوير النظام المصرفي (نظرية العرض-القائد) في المدى القصير أما في المدى الطويل فان نمو النظام المصرفي يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية (نظرية الطلب-التابع).

كما أظهرت أيضاً نتائج التحليل للقطاعات الاقتصادية ، أنه لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للنمو في التسهيلات الائتمانية على إنتاجية قطاعات الصناعة، التجارة والفنادق، النقل والمواصلات، والخدمات. هذا يدل على عدم فعالية نظام

¹- رابح مرار (2016) " تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي " معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (M.A.S) ، ص1-101.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

القروض المقدم من قبل البنوك في تحسين مساهمة هذه الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد، ذلك يعود ربما إلى أن جزءاً كبيراً من التسهيلات الائتمانية لهذه القطاعات يخصص لشراء السلع الوسيطة، والتي في أغلب الأحيان يتم استيرادها من الخارج، خاصة في قطاع الصناعة، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. أما التأثير الإيجابي الوحيد، فكان في قطاع الإنشاءات، وذلك يعود ربما إلى الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع ، كما أنه من المتعارف عليه أن قطاع الإنشاءات في فلسطين يتمتع بنشاط قوي يتمثل في النمو الكبير لهذا القطاع، وزيادة الطلب على المنشآت خاصة السكنية خلال العقد الأخير .

- في سنة (2016) قدمت د.ليندا اسماعيل و رؤى شاكر مقال بعنوان "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)"¹، تم استعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و اختبار غرانجر للسببية. قدرت الباحثتان النموذج التالي:

$$GDPPC = f(PC, M2, GOV, INV, OP)$$

حيث أن: GDPPC يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و هو متغير يمثل النمو الاقتصادي، PC و M2 يعبران عن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و عرض النقود بالمعنى الواسع على الترتيب، و يستخدمان لقياس التطور المالي، و تم استخدام ثلاث متغيرات ضابطة ضمن النموذج هي GOV الانفاق الحكومي الاستهلاكي، INV الاستثمار، OP الانفتاح التجاري. و تم التعبير على العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بالمعادلة التالية:

$$GDPPC = -0.453682 M2 - 0.055555 PC - 0.110884 GOV + 0.386224 OP + 0.217879 Inv + 7.126368$$

أظهرت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. بالمقابل أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة القصيرة الأجل بين التطور المالي مقاسا بالمعروض النقدي و بين النمو الاقتصادي سالبة، في حين أنها موجبة عند استخدام الائتمان الخاص، لكنها غير معنوية في كلتا الحالتين. أمل بالنسبة لاختبار جرانجر أوضحت النتائج عدم وجود سببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. و بالتالي توصلت الدراسة الى أن القطاع المالي بما فيه المصرفي لم يلعب دوره الاقتصادي الفاعل و كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي، و يمكن تفسير هذه النتيجة بعدم كفاءة هذا القطاع و تخلفه و عدم قدرته على مواكبة المتطلبات التنموية للاقتصاد السوري.

- في سنة (2016) قدم الباحثان مجاهد كتنز و غربي ناصر صلاح الدين مقال بعنوان "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دولة الشرق الأوسط و شمال افريقيا"¹ هدفت الدراسة الى اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي

¹ - د.ليندا اسماعيل، رؤى شاكر (2016) "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2010)" مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 60، ص 73-107.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

خلال الفترة (1980-2012) باستعمال مجموعة من المؤشرات تمثل مدى تطور القطاع المصرفي، استعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية: القروض الموجهة للقطاع الخاص و الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، مجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي، معدل النمو السكاني، تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار)، الانفتاح التجاري، نسبة الانفاق الحكومي. كما تم استعمال معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. شملت عينة الدراسة الدول التالية: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ايران، تركيا، لبنان، الأردن، عمان، البحرين، الكويت. و لتحقيق غاية الدراسة تم استخدام نموذج البانل الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدجة و وسط المجموعة و الأثر الثابت الديناميكي في التقدير.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار و الانفاق الحكومي لهما أثر ايجابي غير معنوي على النمو في الأجل القصير بينما له أثر ايجابي معنوي في الأجل الطويل و هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، متغير النمو السكاني له تأثير سلبي غير معنوي في الأجلين الطويل و القصير، الانفتاح التجاري له تأثير سلبي غير معنوي في الأجل القصير و و ايجابي و معنوي في الأجل الطويل، كشفت نتائج التقدير أن للوساطة المالية تأثير سلبي معنوي في الأجل الطويل و القصير على اقتصاديات دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، و بالتالي يؤثر تطور الجهاز البنكي في عينة هذه الدول سلبا على النمو، لذلك يجب على هذه الدول اتخاذ المزيد من الاصلاحات المالية بهدف تشجيع المنافسة في النظام المالي و توسيع هيكله، و هذا ينعكس ايجابيا على نوعية و كمية الخدمات المالية، و العمل على توفير اطار قانوني و بيئة مؤسسية سليمة لتمكين النظام المالي من ممارسة تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي.

- في سنة (2017) قدم الباحثان لمياء عماني و مُجد زكياء بن معزوز مقال تحت عنوان " قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب -دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)-" ² حيث تم اعتماد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف و حجم التداولات في سوق المال (حجم الأسهم المتداولة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) كمؤشرين للتطور المالي و حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي. أظهرت النتائج التجريبية أن الزيادة في حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص بنسبة 1 % تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بقرابة 0.4 % على المدى الطويل. بالمقابل، خلصت الدراسة إلى غياب دور فاعل لسوق الدار البيضاء المالي على النمو، ويعود جانب من ذلك إلى أثر المزاومة الذي تحدته المصارف على نشاط البورصة. وعليه، فإن المغرب مطالب بتسريع وتيرة خصوصية المصارف، ومواصلة الإصلاحات لسوق المال للمساهمة في جذب المدخرات ودعم النمو على المدى الطويل.

¹ - مجاهد كنزة، غربي ناصر صلاح الدين (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا"، Arab Economic and Business Journal، المجلد 11، العدد 1، ص 72-85. <https://doi.org/10.1016/j.aebj.2016.03.003>

² - لمياء عماني و مجد زكياء بن معزوز (2017) "قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب -دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)-" مجلة الباحث، العدد 17، ص 129-142.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

و بالتالي إن الجدل المحوري القائم هو حول أيّ من السياسات التي يجب انتهاجها: دعم النظام القائم على التمويل المصرفي (*Bank based system*) أو تركيز الجهود نحو تطوير سوق المال (*Market based system*) عبر تنمية نوعية تدخل المصارف على مستوى هذا السوق. بالنسبة للخيار الأول، يمكن تطوير أداء المصارف من خلال خصصة شاملة لهذا القطاع وتكريس استقلالية كاملة للبنك المركزي مع استمرار تدويل نشاط المصارف (وهو الخيار الذي تسير فيه حالياً السياسة الاقتصادية للمغرب). أما بالنسبة للخيار الثاني، فيكون من خلال إعطاء الأولوية لإصلاح سوق المال من خلال تعزيز شفافية المعاملات والتنظيمات، لأن هذا السوق يسمح بتنوع أكبر للمخاطر و تخصيص أفضل للموارد. كما أن السماح بمشاركة أكبر للمستثمرين المؤسساتيين والأفراد في سوق المال من شأنه أن يعزز سيولة ونشاط السوق.

- في سنة (2017) قدم (Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh)¹ دراسة يريد أن يجيب فيها على الاشكالية: "هل يعزز أداء القطاع المصرفي النمو الاقتصادي في الأردن؟" هدفت الدراسة إلى معالجة موضوع ما إذا كان أداء البنوك التجارية يساهم في النمو الاقتصادي. بهدف الإجابة على هذا السؤال تم تحليل العلاقة بين الربحية (*PRF*) و الودائع (*DEP*) و التسهيلات الائتمانية (*CF*) كمتغيرات تمثل أداء البنوك التجارية في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل النمو الاقتصادي. غطت الدراسة فترة ست سنوات من 2010 إلى 2015 و اعتمدت على التقرير السنوي لثلاثة عشر بنكاً مختاراً. استعملت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (*OLS*) لتقدير المعادلة التالية:

$$GDP = \alpha + \beta_1 PRF + \beta_2 DEP + \beta_3 CF + \varepsilon \dots \dots (1)$$

نتائج تقدير المعادلة (1) كانت كالتالي:

$$GDP = 0.923 + 0.037PRF + 0.536DEP + 0.012CF \dots \dots (2)$$

وجدت نتائج الانحدار علاقة إيجابية كبيرة بين مقاييس الأداء المصرفي والنمو الاقتصادي. تثبت النتائج أن مقاييس الأداء المصرفي المتمثلة في الودائع و الربحية على وجه الخصوص و الائتمانات لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج التجريبية إلى ضرورة قيام صانعي السياسات باتخاذ الترتيبات اللازمة لزيادة وتحفيز القطاع المصرفي في الأردن نظراً لأهميته الأساسية في تطوير وتنمية الاقتصاد. كما يجب الإشارة إلى أن الأداء المصرفي التجاري يتأثر مباشرة بالاستقرار السياسي والتكنولوجيا التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في ازدهار الاقتصاد في الأردن.

- في سنة (2018) قدم الباحثان سبكي وفاء و بوروشة كريم مقال يهدف إلى إبراز أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي² في عينة من 5 دول المينا (الجزائر، المغرب، مصر، البحرين، الامارات العربية المتحدة) خلال الفترة من 1990 إلى

¹ - Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017) « Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks » Problems and Perspectives in Management, Volume 15, No 2, pp 55-64. [http://dx.doi.org/10.21511/ppm.15\(2\).2017.05](http://dx.doi.org/10.21511/ppm.15(2).2017.05)

² - سبكي وفاء، و بوروشة كريم (2018) "أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البنائ خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، ص 410-419.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

2015، وذلك باستخدام معطيات البانل واستنادا على خمسة متغيرات اقتصادية تمثلت في النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع و مؤشر عرض النقود، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة مستقلة.

أظهرت نتائج الدراسة أن معلمتي كل من التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر ليستا ذات معنوية احصائية، أما باقي المعلمات فهي معنوية، فيوجد أثر جوهري ايجابي لمؤشر عرض النقود على معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه اذا ازداد مؤشر عرض النقود ب 1% سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي بنسبة 0.07%، أما فيما يخص أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص فكان سلبى أي كلما ازدادت القروض الممنوحة ب 1% ستؤدي الى انخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي بنسبة 0.08%. ويمكن تفسير هذه النتيجة بحقيقة ارتفاع درجة الكبح المالي في القطاع المصرفي في الدول النامية، حيث بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول من خلال تحرير القطاع المصرفي بغرض رفع مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع المصرفي في هذه الدول النامية تسيطر عليه البنوك العمومية التي تتميز بتدخل الحكومة في تخصيص وتوجيه الائتمان نحو الاستثمارات والقطاعات التي تراها ذات أولوية، كما أن هذه البنوك العمومية يتم استغلالها للقيام بمشاريع لصالحهم أو استخدامها لمنح قروض إلى مقترضين مؤيدين لسياساتهم دون مراعاة أخذ الضمانات المطلوبة وقدرة هؤلاء المقترضين على سداد ديونهم، الأمر الذي أعاق التخصيص الأمثل للائتمان نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية والتي تسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

III. دراسات تجريبية محلية:

- في سنة (2006) قدم (مصطفى عبد اللطيف) مقال تحت عنوان " دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي -حالة الجزائر-"¹ توصل الباحث الى أن وبسبب آثار التضخم والمديونية لم يشكل النظام البنكي أداة دعم حقيقية لجهاز الإنتاج، لذا فلا بد من مواصلة الإصلاحات على مستوى النظام البنكي، وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية.

- في سنة (2013) قدم أ. محمد زكريا بن معزو و د. كمال حمادة مقال بعنوان " قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010"² تعنى هذه الورقة بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وهذا باعتماد مؤشر (KAOPEN) الذي تم بناؤه من قبل (M. Chin and H. Ito). تم استعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على ثمانية متغيرات و هي :

RGDP: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

KAOPEN : مؤشر يعبر عن التحرير المالي .

¹ - مصطفى عبد اللطيف (2006) " دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي -حالة الجزائر- " مجلة الباحث، العدد 4، ص 75-86.
² - أ. محمد زكريا بن معزو و د. كمال حمادة (2013) " قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010" مجلة الباحث، العدد 13، ص 19-30.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

FDI: نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

TRADE: نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي .

M2: عرض النقود؛ INT: معدل الفائدة ؛ INF: معدل التضخم السنوي ؛ EXC : سعر الصرف الحقيقي

للدينار مقابل الدولار الأمريكي.

كانت نتائج تقدير النموذج كالتالي:

$$RGDP_t = 1993.89 - 179.50KAOPEN_t + 883.41FDI_t + 41.19TRADE_t + 0.24M2_t - 9.86 INT_t + 0.66INF_t + 1.37EXC_t + \varepsilon_t$$

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر . و توصلت الدراسة أيضا إلى أن توجه البلاد نحو التحرير المالي من دون تجهيز بعض الشروط المسبقة الداعمة، قد يخلق تعارضا أساسيا بين تكاليف ومنافع سياسة التحرير يصعب تحاشيه، إذن فقبل المضي قدما في مثل هذا النهج التحرري لابد من تحسين نوعية السياسات والمؤسسات المحلية، تفعيل سيادة القانون، اتخاذ تدابير صارمة لمحاربة الفساد، تطوير القطاع المالي، تفعيل دور البنك المركزي كسلطة نقدية، وضرورة استقلاليته عن السلطة السياسية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تخفض من تكاليف الانفتاح وتعظم منافعه على المدى الطويل، كما أنه من المفضل أن تتجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري قبل المضي قدما في طريق التحرير المالي.

- في سنة (2014) قدم د. بلقاسم بن علال مقال بعنوان "دور التطور المالي في سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري 1990-2011"¹ ، هدف المقال الى دراسة علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الدول النامية التي من بينها الجزائر، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. استعمل الباحث نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر أما المتغيرات المستقلة تمثلت في: نسبة الاستثمار المحلي الى اجمالي الناتج المحلي، معامل الانفتاح التجاري، معدل التضخم، و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي كمؤشر يقيس درجة تحرير القطاع المصرفي الجزائري.

توصلت الدراسة الى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها تأثير ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة منذ صدور قانون النقد و القرض 90-10، أي أن السياسات التي تتبعها البنوك فيما يتعلق بتوزيع القروض (عدم التخصيص الأمثل للموارد المالية و توجيهها نحو الاستثمارات المجدية) لم تكن فعالة. و تم التوصل من خلال الدراسة أيضا الى أنه لتحقيق أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي.

¹ - د. بلقاسم بن علال (2014) "دور التطور المالي في سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري 1990-2011" مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 1، العدد 2، ص 277-304.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2015) قدم أ. زقير عادل مقال بعنوان "العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي -نظريا و تطبيقيا-"¹ هدفت الورقة البحثية الى حصر أهم وظائف القطاع المصرفي و التي تؤدي الى النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت الى علاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، و التي يعتبر (J.SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق الى أهم الدراسات العلمية (التجريبية)، و التي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، و التي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العلمية على وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها:

- مواصلة الاصلاحات المصرفية في الدول التي لازالت أجهزتها تعاني تأخرا كبيرا في مواكبة التطورات العالمية.بالاضافة الى دعم الحكومة المؤسسية، و تطوير الأسواق المالية لتكون معينا للأجهزة المصرفية لدعم النمو الاقتصادي و تمويل الاستثمارات المختلفة.
- تطوير أداء البنوك و تعزيز ادارة المخاطر داخلها،و تنويع بنية الموارد و الاستخدامات لتكون هذه البنوك قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد المختلفة.

- في سنة (2017) قدم أ. مُجّد شويكات و نورة زيان مقال بعنوان " علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن"² قدر الباحثان المعادلة التالية:

$$RGDP_t = \beta_0 + \beta_1 KAO_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 CP_t + \beta_6 M2_t$$

حيث:

$RGDP_t$: حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

KAO_t : مؤشر Kaopen و يعبر عن التحرير المالي.

INV_t : نسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج الداخلي الحقيقي.

TO_t : نسبة الصادرات و الواردات الى اجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

INF_t : معدل التضخم السنوي.

CP_t : نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الحقيقي.

¹ - أ. زقير عادل (2015) "العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي -نظريا و تطبيقيا-".مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثامن، ص 132-142.

² - أ. مُجّد شويكات و نورة زيان (2017) " علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن" مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 107-120.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

$M2_t$: مؤشر عرض النقود (مجموع الكتلة النقدية الى الناتج المحلي الحقيقي).

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبيا و معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، و هذا راجع للطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني، معلمة التضخم كانت سالبة و غير معنوية، معلمتا نسبة مجموع الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ظهرت سالبة و غير معنوية، معلمة مؤشر النقود ظهرت هي الاخرى غير معنوية لكن موجبة، المتغير (KAO) المؤشر الذي يعبر عن التحرير المالي كان معنوي و سالب و هذا ما يدل على أن التحرير المالي لم يكن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فرغم الاصلاحات المالية و المصرفية المطبقة منذ 1990 الا أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها البنوك في توزيع القروض و عدم فاعلية السوق المالي الجزائري أثر سلبا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- في سنة (2017) قدم د. عامر عبد الرحيم مقال بعنوان " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)"¹ يهدف الى تفسير مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، من خلال دراسة أهم بعدين لهذا الموضوع أولهما مؤشر تطور النظام المصرفي على اعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تساهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ثانيهما دعم النمو الاقتصادي حيث أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد له أن ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

و لأجل ذلك حاول الباحث بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تطور النظام المصرفي اعتمادا على مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين هذان المتغيران من خلال إجراء دراسة قياسية وبعية الوصول إلى ذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015 حيث تشمل الدراسة القياسية على إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF والكشف عن وجود تكامل مشترك و من ثم تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى. استخدم الباحث نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي (TCE) كمتغير تابع، و مؤشر التطور المالي (DF) المعبر عنه بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/PIB)، الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (IDE)، مؤشر سعر الصرف الحقيقي (TCH) الذي يدل على التوازن الخارجي للدولة ، نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (XM)، الإنفاق العمومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (G) ، تكوين رأس المال الثابت الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FBCF) كمتغيرات مستقلة.

¹ - د. عامر عبد الرحيم (2017) " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 3، العدد 5، ص 135-152.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

و قد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات السابقة الذكر إضافة إلى الأثر الايجابي للوغاريتم متغير تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي. جاءت هذه النتائج لتؤكد على أهمية النظام المصرفي في ايجابية العلاقة بين نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا الأخير أي التمويل لا بد له أن يعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

لكن خلال مقارنة مؤشر تطور النظام المصرفي للجزائر بذلك المسجل في كل من تونس و المغرب، فهو يبقى غير كاف قياسا الى ما يشهده محيط نظامنا المصرفي من تطورات و تحولات، و وجد أنه و بالرغم من كل الإصلاحات المنجزة إلا أن القطاع المصرفي في الجزائر لم يواكب حتى مستوى التطور المسجل في هذين البلدين. الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل و تطوير هيكل و أداء هذا النظام.

- في سنة (2017) قدمت حنان تلمساني¹ بحث يهدف الى دراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2013) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL، قامت الباحثة بتقدير المعادلة التالية:

$$PIBH = C + C_1M2 + C_2 INV + C_3INF + C_4CR + C_5K + C_6KOPEN + \varepsilon_t$$

PIBH: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

M2: مؤشر النقود و أشباه النقود (الكتلة النقدية).

INV: معدل الاستثمار المحلي من اجمالي الناتج المحلي.

INF: معدل التضخم السنوي.

CR: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي.

K: مؤشر التحرير المالي.

KOPEN: الانفتاح التجاري.

بعد استبعاد المتغيرات الغير معنوية، نتائج تقدير النموذج السابق كانت كالتالي:

$$PIBH_t = - 7774.59 + 94.70 M2 - 176.15 INF - 108.36 CR + \varepsilon_t$$

¹ حنان تلمساني (2017) " أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2013) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة ARDL " مجلة المشاكلة في الاقتصاد، التنمية و القانون، المجلد 1، العدد 4، ص 168-190.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فهو يؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي و هذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة و النظرية الاقتصادية، أما الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فكان تأثيره سلبيا و معنوي على النمو الاقتصادي، و ذلك نتيجة ضعف النظام المالي في الجزائر كما أن أغلب المستثمرين قاموا بتوظيف أموالهم في قطاعات غير انتاجية و تركيزهم على قطاع الخدمات و الصناعات التحويلية مما أدى الى تحقيق أرباح ضعيفة و غير كافية، هذا كله انعكس سلبا على الناتج المحلي الاجمالي.

- في سنة (2018) حاول الباحثان كريمة رباط و عبد القادر بريش¹ دراسة تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، اعتمدت الدراسة على نموذج يحتوي على القروض المقدمة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام (Cpib) كمتغير واحد مفسر للنمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام (pib)، قام الباحثان بادخال اللوغاريتم على النموذج لتجنب عدم خطية العلاقة بين المتغيرات و عدم تجانسها لتصبح معاملات النموذج عبارة عن مروونات، و أخذ النموذج الشكل التالي:

$$Ln pib = \alpha + \beta Ln cpib + \varepsilon_t \dots (1)$$

نتائج تقدير نموذج متجه الارتباط الذاتي VAR كانت الاتي:

$$LNPIB = 1.01609823142 * LNPIB_{(-1)} - 0.0521755029529 * LNCPPIB_{(-1)} - 0.241846531406 \dots (2)$$

(0.0000)

(0.3300)

(0.8624)

(: الاحتمال)

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام و قيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) و هي معنوية، و تعني أن ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة معينة يتوقع أن يتواصل في السنة المقبلة والعكس صحيح، القروض المقدمة للقطاع الخاص ليست ذات معنوية إحصائية مما يعني أن تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكن تفسيرها بالتغير في القروض المقدمة للقطاع الخاص، و يفسر ذلك إقتصاديا بأن أغلب القروض التي حصل عليها القطاع الخاص هي قروض رهنية و استهلاكية موجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر و ليست قروض إنتاجية موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه على الرغم من أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض تجاوز الـ 50% خلال الفترة (2005-2015) إلا أن الموارد التي حصل عليها الخواص لم تستثمر في مشاريع مجدية تؤثر إيجابا على النمو. و بالتالي فإن القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبين ضعف النظام المالي و عدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال.

¹ - كريمة رباط، عبد القادر بريش (2018) " أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)" مجلة التنظيم و العمل، المجلد 7، العدد 1، ص 44-63.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2018) قدم الباحثان أ. سمية بلجبلية و أ.د أحمد بوراس مقال بعنوان "أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي: دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013"¹ هدفت الدراسة الى معرفة اثار سياسة الانفتاح المالي المنتهجة في الجزائر على معدل النمو الاقتصادي، لذلك تم اختيار متغيرات تعبر عن أداء الوساطة المالية و هي: نسبة حجم الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج الداخلي الخام (M2/PIB)، اجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام (CP/PIB)، كما تم اختيار نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي (TC) كمتغير يمثل النمو الاقتصادي. قام الباحثان باستعمال منهجية التكامل المتزامن لتقدير المعادلة التالية:

أوضحت نتائج الدراسة واقع الوساطة المالية في الجزائر حيث أنها لم تصل الى درجة التعمق و التطور التي تمكنها من التأثير ايجابيا على النمو الاقتصادي، نتائج الدراسة تدل على أن مؤشرات الوساطة المالية لم يكن لها أي تأثير ملموس على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة رغم الجهود المبذولة في تعديل و تصحيح النظام المالي و البنكي.

- في سنة (2018) قدمت أ.نورة زيان و د.محمد شويكات مقال بعنوان " قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015"² استعمل الباحثان نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (2010) كمتغير داخلي تابع يمثل النمو الاقتصادي و تم الاشارة لهذا المتغير بـ (LGDP)، أما المتغيرات الخارجية فتمثلت في معامل الانفتاح التجاري (LOPEN)، القروض المقدمة للقطاع الخاص (LCSP)، مؤشر عرض النقود (LM2) كمتغير يمثل حجم الوساطة المالية، مؤشر تحرير حساب رأس المال Kaopen تم الاشارة له بـ (LKAO)، الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI)، معدل التضخم (LINF).

أظهرت نتائج الدراسة أنه و رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الخاص من خلال تسهيل منح القروض في اطار نموذج أونساج و غيره من برامج دعم الشباب الممولة بقروض بنكية الا أن أثره لم يظهر على النمو الاقتصادي، حيث جاءت النتائج القياسية مخالفة للنظرية الاقتصادية حيث أن التغير بـ 1% في (LCSP) يؤدي الى تراجع النمو الاقتصادي بـ 0.02% على المدى الطويل لكن كان هذا التغير غير معنوي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظهرت غير معنوية، كما أوضحت النتائج أن للوساطة المالية أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، فالزيادة بـ 1% في (M2) تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.23%، أما بالنسبة لمؤشر تحرير حساب رأس المال Kaopen فظهرت اشارة سالبة و هي اشارة مخالفة للنظرية الاقتصادية، الانفتاح التجاري يمارس أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، لذا على الحكومة الجزائرية تقليل القيود المفروضة على عملية الاستيراد و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق نمو اقتصادي أسرع.

من خلال تحليل نتائج الدراسة تبين أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد و القرض 90-10 سنة 1990 لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية و المصرفية في الرفع من تعبئة الموارد المالية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ - أ. سمية بلجبلية و أ.د أحمد بوراس (2018) "أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي: دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013" مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 5، العدد 1، ص 230-249.

² - أنورة زيان و د.محمد شويكات (2018) " قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-العدد الاقتصادي- المجلد 17، العدد 36، ص 21-37.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- في سنة (2018) قدمت الباحثة بوزيان دليلا و اخرون مقال بعنوان " أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016"¹ هدف البحث الى دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل -جرانجر، قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$PIB = f(CH, EM, VAL, INT, CSP, M2, DEG, INF)$$

حيث أن :

- المتغير الداخلي التابع: TPIB : يمثل الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، و هو متغير يمثل النمو الاقتصادي.
- المتغيرات المالية المفسرة:
 - TCH : سعر الصرف الحقيقي الفعلي.
 - EM : الانفتاح التجاري.
 - VAL : قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصة الى اجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية.
 - TINT : معدل الفائدة الحقيقي.
 - CSP : نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى اجمالي الناتج المحلي.
 - M2 : الكتلة النقدية الى اجمالي الناتج المحلي.
 - DEG : النفقات الحكومية الى اجمالي الناتج المحلي.
 - TINF : معدل التضخم.

أظهرت الدراسة أن معدلات الفائدة ذات علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هذا ما يفسر ضعف القطاع المالي و المصرفي الجزائري و يؤكد أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، ظهرت اشارة المتغير الأوراق المالية المتداولة في البورصة سالبة و معنوية و هذا يبين أنه بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات الا أن دور بورصة الجزائر في الاقتصاد الوطني لا يزال ضئيلا جدا، الانفتاح التجاري يؤثر سلبيا على الناتج المحلي الاجمالي و هذا راجع الى ضعف البنية التصديرية و ضعف الجهاز الانتاجي، معامل معدل التضخم كان سالب و غير معنوي، كما ظهرت اشارة المتغير المستقل القروض الموجهة للقطاع الخاص سالبة و معنوية و هذا يؤكد عدم مساهمة النظام المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر. و طبقا للنتائج المحققة في الدراسة يبقى التحرير المالي للمتغيرات المالية في الجزائر جزئي و ليس كلي و يفتقر لبعض السياسات الداعمة في هذا المجال.

IV. المذكرات:

- في (2004) قدمت خلود عطية أحمد ريجان الفليت مذكرة بعنوان " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)"²، قامت الباحثة بالاعتماد على تحليل احصائي قائم على الاستبيان

¹ - بوزيان دليلا، د. مزار منصف، د. رضاني محمد (2018) " أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000 - 2016" مجلة المالية و الأسواق، المجلد 5، العدد 9، ص 20-39.
² - خلود عطية أحمد ريجان الفليت (2004) " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)" مذكرة ماجستير - الجامعة الاسلامية "غزة"- تحت اشراف: د.محمود أبو معمر .

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

و توصلت الى أن البيئة الاستثمارية داخل فلسطين تمتاز بعدم الاستقرار والأحداث المتسارعة تؤثر سلباً على أداء البنوك ودعمها للقطاعات الاقتصادية ، و تمتاز البيئة الاستثمارية في فلسطين بعدم وجود استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي والافتقار لمناخ ملائم يشجع على منح التسهيلات. و النتيجة مفادها أن البنوك ترغب في التوسع في منح تسهيلات لجميع القطاعات ، ولكن مع ذلك فإن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها في التنمية الاقتصادية في فلسطين .

- في (2005) ناقشت الباحثة جمعون نوال مذكرة بعنوان " دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -¹ "، توصلت الباحثة الى أنه بالرغم من كل مراحل الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ؛ إلا أنه لازال يتخبط في مشاكل عديدة أهمها : غياب التقنيات المتطورة للإعلام الآلي في المؤسسة المصرفية و نقص التكوين و التأهيل للإطارات المصرفية و نظام الدفع الذي لا يزال جامداً وغير فعال و لا يتماشى و متطلبات العولمة. و توصلت الدراسة أيضا الى أن كل الإصلاحات التي عرفها نظام التمويل المصرفي لم تبد نجاعتها مما جعله يعجز عن القيام بدوره الفعال في تمويل الاقتصاد الوطني، و بالتالي تم استنتاج أن هذه الإصلاحات لم تبين على أسس استراتيجية بعيدة المدى و إنما كانت تخضع لأزمات ظرفية في إطار معطيات اقتصادية معينة.

- في سنة (2014) ناقش الباحث قنوني حبيب مذكرة بعنوان " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية"²، هدف البحث الى دراسة صحة ما اذا كان النظام المالي وخاصة البنوك لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر . ومن أجل هذا قام الباحث باستعمال طرق الاقتصاد القياسي و التي تسمح بدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية البنكية على النمو الاقتصادي . قام الباحث باستعمال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل يمثل النمو الاقتصادي و قام باستعمال نوعين من المتغيرات كمتغيرات تابعة تفسر النمو الاقتصادي و هي :

○ متغيرات المراقبة: تتمثل في معدل الاستثمار، معدل التضخم، معامل الانفتاح التجاري، معدل نمو السكان.

○ المتغيرات البنكية: تتمثل في معدل الودائع، معدل سيولة الاقتصاد، مجموع القروض بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، مجموع القروض بالنسبة لمجموع الودائع و هو متغير يمثل السيولة البنكية.

و بعد الدراسة وجد الباحث أن هذه المتغيرات البنكية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة فيما يخص الوظيفة الأساسية لها ألا وهي منح القروض و ذلك في حالة التسيير غير الجيد لها وعدم مراقبتها. أي أن دور البنوك في الاقتصاد الجزائري ما يزال غير فعال.

- في سنة (2015) قدم الباحث عادل زقيرير أطروحة بعنوان " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2012) -"³ هدف البحث الى الاجابة على الاشكالية التالية: ما مدى تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)؟ باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني

¹ - جمعون نوال (2005) " دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية - جامعة الجزائر -، تحت اشراف: باشي أحمد.

² - قنوني حبيب (2014) " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية "مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، تحت اشراف: د. شنيني عبد الرحمان.

³ - عادل زقيرير (2015) " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2012)-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - تحت اشراف : د. حدة رايس.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

الموزع (ARDL). حيث تم اختيار ست متغيرات، يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة فيمايلي:

- مصفوفة التطور المصرفي (BD) التي تضم خمس متغيرات هي: (M_2/PIB) ويشير إلى نسبة المطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، (BANK) و يشير إلى مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بالأصول المحلية لبنوك الودائع / الأصول المحلية لبنوك الودائع + الأصول المحلية للبنك المركزي، $(TDEP/PIB)$: ويشير إلى نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج الداخلي الخام، (CE/PIB) ويشير إلى نسبة إجمالي القروض الداخلية إلى الناتج الداخلي الخام، (CSP/PIB) ويشير إلى نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.
- تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون (INV).
- الإنفاق الحكومي (GOV).
- والانفتاح التجاري إلى الناتج الداخلي الخام (OUV).
- التضخم بأسعار المستهلكين (INF).

قام الباحث بمحاولة نمذجة العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير النموذجين التاليين:

➤ النموذج الأول: بدون وجود متغير وهمي.

$$Y = f(BD, INV, GOV, OUV, INF)$$

➤ النموذج الثاني: بوجود متغير وهمي (1990DFB) يمثل ظاهرة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري.

$$Y = f(BD, INF, GOV, OUV, INF, DFB1990)$$

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، كما أن التطور المصرفي يساهم بشكل إيجابي لكن هامشي في عملية إحداث النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهذا يدل على هشاشة الدور الذي يؤديه هذا الجهاز في عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد المالية بشكل أمثل مما ينفى عنه صفة قائد حقيقي للنمو الاقتصادي في الجزائر. هذا ويعد قطاع المحروقات القائد الحقيقي للنمو، وذلك نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطته نتيجة هشاشة الاقتصاد الجزائري و عدم التنوع و الارتكاز فقط على ريع النفط. كما أن مؤشر التحرير المصرفي المعبر عنه بالمتغير الوهمي (الصوري) $DFB1990$ كان له تأثير إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أو القصير. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض متطلبات عملية تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، والتي تستدعي تكاتف عدة هيئات تشمل دور كل من الدولة، البنك المركزي، البنوك الجزائرية، وبورصة الجزائر.

- في سنة (2015) قدم محمد صالح عبد الكريم الكركي مذكرة بعنوان " أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين"¹، هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة

¹ - محمد صالح عبد الكريم الكركي (2015) " أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين " مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة الخليل -كلية الدراسات العليا و البحث العلمي- فلسطين، تحت اشراف: د. ابراهيم عوض.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

من الربع الأول للعام 1996 و حتى الربع الرابع للعام 2013 حيث تم تطبيق الأساليب القياسية التالية: اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية ، و اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام طريقة جوهانسون للتكامل المشترك، و تطبيق نموذج الانحدار الذاتي الموجه (VAR) لقياس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية بالإضافة الى نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) لقياس علاقة التكيف من الأجل القصير الى الأجل الطويل و اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار جرانجر. قام الباحث بدراسة أثر القروض البنكية (BL) التي تضم القروض الممنوحة للقطاع العام و القروض الممنوحة للقطاع الخاص، اليد العاملة (L)، اجمالي تكوين رأس المال (K)، على الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، باستعمال المعادلتين التاليتين:

$$\log(GDP_t) = \beta_1 \log(K_t) + \beta_2 \log(L_t) + \beta_3 \log(Private BL_t) + \varepsilon_t$$

$$\log(GDP_t) = \beta_1 \log(K_t) + \beta_2 \log(L_t) + \beta_3 \log(Public BL_t) + \varepsilon_t$$

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر ايجابي معنوي لكل من القروض الممنوحة للقطاع الخاص، و الممنوحة للقطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي ، فزيادة المتغيرين بقيمة 1% ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.37% و 1.33% على الترتيب، كما وجدت أثر ايجابي معنوي لكل من اليد العاملة و اجمالي تكوين رأس المال على الناتج المحلي الاجمالي.

أظهرت الدراسة أن العلاقة بين متغيرات الدراسة موجودة في المدى الطويل وتكاد لا تذكر في المدى القصير و النتيجة الأساسية لهذه الدراسة تبين أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الاقراض المصرفي ، بسبب المساهمة الضئيلة للإقراض المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي و عدم اهتمام البنوك بتوجيه القروض للقطاعات المنتجة في الاقتصاد.

توصي الدراسة بمجموعة من الاصلاحات للسياسات المالية و التي ينبغي أن تركز على كيفية تضيق الفجوة بين معدلات الادخار و الاقراض بالإضافة الى تشجيع البنوك على الاقراض لكافة قطاعات الاقتصاد بدلا من تفضيل بعض القطاعات و كذلك الحد من العجز المفرط للحكومة و اعتمادها على الاقتراض من القطاع الخاص.

- بن دحمان آمنة (2016) قدمت أطروحة بعنوان " التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014 " ¹، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة اختبار أثر تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية على النمو الاقتصادي، من خلال الاجابة على الاشكالية التالية: هل يوجد علاقة بين مستوى التطور المالي لدولة معينة ومعدل نموها الاقتصادي؟ وعلى هذا الأساس تم تحديد عينة الدراسة حيث قامت بإدراج دول تتميز بأنها تتوفر على أسواق مالية تعمل منذ فترة طويلة (ذلك أن عدد كبير من الدول النامية لم تقم بعد بإنشاء سوق مالي و لدينا دول أخرى قامت بتأسيسها مؤخرا والبيانات الخاصة بهذه الأسواق هي غير متوفرة أو متوفرة لفترات قصيرة جدا).

استخدمت الباحثة نماذج البانك الديناميكية التي تستند بشكل خاص على نماذج الانحدار الذاتي (VAR) و تم استخدام طريقة العزوم المعممة GMM لتقدير هذا النوع من النماذج. تضمنت الدراسة 25 دولة هي: مصر ،الأردن،المغرب،

¹ - بن دحمان آمنة (2016) " التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014 " أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي المالي -جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-، تحت اشراف: أ.د بن بوزيان محمد.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

تونس ، البرازيل، المكسيك، ماليزيا، جنوب افريقيا، تايلاندا، تركيا، الأرجنتين، الهند، أندونيسيا، الباكستان، الفلبين ، فنزويلا، كولومبيا، نيجيريا، جمايكا، بنغلادش، سيريلانكا، البيرو، الهند، بوليفيا، الشيلي.

قامت الباحثة باستعمال المتغيرات التالية:

RGDPP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (و هو مؤشر لقياس النمو الاقتصادي).

PRIVY: الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.

M2: النقود وأشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي. (PRIVY و M2 هما مؤشران لقياس التطور المصرفي)

CAP: رسملة البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي.

TUR: معدل الدوران في البورصة.

TVALU: حجم التداول في البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي. (CAP و TUR و TVALU مؤشرات لقياس

التطور المالي)

TRADE: الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي).

INV: الاستثمار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي.

GOV: الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي.

INF: معدل التضخم. (TRADE و INV و GOV و INF هي متغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي).

INST: مؤشر مركب لقياس نوعية الإطار المؤسسي.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في النسبة GDP/M2 بنسبة 1 % تسبب انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 1.18 % ، كما أن ارتفاع حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص PRIVY بنسبة 1 % يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.80% ، و يمكن تفسير هذه النتائج بحقيقة ارتفاع درجة الكبح المالي في القطاع المصرفي في الدول النامية، حيث بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول من خلال تحرير القطاع المصرفي ورفع كافة القيود التي تعيق عمله بغرض رفع مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع المصرفي في هذه الدول النامية تسيطر عليه البنوك العمومية التي تتميز بتدخل الحكومة في تخصيص وتوجيه الائتمان نحو الاستثمارات والقطاعات التي تراها ذات أولوية وتحديد أسعار الفائدة عند مستويات أقل من مستوياتها التوازنية، كما أن هذه البنوك العمومية يتم استغلالها من قبل الطبقة السياسية والسياسيون في هذه الدول سواء من خلال الاستيلاء على أموالها و استغلالها للقيام بمشاريع لصالحهم أو استخدامها لمنح قروض إلى مقترضين مؤيدين لسياساتهم دون مراعاة أخذ الضمانات المطلوبة و عدم قدرة هؤلاء المقترضين على سداد ديونهم، الأمر الذي أثر سلبا على كفاءة تعبئة رؤوس الأموال وأعاق التخصيص الأمثل للائتمان نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية و ذات العائد

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

العالي و التي تسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة . كما أن العوائق أمام دخول بنوك جديدة للقطاع المصرفي سواء كانت محلية أو أجنبية، والتدخل الحكومي المفرط في عمل القطاع المصرفي أثر سلبا على عمل البنوك التي تنشط في هذه الاقتصاديات وثبط المنافسة في هذا القطاع.

أما بالنسبة لتطور الأسواق المالية فقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ومعنوية بينها وبين النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة رصمة البورصة CAP بنسبة 1% ساهم في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.17%، كما أن الزيادة في حجم التبادل في البورصة TVALU بنسبة 1% ساهم في رفع النمو الاقتصادي بنسبة 1.05%، كما أن زيادة معدل الدوران في البورصة TUR بنسبة 1% ساهم في رفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.4%، و يمكن تفسير هذا التأثير الايجابي لتطور الأسواق المالية على النمو الاقتصادي، بأن هذه الأسواق تساهم في تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي على نحو أفضل ذلك لأنها توفر الفرصة للمستثمرين والمدخرين لتنوع محافظهم المالية مما يقلل من درجة المخاطرة، وذلك من خلال زيادة الأوعية الادخارية الملائمة لتفضيلاتهم من حيث المخاطرة، العائد والسيولة. كما توفر الأسواق المالية معلومات حول نوعية الاستثمارات وعن الشركات التي تتداول أوراقها المالية فيها، وتتميز بقدرتها على توفير سيولة عالية لحاملي الأوراق المالية نتيجة قدرتهم على بيع والتخلص من أصولهم بسهولة و بسرعة، الأمر الذي يشجع ويجفز المستثمرين و صغار المدخرين على استثمار أموالهم في شراء الأوراق المالية التي تطرحها الشركات للبيع في الأسواق المالية. كما أن للأسواق المالية قدرة أكبر على توفير التمويل للمشاريع الكبيرة وطويلة الأجل والتي تتطلب ضخ رؤوس أموال كبيرة وبشكل مستمر لفترات طويلة، ذلك أن المدخرين لا يفضلون فقدان السيطرة على مدخراتهم لمدة طويلة بينما توفر الأسواق المالية العالية السيولة لهؤلاء إمكانية بيع أوراقهم المالية و تسيلها متى ما شاءوا بسهولة وبتكلفة منخفضة.

- في سنة (2016) قدمت الباحثة مجاهد كنزة أطروحة بعنوان "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة باستعمال Pane Data Analysis"¹ هدفت الدراسة الى اختبار أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المتقدمة (24 دولة) و النامية (38 دولة)، باستعمال مجموعة من المؤشرات لتمثيل مدى تطور كل من البنوك و الأسواق المالية و التي تمثلت في ثلاثة متغيرات لكل منهما، القروض الموجهة للقطاع الخاص بالنسبة الى GDP، الكتلة النقدية (M2) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و مجموع أصول البنوك التجارية الى مجموع أصول البنوك التجارية و أصول البنك المركزي، و رصمة البورصة (GDP%)، مؤشر حجم تداول الأوراق المالية (GDP%)، و معدل الدوران، بالإضافة الى استخدام معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كمثل للنمو الاقتصادي، و استعمال طريقة تحليل المكونات الأساسية للحصول على المؤشرات لتطور كل من الوساطة و الأسواق المالية كما تم استخدام طريقة تحليل بيانات البانل و التي شملت على اختبارات جذور الوحدة، و اختبار العلاقة السببية و تقدير نموذج البانل الساكن باستعمال نموذج الأثر الثابت و العشوائي و النموذج الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدجة و وسط المجموعة في التقدير.

¹ - مجاهد كنزة (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة باستعمال Pane Data Analysis" أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التقدير أن متغيرات القطاع البنكي تمارس تأثيرات سالبة معنوية و متجانسة على النمو الاقتصادي في حالة كل من الدول النامية و المتقدمة، أما بالنسبة لمؤشر تطور الأسواق المالية فله تأثير سالب و معنوي في حالة الدول المتقدمة، و تأثير موجب و متجانس في حالة الدول النامية في المدى الطويل، أظهرت نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور في القطاع المالي و النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية و المتقدمة. و النتيجة أن الجهاز المالي يمارس تأثير سلبي على النمو في حالة الدول المتقدمة و الذي أرجعه معظم الباحثين أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي أكثر انفتاحا من اقتصاديات الدول النامية و بالتالي عي أكثر عرضة للتقلبات و الأزمات المالية و البنكية التي تهمش دور النظام المالي. أما بالنسبة للدول النامية فان الوساطة المالية لها تأثير سالب على النمو و هذا ما أرجعه الباحثين الى أن تطبيق سياسات التحرير المالي (1980،1990) أدى الى نشوب أزمات مالية و بنكية.

خاتمة الفصل:

يعرف الأدب عادة التطور المالي على أنه التحسن في كمية و نوعية و كفاءة خدمات الوسطاء الماليين. و السؤال الأساسي في الأدبيات المالية هو ما إذا كان هناك تأثير حقيقي ملموس للتنمية المالية على النمو الاقتصادي. تعتبر العلاقة بين التنمية المالية (عادةً يتم تمثيلها بالائتمان المصرفي) و النمو الاقتصادي قضية ذات أهمية كبيرة من الناحية التحليلية. فقد تسير العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي في اتجاهات مختلفة ، وهذا يتوقف على الطريقة التي ينظر بها الاقتصاديون إلى عمل النظام الاقتصادي على المستوى الكلي. تشير أغلبية الدراسات التجريبية حول تنمية القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي التي تم استعراضها في هذا الفصل إلى أن تنمية القطاع المصرفي يجب أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي. تعمل الخدمات المالية عادةً من خلال تعبئة الموارد بكفاءة و توسيع الائتمان لرفع مستوى الاستثمار و تراكم رأس المال الفعال. لذلك العلاقة الإيجابية المحتملة بين سوق الائتمان و النمو الاقتصادي واضحة الى حد ما.

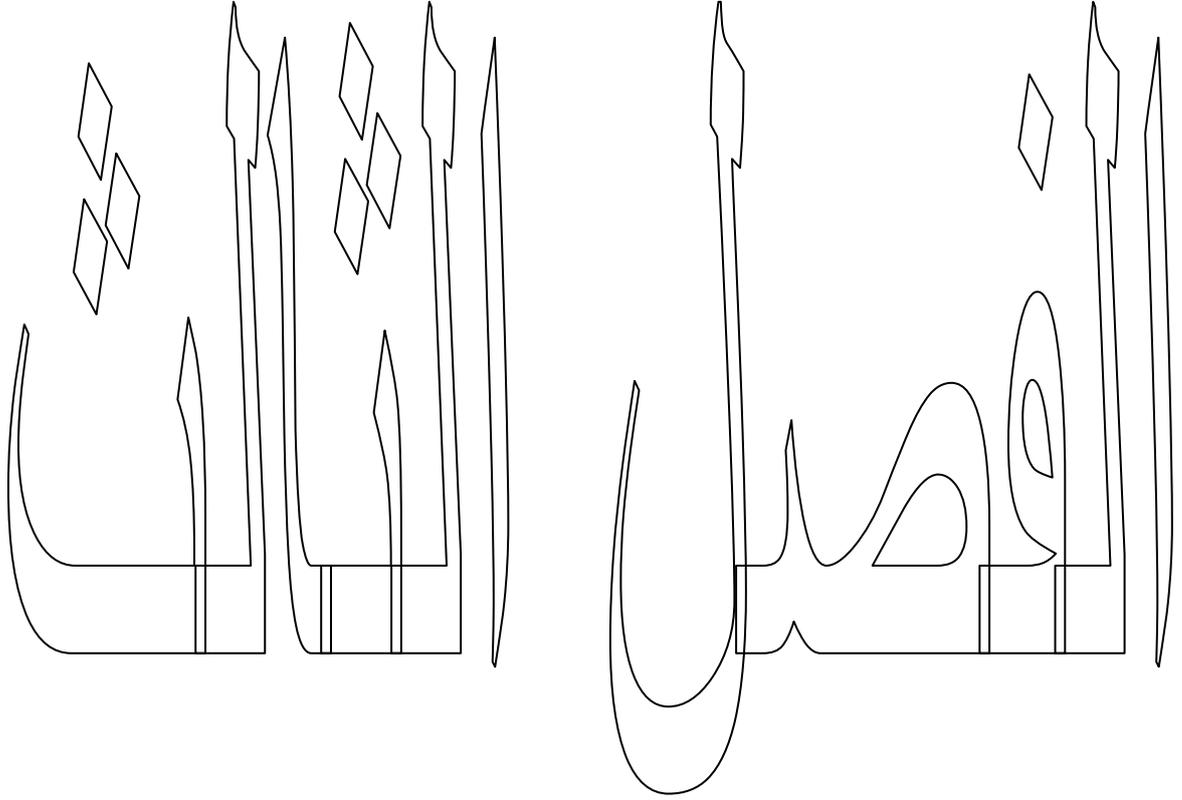
من خلال الدراسات التجريبية السابقة تبين وجود نتائج متضاربة حول طبيعة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث بينت نتائج هذه الدراسات انه يمكن ايجاد حالتين مختلفتين، فبعض الأعمال وجدت أنه توجد علاقة موجبة قوية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي، بينما أعمال أخرى بينت أن هناك علاقة سلبية بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي و ذلك عندما يكون النشاط المصرفي غير مراقب و ضعف السياسة الائتمانية. كما انقسمت الدراسات حول اتجاه العلاقة السببية بين التمويل و النمو إلى مؤيد لفرضية «العرض القائد **Finance-led growth**» التي تؤكد على التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي و بين مساند لفرضية «الطلب التابع **Growth-driven finance**» التي تؤكد على أن التمويل يلي النمو، بينما بينت دراسات أخرى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (**Feedback**) بين التمويل و النمو.

يمكن ايجاز الاختلاف في النتائج التي توصلت اليها الدراسات التجريبية السابقة بالأساس الى:

- اختلاف الطريقة القياسية المستعملة لاختبار العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، حيث اعتمدت دراسات على السلاسل الزمنية، و اعتمدت دراسات اخرى على بيانات البانل.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي.

- اعتمدت بعض الدراسات على عينة من الدول التي تنتمي الى مراحل نموية مختلفة، الأمر الذي يؤدي الى عدم دقة النتائج المتوصل اليها.
 - الاختلاف في فترات الدراسة.
 - الاختلاف في عينات الدول المدروسة: حيث قام بعض الباحثين بأنجاز دراساتهم على عينة من الدول النامية، فيما اعتمد اخرون على عينة من الدول المتقدمة.
 - الاختلاف في المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التطور المالي، حيث اعتمدت دراسات على متغيرات تقيس تطور القطاع المصرفي فقط، بينما اعتمدت دراسات أخرى على متغيرات تقيس كل من تطور القطاع المصرفي و القطاع المالي.
- وفي الأخير، نلاحظ أن أغلب الدراسات التي تم تناولها تؤكد على دور القطاع المالي، وبصورة خاصة الجهاز المصرفي، في تحقيق النمو الاقتصادي. و نظرا لأهمية البنك كوسيط مالي و الدور الذي يمكن أن يلعبه و قدرة تأثيره على النمو الاقتصادي، أردنا معرفة ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين القروض المصرفية المقدمة من طرفه و النمو الاقتصادي في الجزائر.



الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مقدمة الفصل:

على الرغم من أن المؤسسات المصرفية تقوم بتوفير مجموعة من الخدمات المالية و التي تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد الا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي لا يزال محل عدم اتفاق بين الاقتصاديين بل تنوعت نتائج أبحاثهم النظرية و التطبيقية كما تم الاشارة اليه في الفصل الثاني من الدراسة.

لذلك يهدف هذا الفصل إلى تحديد أبرز محطات مسار التطور والإصلاح للاقتصاد و النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1962-2017)، وذلك بغرض معرفة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال وكيفية الانتقال من الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مع عرض وتقييم البرامج التنموية، ولكي يمكن تبسيط فهم وتيرة النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، و الوقوف على نتائج الإصلاحات وأهدافها، وتحديد نقاط الضعف والقوة التي تميز الجهاز المصرفي الجزائري. كما تسعى الباحثة من خلال هذا الفصل ايضا الى النمذجة القياسية للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، و كذلك تم محاولة النمذجة القياسية للعلاقة بين القروض المصرفية القطاعية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017). ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسي، وقع اختيار الباحثة على منهجية حديثة، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزعة (ARDL).

I. واقع النظام المصرفي الجزائري بين الاصلاح و التحديث:

يعتبر النظام المصرفي في اقتصاد ما أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دورا رئيسيا في تحديد درجة النمو الاقتصادي، من خلال وظيفته الرئيسية في جذب الودائع و إعادة إقراضها لمختلف شرائح المجتمع، و لمختلف الأغراض سواء كانت استهلاكية أو استثمارية.

و يعتبر الجهاز المصرفي في الجزائر وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف و التشوه في هيكله و نشاطه نتيجة الظروف السياسية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ما أدى إلى وجود ضرورة ملحة لبناء جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم و تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

1- النظام المصرفي الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض:

بعد خروج المستعمر الفرنسي من أراضي الجزائر، بذلت السلطات الجزائرية كل جهودها و اتخذت عدة اجراءات من أجل استرجاع حقوق سيادتها على القطر الجزائري، بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية وامتلاك نظام مصرفي جزائري محض يجسد سيادتها واستقلالها، مرت الاجراءات المتخذة على مراحل لعل أهمها مايلي:

أ- مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (62-65):

بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وبدأت بإنشاء أربع مؤسسات رئيسية وهي: الخزينة، بنك الجزائر، الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أ-1- الخزينة:

أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، و هو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة¹، مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح القروض للاستثمارات في القطاع الاقتصادي، و كذلك منح قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا².

أ-2- البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر):

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 وفقا للقانون رقم 62-144 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962³، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي أسندت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي، ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، توجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما كلف البنك المركزي بشكل استثنائي ومرحلي بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا

أ-3- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD⁴):

أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية في 7 ماي 1963 بموجب القانون رقم 63-156 ومنح صلاحيات واسعة لم يمارسها إلا قليلا بصفته بنك الأعمال، منها تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD⁵) سنة 1972⁶ مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.

أ-4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP⁷):

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227⁸ وتتمثل مهمته في جمع مدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي: تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

ب- تأميم البنوك الأجنبية (1966-1969):

تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي:

ب-1- البنك الوطني الجزائري (BNA⁹):

تأسس بمرسوم رئاسي حامل للرقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966¹⁰، لتمويل المشاريع الاقتصادية و كان المطلوب من البنك إضافة لواجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي)، و ليس التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية الأخرى، لذلك لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي. و هو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية و تجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، و هو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة¹¹.

¹ - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسة النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 173.

² - عبد الرحمان بلحفي " محاضرات في الاقتصاد المصرفي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 25.

³ - قنونني حبيب " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 132.

⁴ - Caisse Algérienne de Développement.

⁵ - Banque Algérienne de Développement.

⁶ - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁷ - La Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance.

⁸ - الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة بتاريخ 25 أوت 1964.

⁹ - Banque Nationale d'Algérie.

¹⁰ - الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر 1386 هـ الموافق ل 13 جوان 1966، المتضمن أحداث انشاء البنك الوطني الجزائري و تحديد قانونه الأساسي.

¹¹ - لعشيب محفوظ " الوجيز في القانون المصرفي الجزائري "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 15.

ب-2- القرض الشعبي الجزائري (CPA¹):

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966²، و يعد ثاني بنك تجاري من حيث النشأة ، عمل على إعادة تمويل الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية، كالصناعات التقليدية الحرفية ، المؤسسات المتوسطة والصغيرة غير الفلاحية ، الفنادق، قروض للمجاهدين، البيع بالتقسيط، السياحة³.

ب-3- البنك الخارجي الجزائري (BEA⁴):

تأسس بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر في 1 أكتوبر 1967⁵، ويعد البنك الخارجي الجزائري ثالث بنك تجاري من حيث النشأة و بتأسيسه تمت تجزئة الهياكل المصرفية والمالية في الجزائر. ويقوم البنك بمهمتين أساسيتين : الأولى خاصة بقبول الودائع والإقراض ، والثانية خاصة بالتجارة الخارجية. وقد توسعت العمليات التي يقوم بها البنك منذ عام 1970 حيث أصبح هو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سوناطراك و نفطال) و الكيماوية، البتروكيماوية، التعدين، النقل البحري، و مواد البناء و هو الذي يمددها بالقروض⁶.

ج- مرحلة الاصلاح المالي و تمويل المؤسسات (1970-1982):

إن المصارف الوطنية التي ظهرت بعد تأميم المصارف الأجنبية كانت مصارفا عمومية رأسمالها ملك للدولة، وكل القرارات المتعلقة بالنظام المصرفي كانت تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية، فالمصارف لم تكن لها الخيارات في اختيار التمويلات التي تراها مناسبة، وإنما كانت مجبرة على تمويل كل مشروع تتقدم به المؤسسة العمومية. و بسبب النقائص التي خلفتها أساليب التمويل المعتمدة خلال الفترة 1962-1970، حيث كانت احتياجات التمويل تفوق موارد تعبئته، ظهرت مجموعة من الاصلاحات المصرفية لعل أهمها مايلي:

❖ الاصلاح المالي و المصرفي 1971:

أصبح القطاع المالي الجزائري خلال 1971 يتميز بثلاث خصائص هي:

- نزع تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.
 - مركزيتها.
 - هيمنة الخزينة العمومية : إذ تساهم ب % 70 تقريبا، في تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية.
- نتج عن عملية الإصلاح هذه اتخاذ جملة من الإجراءات، كان أولها إنشاء البنك الجزائري للتنمية في 7 جوان 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، و هو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في منح القروض الطويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية و منها المخطط الرباعي الأول. كما تم إنشاء هيئتين استشاريتين "مجلس القرض" و "الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية" بموجب الأمر 71-47 الصادر في 30 جوان 71 المتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعد ما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة و ذلك بمنحها قروض و تسبيقات بدون قيد أو شرط.

¹ - Crédit Populaire d'Algérie.

² - الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386 هـ الموافق ل 29 ديسمبر 1966 و المتضمن أحداث انشاء القرض الشعبي الجزائري.

³ - أحمد هني "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص 68.

⁴ - Banque Extérieure d'Algérie.

⁵ - الأمر رقم 67-204 المؤرخ في رجب 1387 هـ الموافق ل 1 أكتوبر 1967 و المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.

⁶ - شاكور القرويني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ما يمكن الخروج به هو أن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية ومجلس القرض، أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات المبرمجة في المخططين الرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977)¹.

لقد أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي خلال السبعينات محدوديتها، فبالرغم من أن إصلاح 1971 سمح للقطاع المصرفي التحكم أكثر من الماضي في مجموع التدفقات النقدية، إلا أنه أحدث عدة فجوات وتناقضات. ومن بين الآثار السلبية له حدوث خلل كبير في النظام المالي بسبب إجبار المؤسسات العمومية على المشاركة في ميزانية الدولة، خاصة وأن هذه الأخيرة غالباً ما تحقق نتائج سلبية، وكل هذه المؤشرات تدل على محدودية نجاعة هذه الإصلاحات لهذا فالتغيير في هذه الظروف أمر ملح سواء للجهاز المصرفي أو للمؤسسة العمومية من أجل تحسين علاقتهما.

د- مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982-1985):

إن إعادة الهيكلة هدف أساسي هو تدعيم اختصاص البنوك بخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة، وتهدف أيضاً إلى تخفيض سلطة البعض منها التي حققت كسبا بفضل الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر². و لهذا تم انشاء بنكين هما:

د-1- البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR³):

هو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و تتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الفلاحي و أعماله، الصناعات الزراعية، بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف. تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائياً في قائمة البنوك. كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها⁴.

د-2- بنك التنمية المحلية (BDL⁵):

قد أنشأ من أجل القيام ببعض أعمال القرض الشعبي الجزائري، و هو بنك ودائع مملوك للدولة يتمثل نشاطه في جمع المدخرات الوطنية، منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص، القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية. و هو أيضاً يساهم بالدرجة الأولى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت ويعمل على إنجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية.

هـ - الإصلاحات المصرفية من خلال قانون القرض والبنك 1986:

نتيجة للأزمة المزروجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول و انخيار سعر صرف الدولار الذي أدى إلى عجز في ميزانية الدولة ب 13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي⁶، ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم

¹ - عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، " واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح "، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 493.

² - خبابة عبد الله " الاقتصاد المصرفي "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 186.

³ - Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

⁴ - بطاهر علي (2006) " اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 38.

⁵ - Banque du Développement Local.

⁶ - مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، " النظام المصرفي بعد الإصلاحات "، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 20- 21 أفريل 2004، بشار، ص 02.

86-12¹ الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الإطار القانوني الذي يسيّر المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية، المردودية و الأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها، كما تم اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

ومن جملة الخطوط العريضة التي جاء بها هذا الإصلاح ما يلي:

- على المستوى المؤسسي، تم الفصل بين البنك المركزي كـمقرض أخير و بنك البنوك و بين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة جهاز مصرفي على مستويين.
- على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية².
- تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
- أعاد القانون للبنوك حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه و الحد من مخاطر القرض خاصة في حالة عدم السداد³.

ان فعالية قانون القرض و رالبنك 86 على مستوى البنوك و على مستوى المؤسسات الاقتصادية كانت ضعيفة، فلم يحمل أي انعكاس في تطوير المؤشرات الاقتصادية الأساسية، كما لم يتمكن من مواجهة أزمة الدفع الناتجة عن السقوط المفاجئ لأسعار البترول 1986، و كان يخلو من اصدار مراسيم تطبيقه، لذا توجهت السلطات الى تعديله و اتمامه بنصوص جديدة تمثلت في قانون 1988.

و- تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988 :

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج اصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، و منح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي و جلي لمسايرة المستجدات التي طرأت على مستوى الاقتصاد، فأضحى من اللازم أن يكيّف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، و في هذا الاطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل و المتمم للقانون 86-12 الذي منح للبنوك استقلاليته باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية، و بالاضافة الى الاستقلال المالي منحها الاستقلالية في التسيير، وذلك قصد جعل الاقتصاد الوطني يساير التحولات الاقتصادية العالمية من خلال الخروج من مرحلة الاقتصاد المخطط نحو مرحلة الانفتاح على الخارج، و محاولة التحول إلى اقتصاد السوق من أجل تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي.

يمكن توضيح أهم المبادئ و القوانين التي جاء بها اصلاح 1988 فيما يلي:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.
- اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و بالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم و سندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

¹ - الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 20 أوت 1986.

² - مليكه زغيب، حياة نجار، " النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، ملحق المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية-الواقعية والتحديات-، 2004/12، الشلف، ص 399.

³ - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسة النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 184.

● يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية¹.

● الحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية.

● كما منحت للبنوك حرية اختيار متعاملاتها، أي تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسة العمومية و الخاصة دون تمييز، و أكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعداد و تسيير السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقف إعادة الخضم حسب المادة 03 من القانون 88-06، مراعاة عامل الخطر في توزيع القرض و ما ينجز عنه من مردود سواء كان ايجابيا أم سلبيا.

● تنظيم العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية لتغطية الذمم غير المدفوعة، والحد من تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية، خصوصا بعد رفع العبء عنها تدريجيا، فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، كما يخول لها إصدار أدونات الخزينة أو سندات التجهيز، مع إمكانية مشاركتها في السوق النقدي، وذلك لغرض توفير السيولة التي يحتاجها².

2- النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض 90-10:

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأت بنتائج مرضية، فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أدائها ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في:

- تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي.

- تزايد عبء المديونية.

- أحداث أكتوبر وما ارتبط بها من انعكاسات على الحياة السياسية والتوجهات الاقتصادية للجزائر.

نتيجة الظروف المشار إليها سابقا صدر قانون النقد و القرض³ 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و الذي يعتبر من أهم المحطات الإصلاحية المصرفية البارزة في الجزائر.

2-1- مبادئ قانون النقد و القرض⁴ 90-10:

لأهمية المبادئ التي جاء بها هذا القانون نحاول التعرض إليها باختصار:

أ- **الفصل بين السلطة النقدية و خزينة الدولة:** لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، و خلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة.

ب- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة (خزينة الدولة) ودائرة القرض:

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. لكن بصدور القانون النقد و القرض

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² - بقيق ليلي أسهان، "إصلاحات النظام الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 2008/12/11، ورقة، ص 07.

³ - الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

⁴ - أسيا قاسيمي "أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية و بنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 82-83-84.

أبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها هو تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة¹.
 ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إن السلطة النقدية في النظام السابق كانت موزعة على عدة مستويات، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها وتتصرف وكأنها السلطة النقدية الثانية، والبنك المركزي يمثل سلطة نقدية ثالثة لاحتكاره عملية الإصدار النقدي. ولكن بصدور قانون النقد والقرض ألغي هذا التعدد، وبرزت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وهي مجلس النقد والقرض.
 ج- وضع نظام بنكي على مستويين: وذلك من أجل التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كأخر ملجأ للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي.

2-2- أهداف قانون النقد و القرض 90-10:

من الأهداف الأساسية لقانون النقد و القرض مايلي²:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض؛ و ذلك من خلال إنشاء مجلس النقد و القرض (كسلطة نقدية)، و منحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك و المؤسسات المالية.
- إعادة تقييم العملة الوطنية(المادة 4، 51، 59 من القانون).
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية لمزاولة الأنشطة المصرفية.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي و المصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام، و هو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية و خلق جو من المنافسة³.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي ودورها في تمويل الإقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في توجيه التمويل المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالإستثمار في مجال الأسواق المالية⁴.
- تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة.

• إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

• محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات⁵.

2-3 هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض:

¹ - عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، " واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح"، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 496.
² - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسة النقدية "، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.
³ - رحيم حسن، " الاقتصاد المصرفي"، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 301.
⁴ - د. بلقاسم بن علال " دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري(1990-2011)"، مرجع سبق ذكره، ص 290.
⁵ - مصيطفي عبد اللطيف "دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر -"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

لقد أدخل قانون النقد والقروض تعديلات مهمة في هيكل النظام النقدي الجزائري، سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي أو مختلف البنوك، أو بالسماح للبنوك الأجنبية بأن تباشر أعمالها في الجزائر أو بإنشاء بنوك خاصة بموجب نفس الأحكام.

أ- البنك المركزي :

تعرف المادة 11 من قانون النقد والقروض (90 - 10) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي . وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم " بنك الجزائر " .

وحسب المادة 11 ((مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي...)) وبهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير¹.

ويسير بنك الجزائر جهازين هما : المحافظ و نوابه، مجلس النقد والقروض.

ب- البنوك التجارية:

بموجب المادة 114 يعرف قانون النقد والقروض البنوك التجارية على أنها ((أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113...)) والتي تتمثل في :

- جمع الودائع من الجمهور.

- منح القروض.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

نجد ضمن البنوك التجارية، البنوك التجارية العامة وهي المملوكة لدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفية حاليا نحو 93% من السوق وهذه البنوك هي:

■ البنك الوطني الجزائري (BNA) .

■ القرض الشعبي الجزائري (CPA).

■ بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

■ بنك التنمية المحلية (BDL).

■ صندوق التوفير والاحتياط (CNEP).

■ بنك الجزائر الخارجي (BEA).

نجد أيضا بنوك تجارية خاصة جزائرية :

■ الخليفة بنك وتم إعتماده من قبل مجلس النقد والقروض بتاريخ 27 / 07 / 1998. و سحب منه الاعتماد بقرار من

اللجنة المصرفية رقم 2003/03، الصادر بتاريخ 29/05/2003.

■ البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم إعتماده في 24/09/1998.

■ المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم إعتماده في 28/10/1999 .

■ البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم إعتماده في 30/04/2000.

لابد من الإشارة أيضا الى أن مجلس النقد والقروض قام بإعتماذ سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كمايلي:

■ سيتي بنك (Cite Bank) تحصلت على الاعتماد بتاريخ 18/05/1998 .

■ البنك العربي التعاوني (ABC) تحصلت على الاعتماد بتاريخ 24/09/1998.

■ ناتكسيس أمانة بنك (Natexis Amana Banque) تحصلت على الاعتماد بتاريخ 27/10/1999 .

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 200.

- الشركة العامة (Société generale) تحصلت على الاعتماد بتاريخ 1999/11/04.
- بنك الريان الجزائري (Al ryan algerian bank) تحصل على الاعتماد بتاريخ 2000/10/08، و سحب منه الاعتماد بأمر من اللجنة المصرفية رقم 2003/03، الصادر بتاريخ 2006/03/19.
- البنك العربي (Arab bank) تحصل على الاعتماد بتاريخ 2001/10/15.
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) تحصل على الاعتماد بتاريخ 2002/01/31.
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51 % للطرف الجزائري و 49 % للطرف السعودي وتم إعتماده في 1990/11/03.
- مصرف السلام تحصل على الاعتماد بتاريخ 2006/10/19.
- بنك الخليج الجزائر تحصل على الاعتماد سنة 2004.
- فرنسا بنك تحصل على الاعتماد سنة 2006.

ت- المؤسسات المالية:

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقروض بأن المؤسسات المالية هي " : أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور..."¹ بمعنى أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير فالمصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل.

هناك سبع مؤسسات مالية تم إعتمادها من طرف مجلس النقد والقروض وهي:

- البنك الإتحادي (Union Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07.
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 1997/06/28.
- فينالاب (Finalep) وذلك بتاريخ 1998/04/06.
- مونا بنك (Mouna Bank) وذلك بتاريخ 1998/08/08 .
- البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank) وذلك بتاريخ 2000/02/21.
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09.
- القرض الأيباري العربي للتعاون (Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 2002/02/20 .

ث- الفروع و المؤسسات المالية الأجنبية²:

سمح قانون 90-10 بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية أجنبية شريطة خضوعها للقانون الجزائري، وأن تنشأ هذه الأخيرة في شكل شركات مساهمة. وان تتحصل على ترخيص يمنحه مجلس النقد و القرض ممضى عليه من طرف بنك الجزائر وفق ما جاء في المادة 127 من القانون. ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

¹ - المادة 115 ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، بتاريخ 18 - 04 - 1990.

² - عبد الرزاق سلام "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الاداء و متطلبات الاصلاح"، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 116.

الشكل (3-1): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حاليا (2018)



Source : Guide des banques et des établissements financiers en algérie, édition 2012, p32. 2019 .بالإضافة الى الجريدة الرسمية الصادرة بجانفي

3- تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 90-10:

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 ، وبداية تطبيقه والعمل به، ونتيجة ظهور بعض الثغرات فيه خاصة الإدارية منها، أدى إلى بعض التعديلات من أجل ضمان فعالية البنك في تحقيق أهدافه من أهم هذه التعديلات:

3-1- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001 :

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 أو ل تعديل للقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين¹:

✓ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

✓ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

تنص المادة 2 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، وتنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية²، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ ونوابه.

إن هذا التعديل لم يكن له الأثر المتوقع، ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات، فجاء الأمر 03-11.

3-2- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2003:

جاء هذا الأمر 03-11³ الصادر في 26 أوت 2003 مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10 مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 ، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، و تعلق الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 بإدارة بنك الجزائر، إذ أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، ونصت المادة 19 على مهام ووظائف مجلس الإدارة، كما تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية. ويهدف هذا التعديل الى مايلي:

■ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية .

■ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية .

¹ - عبد القادر بريش، " التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 120.

² - عجة الجيلالي، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الثلث، العدد الرابع ، 2006، ص 321 .

³ - الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض،الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

■ تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وإدخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك مع تعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 03-11 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

3-3- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2004:

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، وتعميق الرقابة وتدخّل الدولة، وذلك استكمالاً للإصلاحات التي تمت خلال 2003 فقد تم في 04 مارس 2004 إصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في¹:

✓ التنظيم رقم 04-01² الصادر في 4 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد و القرض 90-10 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دج، و بـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يتّرع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكّم السلطات في النظام المصرفي.

✓ التنظيم رقم 04-02 الصادر في 4 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

✓ التنظيم رقم 04-03 الصادر في 4 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية³.

3-4- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2008:

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها للنظام المصرفي، و استكمالاً للإصلاحات التي تمت خلال 2004 ، فقد تم إصدار القانون 08-04 في 21 فيفري 2008، والذي بموجبه تم رفع رأس مال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايين دينار جزائري و المؤسسات المصرفية إلى 3.5 مليار دج. كما تم وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين، و التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

3-5- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2009:

تضمنت ما يلي:

✓ الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 17/02/2009، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد .

✓ الأمر رقم 09-03¹ الصادر في 26/05/2009، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي، و من أهم هذه القواعد نجد:

¹ - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر، ص 496-497.

² - الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أفريل 2004 .

³ - خبايا عبد الله " الاقتصاد المصرفي "، مرجع سبق ذكره، ص 194.

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، كما يجب أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق بمنحه بنك الجزائر.
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه.
- إلزام البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي المهدف منه هو التحكم في النشاطات و الاستغلال الفعال للموارد.
- إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنكا أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 % و منح 51 % من رأس المال إلى مساهمين جزائريين.
- منح بنك الجزائر و إعطائه الصلاحيات اللازمة و الكافية للإشراف و المراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008 ، و خصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية و المشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي خلصت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية.
- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها، مع ضمانه لأمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن و متانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية و الخاصة العاملة في الساحة (ينشط في الجزائر حاليا (2018) 20 بنكا* منها 6 بنوك عمومية تسيطر على 90 بالمائة من الساحة المالية، مقابل حوالي 10 بالمائة لصالح 14 بنكا عربيا و أجنبيا، كما تنشط في الساحة تسعة** مؤسسات مالية عمومية و خاصة أجنبية)²، و إلزامها بحماية مصالح زبائنها و التزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي للبلاد.

3-6- تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2010:

- جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 10-04³ المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل و يتمم الأمر 03-11، حيث جاء بأهم النقاط التالية⁴:
- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات .
 - الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك .

¹ - الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2009.

* - بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (بنك)، بنك البركة الجزائري، سبتي بنك - الجزائر (فرع بنك)، المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر، ننيكسيس - الجزائر، سوسيتي جينيرال - الجزائر، البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)، بي . ن . بي بارياس - الجزائر، ترست بنك - الجزائر، بنك الإسكان للتجارة و التمويل - الجزائر، بنك الخليج - الجزائر، فرنسا بنك - الجزائر، كريدي اقريكول كوربورات و انفستمانت بنك ألجيري، إتش . إس . بي . سي - الجزائر (فرع بنك)، - مصرف السلام - الجزائر.

** - شركة إعادة التمويل الرهنوي، الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف " ش . م . ا . م . ت - ش . أ" ، الشركة العربية للإيجار المالي، المغاربية للإيجار المالي - الجزائر، سيتيلام الجزائر، الصندوق الوطني للتعاقدية الفلاحية "مؤسسة مالية"، الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم، إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم، الجزائر إيجار - شركة أسهم.

² - الجريدة الرسمية رقم 4 الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018.

³ - الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

⁴ - عبد الرزاق سلام " القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الاداء و متطلبات الإصلاح"، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

- اعطاء أهمية كبيرة لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها و ملائمتها.
- في إطار سلامة النظام البنكي و صلابته فرض بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن لديه لتلبية حاجيات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على السير الحسن لهذه النظم¹.
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر.
- يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي ينشئه بنك الجزائر بالعملة الوطنية.

3-7-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011 :

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية²، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان في دعم أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

3-8-تعديلات قانون النقد و القرض 2017:

أ- وضعية الاقتصاد الجزائري حاليا و ضرورة اجراء اصلاح مصرفي جديد:

تاريخيا اعتمد الاقتصاد الوطني الجزائري على اعادة توزيع الحكومة لإيرادات المحروقات، و عندما كانت أسعار النفط مرتفعة، سمح النموذج الاقتصادي للجزائر ببناء البنية التحتية و تحقيق الاستقرار الاجتماعي، و تسديد معظم الديون الخارجية للبلاد، و خلق فرص عمل جديدة.

و كما هو معلوم فقد شهدت أسعار النفط تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، أبرزها أزمة 1986 و أعقبها أزمة 1998 أين وصل سعر برميل النفط الى أقل من \$10 . و منذ بداية الألفية الثالثة عرفت الأسعار تحسنا حيث تجاوزت عتبة \$100 خلال سنة 2004 و لكن سرعان ما انخفضت جراء

¹ - الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، المادة 04.

² - عمدت لجنة البازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975، الى تنظيم القطاع المصرفي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معيارا لكفاية رأس المال حده الأدنى 8%، هذا ما عرف باتفاق البازل I سنة 1988، في الأول كان يعالج مخاطر الائتمان فقط، ثم أدخلت عليه تعديلات ليضم أيضا مخاطر السوق. و في جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل II ليحل محل الاتفاق الأول، والذي أضاف الى معالجته نوع اخر من المخاطر هي مخاطر التشغيل. و بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 02-03 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 و الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعد على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية)، ان اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد و بالتالي الصعوبة في التطبيق، و في هذا الصدد فان برنامج " أمسفا AMSFA " دعم عصرة القطاع المالي الجزائري الذي تطبقه الجزائر في برنامج "ميدا MEDA" (برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية) قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاث بنوك عمومية لحد الان هي: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) و بنك التنمية المحلية (BDL) و بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR). بعد أزمة الرهن العقاري التي أدت الى أزمة مالية عالمية أقرت لجنة بازل بوجود نقاط الضعف في اتفاقية بازل II لذلك قامت بتطوير معايير جديدة أقرتها في اتفاقية بازل III، و التي ينتظر منها تحسين نوعية رأس المال الخاص بالبنوك، رفع مستوى رأس المال الخاص الواجب على البنوك الاحتفاظ به بالإضافة الى التحكم الأفضل في خطر النظام، بهدف الحد من تسرب الصدمات من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي. و يبقى تطبيق ما جاءت به الاتفاقية يحتاج الى الوقت، لذا منحت بازل III البنوك حتى سنة 2019 لتطبيق قواعدها كلية على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية سنة 2013.

الأزمة المالية العالمية سنة 2008¹، لتعود الأسعار للارتفاع سنة 2010 لكن ذلك لم يطل طويلا فمنذ شهر أكتوبر 2014 بدأت الاسعار تنهوى الى أن بلغت \$46 للبرميل في شهر أوت 2015، و بدأت بوادر الأزمة بالنسبة للعديد من الدول التي تعتمد على النفط كمصدر للدخل و على رأسها الجزائر.

نتيجة الصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، تراجعت قيمة الصادرات النفطية من 63752 مليون دولار سنة 2013 الى غاية 1781 مليون دولار سنة 2016، و هذا ما ترتب عنه تراجع قيمة اجمالي الصادرات الجزائرية من 65917 مليون دولار سنة 2013 الى 28883 مليون دولار سنة 2016، و بذلك تفاقم عجز الميزان التجاري بـ 17844 مليون دولار، هذا الأخير أثر سلبيا بدوره على ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا تفاقم في سنتي 2015 و 2016 و الذي قدر بـ 478 مليار دج و 2763 مليار دج على التوالي².

كما شهدت الاحتياطات الرسمية الجزائرية للصرف انخفاضا محسوسا من 194,01 مليار دولار سنة 2013 الى 114,1 مليار دولار سنة 2016، بالاضافة الى ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم الذي بلغ 6% سنة 2016 مقابل 3,25 % سنة 2013، و كذلك زيادة في معدلات البطالة التي ارتفعت قيمتها الى 10,5 % سنة 2016 و 11.1% في أفريل 2018³ بعدما كانت 10% سنة 2013.

ان تراجع جل مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط أكد على جدلية ريعية الاقتصاد الجزائري، و بالتالي وجب على الحكومة الجزائرية التوصل الى سبل و اليات جديدة تستطيع من خلالها اخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الاعتماد المطلق على المحروقات، و ايجاد مصادر دخل جديدة، و هنا يبرز موضوع تنويع الاقتصاد الجزائري و اصلاح كافة القطاعات الاخرى، و التي من بينها القطاع البنكي و المالي الذي مازال يحتاج الى عدة اصلاحات تشريعية تضمن تحسين ادائه و تساهم و لو بقدر محدود في اخراج الجزائر من دائرة الأزمة الحالية.

ب- مضمون التعديل الجديد لقانون النقد و القرض 2017⁴:

نتيجة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري حاليا و التي سبق الاشارة اليها، فقد تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالخرزينة الى تعبئة موارد اضافية، و هذا تم اللجوء الى القرض السندي الوطني، كما استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة في سنة 2017 في حاجة الى تمويل يفوق 500 مليار دج.

نتيجة للأزمة المالية التي تمر بها البلاد قد قامت السلطات العمومية بحكمة بمنع اللجوء الى المديونية الخارجية، و قررت الحكومة اللجوء الى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم، و المعروفة باسم "التمويل غير التقليدي" أو "التسهيل الكمية". ظهرت هذه الأداة لأول مرة في التسعينيات في اليابان، و قد استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا، بعد الأزمة المالية التي ظهرت سنة 2007، و قصد ادراج أداة التمويل الجديدة هذه، تم تعديل قانون النقد و القرض مؤخرا بتاريخ 11 أكتوبر 2017 و ذلك بتعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، و يعد هذا التعديل الأخير ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن (خمس سنوات)، و قد تم صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة و هي- المادة رقم 45 مكرر- و عليه تنص المادة الاولى من القانون رقم 17-10⁵

¹- نصير أحمد، زين بونس، "تقلبات أسعار النفط الخام و أثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2016): دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي الاول حول: أزمة النفط و سياسات التنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 14 و 15 أكتوبر 2017، ص 01.

² - La Banque d'Algérie, Rapport annuel 2015 : Évolution économique et monétaire en Algérie, Alger, Novembre 2016, p 128.

³ - <http://www.ons.dz/> consulté le 02/09/2018.

⁴ - د. أبو بكر خوالده، "تقييم اصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، المجلد 2، العدد السابع، فبراير 2018، ص 201-202-203.

⁵ - الجريدة الرسمية رقم 57 الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017.

السابق الذكر على مايلي: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي و لمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.¹

و تنبغي الإشارة في الأخير الى أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تحوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية و المالية الجزائرية الذين يعتبرونه عملية تجميل لطبع النقود المخوفة بالمخاطر، و الذي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم و تراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، و اخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم و المحافظة على استقرار العملة الوطنية.

4-تقييم قانون النقد و القرض 90-10:

4-1- ايجابيات قانون النقد و القرض:

لقد سمح قانون النقد و القرض 90-10 بتأسيس محيط بنكي و مالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد و قواعد و معايير العمل المصرفي على المستوى العالمي، اذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الاطار العام لقواعد عمل المنافسة، و سمح للبنوك بالمقابل النشاط و العمل البنكي وفق معايير اقتصاد السوق، و منذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير في الشبكة البنكية من حيث عدد و طبيعة البنوك، بالإضافة الى ذلك أيضا أصبح العمل البنكي يتم في اطار الرقابة و تحمل المخاطر و تجسد ذلك بانشاء لجنة الرقابة البنكية (البازل) التي تسهر على حسن سير و احترام و تطبيق التشريعات و القوانين البنكية، بالإضافة الى مختلف أجهزة الرقابة الحديثة الاخرى.

عموما يمكن توضيح مختلف ايجابيات قانون النقد و القرض 90-10 فيمايلي:

- ✓ رد الاعتبار للبنك المركزي الجزائري، و توضيح مكانته في النظام البنكي و النقدي و اعادة تنظيمه تنظيميا داخليا محكما.
- ✓ تقليص صلاحيات الخزينة العمومية و ابعادها عن احداث العملة و منح القروض.
- ✓ اعادة تقييم و رد الاعتبار للعملة الوطنية من خلال تفعيل وظائفها الداخلية كمخزن للقيمة و وسيلة للتبادل.
- ✓ استعادة البنوك التجارية لاستقلاليتها و وظائفها التقليدية.
- ✓ منح تراخيص بانشاء بنوك خاصة و أجنبية و بالتالي فتح مجال المنافسة في السوق البنكية الجزائرية، و ما يترتب عن ذلك من تحسين مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري، و تحقيق جودة المنتجات و الخدمات المقدمة.
- ✓ وضع قانون بنكي معدل قادر على ارساء نظام بنكي فعال و قادر على التسيير الأمثل للموارد.
- ✓ الغاء مبدأ التخصص البنكي و بالتالي السماح بظهور عدة منتجات و خدمات بنكية جديدة.
- ✓ الغاء مبدأ التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين عند منح القروض.
- ✓ المساهمة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسة و التسيير الجيد للأخطار.
- ✓ انشاء سوق للأوراق المالية في الجزائر و بالتالي المساهمة في تنوع مصادر تمويل مختلف الأعوان الاقتصادية.

¹ - المادة الاولى من القانون 10-17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017، المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض.

الفصل الثالث : تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- ✓ أتاح القانون لغير المقيمين امكانية تحويل رؤوس الأموال الى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ✓ توسيع و تطوير امكانية تمويل عمليات التجارة الخارجية، و ظهور عدة طرق حديثة للتمويل كالقرض الاجباري و الاعتماد المستندي.

4-2- سلبيات قانون النقد و القرض:

على الرغم من اعتبار قانون النقد و القرض 90-10 بمثابة النقطة الحاسمة التي مثلت انتقال النظام المصرفي الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الحرة، إلا أن هذا القانون قد تخللته بعض السلبيات نوجز أبرزها فيما يلي:

- الاهتمام بالجانب الشكلي أكثر من المضمون، فلاحظ أن بنك الجزائر أعطيت له كل المهام و هو عاجز عن أدائها لوحده.
- اعطاء صلاحيات واسعة لمحافظة بنك الجزائر فقد كان مدير البنك المركزي، و ممثل البنك المركزي في الخارج، و رئيس مجلس النقد و القرض، و رئيس لجنة الرقابة البنكية، و هي تعتبر مهام كثيرة لا يمكن لشخص واحد أن يتحملها.
- صعوبة تجسيد العلاقة بين الخزينة العمومية و بنك الجزائر.
- صعوبة تطبيق مبادئ قانون النقد و القرض على المؤسسات المالية العاجزة.
- مجلس النقد و القرض هو الذي يدير السياسة النقدية دون استشارة الجهاز التنفيذي.
- غياب جهة قضائية متخصصة لحل النزاعات التي تكون في المجال البنكي و المالي.
- استحالة وضع نظام بنكي على مستويين، لأن قانون النقد و القرض لم يضع حدا نهائيا للعلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية و انما قام بتحديد قيمة التمويل بـ 10 % .
- عجز قانون النقد و القرض على ارساء ثقافة بنكية متينة في الوسط البنكي و المالي الجزائري و حتى لدى المواطن العادي.
- الثغرات التي تخللت هذا القانون فيما يخص المعايير الرقابية و قواعد الحيطه و الحذر.

II. واقع النمو الاقتصادي في الجزائر:

1- تحليل النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989):

اعتبرت الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، لأنها عرفت صعوبات جمة في جميع الميادين (السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية)، و لقد توجهت الدولة فور حصولها على السيادة الوطنية إلى بناء نظام اشتراكي قائم على التخطيط الشامل، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي و إنشاء المؤسسات الاقتصادية الوطنية (شركة الكهرباء و الغاز، وكالات الحبوب، الشركة الوطنية للنقل و تصدير المحروقات إضافة إلى وكالة التجارة)، إضافة إلى تأميم أراضى المعمرين سنة 1963 ، المناجم سنة 1966 و البنوك و شركات التأمين سنة 1966.

أ- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product):

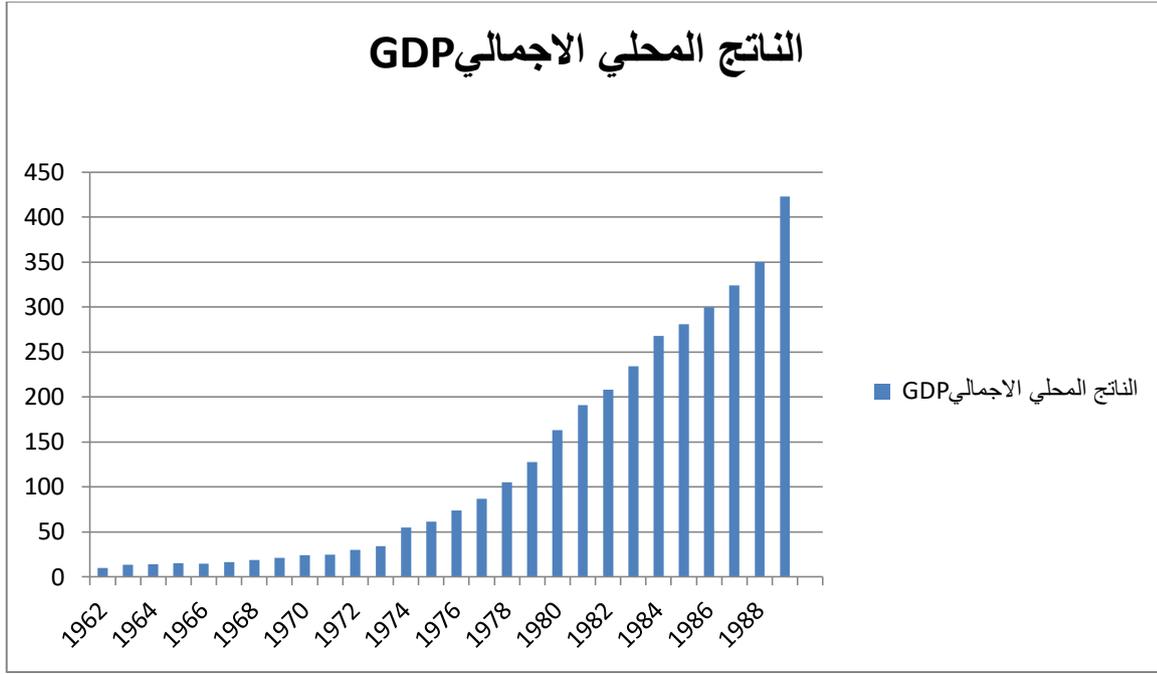
الجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و معدل نموه خلال مرحلة الاقتصاد الموجه.

الجدول (1-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989).

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي GDP (مليار دج)	معدل نمو ¹ GDP (%)	السنة	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي GDP (مليار دج)	معدل نمو GDP (%)
1962	9,88	-19,7	1976	73,8	8,39
1963	13,3	34,3	1977	87	5,26
1964	14,4	5,84	1978	105	9,21
1965	15,5	6,21	1979	128	7,48
1966	15	-4,81	1980	163	0,79
1967	16,6	9,45	1981	191	3
1968	19	10,8	1982	208	6,4
1969	21	8,43	1983	234	5,4
1970	24	8,86	1984	268	5,6
1971	24,9	-11,3	1985	281	3,7
1972	30,3	27,4	1986	300	0,4
1973	34,5	3,81	1987	324	-0,7
1974	55,2	7,49	1988	350	-1
1975	61,4	5,05	1989	423	4,4

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemondiale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

¹ - معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة.

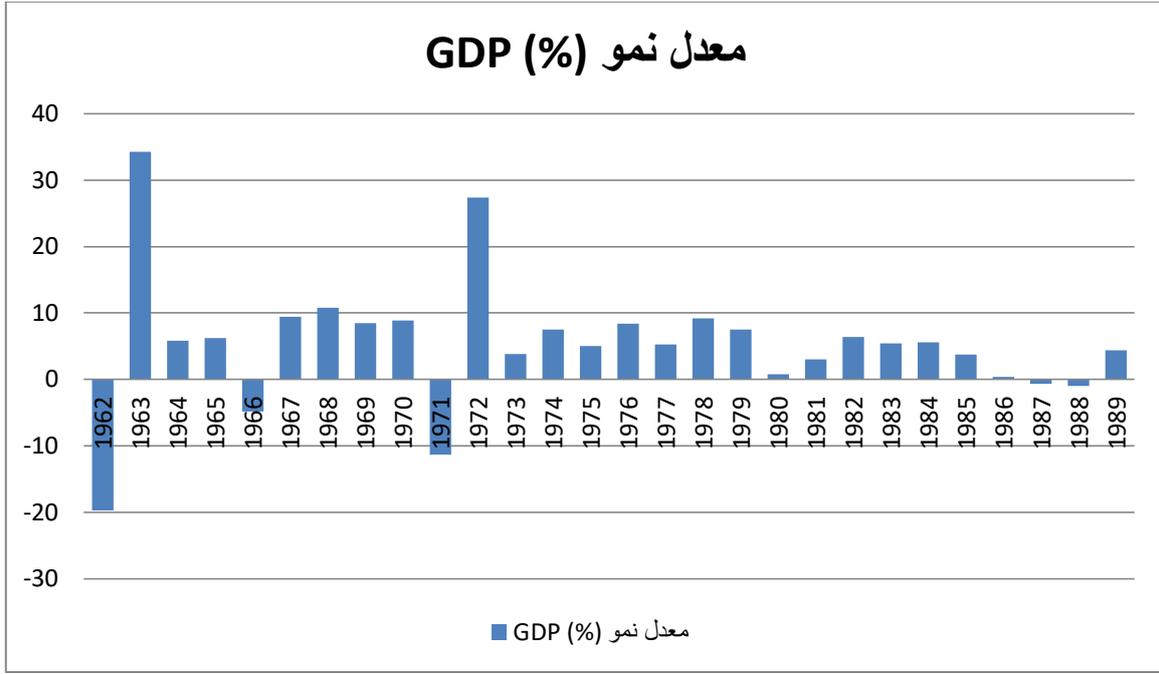


الشكل (3-2): تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (1962-1989).

يبدو لنا من خلال الشكل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي، أن الجزائر عرفت تزايدا مستمرا ملحوظا في هذا المتغير، حيث قفز من 9 مليار دج عشية الاستقلال 1962 إلى 423 مليار دج سنة 1989 ، و هذا ظاهريا يدل على تحسن في الوضعية الاقتصادية، و يمكن تفسير هذا التزايد في الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الجزائر الى وضع أسس لنظام اقتصادي يسمح لها بتخطي الحالة الكارثية التي ورثتها نتيجة الاستعمار، فقامت بتطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969)، الرباعي الأول (1970-1973) و الرباعي الثاني (1974-1977). و لكن بالرغم من ذلك فإن الأهداف المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، فالإهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة ومن ثم قلت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ضف إلى ذلك الثورة الزراعية التي كانت وراء الحد من ملكية الأراضي الزراعية و هو ما رسخ التبعية الغذائية للجزائر خاصة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي السريع الذي شهدته المرحلة (حوالي 3.5% سنويا)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (1978-1980) حيث تم فيها استكمال البر امج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة¹، لتبدأ بعد ذلك مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح إبتداء من فترة الثمانينات، حيث و ابتداء من 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و الخماسي الثاني (1985-1989) و الذي هدف الى محاولة إحداث التوازن و التكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي، و التوقف نسبيا في دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات، مواصلة تشجيع الإنتاج عن طريق تحسين فعالية جهاز الإنتاج، التقليل من المديونية الخارجية، و بالتالي الحفاظ على استقلالية الاقتصاد و التحكم في فائض ميزان المدفوعات².

¹ - عبادة عبد الرؤوف "محددات سعر نفط منظمة الاوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية و قياسية (1970-2008)" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011، ص 93.

² - التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص 5-6.



الشكل (3-3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1962-1989).

ان معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لم يعرف ذلك التطور الذي عرفه الناتج المحلي الاسمي، وهذا يدل على أن ارتفاع الأول كان بسبب الارتفاع في الأسعار خلال هذه الفترة، وذلك كان راجعا إلى كثرة الطلب على السلع الاستهلاكية، في حين كانت هذه السلع تتصف بالندرة.

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو لسنة 1962 كان سالبا (-19,7) يعني أن الإنتاج الوطني الحقيقي انخفض عشية الاستقلال، و ذلك راجع إلى الأوضاع السياسية و الاجتماعية آنذاك، إضافة إلى أن هذه السنة كانت سنة التفكير في وضع أسس لنظام اقتصادي للجزائر المستقلة.

فبداية من سنة 1963 قفز معدل النمو إلى % 34 ، و هذا نتيجة الإنفاق الحكومي الذي كان خلال هذه السنة، و الذي كان موجها إلى المشاريع الاستثمارية ، إضافة إلى تأميم أراضي المعمرين، وكل الشركات الأجنبية ذات الوزن الاقتصادي الكبير، لكن بعد هذه السنة و حتى سنة 1966 ، نلاحظ بوضوح أن معدل النمو الاقتصادي أخذ في التناقص إلى أن أصبح سالبا، و هذا يبين أن الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة، من مشاريع استثمارية، و رغم ضخامتها ، لم تحقق المطلوب، وذلك بسبب نقص الخبرة الاقتصادية و قلة اليد العاملة المؤهلة، الأمر الذي دفع السلطات في تبني أفكار اقتصادية جديدة تركز على المخططات التنموية. بعد 1966 زاد معدل النمو الحقيقي نسبيا إلى أن أصبح سالبا مرة أخرى (-11,3) في 1971 و هذا راجع إلى تأميم قطاع المحروقات و انسحاب الشركات الأجنبية من المساهمة و توسع نشاطا سوناطراك من الاستغلال إلى التوزيع مرورا بتنمية النشاطات الملحقه ، الأمر الذي أثر بالسلب على صادرات المحروقات و بالتالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة.

عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للارتفاع سنة 1972 و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة المخطط الرباعي الثاني، الأمر الذي يوضح أن الاقتصاد الوطني كان يعتمد بنسبة كبيرة على مداخل المحروقات، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، لم تساهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي الإجمالي، بعد هذه السنة بلغ متوسط معدل النمو %6 سنويا و يعود ذلك لارتفاع أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية (الحرب العراقية و أسعار النفط التي بلغت 37 دولار للبرميل)¹، باستثناء الفترة الممتدة من 1986-1988 حيث

¹ - د. وهيبه سراج، أسماء ناوييس (2017) " التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة حسينية بن بو علي الشلف، ص 71.

عرفت معدلات نمو سالبة و التي توضح أنه خلال هذه المرحلة (الخماسي الثاني) عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضا نتيجة أزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 و اختلال في معدلات الفائدة، تذبذب أسعار الصرف، الأمر الذي انعكس سلبا على الدخل الوطني.

ب- تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP per capita):

لا يكفينا تطور الناتج المحلي لأي بلد من أجل الحكم على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية له، بل من أجل معرفة انعكاسات هذا التطور على الأوضاع الاجتماعية، لابد من دراسة ما مقدار نصيب الفرد منه، و لذلك نحاول في هذه النقطة تتبع تطور هذا المتغير في مرحلة الاقتصاد الموجه. و الجدول التالي يبين تطور هذا المتغير:

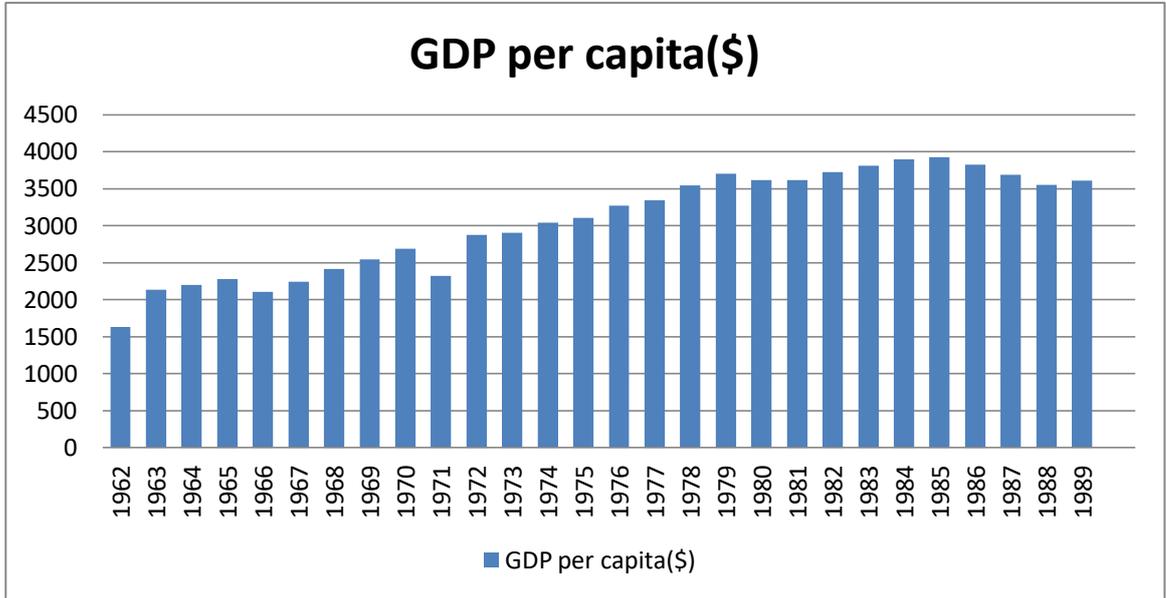
الجدول (2-3): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989).

السنة	GDP per capita ¹ (\$)	معدل نمو GDP per capita (%)	السنة	GDP per capita ² (\$)	معدل نمو GDP per capita (%)
1962	1628,38	-21,1	1976	3270,68	5,12
1963	2133,31	31,6	1977	3345,37	2,09
1964	2200,81	3,46	1978	3548,90	5,93
1965	2276,15	3,61	1979	3702,78	4,23
1966	2107,80	-7,29	1980	3620,70	-2,26
1967	2242,45	6,46	1981	3616,02	-0,18
1968	2414,02	7,66	1982	3729,26	3,09
1969	2543,56	5,29	1983	3809,80	2,08
1970	2691,80	5,65	1984	3900,85	2,23
1971	2321,35	-14	1985	3924,71	0,5
1972	2877,74	23,6	1986	3825,90	-2,4

¹- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

1973	2906,70	0,67	1987	3691,65	-3,46
1974	3039,42	4,24	1988	3554,62	-3,61
1975	3104,49	1,87	1989	3613,15	1,78

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

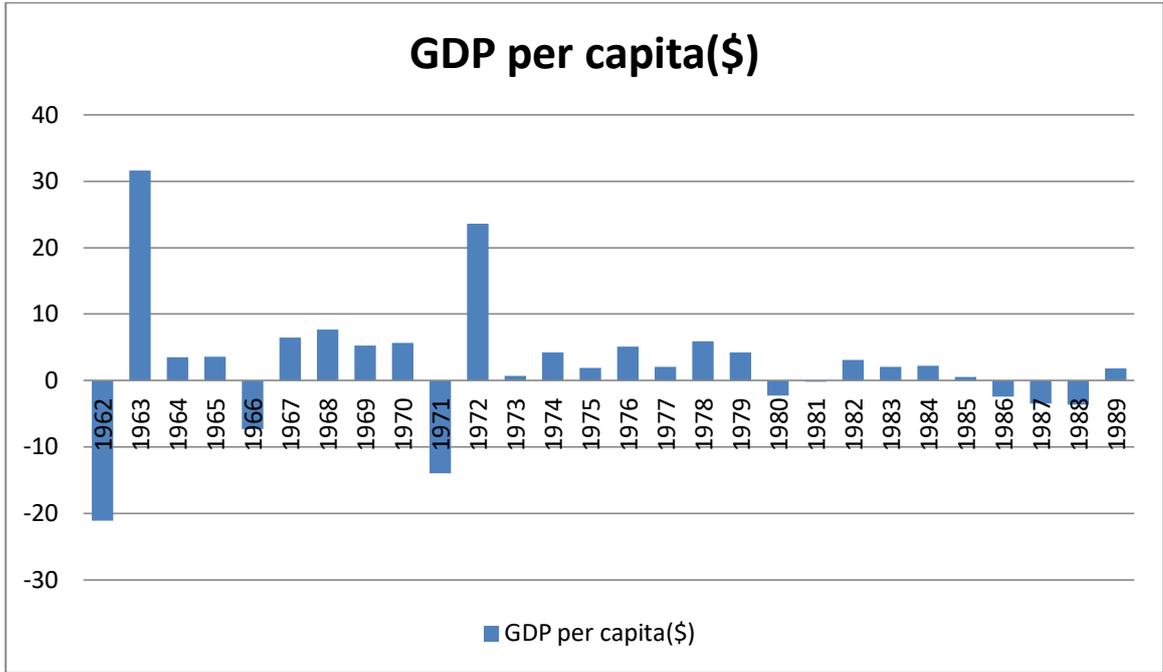


الشكل (3-4): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1962-1989).

نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد نفس درب تطور الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد ارتفاعا من 1628,38 دولار سنة 1962 إلى 2276,15 دولار سنة 1965 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 10% سنويا، ليعود إلى الانخفاض سنة 1966، ثم واصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تزايديه بشكل تدريجي (باستثناء سنة 1971)، أين ارتفع من 2242,45 دولار للفرد سنة 1967 إلى 3702,7 دولار للفرد سنة 1979، و ذلك بمعدل سنوي يقارب 5%، بمعنى أنه هناك تحسن في القدرة الشرائية للفرد، و بالتالي تحسین الأوضاع الاجتماعية، لكن هذا الشيء لم يكن، بسبب حاجة الدولة إلى الموارد المالية لتمويل مشاريعها المبرجة في المخططات التنموية. و بعد ذلك عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 (خلال الخماسي الأول) تزايدا ملحوظا (باستثناء سنة 1981)، حيث انتقل من 3620,70 دولار سنة 1980 إلى 3924,7 دولار، بمعدل سنوي يقارب 2%، و الذي يعد أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و الذي لم يتعد 5% سنويا، و هذا يدل على أن هذه الفترة تميزت بمعدل نمو سكان مرتفع حيث بلغ 3%¹، الأمر الذي أثر سلبا على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. لكن فيما يخص الفترة الثانية الممتدة من 1986 إلى 1989 و المتميزة بوضع المخطط الخماسي الثاني، عرف فيها نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 3825,90 دولار سنة 1986 إلى 3554,62 دولار سنة 1988، أي بمعدل نمو سالب سنوي يقدر بـ 3,5% (-) هذا الانخفاض يرجع بالأساس إلى انخفاض في أسعار المحروقات، و التي أثرت سلبا على

¹ - قنوني حبيب " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 233.

الدخل الوطني، أما فيما يخص معدل نمو السكان فقد عرف انخفاضاً مقارنة بالفترة السابقة أين كان يقدر بـ 2% طيلة فترة الخماسي الثاني، بمعنى أنه لو لم يحدث انخفاض في أسعار المحروقات لكان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج أكبر منه في فترة المخطط الخماسي الأول.



الشكل (3-5): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1989-1962).

نلاحظ أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف هو أيضا نفس نمط تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1962-1966)، و هذا يبين بأن معدل نمو عدد السكان خلال هذه الفترة يكاد يكون ثابتا، و يمكن القول أنه هذه الفترة تميزت بغياب آلية لتوزيع الثروة على المجتمع بسبب تركيز الدولة على كيفية إيجاد طريقة لوضع أسس للاقتصاد الوطني، و كان المجتمع يعيش أوضاعا كارثية بسبب تدني الدخل الفردي و انتشار البطالة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن قلة المواد الاستهلاكية. خلال الفترة (1967-1979) نلاحظ أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تزايد بشكل تدريجي (ماعدا سنة 1971) لكن و بسبب تزايد معدل نمو السكان الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و نتيجة لعدم قدرة المشاريع الاستثمارية، و رغم الأموال الضخمة الموجهة لها، على تلبية حاجيات المجتمع، دفع الدولة بالجوء إلى الاستدانة من العالم الخارجي، بالإضافة إلى زيادة واردات السلع الاستهلاكية. و من هنا يمكن القول أنه و رغم ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلا أن ذلك لم يكن له انعكاس إيجابي محسوس على معيشة السكان.

2- تحليل النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق (1990-2017):

إن التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية و التي عجز النظام السابق على تحقيقها خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات، و انعكاساتها السلبية على الدخل الوطني، من خلال زيادة حقيقية في الدخل الوطني، و انعكاساته الإيجابية على الفرد و المجتمع.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق، هو عبارة عن اجراءات لإصلاحات اقتصادية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تركز على انفتاح النظام

الاقتصادي على بقية العالم، هذا التحول يركز على ثلاث مفاهيم:

- الاستقرار الاقتصادي.
- تحرير الاقتصاد (الأسعار، التجارة و الصرف).
- إعادة هيكلة و خصوصية المؤسسات.

أ- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product):

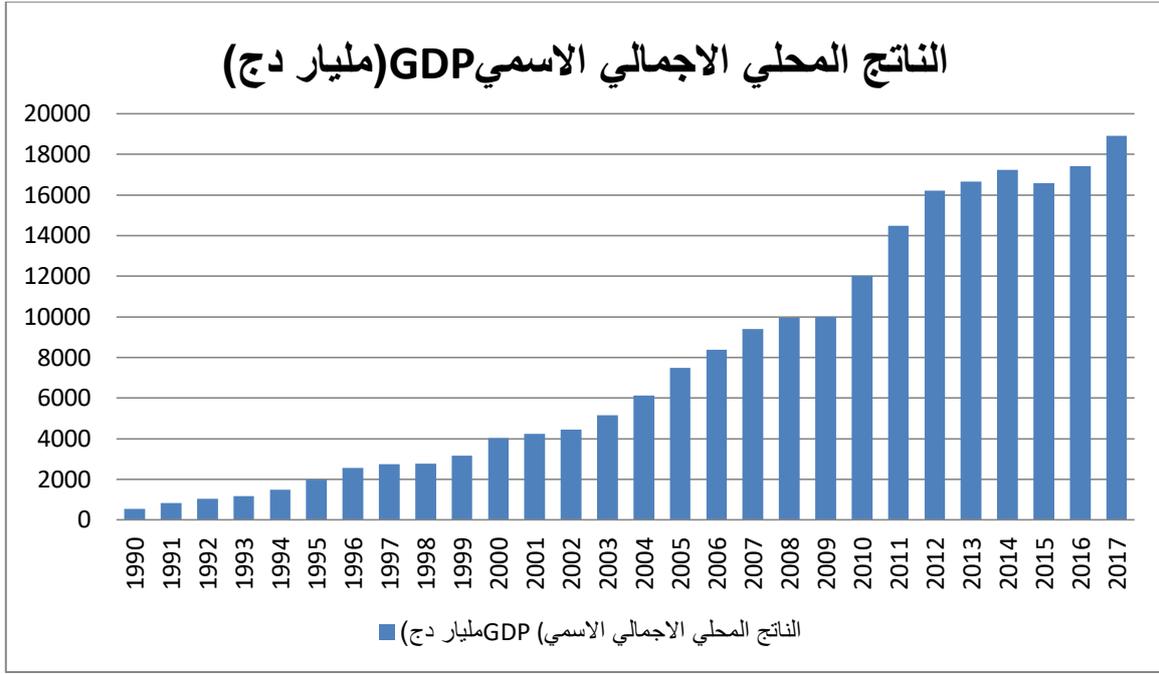
الجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و معدل نموه خلال مرحلة اقتصاد السوق.

الجدول (3-3): تطور الناتج المحلي الاجمالي (1990-2017).

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

السنة	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي GDP (مليار دج)	السنة	معدل نمو ¹ GDP (%)	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي GDP (مليار دج)	معدل نمو GDP (%)
1990	556	2004	0,8	6127	18,2
1991	845	2005	-1,2	7480	22
1992	1050	2006	1,8	8390	12,1
1993	1170	2007	-2,1	9390	11,9
1994	1490	2008	-0,9	9940	5,8
1995	1990	2009	3,80	10006,8	2,4
1996	2560	2010	4,10	12034,4	3,3
1997	2760	2011	1,10	14481	2,5
1998	2780	2012	5,10	16205	3,6
1999	3170	2013	3,20	16650	2,8
2000	4020	2014	2,40	17240	3,7
2001	4253,6	2015	2,6	16590	3,7
2002	4455,3	2016	4,1	17410	3,3
2003	5150	2017	6,8	18900	1,7

¹ - معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة.



الشكل (3-6): تطور الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (1990-2017).

من خلال النظرة الأولى على تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نلاحظ أنه في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث زاد من 556 مليار دينار سنة 1990 إلى 2780 مليار دينار سنة 1998 أي أنه تضاعف ب 5 مرات و ذلك يرجع الى أنه خلال الفترة (1989-1998) حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة و عرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، و تم التفاهم حول ثلاث برامج بدعم من صندوق النقد الدولي (اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989، اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991، اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث 1994) تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لادارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة. و قد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا و ما صاحبها من اجراءات لتحرير التجارة و تعديلات سعر الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة الوطنية بنسبة تزيد عن 60% خلال 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة. و بفضل مزيج سياسات تحويل الانفاق و خفضه مع تحسين أسعار البترول أدى الى تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3% من اجمالي الناتج المحلي سنة 1988 الى فائض 6% سنة 1991، لكن سرعان ما عاد العجز بنسبة 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص من ايرادات الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، و ارتفاع معدل التضخم الى 40% و معدل البطالة الى 24.2% سنة 1994، و بالتالي فالشيء الذي يفسر الزيادة في الناتج المحلي الاسمي، هو الارتفاع الكبير في معدلات التضخم و كان ذلك بسبب سياسة تحرير الأسعار و رفع الدعم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوبي في أسعار أغلب السلع الأساسية.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتيجة الأثار السلبية السابقة أصبحت جميع المؤشرات الاقتصادية للجزائر في الدائرة الحمراء و أصبحت الجزائر مجبرة للجوء الى دعم صندوق النقد الدولي سنة 1994 و تمكنت من تحقيق مجموعة من النتائج أهمها كبح معدل التضخم في حدود 29% و تخفيض عجز الميزانية الى 5.7% من الناتج المحلي الاجمالي. و مواصلة الاصلاحات و القيام بالتصحيح الهيكلي قامت الجزائر خلال (1995-1998) باللجوء مرة أخرى لدعم صندوق النقد الدولي، و حققت الدولة نتيجة تبنيتها لهذه التصحيحات مجموعة من النتائج الايجابية و هي فائض في ميزانية الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط و انخفاض الانفاق العام الناتج عن تبني سياسة التقشف، و الغاء دعم السلع الواسعة الاستهلاك.

خلال الفترة (1999-2017) نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي واصل تزايدته حيث انتقل من 3170 الى 18900 أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 26% ، لكن هذه النسبة لا تعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري حيث أنه رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بمساعدة الهيئات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي، و التي مكنتها من تحقيق بعض التوازنات النسبية على مستوى الاقتصاد ، إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني كما يطلبه اقتصاد السوق، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الإدراك بطبيعة التحديات اللازمة لمواكبة هذا النظام الجديد، من خلال إعداد استراتيجيات فعالة و وضع برامج إنعاش و دعم و التي من شأنها أن تخرج الاقتصاد الوطني من الدائرة المظلمة التي كان يسكنها.

من بين أبرز برامج الانعاش التي باشرت الجزائر بتطبيقها هو برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث تبنت الدولة سياسة صارمة من خلال وضع برنامج إنعاش على المدى المتوسط، يهدف إلى القضاء على الاختلال و تدعيم الاستقرار النقدي و تحفيز عملية النمو و الاستثمار. حققت الجزائر النتائج التالية:

- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، أين انتقل من 4250 مليار دج سنة 2001 إلى قرابة 6200 مليار دج سنة 2004، أي أنه سجل ارتفاع بمقدار 11% سنويا .
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، و تقلص المديونية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.
- انخفاض معدل البطالة الى 26% في 2004.

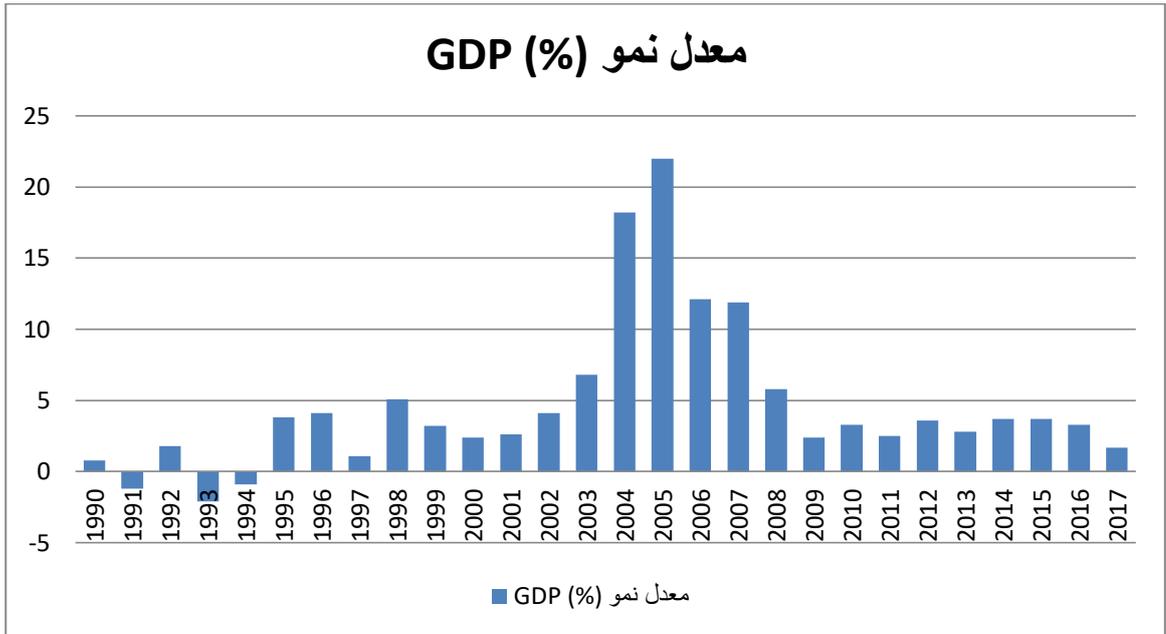
من خلال هذه النتائج الإيجابية، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخرج من الأزمة التي خلفتها العشرية السوداء، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الباب، بل واصلت الدولة في سياساتها الداعمة للاقتصاد الوطني، بتبني برنامج جديد، أطلق عليه اسم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) خلال هذا البرنامج نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي انتقل من 7480 مليار دولار الى 10007 مليار دولار، أي أنه سجل ارتفاع يقارب 7% سنويا، و تجدر الاشارة الى حدوث أزمة النفط سنة 2008 و لهذا نلاحظ في الشكل البياني تقريبا ثبات الناتج المحلي الاجمالي في السنتين 2008 و 2009.

مواصلة للجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل دفع عجلة النمو و النهوض بالاقتصاد الجزائري، أقرت الحكومة مخططا خماسيا أطلق عليه اسم برنامج التوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي كان يهدف إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من السنوات الفارطة، إضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دون نسيان الجانب الاجتماعي و ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة و تحسين القدرة الشرائية و القضاء على مشكل السكن، يمكن هذا البرنامج الجزائر من تحقيق النتائج الايجابية التالية¹:

¹- د. خاطر طارق، د. عادل زقير، أ. كريمة حبيب (2016) " دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014) في تحقيق إقلاع وتنوع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية- " ص 8-9. مداخلة متوفرة في الموقع

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط.
 - تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90 كأدنى قيمة لها سنة 2012.
 - تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 112.94 دولار أمريكي سنة 2011، مقارنة بسعر 80.15 دولار للبرميل سنة 2008. مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012.
- في شهر سبتمبر 2014 تراجع سعر النفط من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، لذلك أقرت الحكومة برنامج خماسي للتنمية (2015-2019) يهدف الى تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن، و تنويع الاقتصاد، العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي، استحداث مناصب الشغل و تشجيع الاستثمار المنتج من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹.



الشكل (3-7): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (1990-2017).

ان الوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري يعكسه معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، و الذي تميز بمعدل نمو سالب في الفترة الأولى (1990-1994) و التي تميزت بالاتفاقيين الأول و الثاني مع صندوق النقد الدولي، و التي نتجت عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني، أي أنه تم تسجيل انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي، و كان ذلك راجعا إلى ضعف الآلية الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعارها ابتداء من سنة 1991، حتى تدهور معدل نمو الاقتصاد. و في ظل هذه الظروف تحتم على الجزائر القيام بعملية جدولة الديون الخارجية من خلال الاتفاق الثالث المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994²، و وضع برنامج يسمح بإزالة الاختلال المالي و التضخم و الكساد الاقتصادي (الإصلاح الهيكلي 95-98)، و لقد كانت تأثيرات هذا الاتفاق و الإصلاحات فعالة و مشجعة حيث تحول الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة النمو، و هذا ما تبينه النتائج في تلك الفترة، فبداية من سنة 1995 تم تسجيل معدلات نمو موجبة وصلت إلى 5.1% سنة 1998 نتيجة استقرار أسعار البترول و زيادة

¹ - د. حيدروشي عاشور، د. وعيل ميلود " أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف-ميلة، ص 337-338.

² - خالد الهادي " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 111.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما التراجع الذي عرفته سنة 1997 راجع الى تدهور الظروف المناخية التي أدت الى انخفاض الانتاج الزراعي بـ24% وكذا تراجع الانتاج و انخفاض الاستثمار الخاص و ضعف القطاع الصناعي .

و خلال الفترة 1999-2003 عرفت معدلات النمو نوعا من الاستقرار في القيم الموجبة رغم تسجيلها بعض الانخفاضات خلال سنتي 2000 و 2001، الا أنه عاود الارتفاع في السنوات الموالية يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان و الأشغال العمومية) نتيجة الاستفادة من مشاريع فترتي الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009) إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، لكن سرعان ما عاد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للانخفاض ابتداء من 2008 نتيجة انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية.

خلال (2010-2017) نلاحظ أن متوسط معدل النمو بلغ 3% و هذا راجع أساسا لارتباطه بتغيرات أسعار النفط (حيث انخفض سعر النفط الى أقل من النصف في 2015)، و يبقى هذا المعدل ضئيلا جدا مقارنة بالامكانيات المتوفرة في الجزائر و بالهدف الذي سطرته في البرنامج الخماسي الأخير و هو بلوغ معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2019. و نتيجة لاستمرار انخفاض سعر البترول تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2015 و 2016 و الذي قدر بـ 478 مليار دينار و 2736 مليار دينار على التوالي، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات المهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم توقيف البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019) في 31 ديسمبر 2016. وفتح برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل¹، و هذا ما يفسر الانخفاض الكبير في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي انتقل من 3.3% في 2016 الى 1.7% في 2017.

ب- تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP per capita):

و الجدول التالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق:

الجدول (3-4): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1990-2017).

السنة	GDP per capita ² (\$)	معدل نمو GDP (%) per capita	السنة	GDP per capita ² (\$)	معدل نمو GDP (%) per capita
1990	3550,04	-1,75	2004	4091,14	2,94
1991	3422,64	-3,59	2005	4273,31	4,45
1992	3403,91	-0,55	2006	4282,33	0,21
1993	3259,85	-4,23	2007	4359,37	1,80
1994	3164,90	-2,91	2008	4390,50	0,71
1995	3223,56	1,85	2009	4386,04	-0,10

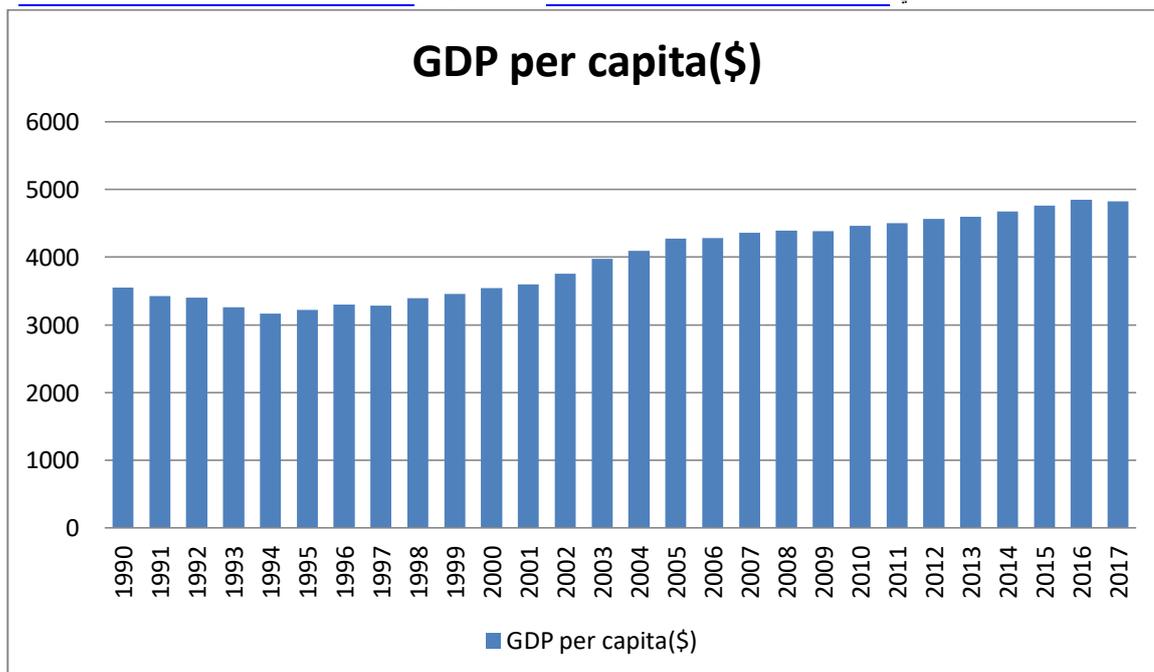
¹ - زكرياء مسعودي " تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017، ص 221-222.

² - نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1,76	4463,40	2010	2,31	3297,86	1996
0,93	4504,92	2011	-0,51	3281,10	1997
1,32	4564,44	2012	3,55	3397,41	1998
0,69	4596,22	2013	1,76	3457,14	1999
1,73	4675,88	2014	2,43	3541,07	2000
1,79	4759,59	2015	1,68	3600,44	2001
1,43	4846,42	2016	4,28	3754,52	2002
-0,05	4825,18	2017	5,85	3974,17	2003

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>



الشكل (3-8): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1990-2017).

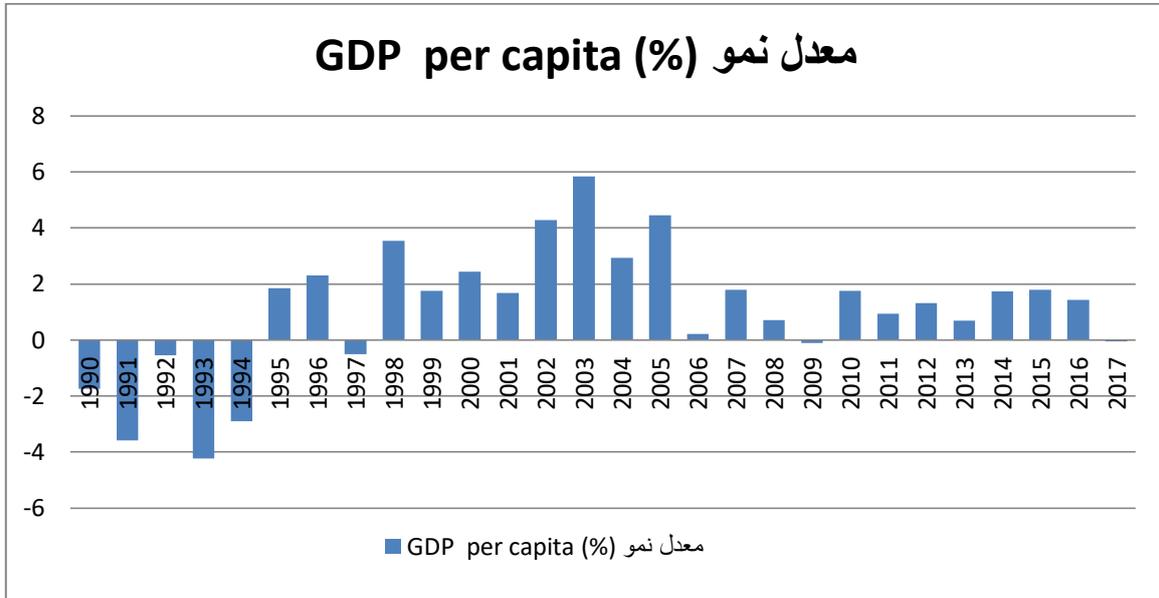
من خلال هذا المتغير و الذي يعد أهم مؤشر للنمو الاقتصادي، نلاحظ أنه يسلك تقريبا نفس سلوك الناتج المحلي الإجمالي . في الفترة الاولى (1994-1990) المتميزة بالاتفاقيات الأولى و الثاني مع صندوق النقد الدولي كما قلنا سابقا، نلاحظ إنخفاض مستمر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من 3550.04 دولار سنة 1990 إلى 3164.90 دولار سنة 1994 أي أنه انخفض بنسبة %(-2) سنويا، هذه الحالة ترجع أساسا إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، نتيجة للاعتماد المستمر عليها كدخل أساسي للدولة، و عدم نجاعة البرامج الإصلاحية المعتمدة في الاتفاقيات.

أما في الفترة الثانية (1994-2000) فترة الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي، فنلاحظ أن معدلات نمو هذا المتغير بدأت في الارتفاع، حيث انتقلت من 3164.90 دولار سنة 1994 إلى 3541.07 دولار سنة 2000، و يرجع هذا الارتفاع دائما إلى المحروقات، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع في أسعار البترول أين فاقت 17 دولار للبرميل.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدير بالذكر في هذه الحالة، أن معدل نمو السكان انخفض مقارنة بفترة الثمانينات، حيث قدر بمتوسط معدل سنوي 2% خلال التسعينات، بعدما كان يفوق 3% في الثمانينات، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن الأوضاع الاجتماعية للأفراد تحسنت خلال هذه الفترة، لكن العكس حدث، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في معدل السكان تحت عتبة الفقر بسبب سياسة تحرير الأسعار و سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة بأوامر من الهيئات المالية الدولية، كما أن هذه المرحلة تميزت بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفترة الثمانينات، أين كان يقارب 3600 دولار للفرد، بمعنى أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني من الاختلالات التي كانت خلال فترة الاشتراكية.

في الفترة الثالثة (2000-2017) يتضح جليا من خلال الجدول و التمثيل البياني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزداد من سنة إلى الأخرى ، حيث أنه انتقل من 3541.07 دولار سنة 2000 إلى 4825.18 دولار سنة 2017 ، أي أنه زاد بمعدل سنوي يقارب 2%، و خلافا للفترات السابقة، و التي عرفت تزايدا في هذا المتغير دون أن يكون له الأثر الإيجابي على الفرد، تميزت هذه الفترة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الرفع في الأجور إضافة إلى البرامج المتنوعة للامتصاص البطالة، و التي عرفت معدلات منخفضة بمجرد البدء في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو و برامج التنمية الاقتصادية، دون نسيان البرامج المتنوعة للإسكان، و التي خففت من حدة أزمة السكن.



الشكل (3-9): تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2017).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اتسم بالسلبية طوال الفترة (1990-1994) و ذلك راجع إلى الاختلالات التي وقعت في الاقتصاد الجزائري و ضعف الانتاج نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1991، و بعد هذه الفترة أي (1995-2016) (ما عدا سنة 1997 التي شهدت معدل نمو سالب) نلاحظ أن هذا المتغير أخذ معدلات موجبة نتيجة مشاريع الانعاش الاقتصادي التي قامت بها الجزائر. أما في سنة 2017 فنلاحظ تسجيل معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني سالب (-0.05) و يرجع ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بفعل عوامل كثيرة الزيادة في أسعار الوقود، رفع الضريبة على القيمة المضافة والتي ستتمس مباشرة المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة، الانخفاض الكبير في قيمة الدينار.

الجدير بالذكر أن معدلات النمو الإيجابية هذه، ليست وليدة ارتفاع أسعار المحروقات و مشاريع البنية التحتية و الإسكان فقط (رغم أنها تمثل النسبة الكبيرة)، بل كان أيضا للمجتمع دور كبير فيها، من خلال ثقافة تحديد النسل (في الأصل يرجع السبب إلى الفقر، إضافة إلى عزوف الشباب على الزواج، بسبب البطالة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في معدل نمو السكان. فقد عرف معدل نمو السكان

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

انخفاض ملحوظا مقارنة بفترة التسعينات و الثمانينات، فقد قدر المعدل خلال الفترة (2000-2017) بـ1.6%، فيما كان يفوق 2% في فترة التسعينات، و يفوق 3 % في فترة الثمانينات.

III. واقع المتغيرات المصرفية في الجزائر:

إن قدرة البنوك على تقديم القروض، تعتمد على عوامل عديدة، بعضها خاص بالمصرف، مثل الهدف العام الذي يسعى البنك لتحقيقه، ودرجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً، وقدرته على توظيفها، والاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراره الائتمانية، وقدرات البنك من تكنولوجيا وتجهيزات حديثة وكوادر بشرية، قادرة على إدارة عملية الاقراض بشكل فعال، وبعضها خاص بالعميل مثل شخص العميل، والوظيفة، و رأس المال الذي يمتلكه، والضمانات التي يقدمها، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته. أيضاً هناك عوامل خاصة بالقرض نفسه، مثل الغرض من القرض، وحجمه، والمدة الزمنية التي يستغرقها، ووقت ومصدر وطريقة السداد المتبعة. لذلك سنحاول في هذا الجزء عرض مختلف تغيرات حجم القروض و الودائع، نظرا لأهمية العنصر الثاني في تحديد حجم المتغير المالي الأول.

1- تحليل تطور الودائع المصرفية في الجزائر:

سنقوم باتباع تطور الودائع المصرفية على مرحلتين، المرحلة الاولى هي المرحلة ما قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10 (1962-1989) أي مرحلة التخطيط، أما المرحلة الثانية هي المرحلة ما بعد صدور قانون النقد و القرض (1990-2017) أي مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق.

أ- تحليل تطور الودائع المصرفية قبل صدور قانون النقد و القرض (1962-1989):

الجدول الموالي يبين تطور اجمالي الودائع(الطويلة الاجل و القصيرة الاجل) خلال الفترة (1962-1989).

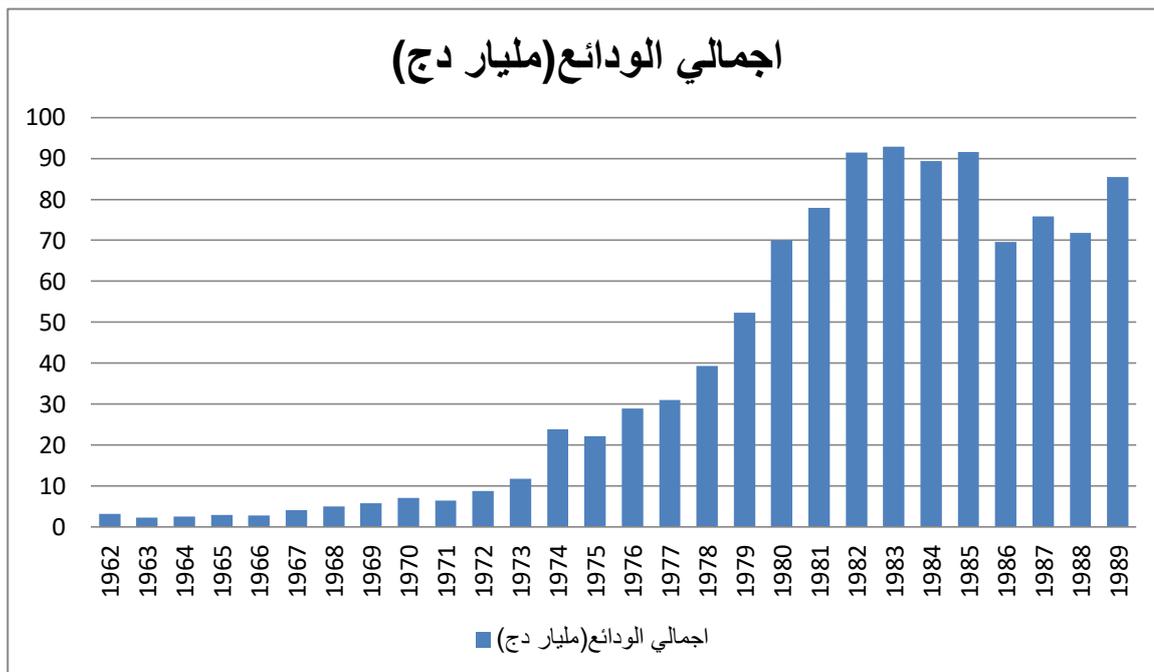
الجدول (3- 5) : تطور اجمالي الودائع (1962-1989).

السنة	اجمالي الودائع(مليار دج)	السنة	اجمالي الودائع(مليار دج)
1962	3,25	1976	29,00
1963	2,33	1977	31,10
1964	2,60	1978	39,30
1965	3,00	1979	52,30
1966	2,80	1980	70,00
1967	4,20	1981	77,90
1968	5,10	1982	91,40
1969	5,90	1983	92,80
1970	7,10	1984	89,40
1971	6,50	1985	91,50
1972	8,80	1986	69,60
1973	11,80	1987	75,80
1974	23,90	1988	71,80

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

85,50	1989	22,20	1975
-------	------	-------	------

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>



الشكل (3-10): تطور اجمالي الودائع (1962-1989).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الودائع شهدت ارتفاعات متواصلة خلال الفترة (1962-1985)، حيث انتقلت من 3.25 مليار دينار جزائري الى 91.50 مليار دينار جزائري، أي أنها تضاعفت ب 28 مرة، و هذا يبين أن النظام البنكي لعب دورا كبيرا في تجميع الودائع، نلاحظ انخفاض اجمالي الودائع فجأة في 1986 الى 69.60 مليار دينار جزائري بعدما كان 91.50 مليار دينار جزائري سنة 1985، أي أنه انخفض بنسبة %(-24)، و ذلك راجع للركود الاقتصادي الذي عرفته الجزائر نتيجة الأزمة البترولية سنة 1986. و بعد ذلك نلاحظ أن اجمالي الودائع عاد للارتفاع خلال الفترة (1987-1989).

هنا تجدر الاشارة بأن البنوك كانت تعتمد في تمويلها للمؤسسات الإنتاجية على الودائع الجارية، لأن الودائع طويلة الأجل كانت تمثل نسب ضعيفة من مجموع الودائع، و الجدول التالي يوضح نسبة الودائع طويلة الأجل طيلة هذه الفترة.

الجدول (3-6): نسبة الودائع طويلة الأجل من مجموع الودائع (1970-1987)¹.

السنة	1970	1973	1979	1984	1987
النسبة (%)	12%	12%	17%	11%	21%

الجدول السابق يبين لنا نسبة الودائع طويلة الأجل في مجموع الودائع خلال نهاية كل مرحلة من مراحل المخططات التنموية (الثلاثية و الرباعية و الخماسية)، حيث كانت هذه النسبة تدور في متوسط 15%، و هذا ما يفسر محدودية الأسلوب الاقتصادي المنتهج، إضافة إلى عدم قدرة النظام البنكي في استقطاب الودائع طويلة الأجل نظرا لانخفاض معدلات الفائدة، و التي كانت السد في وجه البنوك لتأمين الادخار.

¹ - قنوني حبيب " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية "، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 152.

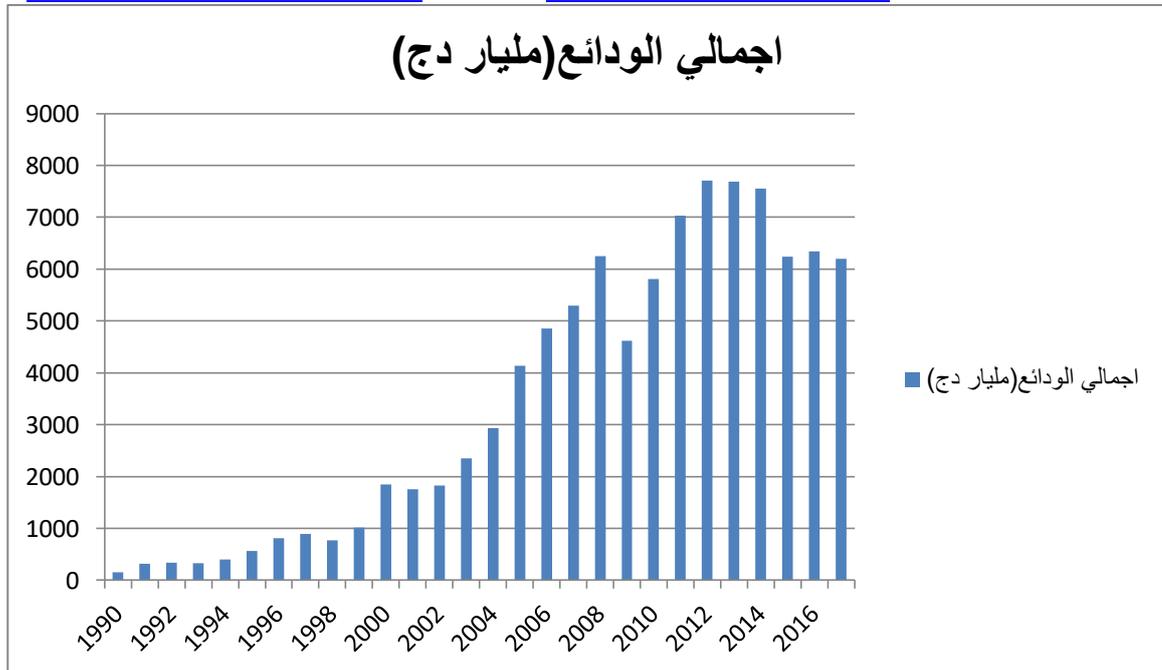
الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ب- تحليل تطور الودائع المصرفية بعد صدور قانون النقد و القرض (1990-2017):

الجدول (3-7) : تطور اجمالي الودائع (1990-2017).

السنة	اجمالي الودائع(مليار دج)	السنة	اجمالي الودائع(مليار دج)
1990	150,60	2004	2930
1991	315,50	2005	4140
1992	337,60	2006	4850
1993	323,40	2007	5300
1994	396,10	2008	6250
1995	559,50	2009	4620
1996	809,40	2010	5810
1997	890,10	2011	7030
1998	770,20	2012	7710
1999	1020	2013	7690
2000	1850	2014	7550
2001	1750	2015	6240
2002	1830	2016	6340
2003	2350	2017	6200

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>



الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل (3-11): تطور إجمالي الودائع (1990-2017).

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن الودائع شهدت ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة التعديل الهيكلي الذي قامت به الجزائر بمساعدة صندوق النقد الدولي (الاتفاقات الائتمانية 1989، 1991، 1994) و صدور قانون النقد و القرض الذي أعاد للمؤسسات المالية مكانتها، لتقفز من 150.60 مليار دينار سنة 1990 الى 890.10 مليار دينار سنة 1997، أي بمعدل نمو سنوي يقارب 61%. تجدر الإشارة الى أنه خلال هذه الفترة الودائع الجارية (تحت الطلب) قد عرفت هي أيضا تطورا ملحوظا و كان هذا نتيجة برامج النهوض بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، في إطار سياسة تطهير المؤسسات العمومية. أما فيما يخص الودائع لأجل، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا، لكن بمعدل نمو أكبر من الودائع الجارية، مما جعلها أكبر حجما من الودائع الجارية، الأمر الذي يبين أن البنوك لعبت دورا كبيرا في جمع هذا النوع من الودائع و التي تعتبر المصدر الأول لتمويل الاستثمارات.

لم تعرف الفترة (1998-2003) أي تغيير بالنسبة للفترة السابقة، حيث أن الودائع واصلت الارتفاع و بمعدلات نمو موجبة، و بقيت دائما الودائع لأجل أكبر من الودائع الجارية، و هذا الذي يفسر بقاء النظام البنكي على نفس السياسة المرتبطة بتحصيل و جمع الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد. و خلال الفترة (2004-2014) نلاحظ أن حجم الودائع زاد بمعدلات متفاوتة (باستثناء 2009)، و أصبحت الودائع الجارية أكبر من الودائع لأجل، هذا الارتفاع في الودائع الجارية مقارنة بالودائع لأجل، كان بسبب الارتفاع الكبير للودائع الجارية للقطاع العام و التي بلغت 83.5% من مجموع ودائع القطاع، بالإضافة لارتفاع في ودائع قطاع العائلات وذلك بسبب خلق مناصب شغل جديدة و تحسين القدرة الشرائية للأفراد. خلال الفترة (2015-2017)

نلاحظ أن إجمالي الادخار انخفض و بقي شبه ثابت خلال كل الفترة، حيث تم تسجيل انخفاض مقدر بـ % (2,2-) في قيمة الودائع تحت الطلب و لأجل المجمع من طرف المصارف، و أيضا في سنة 2016 تم تسجيل انخفاض بـ % (3,2-) في قيمة الودائع (بينما تم تسجيل زيادة بنسبة 8,17% في سنة 2014)¹ و يعود ذلك الى سياسة التقشف التي تتبعها الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انخفاض اسعار البترول و كذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بفعل عوامل كثيرة مثل الزيادة في أسعار الوقود.

2- تحليل تطور القروض المصرفية في الجزائر:

تقدم البنوك عدداً كبيراً من الخدمات المالية، تتنوع ما بين استقبال الودائع، والحسابات الجارية، وتحويل الأموال، وتسهيل التجارة الدولية، ودفع الفواتير، والخدمات المالية الالكترونية، والتسهيلات الائتمانية المتمثلة بشكل أساسي بالقروض المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية والاستهلاكية المختلفة.

تعتبر وظيفة منح الائتمان من أهم و أخطر وظائف المصارف التجارية، و ذلك لأن الاموال التي تمنحها البنوك كقروض ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين، لذلك يقوم المصرف التجاري برسم سياسته الائتمانية بما يحقق له حسن و سلامة استخدام الاموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب. و تقتضي السياسة الحكيمة لتوظيف الأموال المودعة بين ودائع المصارف من جهة و استخدامها لهذه الودائع من جهة أخرى، خاصة من حيث نوع و حجم و آجال استحقاق كل منها.

أ- تحليل تطور القروض المصرفية قبل صدور قانون النقد و القرض (1964-1989):

نظرا لعدم توفر بيانات القروض في قاعدة بيانات البنك الدولي و بنك الجزائر للسنتين 1962 و 1963 سنبدأ الفترة اذا بسنة 1964 كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (3-8): تطور القروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد (1964-1989).

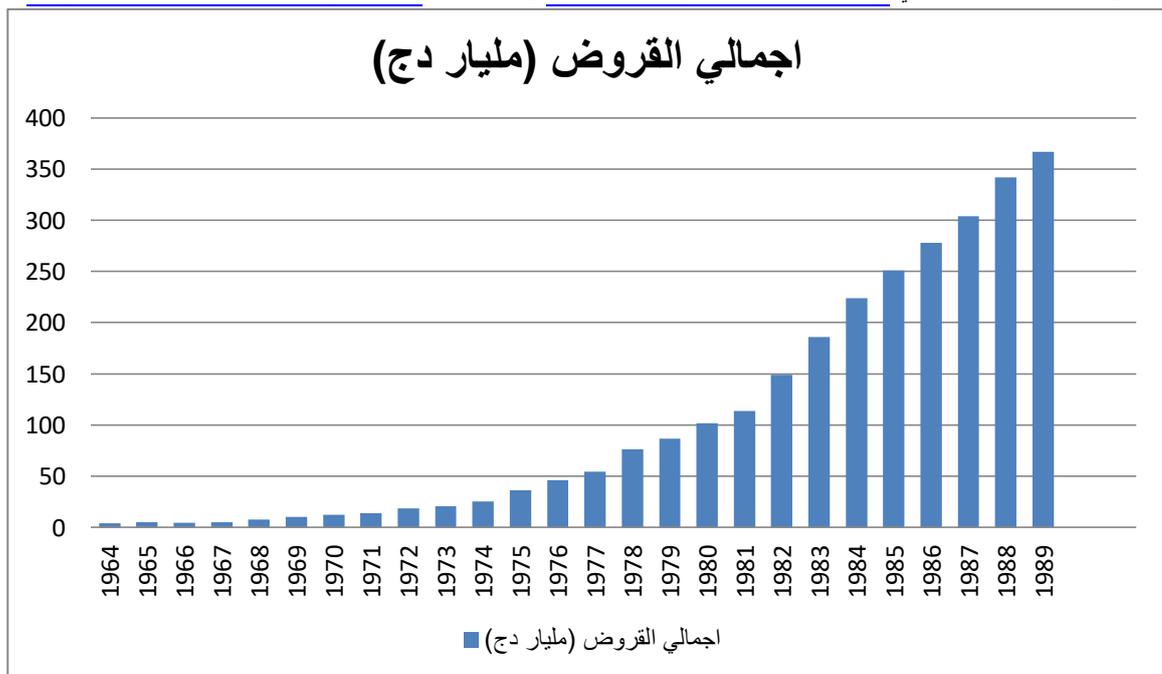
السنة	اجمالي القروض (مليار دج)	السنة	اجمالي القروض (مليار دج)
-------	--------------------------	-------	--------------------------

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017، ص 85.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

54,5	1977	3,97	1964
76,5	1978	5	1965
86,6	1979	4,41	1966
102	1980	5,27	1967
114	1981	7,68	1968
149	1982	10,4	1969
186	1983	12,4	1970
224	1984	14	1971
251	1985	18,8	1972
278	1986	21	1973
304	1987	25,5	1974
342	1988	36,3	1975
367	1989	46,1	1976

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>



الشكل (3-12): تطور اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد (1964-1989).

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن القروض شهدت ارتفاعا ملحوظا طيلة الفترة (1964-1989) حيث ارتفعت من 3.97 مليار دينار الى 380.6 مليار دينار، أي أنها تضاعفت بـ 95 مرة. و الملاحظ أيضا، أن حجم القروض طيلة هذه الفترة،

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

كان أكبر من حجم الودائع، حيث أن البنوك كانت تساهم فقط بالثلثين، نظرا لمحدودية الودائع المجمعة، أما الباقي فكان يساهم به البنك المركزي، وذلك بسبب السياسة النقدية المنتهجة طيلة فترة المخططات التنموية، و التي لعب فيها البنك المركزي دورا كبيرا من أجل تطبيقها على أرض الواقع. فكان البنك المركزي يقدم قروض للبنوك التجارية و سلفيات للخرينة العمومية، بغية المساهمة في تمويل مشاريع هذه الفترة، و الجدول التالي يبين نسبة القروض الموجهة للبنوك من طرف البنك المركزي.

الجدول (3-9): نسبة قروض البنوك في مجموع قروض البنك المركزي(1980-1987)¹.

1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
18%	26%	35%	41%	44%	63%	70%	38%

من الجدول نلاحظ أن اعتماد البنوك التجارية في تمويلها للاقتصاد، كان بسبب لجوءها إلى البنك المركزي، حيث بلغت نسبة القروض الموجهة لها من طرف هذه الهيئة النقدية %70 من مجموع التمويلات سنة 1981، في حين أننا نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى أن وصلت إلى %18 سنة 1987، و هذه كان بسبب انخفاض معدلات إعادة الخضم الذي كان يعتبر من أهم الأساليب المنتهجة في تطبيق السياسة النقدية خلال تلك الفترة، الأمر الذي سمح للبنوك بالاعتماد على نفسها بنسبة كبيرة لتمويل المؤسسات الإنتاجية. و بسبب نقص الادخارات خلال هذه الفترة و ظهور مشاكل لتمويل الاقتصاد، عجلت الدولة بضرورة إدخال إصلاحات على المنظومة الاقتصادية بما فيها المصرفية.

ب- تحليل تطور القروض المصرفية بعد صدور قانون النقد و القرض (1990-2017):

كرس قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 فكر منح الائتمان حسب الفرص المتاحة، وضرورة العمل بمبادئ الربحية والمردودية، محاولة منه لتغيير ذهنية المؤسسة الاقتصادية في اعتبار المؤسسة البنكية كمصدر غير منته من السيولة، وعلى هذا الأساس فقد ارتكزت سياسة التمويل على تدخل الدولة (بنك الجزائر) عن طريق العديد من الإجراءات تهدف الى تكييف المحيط المالي للمؤسسة مع المحيط الجديد الذي أصبح يتميز بالمنافسة الحادة، والمناداة بالسياسة الرامية إلى التحرير الاقتصادي وإلغاء السياسات الحمائية. نعلم أنه قبل وضع قانون النقد و القرض (كما تطرقنا سابقا)، و في إطار المخططات التنموية، كان تمويل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي، حيث أن الاقتصاد في هذه الفترة كان يتميز بالمدونية، و في غياب السوق المالي، أصبح لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى البنوك من اجل تمويل مشاريعها أمرا صعبا، مما أعطى دور كبير للبنك المركزي في هذا المجال. لكن بعد وضع قانون النقد و القرض، لم يطرأ تغيير كبير على كيفية تمويل الاقتصاد، حيث أنه خلال فترات معينة بقي تمويل الاقتصاد يرتكز على البنك المركزي. الجدول الموالي يبين التغيرات التي حدثت في القروض المصرفية بعد صدور القانون السابق الذكر.

الجدول (3-10) : تطور إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد (1990-2017).

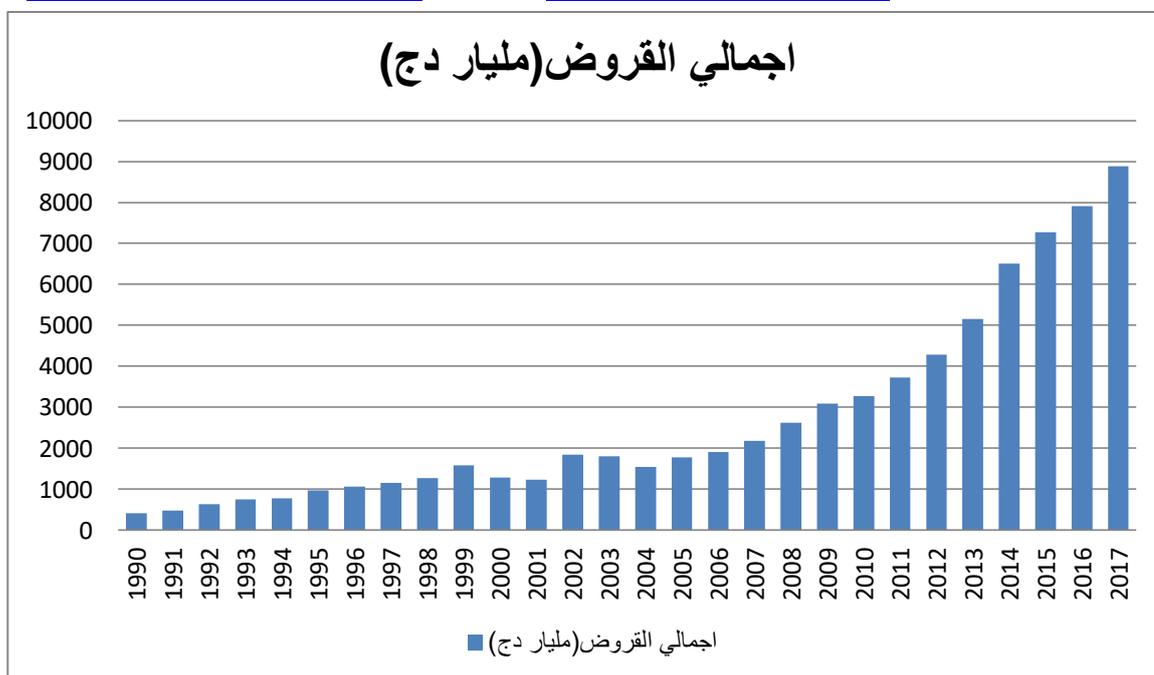
السنة	إجمالي القروض (مليار دج)	السنة	إجمالي القروض (مليار دج)
1990	414	2004	1540
1991	484	2005	1778
1992	639	2006	1905,4

¹ - قنوني حبيب " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2182,2	2007	748	1993
2624,6	2008	774	1994
3086,5	2009	969	1995
3268,1	2010	1060	1996
3726,5	2011	1160	1997
4287,6	2012	1270	1998
5156,3	2013	1590	1999
6504,6	2014	1280	2000
7277,2	2015	1230	2001
7909,9	2016	1840	2002
8880	2017	1800	2003

المصدر: احصائيات البنك العالمي www.banquemoniale.org و بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz



الشكل (3-13) : تطور اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد (1990-2017).

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أنه خلال الفترة (1990-1999) انتقل حجم القروض الموجهة للاقتصاد من 414 مليار دينار جزائري الى 1590 مليار دينار، أي أنها ارتفعت بمعدل نمو سنوي يفوق 28%، و لكن يجب الاشارة الى أنه خلال هذه الفترة أغلب القروض كانت مغطاة من طرف بنك الجزائر، رغم الإصلاحات الاقتصادية الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية، و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و خلق إطار مناسب للنشاط البنكي، و التي كانت تمهد لانتقال الاقتصاد الوطني لاقتصاد السوق، إلا أنها بقيت بعيدة عن الأهداف المرجوة. بسبب ارتفاع معدل إعادة التمويل المطبق من طرف بنك الجزائر الذي وصل إلى نسبة 15% ، و ارتفاع سعر الفائدة على السحب على المكشوف و ذلك بهدف ترشيد استعمال الائتمان¹. خلال الفترة (2000-2004) التي تميزت

¹ - د. ياسين العايب "تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 73-74.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، نلاحظ أن القروض المصرفية عرفت تذبذبا بين الزيادة و النقصان ، كما يجب الاشارة الى أنه خلال هذه الفترة تقلص دور بنك الجزائر في منح قروض للاقتصاد، بل أصبح يلجأ إلى الخزينة العمومية من أجل ذلك، لأن الخزينة العمومية أصبحت المقرض لبنك الجزائر، بسبب ارتفاع جباية المحروقات، و إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي أدى بالبنوك إلى عدم اللجوء إلى بنك الجزائر من أجل الحصول على التمويل.

خلال الفترة (2005-2017) نلاحظ أن حجم القروض في ارتفاع مستمر و بمعدل نمو موجب، الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد. و تجدر الاشارة الى أنه خلال السنوات الاخيرة تم تسجيل معدلات نمو متناقصة للقروض حيث تم تسجيل تباطؤ في وتيرة نمو القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد في 2016 التي بلغ معدل نموها 8,7%، بينما بلغ معدلها 11,9% في 2015 و 26,2% في 2014¹.

ج- هيكل توزيع القروض المصرفية في الجزائر:

زغبة منا في التعمق لفهم مسار تطور القروض المصرفية في الجزائر ارتأينا عرض هيكل توزيع القروض في الجزائر حسب طبيعتها أي مدتها فهناك قروض قصيرة الأجل أي القروض التي لا يتجاوز موعد سدادها عن السنة الواحدة و أخرى متوسطة الأجل أي الذي يكون موعد سدادها محصور بين سنة و خمس سنوات ، و طويلة الأجل هي التي يكون موعد سدادها يتجاوز الخمس سنوات. و الجدول الموالي يبين نسبة توزيع القروض حسب مدة السداد:

الجدول (3-11): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب المدة الزمنية خلال (1996-2017).

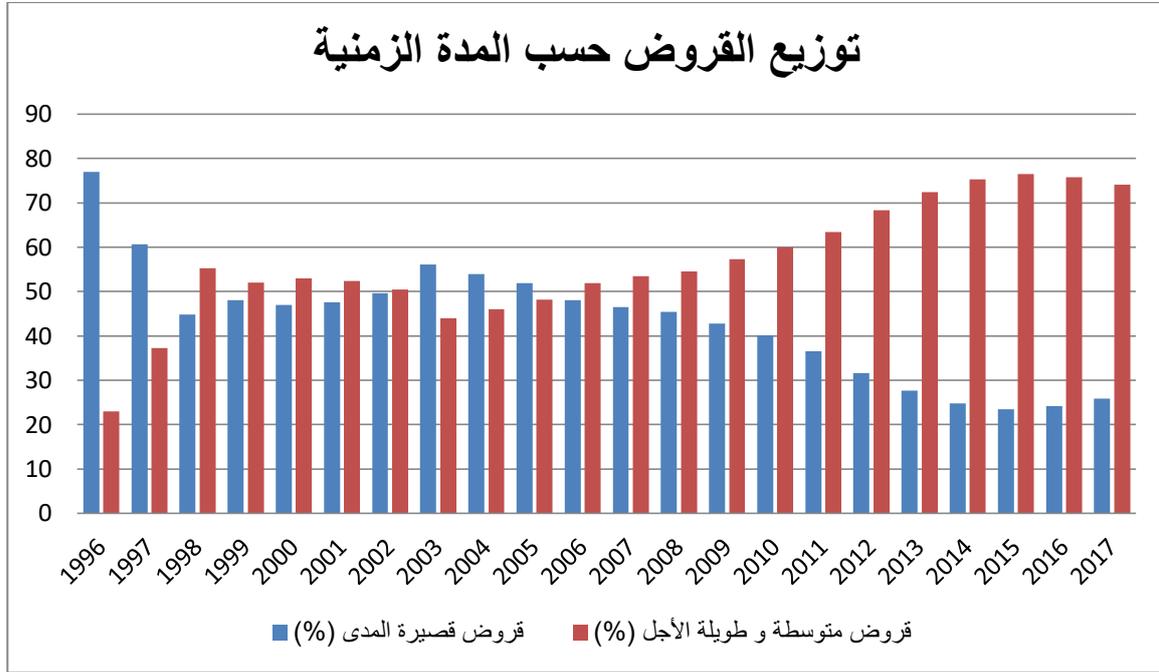
السنة	قروض قصيرة الأجل (%)	قروض متوسطة و طويلة الأجل (%)	السنة	قروض قصيرة المدى (%)	قروض متوسطة و طويلة الأجل (%)
1996	77	23	2007	46,54	53,46
1997	60,7	37,3	2008	45,47	54,53
1998	44,78	55,22	2009	42,76	57,24
1999	48	52	2010	40,12	59,88
2000	47	53	2011	36,57	63,43
2001	47,6	52,4	2012	31,67	68,33
2002	49,57	50,43	2013	27,60	72,40
2003	56,05	43,95	2014	24,73	75,27
2004	53,98	46,02	2015	23,51	76,49

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017، ص 89.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

75,80	24,20	2016	48,12	51,88	2005
74,12	25,88	2017	51,94	48,06	2006

المصدر : Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2005,2010,2015,2016



الشكل (3-14): تطور نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد حسب مدة الاستحقاق خلال (1996-2017).

خلال الفترة الأولى (1996-1997) نلاحظ من الشكل و الجدول أن المصارف كانت تمنح بنسبة كبيرة قروضا قصيرة الأجل، مما يؤكد و يبين أن البنوك لم تكن تهتم بتمويل التنمية، و من هنا يتضح لنا مدى الصعوبات التي كانت تواجه المؤسسات الإنتاجية في الحصول على تمويل لازم لمشاريعها، الأمر الذي كان له انعكاس على إنتاجية المؤسسات. خلال الفترة (1998-2002) أصبحت القروض المتوسطة و الطويلة الاجل تشكل في المتوسط نسبة تفوق 50 % من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد الوطني إلى تركيزه على معالجة الاختلالات الهيكلية وتجديد وتحديث معدات المؤسسات الاقتصادية. خلال الفترة (2003-2005) يتضح من الشكل أن البنوك و لمرة ثانية أصبحت تمنح القروض القصيرة الأجل أكثر من القروض المتوسطة و الطويلة الاجل و يرجع ذلك الى انخفاض حجم إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد. خلال الفترة (2006-2017) نلاحظ من الشكل أن نسبة القروض المتوسطة الطويلة في زيادة مستمرة حيث بلغت أقصاها سنة 2015 بنسبة % 76.49. هذه القفزة النوعية في مجال منح القروض متوسطة و طويلة الأجل كانت نتيجة زيادة معدل الاستثمارات في الاقتصاد، خاصة الاستثمارات المتعلقة بقطاعي الطاقة و الماء و كذلك الاستثمارات المتعلقة بالشركات الكبرى كسونطراك و سونلغاز على وجه الخصوص، و ظهور جو مناسب لزيادة التمويل البنكي، حيث أصبح هذا الأخير مكملا للتمويل الكبير الذي تمارسه الدولة من خلال نفقات التجهيز، "التي شهدت ارتفاعات معتبرة في 2014 و 2015، حيث بلغت 3039.3 مليار دينار في 2015 (3,18 % من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 1892.6 مليار دينار في 2013، أي بارتفاع نسبته % 60.6 في ظرف سنتين، بينما بلغت 2792.2 مليار دينار في 2016، أي في انخفاض قدره % 8.1 مقارنة بسنة 2015"¹.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017، ص 75.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

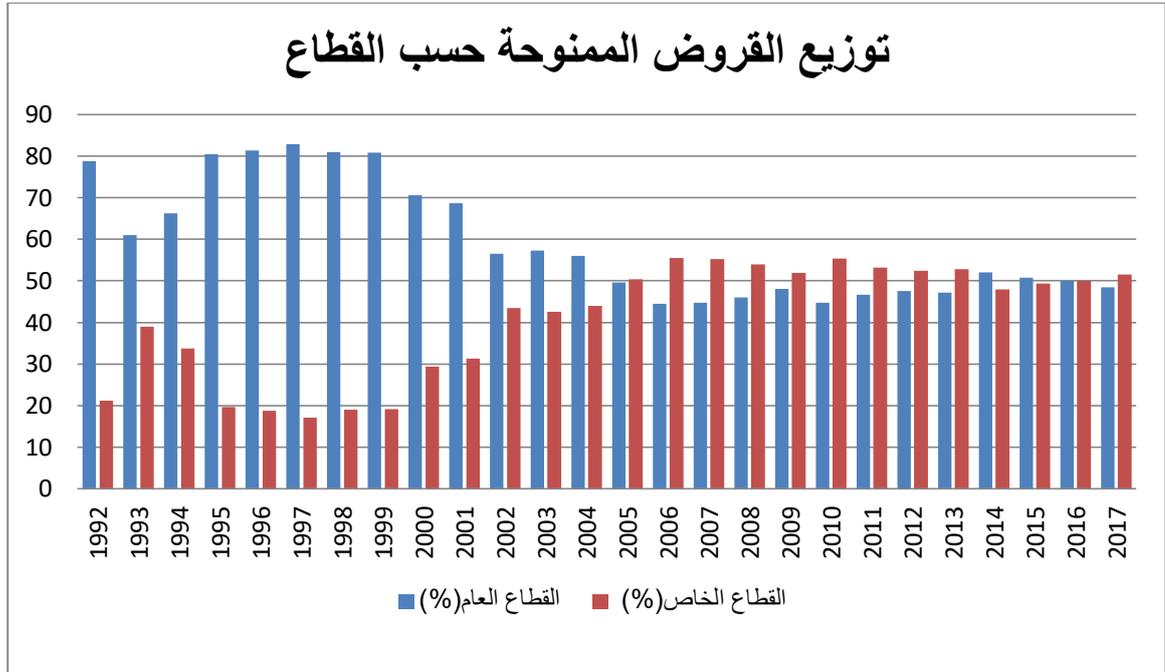
د- تطور توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع في الجزائر:

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك، ولقد عرف حجم القروض الموجهة للاقتصاد بالجزائر في السنوات الأخيرة وتيرة أقوى وصلت إلى 26.2% سنة 2014، كما عرف حجم القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص و القطاع العام هي الأخرى خلال العشريين الأخيرين تغيرا وتطورا كبيرا كما يوضحه الجدول و الشكل المواليين:

الجدول (3-12): نسبة توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال (1992-2017).

القطاع الخاص (%)	القطاع العام (%)	السنة	القطاع الخاص (%)	القطاع العام (%)	السنة
50,4	49,6	2005	21,2	78,8	1992
55,5	44,5	2006	39	61	1993
55,2	44,8	2007	33,7	66,3	1994
54	46	2008	19,6	80,4	1995
51,9	48,1	2009	18,7	81,3	1996
55,3	44,7	2010	17,1	82,9	1997
53,2	46,7	2011	19	81	1998
52,4	47,6	2012	19,2	80,8	1999
52,8	47,2	2013	29,4	70,6	2000
48	52	2014	31,3	68,7	2001
49,3	50,7	2015	43,5	56,5	2002
50	50	2016	42,6	57,3	2003
51,5	48,5	2017	44	56	2004

المصدر: Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2005, 2010, 2015, 2016



الشكل (3-15): تطور نسبة القروض الممنوحة للاقتصاد حسب القطاع خلال (1992-2017).

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين، حيث أنه وفي المرحلة الأولى خلال سنوات التسعينات عرف تذبذبا بين انخفاض وارتفاع بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام، حيث بلغت نسبة تمويل القطاع الخاص 21.5% سنة 1992 مقابل 78.8% للقطاع العام، لترتفع إلى 39% سنة 1993 وهذا تناسبا مع إصدار قانون ترقية الاستثمار الخاص في هذه السنة¹، لتتخفف إلى أقصى حد لها 17.1% سنة 1997 مقابل 82.9% للقطاع العام، نظرا للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الاحترازية، وهذا تفاديا للمخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على التمويل أمر صعب المنال خاصة في ظل تصنيف البنوك له كمصدر كبير للخطر، وهو ما تحقق من خلال الصرامة التي طبقتها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدلات التضخم والتي وصلت إلى 17.63% سنة 1994².

أما المرحلة الثانية والتي تمتد من سنة 2000 إلى 2017 تمثل مرحلة جديدة من الاهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت ارتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، وبلغ الارتفاع ذروته سنة 2006 لتصل إلى نسبة 55.5% وبعد هذه السنة بقي حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص يراوح مكانه مع انخفاض طفيف وصل إلى 48% و 49.3% سنتي 2014 و 2015 على التوالي، وصعود طفيف للقطاع العام في المقابل (52% و 50.7%) بسبب المشاريع الضخمة الممنوحة لهذا الأخير والمتعلقة بالطاقة والمياه، والتي تفسر الارتفاع الكبير للقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي وصلت نهاية 2015 إلى نسبة 76.49% مقابل 23.51% قروض قصيرة الأجل. وتفسر الارتفاعات المحققة في تمويلات القطاع الخاص طيلة الألفية، إلى جدية

¹ زينب طورش، ناجي بن حسين " تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013 " مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، المجلد ب، جوان 2015، ص 399.

² التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 14.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الاهتمام بالقطاع الخاص وفائض السيولة* الذي يميز خزانة المصارف العمومية، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض و تدخل الدولة في منع البنوك من رفض الملفات المدروسة، وذلك بهدف تعزيز روح المقاولاتية، هذا الأخير الذي ساهم في ارتفاع معدل ملفات الاستثمار الخاص المقبولة لدى البنوك. وهو ما يؤكد الطابع المستمر لتوسع القروض للقطاع الخاص معززة بظروف مالية مواتية أكثر فأكثر، نتيجة لذلك ساهم التوسع القوي لقروض الاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات، في وقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو. إلا أن الملاحظ على القروض الممنوحة للقطاع الخاص هو بقاء ظاهرة التمركز أي استفادة نسبة قليلة من المتعاملين من جزء كبير من القروض، في حين تبقى حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متواضعة رغم التدابير التحفيزية المعلن عنها من قبل السلطات العمومية.

بالنسبة لنوع البنوك المساهمة أكثر في تمويل الاقتصاد، فإن البنوك العمومية نظرا لكبر حجمها وعددها وانتشارها هي الممول الرئيسي له، والدليل على ذلك هو مساهمتها في تمويله سنة 2016 بنسبة 87.6% مقابل 12.4% للبنوك الخاصة. و تجدر الإشارة الى أن القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة، تخصص تقريبا كليا لتمويل القطاع الاقتصادي الخاص¹.

لكن الأمر الملفت للانتباه، هو أنه رغم كل هذا التغير النوعي و الكمي في الأداء البنكي، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق النمو و التجاوب مع الاحتياجات المالية للأعوان الاقتصاديين ، حيث بلغت نسبة القروض في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 نسبة 62.4%، أما فيما يخص تمويل القطاع الخاص (الذي يعد مصدرا مهما للنمو الاقتصادي)، فإن نسبة القروض الموجهة له بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت تحوم حول 23.02% و التي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بالمغرب و تونس و التي بلغت 63.83% و 81.16% على التوالي في نفس السنة السابقة الذكر².

IV. دراسة قياسية للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):

يعتبر الجهاز المصرفي هو المسؤول على تمويل الأنشطة الاقتصادية، من خلال القروض التي يقدمها لتمويل المشاريع و الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية، ويشكل هذا دافعا إلى محاولة قياس أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، والذي يدعمه تعدد الدراسات التي أجريت في هذا المجال والمتعلقة بحالة دولة واحدة أو مجموعة من الدول، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية. وقع اختيار الباحثة على منهجية حديثة، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الزمني الموزعة (ARDL)، و في هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها دراسة رعد أسامة جار الله و د. مروان عبد الملك دنون (2014) و دراسة (Nwakanma P.C, Nnamdi I.S, Omojefe G.O (2014) و دراسة Hatim Ameer Mahram (2012) و غيرها من الدراسات الأخرى. و الذي ستحاول الباحثة من خلاله فحص ما إذا كانت القروض المصرفية تقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟

1 - منهجية الدراسة القياسية لأثر تطور القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-

2017):

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

(ARDL)، و ابراز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

* - يعود فائض السيولة لدى المصارف إلى زيادة الودائع المصرفية لأجل من قبل مؤسسات قطاع المحروقات والتطور المتزايد لودائع إيداع العائلات وتطهير وتسديد مديونية الخزينة العمومية اتجاه البنوك، إذ أصبحت هذه الأخيرة لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر اعتبارا من نهاية 2001 وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي تميزت بفائض السيولة تمتد من سنة 2002 إلى 2014.

¹ - التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017، ص 90-91.

² - جميع النسب المؤوية مأخوذة من التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017 ص 85 و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 ص 128 و الملاحق الموجودة به.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-1- مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية و اختبارات جذر الوحدة:

يمكن تكوين النموذج القياسي بالاعتماد على نوعين من المعطيات الأولية :

- ✓ معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة .
- ✓ معطيات خاصة بظاهرة (مؤشر) واحد خلال سلسلة من الفترات الزمنية المتتالية.

النماذج المكونة بالاعتماد على النوع الثاني من المعطيات تسمى بنماذج السلاسل الزمنية.

1-1-1- تعريف السلاسل الزمنية:

تعتبر السلسلة الزمنية سلسلة معطيات إحصائية لها علاقة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم ، و الغاية منها هو التنبؤ بالمستقبل من خلال استعمال البيانات الإحصائية. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو (الزمن) والآخر متغير الاستجابة وهو (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: $Y = F(t)$ ، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y = f(t, X_1, X_2, X_3, \dots, X_k)$ ¹ . و الهدف من تحليل السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق للسلسلة الزمنية و بناء نموذج لتفسير سلوكها و استخدام النتائج لعرض التنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل.²

1-2-1- استقرار السلاسل الزمنية (Stationary time series) :

تعتبر استقرارية البيانات عملية مهمة في تحليل السلاسل الزمنية، و كذلك في إيجاد النموذج المناسب لها حيث أن الاستدلال بالمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقة إنما مضللة وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف أو المضلل³، ويمكن اكتشافه من خلال قيمة معامل التحديد R^2 التي تكون عالية جدا، و قيمة احصائية دورين-واتسون (DW) التي تكون منخفضة جدا، و عادة ما يكون معامل التحديد أكبر من و قيمة احصائية دورين-واتسون.

إذا تم رسم تطور السلسلة الزمنية في الفترة $(t, t+h)$ و كان مطابقا لرسم السلسلة في فترة أخرى $(s, s+h)$ ، هذا يدل على أن هناك تجانسا زمنيا و الذي يسمى "بالاستقرارية Stationary". و حسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة و سلاسل زمنية غير مستقرة أي ذات الاتجاه.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. و تتحقق استقرارية السلسلة الزمنية (Y_t) إذا تحققت:

$$1- \text{ثبوت الوسط الحسابي عبر الزمن: } E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$2- \text{ثبوت قيمة التباين: } \text{Var}(Y_t) = \sigma^2$$

$$3- \text{أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على}$$

القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي الفرق بين فترتين زمنيتين:

$$\text{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = \text{Cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma$$

1-3-1- اختبارات الجذور الوحدية Unit Root Test:

إن الأعمال الأولى الخاصة باختبار الجذور الوحدية تتمثل في أعمال Fuller (1976) و أعمال Fuller Dickey (1979-1981) و هي الأكثر استعمالا نظرا لسهولةتها، و بالإضافة عن هذه الأعمال هنالك عدة اختبارات للجذور الوحدية

¹ - علي عبد الزهرة حسن - عبد اللطيف حسن شومان (2013) " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9 ، العدد 34 ، ص 177 .

² - آلاء عبد الستار حمودات (2013) " مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج اثر التداخل على الأسعار العالمية للشعير "، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18، المجلد 1، ص 255.

³ - محمد شيخي " طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص 195-196.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ظهرت فيما بعد من طرف اقتصاديين آخرين مثل Perron – Phillips. لا تمكن اختبارات جذر الوحدة من الكشف فقط عن وجود عدم الإستقرارية، ولكن أيضا تحديد ما هو نوع عدم الإستقرارية (عملية TS أو DS)¹

سنكتفي بذكر اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) على النحو التالي:

➤ اختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) :

قدم ديكي فولار سنة 1979 اختبار أطلق عليه اسم اختبار ديكي فولار البسيط افترض فيه أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها، لكن نتيجة للانتقادات التي وجهت له، قام ديكي فولار بتعديله و تطويره سنة 1981 مع الاخذ بعين الاعتبار فرضية الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، و قد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\phi_1| < 1$ ، من خلال التقدير بطريقة المربعات الصغرى للمعادلات التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث p : تمثل درجة التأخير.

ويمكن تحديد القيمة p من خلال معيار *Akaike* أو معيار *Schwarz* أو *Hannan-Quinn* وبعد ذلك، انطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة p يتم تقدير نموذج $p-1$ فترة تأخير، إضافة إلى $p-2$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل p معنوياً. إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت ومتغير اتجاه زمني.

عند القيام بتقدير المعادلات (1) و (2) و (3) نكون أمام ثلاث حالات حسب قيم المقدرة²:

○ $|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، و المشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

○ $\phi = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، و للمشاهدات الحالية نفس وزن المشاهدات الماضية، و

بالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية.

○ $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، و تباينها يتزايد بشكل أسي مع t و المشاهدات الماضية

لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

¹ - مسار السلسلة TS: يعني أن هناك عدم استقرارية تحديدية (deterministic) أي أن الأثر الناتج عن صدمة أو عدد من الصدمات العشوائية في اللحظة t هو مؤقت أو انتقالي.

مسار السلسلة DS: يعني أن هناك عدم استقرارية عشوائية (Stochastic) أي أنه تنعكس الصدمة في لحظة معطاة بشكل لانهاضي على القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية و بالتالي أثر الصدمة هو دائم و متناقص.

² - محاضرات د. فريد بختي " السلاسل الزمنية الخطية باستعمال ايفيزوز"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2014-2015، ص 115.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد تقدير المعاملات والانحرافات المعيارية للنموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى نجد $t_{\hat{\theta}}$ و التي تكون منظر لإحصائية ستودنت (نسبة المعامل الى الانحراف المعياري). اذا كانت $t_{\hat{\theta}} > t_{tabulé}$ نقبل بالفرضية H_0 أي وجود جذر وحدوي، وبالتالي فإن النموذج غير مستقر.

ملاحظة: عند تقدير المعادلة (3) و قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر الوحدة ، وكان المعامل b يختلف عن الصفر بشكل كبير، حينئذ فإن النموذج هو نموذج الاتجاه القطعي التحديدي - عملية TS - و يمكن جعل السلسلة الزمنية مستقرة من خلال حساب البواقي بالمقارنة مع الاتجاه المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

➤ اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron :

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، و يختلف اختبار فيليبس - بيرون (PP) عن اختبار (ADF) كونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، ويأخذ في الحسبان الارتباط في الفروق الأولى و عدم تجانس تباين الأخطاء (Hétéroscédastique) في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي ، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن. للقيام باختبار فيليبس - بيرون (PP) نتبع المراحل التالية:

1- التقدير بطريقة المربعات الصغرى المعادلات الثلاثة الأساسية في اختبار ديكي-فولار و التي تأخذ الصيغة

التالية:

$$x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$x_t = \phi_1 x_t + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$x_t = \phi_1 x_t + b t + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

بعد التقدير و حساب الاحصائيات المرافقة، يمكن الحصول على سلسلة البواقي e_t و نمر للمرحلة الموالية.

$$-2 \quad \hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 \quad \text{تقدير التباين قصير المدى}$$

$$-3 \quad \text{تقدير المعامل المصحح } s_t^2 \text{ المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي}$$

النماذج السابقة، حيث :

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l-1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

يتم حساب عدد التأخرات l حسب عدد المشاهدات n حيث : $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

$$-4 \quad \text{حساب إحصائية فيليبس - بيرون (PP):}$$

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ والذي يساوي 1 في الحالة التقريبية عندما تكون e_t تشويشا أيضا، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة J Mackinnon¹.

2-1- عرض أساسيات و أهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration):

إن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار، بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.

1-2-1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

وإذا كان هناك متغير Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر أي: $Y_t \sim I(0)$ ، و إذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية، وأصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ ، عندها يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة الأولى (1) أي: $Y_t \sim I(1)$. عموما إذا أصبحت السلسلة الزمنية لمتغير Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d ، يقال أن هذه السلسلة أصبحت متكاملة من الرتبة (d) أي: $Y_t \sim I(d)$.

1-2-2- مفهوم التكامل المشترك (Cointegration):

يعرف التكامل المتزامن أو التكامل المشترك Cointegration أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة. ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. حيث حدوث التكامل المتزامن لسلسلتان X_t و Y_t يكون لما تتكاملان من الرتبة الأولى لكل سلسلة منهما. حيث تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة 0. أي أنه من الناحية التعريفية الإحصائية حتى يكون التكامل المتزامن موجودا بين متغيرين X_t و Y_t يتعين تحقق الشروط التالية²:

$$Y_t \sim I(1) \quad \text{و} \quad X_t \sim I(1)$$

حيث العلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي :

$$y_t = a_0 + a_1 x_t + \mu_t$$

$$\mu_t \sim (0)$$

حيث μ_t : تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاههما التوازني في الأجل الطويل و منه التكامل المتزامن هو التغيير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة

¹ - جيمس جوردون ماكينون (James Gordon Mackinnon) : ولد في 4 يناير 1951 ، هو أستاذ القياس الاقتصادي في جامعة كوينز (Queen's) في كندا، حيث أمضى حياته الأكاديمية. له مؤلفات منها : التقدير والاستدلال في القياس الاقتصادي Inference and Estimation in Econometrics ، نظرية وأساليب القياس الاقتصادي Econometric Theory and Methodes ، وهو عضو بجمعية الاقتصاد القياسي والجمعية الملكية لكندا.
² - محمد مراس (2015) "قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - العدد 02 ، ص 128-121-130

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لوضع التوازن في الأجل الطويل بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، حيث تتمثل هذه الانحرافات في

$$\mu_t = y_t - a_0 - a_1 x_t \text{ :و التي تكتب كما يلي:}$$

حيث يكون هذا النموذج في حالة أو وضع التوازن الطويل المدى لما يكون: $\mu_t = 0$ ، أي لما يكون الانحراف التوازني للمدينين

القصير و الطويل يؤول إلى الصفر.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند وجود سلسلتين زمنيتين x_t و y_t نقول عن هاتين السلسلتين أن بينهما تكامل مشترك إذا تم التحقق

من شرطين:

○ إذا تضمنتا اتجاهها عشوائيا من نفس رتبة التكامل d .

○ التوليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل.

1-2-3- اختبارات التكامل المتزامن¹:

و يوجد العديد من الطرق لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة المحدارية بينهما، و من أشهر هذه الطرق

طريقة أنجل و غرانجر و طريقة جوهانسون، يغلب استخدام طريقة أنجل- غرانجر في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط و بعدد مشاهدات كبير، حيث أن الشرط الضروري للتكامل أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

أ- اختبار أنجل و غرانجر (F^2) (C. W. J. Granger and Engle. R. F²):

اقترح أنجل و جرانجر (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين:

❖ تقوم المرحلة الأولى على اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة (الدرجة)، وإذا ما لم يتحقق هذا الشرط، فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

❖ تقوم المرحلة الثانية على تقدير العلاقة طويلة المدى، فإذا كان الشرط الضروري محققا، عندئذ ينبغي تقدير

$$\text{العلاقة الطويلة المدى } y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t \text{ (OLS)}$$

ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين X و Y ، ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير $e_t = y_t -$

$$\hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t \text{ لمعادلة الانحدار السابقة مستقرة عند المستوى أي } I(0). \text{ و يتم التأكد من ذلك باستعمال اختبار (ADF) و (PP).}$$

ب- اختبار جوهانسون³ (Johansen³) و جوهانسون-جيزليوس⁴ (Johansen et Juselius⁴):

¹ - Régis Bourbonnais(2009), « Econométrie », Dunod, Paris, 7^e édition, PP 310-313.

² - Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987). « Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing », Econometrica 55, pp251-276.

³ - Johansen, S. (1988). « Statistical Analysis of Cointegration Vectors », Journal of Economic Dynamics and Control 12(3), pp 231-254.

⁴ - Johansen, S., Juselius, K. (1990) « MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION AND INFERENCE ON COINTEGRATION- WITH APPLICATIONS TO THE DEMAND FOR MONEY » OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, N° 52, Vol 2, pp169-210.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ان طريقة جوهانسون تقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك حيث تعتبر أعم و اشمل من الطريقة السابقة و يمكن استخدامها و الاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة و المتعددة لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح (Johansen, 1988) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة والذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. يتم حساب مصفوفة التكامل المتزامن من خلال القيام بالخطوتين التاليتين:

❖ الخطوة الأولى: حساب اثنين من البواقي $\hat{\mu}_t$ و \hat{v}_t من خلال تنفيذ الانحدارين:

$$\Delta Y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t \text{ : الانحدار الأول:}$$

$$Y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + v_t \text{ : الانحدار الثاني:}$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع:}$$

حيث أن \hat{v}_t و $\hat{\mu}_t$ هي مصفوفة البواقي ذات البعد (k, n) ، علما لأن k : هو عدد المتغيرات و n : هو عدد المشاهدات.

❖ الخطوة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلك من خلال حساب أربعة

مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k, k) انطلاقا من البواقي \hat{v}_t و $\hat{\mu}_t$:

$$\hat{\Sigma}_{\mu\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t \mu_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{\mu v} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{v\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t \mu_t'$$

ومن ثم، يتم استخراج القيم الذاتية k للمصفوفة M ذات بعد (k, k) ، والتي يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{v\mu} \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1} \hat{\Sigma}_{\mu v}$$

كما يتم إجراء اختبارين، وهما:

1- اختبار الأثر (λ_{trace}) **Test de la Trace**: انطلاقا من القيم الذاتية السابقة، يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \text{ مع } n: \text{ عدد المشاهدات ، } \lambda_i: \text{ القيمة الذاتية رقم } i^{\text{ème}}$$

للمصفوفة M ، k : عدد المتغيرات، r : رتبة المصفوفة. وتتبع هذه الإحصائية قانون احتمال (مشابه لـ χ^2)، مجدولا بمساعدة

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

عملية محاكاة مقدمة من قبل Johansen et Juselius (1990) ، ويعمل اختبار Johansen من خلال استبعاد الفرضيات البديلة:

- رتبة المصفوفة π تساوي 0 ($r=0$)، أي $H_0: r=0$ و $H_1: r>0$ ، إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي. (إذا كانت λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة المقروءة في الجدول، يتم رفض H_0)
 - رتبة المصفوفة π تساوي 1 ($r=1$)، أي $H_0: r=1$ و $H_1: r>1$ ، إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي.
 - رتبة المصفوفة π تساوي 2 ($r=2$)، أي $H_0: r=2$ و $H_1: r>2$ ، إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي وهكذا
- إذا، بعد رفض الفرضيات المختلفة H_0 في نهاية الإجراء، وتم اختبار الفرضية $H_0: r=k-1$ مقابل $H_1: r=k$ وتم رفض H_0 ، وهكذا فإن رتبة المصفوفة $r=k$ ، ولا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار المتغيرات جميعها متكاملة من الرتبة 0 أي $I(0)$.
- 2- اختبار القيمة الذاتية العظمى (λ_{Max}):** ويعطى من خلال الإحصائية:

ويتم إجراء الاختبار بنفس الطريقة التسلسلية المقدمة سابقا من خلال استبعاد الفرضية البديلة. وفي حالة تعارض الاختبارين (القيمة الذاتية العظمى والأثر)، يتم تفضيل اختبار الأثر.

بعد اثبات وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة باستعمال الاختبارات السابقة (اختبار انجل و غرانجر، اختبار جوهانسون) و في هذا الصدد، أثبت كل من Engle.R.F و C.W.J.Grange (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين ممثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المرحلة الثانية لاختبار انجل و غرانجر، و الذي يشير ضمنا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة¹.

1-3- عرض أساسيات النمذجة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

بعد عرض اختبارات التكامل المشترك المشار إليها أعلاه، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينها متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المطور من قبل Pesaran and al² (2001) ، و يعتبر هذا النموذج كبديل

¹ - Régis borbonnais, Op-cit , p 297-314.

² - Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " Bounds testing approaches to the analysis of level relationship". Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3, pp 289 – 326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لاختبارات التكامل المشترك المعروفة (Engle and Granger (1987), Johansen (1988), Johansen- Juselius (1990)) بحيث يمتاز هذا النموذج عن باقي النماذج بما يلي :

- هو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو هذه المنهجية هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات من الدرجة الثانية $I(2)$.
- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 مشاهدة فقد لاحظ (Kremers & al, 1992) أنه في حالة صغر حجم العينة، فانه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الغير مستقرة.
- يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد $(p+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: معيار *Akaike* أو معيار *Schwarz* أو *Hannan-Quinn*.

- تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين يستطيع نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد أي في معادلة واحدة، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.¹

1-3-1- منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

قدم بيسران و اخرون Pesaran and al منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM) و تعرف هذه الطريقة باختبار الحدود أي (Bounds testing approach) و تتضمن هذه الطريقة تقدير المعادلة (1) التالية لتصحيح الخطأ الشرطي ضمن نموذج الارتباط الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة و ذلك باستعمال الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ كالآتي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث أن : c : الحد الثابت. Δ : الفروق من الدرجة الأولى. k : عدد المتغيرات.

p : فترة إبطاء المتغير التابع Y .

q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل. ε_t : حد الخطأ العشوائي.

¹ - Muhammad Afzal et al (2013) « OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach », Pakistan Economic and Social Review, Vol 51, N°01, P 25.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة تنتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين¹:

H_0 : فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_k = 0$$

H_1 : الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots = \alpha_k \neq 0$$

عند القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al (2001)، حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود الدنيا والعليا للحدود حرجة عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (I 1)، و المتغيرات المتكاملة عند مستواها (I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل.

- فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

- و إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

- أما إذا كانت القيمة (F) المحسوبة تقع بين القيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة. ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ملاحظة: إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي (I(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم علي أساس مقارنة قيم إحصائية (F) المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى. وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي (I(0)، فإن هذا القرار يتم اتخاذه علي أساس مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

1-3-2- خطوات النمذجة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL):

و للقيام بالنمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات، وهي¹:

¹ - علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)"، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- 1- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية $I(2)$ ، فهذا يبطل منهجية نموذج $ARDL$.
- 2- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد $Unrestricted Error Correction Model$ (UECM)، والذي يكون نوع خاص من نموذج $ARDL$.
- 3- تحديد فترات الإبطاء الكافية و المناسبة للنموذج.
- 4- تنفيذ اختبار الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- 5- وإذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 4، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد $Unrestricted Error Correction Model$ (UECM).
- 6- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 5 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.
- 7- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- 8- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

2- توصيف النموذج القياسي و المتغيرات المستعملة لدراسة للعلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (2017-1980):

ان نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الإبطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج (Laurenson & Chai, 2003) و يعتبر هذا النموذج ملائما مع العينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بها 38 مشاهدة (2017-1980).

و في هذا المجال قامت دراسات عديدة باستخدام هذه المنهجية منها دراسة رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون (2014) و دراسة (Nwakanma P.C, Nnamdi I.S,Omojefe G.O (2014) و دراسة Hatim Ameer (2012)Mahram و غيرها من الدراسات الاخرى.

1-2- وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة و النموذج القياسي :

بهدف قياس أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017-1980) و بالعودة الى الدراسات السابقة التي اجريت في هذا المجال استخدمت الباحثة البيانات السنوية للمتغيرات التالية²:

¹- عادل زقير " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012-1980)-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، مرجع سبق ذكره، ص 251-252.

²- السلاسل الزمنية مأخوذة من موقع البنك الدولي (www.banquemoniale.org) و الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و التقارير السنوية لبنك الجزائر (<http://www.bank-of-algeria.dz>)، و منظمة الأونكتاد (www.unctad.org).

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

RGDP: يمثل النمو الإقتصادي في الجزائر أي المتغير التابع (Dependent variable)، ويعبر عنه بنصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يتمثل في الدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

BCPS: القروض المصرفية المحلية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Private domestic credit to GDP)، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين أمثال (Levine et al (2000)، Beck and Levine(2004)، أن هذا المؤشر هو أفضل مقياس لتطور القطاع المصرفي لأنه يأخذ بعين الاعتبار فقط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ويستثني الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام وباقي المؤسسات الغير خاصة. كما يستبعد هذا المؤشر الائتمان الصادر من قبل البنك المركزي وبنوك التنمية وبالتالي فإنه مقياس أكثر دقة للادخار الذي يمنحه الوسطاء الماليين للقطاع الخاص. وقد اعتبر (Demirguç-Kunt and Levine (1999)، أن هذا المؤشر مقياس جيد لنشاط الوسطاء الماليين. وقد اعتمدت أغلبية الدراسات الحديثة على هذا المؤشر من بينها: (Sufian Eltayeb Mohamed(2008)، M K Hassan and B Sanchez and J S Yu (2011)، K.Sreerama Murty (2012)، Hatim Ameer Mahram (2012)، Orji Anthony (2012)، Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017)، ذ.

SAV: إجمالي الادخار المحلي (الودائع) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic savings to GDP)، يقيس هذا المؤشر قدرة البنوك على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل. أي أن هذا المؤشر يعكس المقدرة الإجمالية للبنوك في جذب المدخرات (كما يشير هذا المؤشر إلى الميل المتوسط للودائع المصرفية ويستخدم قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث يعكس قدرة وفاعلية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي)¹. تفترض الدراسات السابقة أن يؤثر الادخار إيجابيا على النمو الاقتصادي .

OP: يمثل معامل الإفتتاح التجاري (Trade opness) و يمثل نسبة مجموع الصادرات و الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي. (Sum of exports and imports/GDP). حسب الأدبيات النظرية للإقتصاد يؤثر الإفتتاح التجاري إيجابيا على النشاط الإقتصادي للدول من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنولوجيا من بقية العالم (Levine and Edwards² 1993, Zervos³ 1998). فالدول المتطورة التي تساهم بنسبة كبيرة في التجارة العالمية حققت معدلات نمو إقتصادي موجبة ومرتفعة مقارنة بالدول النامية.

INF (Inflation): معدل التضخم و هو يمثل في الأدبيات النظرية المستوى العام للأسعار (Index of Price Consumer)، يستخدم هذا المؤشر كمقياس لاستقرار الاقتصاد الكلي، حيث كلما أرتفعت معدلات التضخم كلما كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الإستثمار وبالتالي فهو يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي للدول .

¹ - عبد اللطيف مصيطفي " دور البنوك وفعاليتها في تمويل الإقتصاد الجزائري - حالة الجزائر-"، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

² - Edward S. (1993), « Trade Policy, Exchange Rate, and Economic Growth », *NBER, Working paper No 4511*.

³ - Levine, R. and S. Zervos, (1998) « Stock Markets, Banks and Economic Growth », *American Economic Review*, Volume 88, PP.537-558.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

GC: الإستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (government consumption to GDP)، يعبر هذا المؤشر على درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتم الأخذ في هذه الدراسة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يشير الاستهلاك النهائي الحكومي إلى حجم القطاع العام في الاقتصاد وتأثيره على النمو الاقتصادي عمومًا يكون سلبياً إلا إذا كان المقصود منه تحسين الإنتاجية بشكل خاص. وبالتالي فإن العلامة المتوقعة للاستهلاك الحكومي غامضة. وهذا يعني أنه إذا كان يحسن الإنتاجية من خلال زيادة الإنفاق على المجالات الرئيسية للحكومة مثل تحسين التعليم والخدمات الصحية، والقضاء على الأمية، وتوظيف المزيد من العمال، والحفاظ على القانون والنظام، وحماية حقوق الملكية، إبقاء الجريمة منخفضة... إلخ، كما اقترح (Deverajan et. al¹ 1993) ستكون علامته إيجابية، أما إذا كان يستخدم في النفقات العمومية الغير منتجة والضرائب فهو بهذا يعتبر متغير يمثل الفساد السياسي و من المتوقع أن تكون له علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي حيث كلما زادت هذه النفقات تزداد حاجة الدول للموارد المالية اللازمة لتغطية عجز الميزانية.

INV: يمثل حجم الاستثمار و يتم التعبير عنه بنسبة اجمالي تكوين الخام لرأس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي (Gross fixed capital formation to GDP)، و يتكون اجمالي تكوين رأس المال الثابت من مجمل النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. يفترض أن يمارس هذا المتغير أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

DUMMY1990: هو عبارة عن متغير وهمي (أصم، صوري) "Dummy variable" يمثل صدور قانون النقد و القرض 1990 و بداية التحرير المالي للجهاز المصرفي الجزائري، يأخذ هذا المتغير القيمة 0 خلال الفترة (1980-1989) و القيمة 1 خلال الفترة (1990-2017)

لغرض اختبار فرضيات البحث ستأخذ الدراسة النموذج التالي :

$$RGDP = f(BCPS, SAV, OP, INF, GC, INV, DUMMY1990)...(1)$$

و يمكن تحديد نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) وفق المعادلة التالية:

¹ - Deverajan S., et. al (1993), « What Do Governments Buy? » *The World Bank Policy Research Working Paper*, WPs. 1082.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

$$\begin{aligned} \Delta LRGDP_t = & \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \phi_i \Delta LBCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \varphi_i \Delta LSAV_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_3} \gamma_i \Delta LOP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_4} \mu_i \Delta LINF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_5} \psi_i \Delta LGC_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_6} \beta_i \Delta LINV_{t-i} + \lambda_1 LRGDP_{t-1} + \lambda_2 LBCPS_{t-1} + \lambda_3 LSAV_{t-1} \\ & + \lambda_4 LOP_{t-1} + \lambda_5 LINF_{t-1} + \lambda_6 LGC_{t-1} + \lambda_7 LINV_{t-1} \\ & + \lambda_8 DUMMY1990 + \varepsilon_t \dots (2) \end{aligned}$$

حيث أن:

• Δ : يمثل الفروق الاولى (القيم المتباطئة أو المؤخرة زمنيا).

• L : يمثل اللوغاريتم الطبيعي*.

• δ_0 : الحد الثابت.

• $p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6$: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغيرات

($LRGDP, LBCPS, LSAV, LOP, LIF, LGC, LINV$) على التوالي.

• $\theta_i, \phi_i, \varphi_i, \gamma_i, \mu_i, \psi_i, \beta_i$: تمثل معاملات العلاقة القصيرة الأجل.

• $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8$: تمثل معاملات العلاقة الطويلة الأجل.

• ε_t يمثل حد الخطأ.

2-2- النتائج التطبيقية:

❖ أولاً: اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Test): يهدف هذا الإختبار إلى فحص إستقرارية

السلاسل الزمنية ، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة إلا أنه سيتم الإعتماد على إختبار كل من ¹ Augmented

Dickey Fuller (ADF)، و اختبار phillips – perron (PP)، يتم اجراء هذين الاختبارين بغرض التأكد من

درجة إستقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي، حيث أنه اذا كانت هناك سلسلة من السلاسل

مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ فسنواجه مشكلة عدم امكانية تقدير نموذج ARDL كما أنه أيضا في حالة كون المتغير

* - يستعمل اللوغاريتم الطبيعي للأسباب التالية:

- تقليل أو تخفيض تباين البيانات.
 - لجعل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
 - لجعل السلاسل شديدة الانحراف أقل انحرافا، و بالتالي أكثر قابلية للتفسير.
- لمعلومات أكثر تفصيل يرجى الرجوع الى المرجع الموالي:

Changyong FENG, and al (2014) « Log-transformation and its implications for data analysis » Shanghai Arch Psychiatry, Vol 26, No 2, pp105-109.

¹ -Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), “The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root”, Econometrica, Vol 49, pp 1057- 1072

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

التابع (LRGD) مستقر عند المستوى $I(0)$ فسنواجه نفس المشكلة السابقة لأن¹ Pesaran (2001) أوضح في مقاله أنه يجب أن يكون المتغير التابع مستقر من الدرجة الأولى $I(1)$ أي أنه يحتوي على جذر وحدة. و من خلال الجدول رقم (3-13) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة أي أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ماعدا المتغير LGC الذي يظهر فيه احتمال احصائية (PP) 0.0828 أي أنه معنوي عند 10% و يمكن اعتبار السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى باستعمال هذا الاختبار، الا أنه عند اجراء اختبار (ADF) فلا يمكن اعتبارها مستقرة عند المستوى لأن الاحتمال 0.1078 يفوق 10%، كما نلاحظ أنه عند اجراء الفرق الأول لنفس المتغيرات نرفض الفرضية العدمية مما يعني ان جميع متغيرات الدراسة متكاملة عند درجة الفرق الاول $I(1)$ وعند مستوى معنوية 5%.

الجدول (3-13): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

PP		ADF		القرار (الرتبة)	المتغيرات
الفرق الاول	عند المستوى	الفرق الاول	عند المستوى		
-5.3483*** (0.0001)	-1.6800 (0.7401)	-5.3077*** (0.0006)	-1.4772 (0.8195)	I(1)	LRGDP
-5.0258*** (0.0013)	-1.1184 (0.9121)	-5.0349*** (0.0013)	-0.8274 (0.9536)	I(1)	LBCPS
-4.6483*** (0.0035)	-2.08948 (0.5345)	-4.1470*** (0.0126)	-1.9541 (0.6063)	I(1)	LSAV
-3.9361** (0.0205)	-2.5750 (0.2931)	-3.6141** (0.0439)	-2.6468 (0.2633)	I(1)	LOP
-8.5970*** (0.0000)	-3.1785* (0.1043)	-8.5970*** (0.0000)	-3.1088 (0.1192)	I(1)	LINF
-6.6018*** (0.0000)	-3.2949* (0.0829)	-5.6447*** (0.0002)	-3.1617 (0.1078)	I(1)	LGC
-7.0602*** (0.0000)	-2.9906 (0.1483)	-5.6707*** (0.0003)	-2.8499 (0.1897)	I(1)	LINV

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0** أنظر الملحق (1) و الملحق (2).

ملاحظة: تفترض فرضية العدم عدم استقرار السلاسل الزمنية أي احتوائها على جذر للوحدة، ويستند رفض فرضية العدم على قيم Mackinnon (1996) وفقا لمعيار SIC، و تشيير *، **، *** على رفض الفرضية العدمية لعدم استقرار السلاسل عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

(P): الاحتمال

¹ - Pesaran, M. H, Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " Bounds testing approaches to the analysis of level relationship", Op-cit, p 301.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$ (تستقر بمجرد اجراء الفروق الأولى)، لذلك سنمر للخطوة الموالية.

❖ ثانيا: اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test :

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = \lambda_5 = \lambda_6 = \lambda_7 = \lambda_8 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq \lambda_5 \neq \lambda_6 \neq \lambda_7 \neq \lambda_8 \neq 0 \end{cases}$$

تتمثل احصائية الاختبار في F-statistic و يتم اتخاذ القرار وفق المنهجية التالية: اذا كانت F-statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فاننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما اذا كانت F-statistic أصغر من الحد الأدنى للحدود الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك أما اذا كانت F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من طرف (Pesaran and al (2001) عندئذ لا يمكن أخذ أي قرار فنحن في ما يسمى بمنطقة الشك.

الجدول (3-14): اختبار الحدود Bounds Test .

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.800210	6

Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EViews 9.0

k: يمثل عدد المتغيرات المستقلة و في نموذجنا هناك ستة متغيرات مستقلة.

قيمة احصائية $F=8.80$ و هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran (2001) and al (10%، 5%، 2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL).

❖ ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL):

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالاعتماد على معايير Hannan-Quinn، Schwarz criterion، Akaike info criterion تم تحديد فترات التباطؤ (أنظر الملحق (3)) و تبين أن النموذج $ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 0,1)$ هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المدى القصير أي نموذج تصحيح الخطأ و المدى الطويل موضحة في الجدول التالي :

الجدول (3-15): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع $ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 0,1)$

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LRGDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 0, 1)
Sample: 1980 2017

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBCPS)	-2.609850	0.752901	-3.466394	0.0023 ***
D(LSAV)	1.906208	1.961427	0.971848	0.3422
D(LOP)	0.004251	2.239517	0.001898	0.9985
D(LINF)	-0.905726	0.335319	-2.701090	0.0134 ***
D(LINF(-1))	0.675159	0.327457	2.061827	0.0518 **
D(LGC)	3.288902	2.233186	1.472740	0.1557
D(LINV)	-3.878618	1.034447	-3.749461	0.0012 ***
DUMMY1990	-7.195172	1.513085	-4.755297	0.0001 ***
CointEq(-1)	-1.150260	0.121796	-9.444148	0.0000 ***

Cointeq = L RGDP - (-0.9820*LBCPS - 9.7947*LSAV + 16.1446*LOP - 2.1368 *LINF + 4.1790*LGC - 2.0484*LINV - 5.4205*DUMMY1990 + 51.0307)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBCPS	-0.982018	0.516990	-1.899492	0.0713 *
LSAV	-9.794741	2.790160	-3.510459	0.0021 ***
LOP	16.144572	3.027537	5.332576	0.0000 ***
LINF	-2.136773	0.530999	-4.024064	0.0006 ***
LGC	4.178980	3.360195	1.243672	0.2273
LINV	-2.048368	1.412705	-1.449962	0.1618
DUMMY1990	-5.420455	1.361222	-3.982051	0.0007 ***
C	51.030702	12.876878	3.962972	0.0007 ***

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

ملاحظة *** معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%، * معنوي عند مستوى 10% .

يتبين من الجدول (3-15) نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) سالب (-1.15) $CointEq(1)=$ و معنوي ($P=0.0000$) عند 1%، و هذا ما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما أن 115 بالمئة من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائيا في الأجل الطويل، و يتطلب هذا حوالي أقل من سنة $R2=$ ($1/1.150260=0.87$) للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الملحق (4) أن قيمة معامل التحديد $R2=$ 0.8118 أي أن 81.18% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW و بالتالي فان الانحدار ليس زائفا (أنظر الملحق 4).

❖ رابعا: اختبارات استقرار النموذج ككل (Stability Test) :

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

الجدول (3-16): اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.412421	Prob. F(2,19)	0.6678
Obs*R-squared	1.497833	Prob. Chi-Square(2)	0.4729

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الاحصائيتين P-value 0.6678 و 0.4729 لفيشر و χ^2 اكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النموذج المدروس (أنظر الملحق 5).

2- اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ (Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test)

الجدول (3-17): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.069878	Prob. F(14,21)	0.4327
Obs*R-squared	14.98733	Prob. Chi-Square(14)	0.3790
Scaled explained SS	4.768631	Prob. Chi-Square(14)	0.9888

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الاحصائيتين P-value 0.4327 و 0.3790 لفيشر و χ^2 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء متجانس و ثابت، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها فلا وجود لارتباط خطي بينها (أنظر الملحق 6).

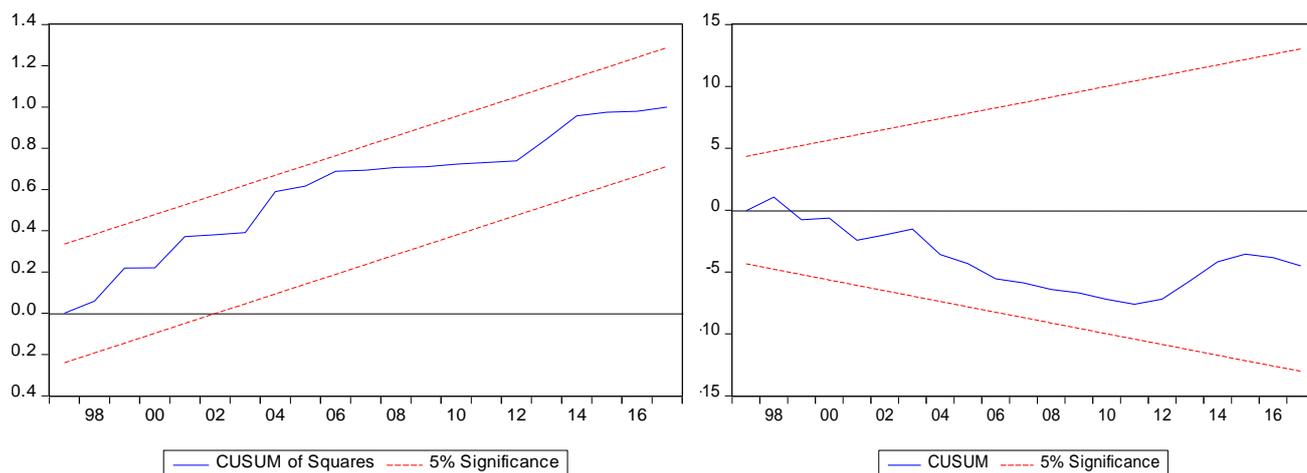
3- اختبار المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM SQUARES TEST

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Squares of CUSUM ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما:

✓ تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات.

✓ تبيان مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل (3-16): لأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ.



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EViews 9.0**

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة ، ويتضح من نتائج هذين الاختبارين في الشكل (3-16) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي .

2-3- تحليل النتائج :

يتكون الجدول (3-15) من جزأين، حيث يوضح الجزء الأول (العلوي) تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correction Model) أي أنه يمثل العلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء الثاني (السفلي) تقدير العلاقة طويلة الأجل. ويتم التحليل الإحصائي

والاقتصادي لنموذجنا كالاتي:

أ- تحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أي العلاقة القصيرة الأجل:

بما أنه تم ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات المستعملة في الدراسة فسيتم تفسير جميع المعاملات على أنها مروونات، نلاحظ من الجزء العلوي للجدول (3-15) أن أغلب المعاملات كان معنوي عند المستوى 1% و 5% ، و لقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلمي و ما هو ايجابي، كل حسب درجة تأخيره. فنلاحظ أن لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من للناتج المحلي الاجمالي (LBCPS) في بداية الفترة أي (t=0) قد أثر بشكل سلمي و معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، لوغاريتم الادخار المحلي (LSAV) يؤثر ايجابيا لكن غير معنويا على النمو الاقتصادي في المدى القصير، معامل لوغاريتم الانفتاح التجاري (LOP) موجب و غير معنوي احصائيا أيضا في المدى القصير، لوغاريتم التضخم (LINF) في بداية الفترة سالب و ذو معنوية احصائية جد مقبولة عند 1% (0.013)، لوغاريتم الانفاق الحكومي (LGC) يؤثر ايجابيا لكن غير معنويا على النمو الاقتصادي، كما أن لوغاريتم الاستثمار المحلي (LINV) يؤثر سلبيا و معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما نلاحظ أيضا أن المتغير الوهمي (DUMMY 1990) يؤثر سلبا و معنويا على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب و معنوي احصائيا (CointEq(-1)=-) و هذا ما يكشف و يبرهن على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أن هذا المتغير يكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، حيث تشير قيمته المطلقة إلى سرعة استعادة حالة التوازن.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ب- تحليل نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل:

الجزء السفلي من الجدول (3- 15) يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية حيث كان بعضها موجب و البعض الآخر سالب كما نلاحظ أن بعضها كان معنوي و الآخر غير معنوي.

1- لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (LBCPS) يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية مقبولة عند 10% (0.07)، وهي نتيجة لا تتفق مع معظم الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى أن لتطور نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي أثر موجب على النمو الاقتصادي¹. و قد يعود ذلك إلى:

- عزوف البنوك عن منح القروض للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، و تفضيل اكتناز السيولة خوفا من المخاطرة.
- تفضيل البنوك الجزائرية توجيه القروض للقطاع العام خاصة قطاعي الطاقة و المياه على حساب القطاع الخاص، و ذلك على ضوء الاحتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل البنوك العمومية التي تستحوذ على حوالي 90% من اجمالي الأصول، الودائع و القروض. و هذا ما يحرم القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

2- لوغاريتم الادخار المحلي (LSAV) يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية مقبولة عند 1% (0.0021)، و هذه النتيجة كذلك لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن يكون للادخار أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، و قد يعود ذلك إلى عزوف الأشخاص عن ادخار أموالهم بالبنوك تحريا من النسب العالية للضرائب، و لهذا السبب تعاني المنظومة المصرفية بالجزائر من مشكلة التداول خارج البنوك و هو الأمر الذي يحرم الاقتصاد الجزائري من موارد مالية إضافية يمكن توجيهها وتخصيصها بشكل أمثل لتمويل الاستثمارات المنتجة. كما تبين هذه النتيجة ضعف قدرة البنوك الجزائرية في حشد (تعبئة) المدخرات التي تعتبر من المحددات الهامة للاقراض المصرفي.

3- لوغاريتم الانفتاح التجاري (LOP) يؤثر ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية جد مقبولة عند 1% (0.0000)، هي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية. و قد يعود هذا الأثر الايجابي إلى أن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية قد ساهم في زيادة العائدات النفطية، والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي وما ترتب عليها من منافع، إلا أنه رغم هذه المنافع، توجد تكاليف تتمثل في أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية التي شكلت حوالي 97% من إجمالي الصادرات، و اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية لتمويل أنشطتها، هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. لذلك يتوجب على الجزائر أن تعمل على تطوير قاعدتها الصناعية والعمل على التخصص في الصناعات التي تحظى فيها بميزة نسبية تنافسية.

4- لوغاريتم التضخم (LINF) يؤثر سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية جد مقبولة عند 1% (0.0006)، و هي نتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية كون معدلات التضخم العالية تؤثر على القدرة الشرائية للأشخاص.

¹ -Amira Bouzid, « libéralisation financière et croissance économique, Approche en données de panel », 20ème Journées Internationales d'économies monétaire et financier, Birmingham, 5,6 juin 2003, p11.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- لوغاريتم الانفاق الحكومي (LGC) يؤثر ايجابيا لكن غير معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، و قد يفسر ذلك الى أن الانفاق الحكومي الذي قامت به الدولة المتمثل في البرامج التنموية، التوسع في الانفاق على المشاريع الكبرى و البنى التحتية والهياكل القاعدية يساهم في تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيطه إلا أنه لم يأتي بالناتج المتوقعة بسبب غياب الرشادة في الانفاق (فمثلا مشروع الطريق السيار تم تقديره بـ 7 مليار دولار الا أنه و بعد اتمامه فاقت تكلفته الحقيقية 18 مليار دولار) و الرقابة على المكلفين بانجاز المشاريع و ضبط تكلفتها¹.

6- لوغاريتم اجمالي الاستثمار (LINV) يؤثر سلبيا لكن غير معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويمكن أن يعزى ذلك لاتساع النشاط غير الرسمي الذي بلغ حوالي ربع الأنشطة الوطنية مما يجعل الظروف العامة غير محفزة له لحد الان²، كما يرجع ذلك ايضا الى تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، والذي أدى إلى توسع كبير في الإنفاق، علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتما لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي³.

7- المتغير الوهمي (DUMMY1990) و المتمثل في صدور قانون النقد و القرض و بداية التحرير المصرفي كان له أثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية جد مقبولة عند 1% (0.0007)، و قد يعود ذلك الى:

- عجز قانون النقد و القرض على ارساء ثقافة بنكية متينة في الوسط البنكي و المالي الجزائري و حتى لدى المواطن العادي.
- يعتبر الجهاز المصرفي الأجنبي في الجزائر حديث النشأة، حيث تم البدء بتجربة تحرير الجهاز المصرفي الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي منذ 1990.
- وضعية الاحتكار المكرسة في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف البنوك العمومية الوطنية، وهذا من شأنه أن يضعف فرص البنوك الأجنبية في استقطاب الودائع وتوجيه قروض إلى استثمارات منتجة.
- اعتماد البنوك الأجنبية على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة، وقد يرجع ذلك إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للإقراض وعدم الرغبة في المخاطرة⁴.
- الثغرات التي تحلل هذا القانون فيما يخص المعايير الرقابية و قواعد الحيلة و الحذر.

V. دراسة قياسية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

¹ - مكي عمارة، د. عتو الشارف (2018) "دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ"، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 8، العدد 1، ص 156 (136-160)

² - دين يوب لطيفة، ط/د. بوعناني سمية، د. عوار عائشة (2018) "التكامل بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 2، العدد السابع، ص 97 (89-98)

³ - طالب دليلة "الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1980-2013" - مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 294.

⁴ - عادل زقير (2015) "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2012)" - أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 275.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1 - منهجية الدراسة القياسية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر :

حسب الاقتصاد الكلي، فإن النظرية الاقتصادية تشير في الغالب إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى في حالة انحراف هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية، فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن مما يضمن تحقق العلاقة في المدى الطويل. تصطدم دراسة العلاقة التوازنية في المدى الطويل بمشكلة عدم الاستقرار الموجود في أغلب السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية)، صحيح أن المفاضلة (التكامل) تسمح بإعادة الاستقرار للسلاسل الزمنية الغير مستقرة، غير أنها في هذه الحالة قد تفقد جزءاً كبيراً من المعلومات المرتبطة بسلوكها في المدى الطويل، و بالتالي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير الانحدار بين متغيرات السلاسل الزمنية غير المستقرة يؤدي إلى علاقة زائفة بين هذه المتغيرات¹ Lim and McAleer. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن (Co-integration test) الذي طور من طرف بيسران و اخرون و Pesaran and a (2001) في شكل نموذج انحدار ذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل و القصير بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من الدرجة الاولى أو السلاسل المستقرة أو خليط بين سلاسل مستقرة و سلاسل متكاملة من الدرجة الاولى، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف (تم التطرق بالتفصيل الى المنهجية المستخدمة في هذا الجزء من الدراسة في العناوين السابقة).

2- توصيف النموذج القياسي و المتغيرات المستعملة لدراسة للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي على

المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة(1992-2017).

1-2- وصف المتغيرات المستعملة و النموذج القياسي:

ان نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف أو الابطاء الزمني للحصول على أفضل النتائج (Laurenson & Chai, 2003) و يعتبر هذا النموذج ملائماً مع العينات التي تحتوي على عدد مشاهدات قليلة مثل دراستنا التي تستخدم عينة بما 26 مشاهدة (1992-2017).

بعد وصفنا لتطور القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص وللادارات المحلية بالجزائر ، واستنادا إلى المقاربات النظرية

والدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها (Orji Anthony (2012) ، Ibrahim A.O. Bakare ،

(2015)) ستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP = f (PRVCB, PUBCB, ADCB) \dots (1)$$

حيث أن² :

RGDP : يمثل النمو الإقتصادي في الجزائر أي المتغير التابع (Dependent variable)، ويعبر عنه بنصيب الفرد

الواحد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يتمثل في الدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

¹ -Lim C, And McAleer M (2001). « Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia », Applied Economics, Vol 33, pp 1599-1619.

² - مصدر RGDP من موقع البنك الدولي (www.banquemonde.org)، سلاسل المتغيرات PRVCB، PUBCB، ADCB، مأخوذة من التقارير السنوية لبنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz).

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

PRVCB : نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي .

PUBCB : نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

ADCB : نسبة القروض الممنوحة للادارات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي.

و يمكن تحديد نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta LRGDP_t = & \delta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_i \Delta LRGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \phi_i \Delta LPRVCB_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \varphi_i \Delta LPUBCB_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_3} \gamma_i \Delta LADCB_{t-i} + \lambda_1 LRGDP_{t-1} + \lambda_2 LPRVCB_{t-1} \\ & + \lambda_3 LPUBCB_{t-1} + \lambda_4 LADCB_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2) \end{aligned}$$

2-2 - النتائج التطبيقية:

❖ أولاً: اختبارات جذور الوحدة (Unit Root Test): يهدف هذا الاختبار الى فحص استقرارية السلاسل الزمنية، ورغم

تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا انه سيتم الاعتماد على اختبار كل من (ADF)، اختبار phillips – perron (PP).

الجدول (3-18): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

PP		ADF		القرار (الرتبة)	المتغيرات
عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى		
-4.2434** (0.0138)	-1.4841 (0.8079)	-4.2459** (0.0137)	-1.3159 (0.8601)	I(1)	LRGDP
-4.2169** (0.0146)	-2.5814 (0.2907)	-4.2169** (0.0146)	-2.5438 (0.3064)	I(1)	LPRVCB
-6.2713*** (0.0002)	-2.7851 (0.2150)	-6.6151*** (0.0001)	-2.6188 (0.2756)	I(1)	LPUBCB
-16.8500*** (0.0000)	-5.7343*** (0.0005)	-5.2803*** (0.0017)	-5.6555*** (0.0006)	I(0)	LADCB

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EViews 9.0 أنظر الملحق (7) و الملحق (8).

تشير *، **، *** على رفض الفرضية العدمية لعدم استقرار السلاسل عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1% على التوالي.

(P): الاحتمال

من خلال الجدول رقم (3-18) تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لأغلب متغيرات الدراسة (LRGDP, LPRVCB, LPUBCB) أي أن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، بينما أنها تستقر بمجرد اجراء الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، أما المتغير LADCB فبعد اجراء الاختبارين (ADF) و (PP) تظهر

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

احصايته أصغر من 5% (0.0006) و (0.0005) على التوالي في كلتا الاختبارين و بالتالي فالمتغير LADCB مستقر عند المستوى أي $I(0)$.

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية (ARDL) و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة بحيث تبين أن أغلب المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$ (تستقر بمجرد إجراء الفروق الأولى) ماعدا المتغير LADCB المستقر في المستوى، كما أنه لا يوجد أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$ لذلك سنمر للخطوة الموالية.

❖ ثانيا: اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test):

سنقوم باختبار الفرضية التالية باستعمال Wald Test أو Bounds Test:

$$\begin{cases} H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0 \\ H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0 \end{cases}$$

الجدول (3-19): اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.989635	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

k: يمثل عدد المتغيرات المستقلة و في نموذجنا هناك ثلاثة متغيرات مستقلة.

قيمة احصائية $F=7.98$ و هي أكبر من جميع حدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من طرف Pesaran (2001) and al (10%، 5%، 2.5%، 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له، سوف نقوم بتقدير معالم هذه العلاقة وفقا لمنهجية (ARDL).

❖ ثالثا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL):

بالاعتماد على معايير Hannan-Quinn، Schwarz criterion، Akaike info criterion تم تحديد فترات التباطؤ (أنظر الملحق (9)) و تبين أن النموذج $ARDL(1, 0, 0, 3)$ هو النموذج الأمثل، نتائج التقدير في المدى القصير أي نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و المدى الطويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-20): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع $ARDL(1, 0, 0, 3)$

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LRGDP

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 3)
Sample: 1992 2017

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPRVCB)	2.077001	1.647885	1.260404	0.2268
D(LPUBCB)	-0.049995	0.057919	-0.863197	0.4016
D(LADCB)	-3.385719	0.800131	-4.231456	0.0007 ***
D(LADCB(-1))	4.642218	1.022005	4.542264	0.0004 ***
D(LADCB(-2))	2.130971	0.847830	2.513443	0.0239 **
CointEq(-1)	-1.128212	0.152646	-7.391036	0.0000 ***

Cointeq = LR GDP - (2.8707* LPRVCB - 0.0260* LPUBCB - 8.9064* LADCB + 1.7227)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPRVCB	0.070699	0.998289	0.875619	0.0516 **
LPUBCB	-0.025988	0.040458	-0.642346	0.5303
LADCB	-8.906394	2.211793	-4.026776	0.0011 ***
C	1.722748	4.357514	0.395351	0.6981

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

ملاحظة *** معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%، * معنوي عند مستوى 10% .

يتبين من الجدول (3-20) أن حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term) سالب (-1.12) (CointEq(1)=) و معنوي (P=0.0000) عند 1%، و هذا ما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة كما أن 112 بالمئة من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائيا في الأجل الطويل، و يتطلب هذا حوالي أقل من سنة (R2=0.88) (1/1.128212=) للعودة للوضع التوازني الطويل الأجل. كما يتضح من الملحق (10) أن قيمة معامل التحديد R2=0.7744 أي أن 77.44% من التغيرات الحاصلة في النمو تفسرها متغيرات النموذج مجتمعة كما أن قيمة معامل التحديد أقل من احصائية DW و بالتالي فان الانحدار ليس زائفا (أنظر الملحق 10).

❖ رابعا: اختبارات استقرار النموذج ككل (Stability Test) :

1- اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

الجدول (3-21): اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.629298	Prob. F(2,13)	0.5484
Obs*R-squared	2.030195	Prob. Chi-Square(2)	0.3624

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

الاحصائيتين P-value 0.5484 و 0.3624 لفيشر و χ^2 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضة العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء في النموذج المدروس (أنظر الملحق 11).

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ (Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test):

الجدول (3-22): اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حد الخطأ.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

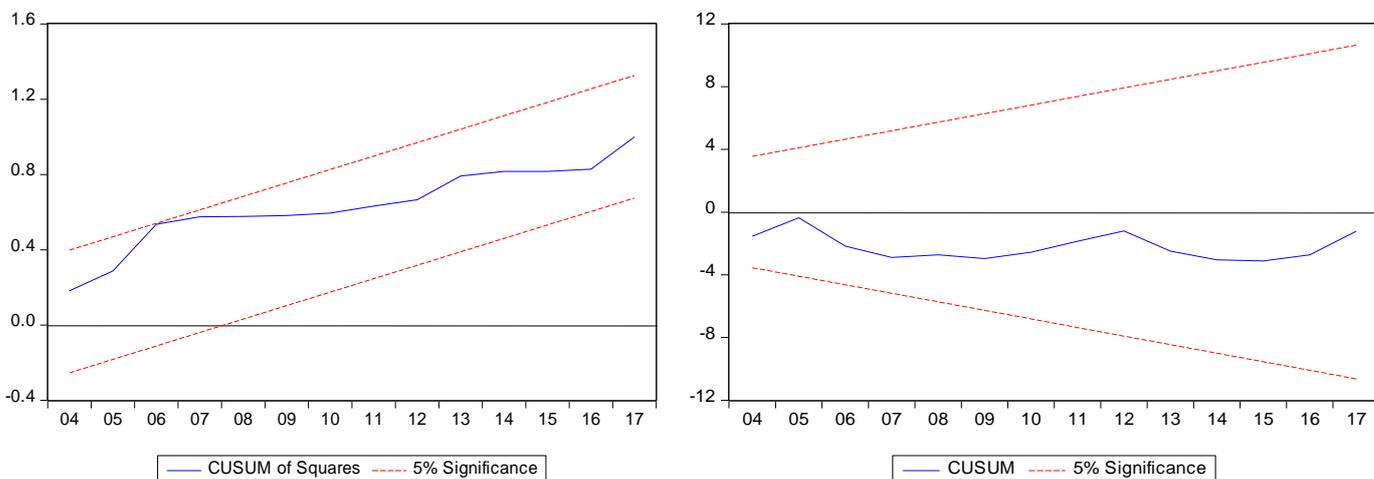
F-statistic	0.250750	Prob. F(7,15)	0.9640
Obs*R-squared	2.409442	Prob. Chi-Square(7)	0.9338
Scaled explained SS	1.437876	Prob. Chi-Square(7)	0.9844

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الاحصائيتين P-value 0.9640 و 0.9338 لفيشر و χ^2 أكبر من 0.05 و منه نقبل فرضية عدم أي أن تباين الأخطاء متجانس و ثابت، وهذا يعني أن المتغيرات مستقلة عن بعضها فلا وجود لارتباط خطي بينها (أنظر الملحق 12).

3- اختبار المجموع التراكمي و مربع المجموع التراكمي CUSUM TEST و CUSUM SQUARES TEST:

الشكل (3-17): لأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUMSQ.



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة، ويتضح من نتائج هذين الاختبارين في الشكل (3-17) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير، كما أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن و بالتالي نموذج ARDL هو النموذج المثالي.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ خامسا: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

من أشهر الطرق و المنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارات شهيرة هي : (1969) Granger ، Sims (1972)، (1983) Gwekes ، و تعتبر منهجية جرانجر الأكثر استعمالا في الوسط العلمي، حيث يجري تقديرها من خلال تقدير نموذج VAR، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين، فنقول أنه هناك علاقة سببية اجرانجر اذا كانت القيم السابقة لمتغير ما X تؤثر معنويا على القيم المستقبلية لمتغير آخر Y_{t+1} ، و العكس صحيح. و يعتمد هذا الاختبار على المعادلتين التاليتين:

$$X_t = \beta_0 + \sum_{k=1}^m \beta_k X_{t-k} + \sum_{e=1}^n \alpha_e Y_{t-1} + U_t \dots (1)$$

$$Y_t = \gamma_0 + \sum_{k=1}^m \gamma_k Y_{t-k} + \sum_{e=1}^n \delta_e X_{t-1} + V_t \dots (2)$$

حيث أن كل من X_t و Y_t يمثلان المتغيران قيد الدراسة، U_t و V_t عبارة عن الخطأ الأبيض لكلا المعادلتين و هما غير مرتبطين

خطيا، t يعبر عن الزمن، k و e عدد التأخرات المحددة بواسطة معياري Schwarz و Akaike.

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \alpha_e = \delta_e = 0$$

$$H_1: \alpha_e \neq 0 \text{ et } \delta_e \neq 0$$

في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 نستنتج وجود علاقة سببية لـ Granger ، حيث اذا كان

α_e يختلف عن الصفر و δ_e غير مختلف معنويا عن الصفر، فنستنتج وجود علاقة سببية من Y الى X و العكس صحيح، أما في حالة أن كليهما مختلف عن الصفر فالعلاقة السببية في هذه الحالة في كلا الاتجاهين.

لكن من أهم الشروط لاستعمال اختبار السببية لجرانجر هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة و خاصة عند المستوى،

لهذا الغرض اقترح كل من Toda و Yamamoto¹ منهجية جديدة لتقدير السببية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة

للتكامل $I(0)$ ، $I(1)$ ، أو حتى $I(2)$ ، و ذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(k+d_{\max})$ حيث k تمثل عدد الفجوات المثلى في

نموذج VAR، و d_{\max} تمثل أكبر درجة تكامل للمتغيرات المستعملة في الدراسة.

و الشكل الموالي يوضح خطوات منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية.

¹ - Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995) « Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of econometrics, Vol 66, No 1, pp 225-250

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل (3-18): منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية.



المصدر: أ. عياد هشام "العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 7، ص 268.

1- دراسة الاستقرارية لتحديد d_{max} .

من خلال الجدول (3-18) تبين أن ثلاثة متغيرات (LRGDP, LPRVCB, LPUBCB) من أصل اربعة متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ ، كما أن هناك متغير واحد و هو القروض المصرفية الممنوحة للادارات المحلية مستقر عند المستوى $I(0)$. من هنا لدينا خليط من متغيرات مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ واخرى مستقرة عند المستوى $I(0)$ ما لا يمكننا من استعمال سببية جرانجر، و بالتالي يجب استعمال منهجية Toda-Yamamoto لدراسة السببية هذا مع اعتبار d_{max} مساوي للواحد وفق أعلى درجة تكامل للسلاسل الأربعة.

كمرحلة ثانية لا بد من تحديد قيمة k و هي عدد التأخرات الأمثل لنموذج VAR.

2- تحديد عدد درجات التأخر الأمثل لتقدير نموذج $VAR(k)$:

المرحلة الثانية في تقدير السببية هي اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR و ذلك باستعمال مؤشرات Akaike، Hannan-Quin، Schwarz، و يجب الحذر عند اختيار عدد الفجوات في النموذج، حيث أنه في حالة اختيار عدد فجوات أقل من عدد الفجوات الحقيقي يسبب تحيز المعلومات، أما اختيار عدد الفجوات أكبر من عدد الفجوات الحقيقي يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات.

الجدول (3-23): اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-123.3967	NA	1.258925	11.58152	11.77989	11.62825
1	-76.28433	72.80999*	0.076837	8.753121	9.744977	8.986772
2	-56.86942	22.94489	0.066843	8.442674	10.22802	8.863247
3	-28.93735	22.85351	0.037316*	7.357941	9.936768	7.965435
4	1.382901	13.78193	0.038360	6.056100*	9.428413*	6.850515*

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

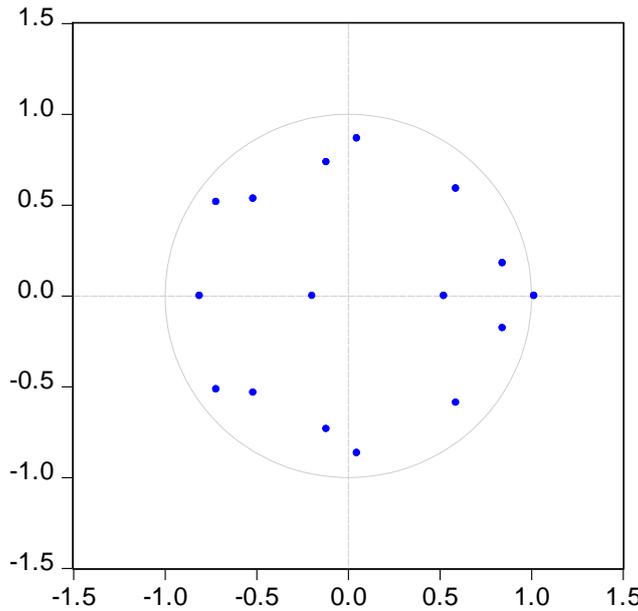
يوضح الجدول أن عدد الفجوات الأمثل من أصل أربعة فجوات ممكنة هو أربعة فجوات، و بالتالي فالخطوة الموالية هي تقدير نموذج $VAR(1+4)$.

-3 تقدير نموذج $VAR(5)$:

ان التأكد من سببية جرانجر بين متغيرات الدراسة يعتمد أساسا على اختبار $MWALD^*$ ، لكن يجب أولا تقدير نموذج $VAR(5)$ (أنظر الملحق 13) حيث $k=4$ و $d_{max}=1$ ، لكن بعد تقدير النموذج يجب أولا التأكد من استقرار النموذج و ذلك من خلال الدائرة الاحادية التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل (3-19): الدائرة الاحادية.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EViews 9.0**

يوضح الشكل أن أغلبية الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، و بذلك يكمن اعتبار النموذج مستقر، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

-4 اختبار السببية لجرانجر وفق نتائج تقدير نموذج $VAR(5)$:

الجدول الاتي يلخص نتائج اختبار السببية لـ Granger وفق منهجية Toda-Yamamoto:

الجدول (3-24): نتائج اختبار السببية وفق منهجية **Toda-Yamamoto**.

<i>Nul Hypothesis</i>	<i>Chi-sq (MWALD)</i>	<i>P-values</i>	<i>Decision</i>
$H_0: PR VCB$ does not Granger cause $RGDP$	32.7728	0.0000	Reject H_0

* Modified Wald Test.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

H_0 : PUBCB does not Granger cause RGDP	29.48113	0.0000	Reject H_0
H_0 : ADCB does not Granger cause RGDP	5.4138	0.2223	Accept H_0
H_0 : RGDP does not Granger cause PRVCB	30.7245	0.0000	Reject H_0
H_0 : RGDP does not Granger cause PUBCB	6.3902	0.1718	Accept H_0
H_0 : RGDP does not Granger cause ADCB	7.2809	0.1218	Accept H_0

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

يتضح من الجدول أن الاحتمالين 0.0000 و 0.0000 المتعلقين بالعلاقة السببية بين $RGDP$ و $PRVCB$ وبين $PRVCB$ و $RGDP$ أصغر من 5% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية (H_0) و نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه (-Bi-directional direction of causality) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و القروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص أي أن التأثير متبادل بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي، كما نستنتج أن $PUBCB$ القروض المصرفية الممنوحة لقطاع العام تؤثر على $RGDP$ و لكن التأثير في اتجاه واحد (Unidirectional causality) أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب القروض الممنوحة للقطاع العام. و في الأخير نلاحظ أنه لا يوجد أي علاقة سببية بين القروض الموجهة للادارات المحلية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2-3- تحليل النتائج :

أ- تحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أي العلاقة القصيرة الأجل:

بما أنه تم ادخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات المستعملة في الدراسة فسيتم تفسير جميع المعاملات على أنها مروونات، نلاحظ من الجزء العلوي للجدول (3-20) أن أغلب المعاملات كان معنوي عند المستوى 1% و 5% ، و لقد توزعت التأثيرات بين ما هو سلبي و ما هو ايجابي، كل حسب درجة تأخيره. فنلاحظ أن لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع ($LPRVCB$) الخاص في بداية الفترة أي (t-0) قد أثر بشكل ايجابي لكن غير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العام ($LPUBCB$) أيضا في بداية الفترة تؤثر سلبيا و غير معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للادارات المحلية في بداية الفترة يؤثر ايجابيا و معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ($LRGDP$)، بينما أثر لوغاريتم القروض الممنوحة للادارات المحلية المبطل بفترة واحدة أي (t-1) و المبطل بفترتين (t-2) ايجابيا و معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

كما أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب و معنوي احصائيا (-) $CointEq$ -1.12 و هذا ما يكشف و يبرهن على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أن هذا المتغير يكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، حيث تشير قيمته المطلقة إلى سرعة استعادة حالة التوازن.

ب- تحليل نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل:

الجزء السفلي من الجدول (3-20) يظهر تقدير العلاقة الطويلة الأجل أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من الدراسات السابقة و من النظرية الاقتصادية حيث كان بعضها موجب و البعض الاخر سالب كما نلاحظ أن بعضها كان معنوي و الاخر غير معنوي.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- 1- لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (LPRVCB) يؤثر إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية مقبولة عند 5% (0.051)، حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 1% الى زيادة النمو الاقتصادي بـ 7% و هي نسبة ضعيفة جدا، هذه نتيجة لا تتفق مع النتيجة المتوصل لها عند تقدير النموذج السابق، و قد يرجع ذلك الى الفترة التي غطتها الدراسة و هي الفترة التي تلت صدور قانون النقد و القرض (1990)، كما أن الشركات الخاصة تسعى الى تعظيم أرباحها من خلال الاستخدام الأمثل للقروض المصرفية و هذا ما يساهم و لو بالقليل في النمو الاقتصادي.
- 2- لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع العام (LPUBCB) يؤثر سلبيا و غير معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وقد يكون هذا نتيجة لإرتفاع معدل إختلاس الأموال و عدم الإخلاص بين العاملين في القطاع العام في ظل الفساد الذي أكل بعمق في نسيج مجتمعنا. وهذا يدل على عدم فعالية القروض المقدمة للقطاع العام و عدم ارتباطها بالخطة تطويرية للإقتصاد، سواء على المدى القصير أو الطويل، حيث إن الجزء الأكبر من القروض المقدمة للقطاع العام تذهب لدعم الموازنة الحكومية (ميزان المدفوعات) و في البرامج السياسية (كالإنتخابات) و دفع رواتب الموظفين.
- 3- لوغاريتم القروض المصرفية الممنوحة للادارات العمومية (LADCB) يؤثر سلبيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل الطويل و ذو معنوية احصائية جد مقبولة عند 1% (0.001)، و قد يكون هذا نتيجة لاستغلال القروض الممنوحة للإدارات المحلية في تقديم الخدمات المجانية للشعب لذلك فإنها لا تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث: تحليل أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل توضيح العلاقة التي يمكن أن تربط بين متغيرات النظام المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر، و لكن قبل ذلك تطرقنا الى تطور النظام المصرفي الذي عرف عدة مراحل، مرورا بفترة خلق و إنشاء البنوك العمومية و وصولا إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية، و التي جاءت بقوانين لعل أهمها قانون النقد و القرض 90-10 و ماتلاه من تعديلات، حيث أعطى للمؤسسات البنكية استقلاليتها باعتبارها مؤسسات عمومية، و ظهور البنوك الخاصة و الأجنبية، إلا أن من متابعتنا للنشاط المصرفي استنتجنا أن النظام البنكي لم يصل إلى أن يكون قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، و ذلك لاقتران الأداء البنكي على الوظائف التقليدية فقط و المتمثلة في تمويل المشاريع قصيرة الأجل و التجارة الخارجية، و عدم المخاطرة في تمويل الاستثمارات الكبيرة.

تم في هذا الفصل أيضا فحص العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزعة (ARDL)، حيث تم اختيار ستة متغيرات مستقلة تتمثل في: القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و اجمالي الادخار المحلي و الانفتاح التجاري، معدل التضخم و الاستهلاك الحكومي و اجمالي الاستثمار، تم ايضا اضافة متغير أصم في النموذج يمثل صدور قانون النقد و القرض، و المتغير التابع تمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. و هذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي، و قد أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه متغيرات، كما تم التوصل الى أن القروض المصرفية كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

تم اجراء دراسة اخرى لفحص العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2017) باستعمال نموذج (ARDL)، و قد أشارت نتائج الدراسة على المستوى القطاعي إلى أن لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية أثر سلبي معنوي على النمو الاقتصادي بينما كان هناك أثر ايجابي معنوي القروض الممنوحة للقطاع الخاص على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto أظهرت أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص.

خاتمة عامة:

ان وجود نظام مصرفي قادر على حشد و تخصيص الموارد بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة، يعد أمرا رئيسا و من المتطلبات الضرورية لتحقيق معدلات نمو عالية و قابلة للاستمرار، اذ تتطلع العديد من الدول - وبالأخص النامية منها- الى تحديث و تقوية و تعميق أنظمتها المصرفية و المالية، في الوقت الذي تسعى فيه الى تقليل احتمالات تعرضها للأزمات المالية. و ذلك نظرا لحاجتها الماسة لبلوغ مستوى نمو اقتصادي عالي من شأنه أن يضمن للسكان مستوى معيشة محترم. اذ يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمعات مطلبا ضروريا، وذلك لا يتحقق الا في اطار تحسن الاداء الاقتصادي الذي تعكسه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. وقد تطرق العديد من الاقتصاديين وفق انتماءاتهم الفكرية إلى العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي كالتراكم الرأسمالي ومستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري...

تتعدد مصادر النمو الاقتصادي وتتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي وبنية قطاعاته. ولا يخرج الجهاز المصرفي عن القطاعات المكونة للاقتصاد في القدرة التأثيرية على النمو الاقتصادي حيث أنه يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، فهو يعمل كمجمع للموارد المالية، ومراقب لأعمال الشركات التي تقتض من البنوك، ومسهل للتداول، و في هذا السياق قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تنجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات. كما سارعت بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، وقامت بتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز. ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد و القرض 90-10 وما تلاه من تعديلات. وقد اكتسبت هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعمولة النشاط المصرفي و المالي. لذلك حاولنا في هذه الدراسة اختبار مدى فعالية النظام المصرفي، من حيث تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات نمو النظام المصرفي، وبين مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ما بين 1980 و 2017.

هناك جدل بين الاقتصاديين حول تأثير القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، حيث تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية للدور المزدوج الإيجابي أو السلبي لخدمات القطاع المصرفي، فالدور الإيجابي يرتبط باندماج قطاع خدمات الوساطة المالية مع قطاع الأعمال والقطاع العائلي ومدى كفاءته في تنفيذ الوساطة المالية بينما أن الدور السلبي يرتبط بتخلي قطاع خدمات الوساطة المصرفية عن هذا الدور وانعدام الكفاءة في توجيه المدخرات للقطاعات ذات الإنتاجية الأعلى. لذلك حاولت الدراسة بشكل محدد معرفة مدى تأثير القروض المصرفية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، و أظهرت نتائج الدراسة على المستوى الكلي تأثير سلبي و معنوي لكل من القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي الادخار على النمو

الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، و تأثير سلبي معنوي لكل من معدل التضخم و المتغير الأصم الذي تم ادماجه في النموذج و الذي يمثل صدور قانون النقد و القرض و بداية التحرير المصرفي على النمو الاقتصادي، ظهر أثر الاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي ايجابي لكنه غير معنوي احصائيا، و أظهرت النتائج أيضا تأثير ايجابي معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر و تأثير سلبي غير معنوي لاجمالي الاستثمار على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. و بالتالي لا يمكننا تأييد فرضية العرض - القائد التي تنص على أن الأنشطة المصرفية كمنح الائتمان تشكل أداة مفيدة لزيادة انتاجية البلد و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

و أشارت أيضا نتائج الدراسة على المستوى القطاعي إلى أن لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية أثر سلبي على النمو الاقتصادي بينما كان هناك أثر ايجابي معنوي القروض الممنوحة للقطاع الخاص على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto أظهرت أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، كما أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد (Unidirectional causality) بين القروض المصرفية الممنوحة لقطاع العام و النمو الاقتصادي، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب القروض الممنوحة للقطاع العام. و في الأخير أظهرت النتائج أنه لا يوجد أي علاقة سببية بين القروض الموجهة للإدارات المحلية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات التي بنينا على أساسها دراستنا و التي وضعناها في بداية البحث كاجابة مؤقتة لاشكالية الدراسة، وبناء على نتائج الدراسة يمكن الاجابة على الاشكالية المطروحة كالتالي:

✓ **بالنسبة للفرضية الأولى،** ليس هناك تأثير معنوي للقروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المستوى الكلي. فقد تم اثبات عدم صحتها بعد تقدير نموذج الدراسة، حيث أظهرت النتائج أثر معنوي احصائيا عند مستوى 10% (0.07) للقروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية،** للقروض المصرفية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المستوى الكلي. فقد تم اثبات صحتها بعد تقدير النموذج خلال الفترة الكلية 1980-2017، حيث أظهرت النتائج أثر سلبي معنوي للقروض المصرفية الموجهة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الأجل القصير و الطويل معا.

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة، ليس هناك تأثير معنوي للقروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد تم اثبات عدم صحتها، بعد تقدير نموذج الدراسة المتعلق بالقروض القطاعية، و الذي أوضحت نتائجه أن القروض الممنوحة للقطاع العام تؤثر سلبيا لكن غير معنويا على النمو الاقتصادي، بينما القروض الممنوحة للإدارات المحلية تؤثر سلبيا و معنويا على النمو الاقتصادي كما أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر ايجابيا و معنويا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

نتائج و توصيات الدراسة:

نتائج الدراسة تتناهى مع النظرية الاقتصادية التي تفرض وجود علاقة ايجابية بين نمو القروض المصرفية و النمو الاقتصادي لذلك لازال أمام الجزائر العديد من الجهود والإصلاحات والسياسات التي يتوجب عليها القيام بها قصد تفعيل نظامها المصرفي و النهوض بنموها الاقتصادي، و لعل أهم نتائج و توصيات الدراسة مايلي:

✓ عدم فاعلية القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي بالجزائر و هذا يعكس عدم جودة الاصلاحات لمالية المنتهجة و رغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 (قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 4 أبريل 1990) إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الإستهلاك وتم الزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط.

✓ معاناة البنوك الجزائرية من مشكلة فائض السيولة ، وهذا مؤشر على ضعف عملية تخصيص الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل وعزوف البنوك عن منح القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وتفضيل اكتناز السيولة خوفا من المخاطرة، مع أن تقاسم المخاطر يعد من صميم العمل المصرفي وأحد القنوات التي تربط التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي.

✓ عدم الكفاءة في تخصيص الائتمان حيث تتلقى قطاعات أقل انتاجية على حصص كبيرة من الائتمان، بالإضافة الى تفضيل البنوك الجزائرية توجيه الائتمان للقطاع العام خاصة قطاعي الطاقة والمياه على حساب القطاع الخاص، وذلك في ضوء الاحتكار الذي تعرفه أنشطة الجهاز المصرفي من قبل البنوك العمومية والتي تستأثر بحوالي % 90 من إجمالي الأصول، الودائع والقروض. وهذا ما يحرم القطاع الخاص من مشاركة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي.

✓ يجب أن تركز الإصلاحات والسياسات المالية على كيفية تضيق الفجوة بين معدلات الادخار والإقراض لتحفيز الادخار، كما ينبغي على البنوك تشجيع الإقراض للاقتصاد بأسره مقابل تفضيل بعض

القطاعات المحددة ، وينبغي على الحكومة تجنب العجز المفرط والاقتراض من القطاع الخاص ، الأمر الذي يثبت أنها تستنزف الاستثمارات الخاصة.

- ✓ خلق مكاتب استشارات لدراسة نوعية وجدوى القروض الموجهة للاقتصاد فعدم مساهمة نسبة القروض المعروضة من طرف الجهاز المصرفي في رفع النمو الاقتصادي يعكس عدم فاعلية تلك القروض.
- ✓ عرض منتجات مالية اسلامية الخالية من الربا والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الإحتياجات المختلفة لجميع فئات الفئات والعجز المالي، حيث أن ندرة هذا النوع من المنتجات في مجتمع مسلم قد يكون السبب الأول في تثبيط النمو الاقتصادي.
- ✓ العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر البيانات والمعلومات ، لتوفير الثقة بمصداقية القطاع المصرفي.
- ✓ تقديم خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة تغطي كافة الرغبات التي ينشدها المستثمرون على الصعيدين المحلي والعالمي. من خلال التوسع في خدمة الصراف الآلي ، وإدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، و تسهيل المعاملات مثل التسوق من خلال بطاقات الصراف الآلي لتحفيز تعبئة الودائع وتعزيز العادة المصرفية في البلاد.
- ✓ تعزيز جهود الاستثمار في الرأسمال البشري الوطني بهدف تكوين موارد بشرية مؤهلة علميا و مدربة على استخدام أحدث الوسائل التقنية، ويتم ذلك من خلال عمليات التدريب الداخلي و الخارجي.
- ✓ ينبغي أن تتكفل الحكومة بإجراء مراجعة لبياناتها المالية عند استحقاقها، من أجل خفض معدل اختلاس الأموال في المكاتب العامة.
- ✓ ينبغي على الحكومة تصميم آليات يمكن من خلالها للأسر الريفية المعتمدة على الزراعة الوصول إلى الائتمان المصرفي لتحسين الإنتاجية في الزراعة وضمان الأمن الغذائي الذي تتطلع إليه البلاد.

آفاق البحث:

تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى، وهي:

- دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و أثرها على النمو الاقتصادي.
 - أثر العولمة المالية على النشاط الاقتصادي.
 - إشكالية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ودوره المحتمل في تحقيق النمو الاقتصادي.
 - العلاقة بين نمو الائتمان والعوائد المتوقعة لأسهم البنك.
- ختاما نأمل أن تكون دراستنا هذه قد أثارت موضوعا لا تزال له آفاق مستقبلية نتمنى مواصلة البحث فيها.

قائمة المراجع و المصادر:

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- (1) أحمد صلاح عطية، "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- (2) احمد علي دغيم "اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد"، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، 1989.
- (3) أحمد هي "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.
- (4) إسماعيل شعباني "مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو، استراتيجيات التنمية)"، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1997.
- (5) إسماعيل شعباني "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الهومة، الجزائر العاصمة، 1997.
- (6) إسماعيل مُجّد الهاشم "مذكرات في النقود والبنوك"، الطبعة 1، دار النهضة العربية، بيروت، السنة 1996.
- (7) بلعوز بن علي "محاضرات في النظريات و السياسة النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- (8) توادر ميشيل، ترجمة حسين حسن حمود "التنمية الاقتصادية" دار المريح، الرياض، 2006.
- (9) ثابت مُجّد ناصر "العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي" دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
- (10) حربي مُجّد موسى عريقات "مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي" - دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- (11) حشيش أحمد عادل "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- (12) حمزة محمود الزبيدي "ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2002.
- (13) خالد مُجّد السواعي "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- (14) خالد الهادي "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
- (15) خبايا عبد الله "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- (16) د. سيد الهواري "إدارة البنوك"، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987.
- (17) دكتور مجدي مُجّد شهاب "الاقتصاد النقدي"، الدار الجامعية، السنة 1995.
- (18) دومنيك سالفاتور، يوجين ديوليو، ترجمة فؤاد صالح "مبادئ الاقتصاد" أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، لبنان، 2001.
- (19) رحيم حسن، "الاقتصاد المصرفي"، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- (20) رمزي علي إبراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية" منشأة المعارف، الاسكندرية، 1991.
- (21) رنان مختار "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، منشورات الحياة، الطبعة 1، الجزائر، 2009.

- 22) زكريا الدوري، يسري السامرائي " البنوك المركزية و السياسات النقدية " ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، السنة 2006.
- 23) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة " ادارة البنوك "، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، الاردن، 1996.
- 24) سالم توفيق النحفي " أساسيات علم الإقتصاد" الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- 25) سالم توفيق النحفي، محمد طالح تركي القريشي "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
- 26) شاكر القزويني " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، السنة 2000.
- 27) صلاح الدين حسن السيسي " ادارة أموال و خدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية " ، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، الطبعة الأولى 1998.
- 28) ضياء مجيد "النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 29) ضياء مجيد الموسوي " الاقتصاد النقدي " ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، السنة 2000.
- 30) طارق طه ، "ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات", " دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2007 .
- 31) طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007 .
- 32) الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة 6 ، 2007.
- 33) الطاهر لطرش " تقنيات البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، بن عكنون، الجزائر، 2004 .
- 34) عبد الباسط وفاء "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي (دراسة تحليلية نقدية)" دار النهضة العربية، جامعة حلوان 2000.
- 35) عبد الرحمان بلحفصي " محاضرات في الاقتصاد المصري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 36) عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات " مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكمي والجزئي" دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 37) عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو القحف " الادارة الحديثة في البنوك التجارية" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 .
- 38) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "إتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 39) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد " النظرية الاقتصادية الكلية" كلية الاقتصاد، الإسكندرية، 2005.
- 40) عبد الله الصعيدي، "الادخار والنمو الاقتصادي" دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- 41) عبد المجيد قدي، قادة آقاسم "الحاسبة الوطنية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 42) عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات النقود والبنوك- اساسيات والمستحدثات -" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 .
- 43) عبد المطلب عبد الحميد " البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2000 .
- 44) عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك" ، الدار الجامعية، مصر، 2000 .

45) عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة " ادارة الائتمان " دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 31.

46) فييح حسن خلف " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

47) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري " ادارة البنوك -مدخل كمي و استراتيجي معاصر- "، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

48) فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.

49) كامل بكري "التنمية الاقتصادية " دار النهضة الجامعية ، لبنان 1996.

50) لعشب محفوظ " الوجيز في القانون المصري الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008 .

51) محمد سعيد، أنور سلطان "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 .

52) محمد شيخي "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

53) محمد صالح الحناوي " الادارة المالية و التمويل"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، 2002.

54) محمد صالح الحناوي ، د - عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية : البورصة و البنوك التجارية " الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، مصر 2000 .

55) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

56) محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد " التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها " الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

57) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية :مفهومها ، نظرياتها، سياساتها" الدار الجامعية الاسكندرية، 2001.

58) محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة البنوك"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

59) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مكتبة الاشعاع الفنية، مصر الاسكندرية 1999 .

60) محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف " الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، الاردن ، 2009.

61) محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك "أساسيات علم الإقتصاد" الدار الجامعية، بيروت، دون تاريخ النشر.

62) مدحت القرشي "اقتصاديات العمل" دار وائل للنشر، عمان، 2007.

63) مدحت القرشي "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

64) مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1999.

65) مصطفى النشرتي " السياسات النقدية و المصرفية " ، كلية الادارة و الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 .

- (66) مصطفى رشدي شبيحة " الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات "، دارالجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1998.
- (67) منير ابراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرارات"، مركز الدلتا للطباعة، مصر، طبعة، 2006.
- (68) نزار سعد الدين العريسي، سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، عمان، 2006.
- (69) هوشيار معروف "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2005.
2. الرسائل الجامعية، المقالات، الدوريات و المنشورات:
- (1) بن زيدان حاج "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2010)" مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، جويلية 2011.
- (2) زكريا عادل (2015) "العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي -نظريا و تطبيقيا"-مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثامن.
- (3) سمية بلجبلية و أ.د أحمد بوراس (2018) " أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي: دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013" مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 5، العدد 1.
- (4) محمد زكريا بن معزو و د. كمال حمادة (2013) " قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010" مجلة الباحث، العدد 13.
- (5) محمد شويكات و نورة زيان (2017) " علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن " مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 8، العدد 1.
- (6) أ.عياد هشام "العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto" ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 7.
- (7) أ.نورة زيان و د.محمد شويكات (2018) " قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015"، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية -العدد الاقتصادي- المجلد 17، العدد 36.
- (8) آسيا قاسمي "أثر العوالة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية و بنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015.
- (9) آلاء عبد الستار حمودات (2013) " مقارنة بين نموذج التمهيد الأسي ونموذج اثر التداخل عى الأسعار العالمية للشعير"، مجلة تكريت للعلوم الصرفة، العدد 18، المجلد 1، ص 255.
- (10) الأمر 04-10 المعدل و المتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض، المادة 04.
- (11) الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

- 12) الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 29 صفر 1386هـ الموافق ل 13 جوان 1966، المتضمن أحداث انشاء البنك الوطني الجزائري و تحديد قانونه الأساسي.
- 13) الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 17 رمضان 1386هـ الموافق ل 29 ديسمبر 1966 و المتضمن أحداث انشاء القرض الشعبي الجزائري.
- 14) الأمر رقم 67-204 المؤرخ في رجب 1387هـ الموافق ل 1 أكتوبر 1967 و المتعلق بالقانون الأساسي لبنك الجزائر الخارجي.
- 15) أمين حواس وآخرون "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014.
- 16) بظاهر علي (2006) "اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- 17) بقبق ليلي أسمهان، "إصلاحات النظام الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية"، المؤتمر الدولي الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 2008/12/11، ورقة.
- 18) بن دحمان أمانة (2016) "التطور المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014" أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي المالي -جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-، تحت اشراف: أ.د بن بوزيان مُجد.
- 19) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقعية والتحديات-، ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر.
- 20) بوزيان دليلة، د. مزار منصف، د. رمضان مُجد (2018) "أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016" مجلة المالية و الأسواق، المجلد 5، العدد 9.
- 21) التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 22) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017.
- 23) التقرير السنوي لبنك الجزائر (2016) "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" الصادر في سبتمبر 2017.
- 24) التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
- 25) تهمتان موراد (2008) "تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" (MENA)، Volume 5, Numéro 2, Pages 3-، Revue d'économie et de statistique appliquée

- (26) الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
- (27) الجريدة الرسمية العدد 26 الصادرة بتاريخ 25 أوت 1964 .
- (28) الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 أبريل 2004 .
- (29) الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 20 أوت 1986.
- (30) الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 13 سبتمبر 2009.
- (31) الجريدة الرسمية رقم 4 الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018.
- (32) الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
- (33) الجريدة الرسمية رقم 57 الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017.
- (34) جمعون نوال (2005) " دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر " - مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية - جامعة الجزائر -، تحت إشراف: باشي أحمد.
- (35) حنان تلمساني (2017) " أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2013) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة " ARDL مجلة المشاكاة في الاقتصاد، التنمية و القانون، المجلد 1، العدد 4.
- (36) خالد بن حمد بن عبد الله القدير "إختبار فرضية- كالدور- للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " ،مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد الثاني، 2005.
- (37) خالد مُجَّد السواعي (2015) " أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الأردن " المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.
- (38) خلود عطية أحمد ربحان الفليت (2004) " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)" مذكرة ماجستير - الجامعة الإسلامية" غزة -"تحت إشراف: د.محمود أبو معمر.
- (39) د. زياد مُجَّد زريقات، أ.د علي حسين المقابلة، د. أيمن مُجَّد سعيد يوسف (2015) " تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009)" المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1.
- (40) د. أبو بكر خوالد، " تقييم اصلاح قانون النقد و القرض الجزائري و أبرز التعديلات الطارئة عليه "،مجلة العلوم السياسية و القانون،المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، المجلد2، العدد السابع، فبراير 2018.
- (41) د. أحمد ملاوى ، د. أحمد المجالى (2008) " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) دراسة حالة الأردن (1970-2003)" ، مجلة النهضة، المجلد 9، العدد 1.

- 42)د. بلقاسم بن علال (2014) " دور التطور المالي في سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري 1990-2011 "مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد1، العدد 2.
- 43)د. حسن أبو حمود "الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية" مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد(01)، 2002.
- 44)د. حيدروشي عاشور، د.وعيل ميلود " أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري " ،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.
- 45)د. خاطر طارق، د. عادل زقير، أ. كريمة حبيب (2016) " دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية-"، مداخلة متوفرة في الموقع
- 46)د. عامر عبد الرحيم (2017) " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كمؤشر للتطور المالي و داعم للنمو الاقتصادي:دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد3 ، العدد 5.
- 47)د. مُجَّد رمضان شنبيش "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي (1992-2008)"، مجلة جامعة الزوايا، ليبيا، العدد15، المجلد الأول، 2013.
- 48)د. ياسين العايب "تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012.
- 49)د.بن يوب لطيفة، ط/د. بوعناني سمية، د. عوار عائشة (2018) "التكامل بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، المجلد 2، العدد السابع.
- 50)د.خلود عاصم، مُجَّد إبراهيم " دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، السنة 2013.
- 51)د.ليندا اسماعيل، رؤى شاکر (2016) " دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980- 2010)" مجلة جامعة البعث، المجلد38 ، العدد 60.
- 52)د.وهيبة سراج، أسماء ناويس (2017) " التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر"،مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- 53)رابح مرار(2016) " تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطعي " معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(M.A.S) .
- 54)ربيع نصر " رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا" مجلة العلوم الاقتصادية السورية، 2004.
- 55)رشيد بوعافية" الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري-الآفاق و التحديات-" مذكرة ماجستير ، نقود مالية و بنوك، جامعة البليدة، ديسمبر 2006 .

- 56) رغد أسامة جار الله و د. مروان عبد المالك ذنون " (2014) قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)" ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 114 المجلد 35.
- 57) رفيق نزاري "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008.
- 58) زكرياء مسعودي " تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري دراسة للفترة 2001-2016" ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017.
- 59) زينب طورش، ناجي بن حسين " تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013 " مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، المجلد ب، جوان 2015.
- 60) سبكي وفاء، بوروشة كريم (2018) " أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من دول MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2.
- 61) الشادلي ابراهيم حامد الماحي "أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع التركيز على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1999-2015) " رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين كلية الاقتصاد بالسودان، 2017.
- 62) صوابلي صدر الدين " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 63) ضيف أحمد "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2014-2015.
- 64) طالب دليلة " الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1980-2013-" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
- 65) عادل زقير "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1998-2012)-" مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة مُجّد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- 66) عادل زقير (2015) " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2012)-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة مُجّد خيضر - بسكرة - تحت اشراف : د. حدة رايس.
- 67) عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، " واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح "، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 .
- 68) عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، " واقع المنظومة المصرفية ونهج الإصلاح "، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 .

- (69) عبادة عبد الرؤوف "محددات سعر نفط منظمة الاوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية و قياسية (1970-2008)" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011.
- (70) عبد الرزاق سلام "القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الاداء و متطلبات الاصلاح"، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2012.
- (71) عبد العزيز عبدوس "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل" جامعة بشار، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (3)، 2013.
- (72) عبد القادر بريس، " التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005 .
- (73) عجة الجيلالي، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد الرابع، 2006.
- (74) على مكيد وعماد معوشي، "قياس أثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد 13، السنة 2013.
- (75) علي أحمد البلبل ، مُجّد مصطفى عمران، ايتن فتح الدين (2004) " التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي : حالة مصر-20021974" معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي العدد 9.
- (76) علي عبد الزهرة حسن – عبد اللطيف حسن شومان (2013) " تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، المجلد 9 ، العدد 34.
- (77) عمار مُجّد خلف (2011) " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق "مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 17 ، العدد 64.
- (78) غالب مشيب (2015) " تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي: دراسة حالة اليمن "المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2 ، العدد 2.
- (79) قنوني حبيب (2014) " الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية" مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- ، تحت اشراف: د. شيني عبد الرحمان .
- (80) كريمة رباط، عبد القادر بريس (2018) " أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)" مجلة التنظيم و العمل، المجلد 7، العدد 1.
- (81) لمياء عماني و مُجّد زكياء بن معزوز (2017) " قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب -دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)-" مجلة الباحث، العدد 17.

- (82) المادة 115 ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، بتاريخ 18 - 04 - 1990.
- (83) المادة الاولى من القانون 10-17 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017، المعدل و المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض.
- (84) مجاهد كنزة (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة باستعمال Pane Data Analysis" أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي و مالي، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -
- (85) مجاهد كنزة ، غربي ناصر صلاح الدين (2016) "تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا"، Arab Economic and Business Journal، المجلد 11، العدد 1.
- (86) محاضرات د. فريد بختي " السلاسل الزمنية الخطية باستعمال ايفيوز "، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج بالبويرة، 2014-2015.
- (87) محمد الناصر حميداتو "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع المجلد الثاني، 2014.
- (88) محمد صالح عبد الكريم الكركي (2015) " أثر الاقراض المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لفلسطين " مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة الخليل - كلية الدراسات العليا و البحث العلمي - فلسطين، تحت اشراف: د. ابراهيم عوض.
- (89) محمد مراس (2015) "قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - العدد 02.
- (90) مصيطفى عبد اللطيف " (2006) دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر " - مجلة الباحث، العدد 4.
- (91) مصيطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، " النظام المصرفي بعد الإصلاحات "، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 20 - 21 أبريل 2004 ، بشار.
- (92) مكي عمارية، د.عتو الشارف (2018) "دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ "، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 8، العدد 1.
- (93) مليكه زغيب، حياة نجار، " النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية التحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات -، 2004/12، الشلف.

94) نصير أحمد، زين يونس، "تقلبات أسعار النفط الخام و أثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري للفترة(2001-2016): دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي الاول حول: أزمة النفط و سياسات التنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 14 و 15 أكتوبر 2017.

95) وعيل ميلود "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

96) يرقى حسين "إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2007.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Ouvrages :

- 1) Bec Frédérique "Analyse macroéconomique " Edition la découverte, France ,2000.
- 2) Benhalima Ammour « Pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie », ed Dahlab, Alger, 1997.
- 3) Dominique guellec, Pierre Ralle les nouvelles theories de la croissance ? 5^{ème} édition la découverte-Paris-2003 .
- 4) Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindarauer , traduction de la 6^e édition américaine par Bruno Baron- Renault, « Economie du développement », 3^e édition, NOUVEAUX HORIZONS GROUPE DE BOECK, Bruxelles, 2011.
- 5) Ghatak.S « Introduction to development economics », Routledge Edition, 4^{ème} édition, U.S.A
- 6) Goldsmith, R. W. (1969) « *Financial Structure and Development* » New Haven, Yale University Press.
- 7) Gregory.N.Mankiw "Macroéconomie", De Boeck, 3^{ème} édition Paris ,France 2003.
- 8) Guellec Dominique ,Ralle pierre « Les nouvelles théories de la croissance » ,Edition la découverte ,paris,1996.
- 9) Guide des banques et des établissements financiers en algérie, édition 2012.

- 10) Jean Rivoire " l'économie de marché que sais-je", édition Dahleb , Alger 1994 .
- 11) Olivier Grandville « Théorie de la croissance Economique » Masson, Paris, 1977.
- 12) Philip Arestis et al « Economic growth : new directions in theory and policy » Edward Elgar publishing limited, UK, 2007.
- 13) Régis Bourbonnais (2009) , « Econométrie », Dunod, Paris, 7^e édition.
- 14) Robert J. Barro, Xavier Sala-i- Martin " La croissance économique", édition international, Paris, 1996.
- 15) Schumpeter, J. A. (1934) «The Theory of Economic Development » Cambridge Mass, Harvard University Press.
- 16) Schumpeter, Joseph A (1911) « *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle* », Cambridge, MA: Harvard University Press.
- 2. Articles, thèse, Revues et Publication :**
- 1) Abdulsalam Abubakar, Ibrahim Musa Gani (2013) « Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria » *Journal of Business Management & Social Sciences Research (JBM&SSR), Volume 2, No.4.*
- 2) Achour Tani Yamna L 'analys de la croissance économique en Algérie Thèse de Doctorat en sciences, Option Finance publiques, université Abou Bekr Belkaid, 2013-2014.
- 3) Adamopoulos Antonios (2010) « Credit Market Development and Economic Growth: An Empirical Analysis for Ireland » *European Research Studies, Volume XIII, Issue (4).*
- 4) Adamopoulos Antonios (2010) « Financial Development and Economic Growth a Comparative Study between 15 European Union Member –States » *International Research Journal of Finance and Economics, Issue 35.*
- 5) Adamopoulos Antonios (2010) « Stock Market and Economic Growth: An Empirical Analysis for Germany », *Business and Economics Journal, vol 2010.*

- 6) Adams, M., Andersson, J., Andersson, L.F. and Lindmark, M. (2009) « Commercial Banking, Insurance and Economic Growth in Sweden between 1830 and 1998» *Accounting, Business & Financial History*, vol 19.
- 7) Amira Bouzid, « libéralisation financière et croissance économique, Approche en données de panel », 20ème Journées Internationales d'économies monétaire et financier, Birmingham, 5,6 juin 2003.
- 8) Ang James. B (2008) « A survey of recent developments in the literature of finance and Growth » , *Journal of Economic Surveys*, Vol 22, No 3.
- 9) Aniekan O. Akpansung, Sikiru Jimoh Babalola (2011) « Banking Sector Credit and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Investigation », *CBN Journal of Applied Statistics Vol. 2 No.2*.
- 10) Antonios Adamopoulos (2010) « The Relationship between Credit Market Development and Economic Growth » *American Journal of Applied Sciences*, vol 7 No.4.
- 11) Athanasios Vazakidis and Antonios Adamopoulos (2010) « A Causal Relationship between Financial Market Development and Economic Growth » *American Journal of Applied Sciences*, vol 7 , No.4.
- 12) Athanasios Vazakidis, Antonios Adamopoulos (2009) « Credit Market Development and Economic Growth » *American Journal of Economics and Business Administration*, vol 1, n°1.
- 13) Athenia Bongani Sibindi, Alfred Bimha (2014) « Banking sector development and economic growth: evidence from Zimbabwe », *Banks and Bank Systems*, Vol 9, no 2.
- 14) Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh (2017) « Does banking sector performance promote economic growth? Case study of Jordanian commercial banks » *Problems and Perspectives in Management*, Volume 15, No 2.
- 15) BELINGA Thierry , ZHOU Jun , DOUMBE DOUMBE Eric GAHE Zimy Samuel Yannick, KOFFI Yao Stéphane Landry (2016) « Causality Relationship between Bank Credit and Economic Growth: Evidence from a Time Series

- Analysis on a Vector Error Correction Model in Cameroon», Social and Behavioral Sciences ,n°235.
- 16) Benson Mayowa Odufuye (2017) « Bank Credits and its Impact on Nigerian Economy Growth » *International Journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences, Vol 7, No 3.*
- 17) CHARAN SINGH, SUBHASH BHARADWAJ PEMMARAJU, ROHAN DAS (2016) « ECONOMIC GROWTH AND CREDIT IN INDIA » WORKING PAPER IIMB-WP N0. 531.
- 18) Changyong FENG, and al (2014) « Log-transformation and its implications for data analysis » *Shanghai Arch Psychiatry, Vol 26, No 2.*
- 19) Chijioke Mercy Ihuoma, Ogbuagu Uchechi Rex (2014) « Credit Market and Economic Development in Nigeria », *British Journal of Economics, Management & Trade, 4(12).*
- 20) Daniel ARMEANU, Carmen PASCAL, Dorina POANTA, Cristina Andreea DOIA (2015) « The credit impact on the economic growth » *Theoretical and Applied Economics, Volume XXII, No. 1(602).*
- 21) Demetriades, P. O. & Hussein, K. (1996) « Does Financial Development Cause Economic Growth?: Time Series Evidence from 16 Countries » , *Journal of Development Economics, Vol. 51.*
- 22) Deverajan S., et. al (1993), « What Do Governments Buy? » *The World Bank Policy Research Working Paper, WPs. 1082.*
- 23) Dickey, D.A. and Fuller W.A. (1981), “The Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root”, *Econometrica, Vol 49.*
- 24) Dr. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman (2014) « The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth (GDP): An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration » *American International Journal of Social Science, Vol. 3, No. 6.*
- 25) Dr. Kennedy Imafidon, Joy Itoya (2014) « An Analysis of the Contribution of Commercial Banks to Small Scale Enterprises on the Growth of the Nigeria

- Economy » International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1).
- 26)Dr. Ndubuisi M. NWARU, OKORONTAH Chikeziem F (2014) « BANKS' CREDIT AS AN INSTRUMENT OF ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA » International Journal of Business & Law Research , vol 2, No 2.
- 27)Edward S. (1993), « Trade Policy, Exchange Rate, and Economic Growth », *NBER, Working paper* No 4511.
- 28)EHSAN RAJABI, JUNAINA MUHAMMAD «(2014) « The Stock Markets, Banks and Growth Nexus: Asian Islamic Countries » , Economic Notes Review of Banking, Finance and Monetary Economics, vol. 43, no. 2.
- 29)Elizabeth A. Berger, Alexander W. Butler, Edwin Hu, Morad Zekhnini (2015) « Credit Be Dammed: The Impact of Banking Deregulation on Economic Growth » Journal of Financial Intermediation, Jones Graduate School of Business.
- 30)Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987). « Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing », *Econometrica* 55.
- 31)Erick Lahura (2011) « An Empirical Analysis of the Credit-Output Relationship: Evidence from Peru », BANCO CENTRAL DE RESERVA DEL PERÚ, Working Paper series N° 2011-018.
- 32)Garba Salisu Balago (2014) « Nexus between Bank Credit and Economic Growth in Nigeria: Evidence from VEC Model » *Open Access Library Journal*, vol 1: e952.
- 33)Gurley, J.G. and Shaw, E.S. (1955) «*Financial Aspects of Economic Development*» The American Economic Review.
- 34)Hatim Ameer Mahran (2012) « Financial Intermediation and Economic Growth in Saudi Arabia: An Empirical Analysis, 1968-2010 » *Modern Economy*, vol 3, No.5.
- 35)Henny Medyawati, Muhammad Yunanto (2011) «Banking Development, Agriculture and Manufacturing Industry Sector in Economic Growth in

- Indonesia: Do They Influence? *International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 2, No. 4.*
- 36)Huseyin Cetin (2016) « The Relationship between Turkey’s Financial Indicators and Economic Growth Rates » *Journal of Economics, Business and Management, Vol. 4, No. 1.*
- I. Hasan , M. Koetter , R. Lensink , A. J. Meesters « Bank Efficiency, Financial Depth, and Economic Growth » Working Paper, Tor Vergata conference (September 18, 2009).
- 37)Ibrahim A.O. Bakare, Akano Ajibola Isaac, Kazeem Hamed Samuel (2015) « TO WHAT EXTENT DOES BANKS’ CREDIT STIMULATE ECONOMIC GROWTH? EVIDENCE FROM NIGERIA », *JORIND*, vol 13, No 1.
- 38)Ibrahim Ngouhouo, Kamdem Kountchou Francis (2014) « Impact of banking on the real economy in Cameroon: an Empirical Analysis » *Journal of Research in Business and Management, vol 2, n°6.*
- 39)Iman Charif (2010) « Bank credit and economic activity » *Journal of Business & Policy Research, Volume 5. Number 1.*
- 40)Ioana Mădălina Banu« The Impact of Credit on Economic Growth in the Global Crisis Context » *Procedia Economics and Finance*,vol 6.
- 41)Iwedi Marshal , Igbanibo Dumini Solomon, Onuegbu Onyekachi (2015) « Bank Domestic Credits and Economic Growth Nexus in Nigeria (1980–2013) » *International Journal of Finance and Accounting*, vol 4, No. 5.
- 42)Jagadish Prasad Bist (2018) « Financial development and economic growth: Evidence from a panel of 16 African and nonAfrican low-income countries » *Cogent Economics & Finance*, Vol 6, No 1.
- 43)Johansen, S. (1988). « Statistical Analysis of Cointegration Vectors », *Journal of Economic Dynamics and Control* 12(3).
- 44)Johansen.S,Juselius.K(1990) «MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION AND INFERENCE ON COINTEGRATION- WITH APPLICATIONS

- TO THE DEMAND FOR MONEY » OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS,N° 52,Vol 2.
- 45)King, R. and R. Levine, (1993) « *Finance and growth: Schumpeter might be right* » Quarterly Journal of Economics.
- 46)Kul B. Luintel, Mosahid Khan (1999), « A quantitative reassessment of the finance–growth nexus: evidence from a multivariate VAR », Journal of Development Economics, Vol 60.
- 47)La Banque d’Algérie, Rapport annuel 2015 : Évolution économique et monétaire en Algérie, Alger, Novembre 2016.
- 48)Levine, R. and S. Zervos, (1998) « Stock Markets, Banks and Economic Growth », *American Economic Review*, Volume 88.
- 49)LI Yuan–yuan , Jin Hao (2013) « The Regional Differences Analysis of Bank Credit support and Economic Growth ---based on the panel data of HeBei province » International Conference on Education Technology and Management Science (ICETMS 2013).
- 50)Lim C, And Mcaleer M (2001). « Cointegration Analysis Of Quarterly Tourism Demand By Hong Kong And Singapore For Australia », *Applied Economics*,Vol 33.
- 51)M Kabir Hassan , Benito Sanchez, Jung–Suk Yu (2011), Financial Development and Ecoomic Growth: new evidence from panel data , *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol 51.
- 52)Marco Pagano (1993) « Financial markets and growthM An overview » *European Economic Review*,vol 37.
- 53)Maureen Were, Joseph Nzomoi, Nelson Rutto (2012) « Assessing the Impact of Private Sector Credit on Economic Performance:Evidence from Sectoral Panel Data for Kenya » *International Journal of Economics and Finance*, Vol. 4, No. 3.
- 54)Miguel Angel Tinoco–Zermeno, Francisco Venegas–Martinez, Victor Hugo Torres–Preciado (2014) « Growth, bank credit, and inflation in Mexico:

- evidence from an ARDL-bounds testing approach» *Latin American Economic Review* ,Springer; vol. 23, n°8.
- 55)Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski (2014) « Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe » *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol. 27, No. 1.
- 56)Mikhail Stolbov (2015) « Causality between credit depth and economic growth: Evidence from 24 OECD countries », BOFIT Discussion Papers N°15, Bank of Finland, BOFIT Institute for Economies in Transition.
- 57)Mirela CRISTEA, Raluca DRĂCEA (2010) « DOES CREDIT MARKET ACCELERATE ECONOMIC GROWTH IN ROMANIA? STATISTICAL APPROACHES » *Finance – Challenges of the Future*, vol 1, No.11.
- 58)Modebe Nwanneka Judith, Ugwuegbe, S. Ugochukwu, Ugwuoke R.O (2014) «The Impact of Bank Credit on the Growth of Nigerian Economy: A Co Integration Approach »*Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.10.
- 59)Muhammad Afzal et al (2013) « OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach », *Pakistan Economic and Social Review*,Vol 51, N°01.
- 60)Obademi Olalekan Emmanuel, Elumaro Adegboyega (2014) « Banks and Economic Growth in Nigeria: A Re-Examination of the Financial Repression Hypothesis » *American Journal of Business and Management*, Vol. 3, No. 1.
- 61)Okwo Ifeoma Mary, Mbajiaku Blessing, Ugwunta David Okelue (2012) « THE EFFECT OF DEPOSIT MONEY BANKS CREDIT ON NIGERIAN ECONOMIC GROWTH » *International Journal of Current Research*, Vol. 4, Issue, 12.
- 62)Onuorah, Anastasia Chi-Chi, Ozurumba Benedict Anayochukwu (2013) « Bank Credits: An Aid to Economic Growth In Nigeria » *Information and Knowledge Management*, Vol.3, No.3.

- 63)Orji Anthony (2012) « Bank Savings and Bank Credits in Nigeria: Determinants and Impact on Economic Growth » International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 3.
- 64)Paul Ndubuisi (2017) « Commercial Banks' Sectoral Credit Allocation and Growth of Nigeria Economy: An Impact Analysis (1994-2015) » International Journal of Arts and Humanities (IJAH), Vol 6, No 4.
- 65)Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) “ Bounds testing approaches to the analysis of level relationship”. Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3.
- 66)Philippe Agrion "les défis d'une Nouvelle théorie de la croissance " Revue Analyse économique ,vol78 n°4 décembre 2002.
- 67)Prashanta Kumar Banerjee, Md. Nehal Ahmed, Md. Mosharref Hossain (2017) « Bank, Stock Market And Economic Growth: Bangladesh Perspective » The Journal of Developing Areas, Vol 51, No 2.
- 68)Prince C. Nwakanma, Ikechukwu S. Nnamdi & Godfrey O. Omojefe (2014) « Bank Credits to the Private Sector: Potency and Relevance in Nigeria's Economic Growth Process » Accounting and Finance Research, Vol. 3, No. 2.
- 69)Rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2005,2010,2015,2016.
- 70)Robert.J.Barro(2003) « Determinants of Economic growth in a panel of countries », Annals of economics and finance, vol 4.
- 71)ROSA CAPOLUPO (2017) « Finance, Investment and Growth: Evidence for Italy » Economic Notes by Banca Monte dei Paschi di Siena SpA, Review of Banking, Finance and Monetary Economics, Vol 9999, No 9999.
- 72)Roseline Oluwatoyin Oluitan(2013) « Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria » International Business and Management, Vol. 5, No. 2.
- 73)Safdar Husain Tahir , Iqra Shehzadi, Ishfaq Ali , Muhammad Rizwan Ullah (2015) « Impact of Bank Lending on Economics Growth in Pakistan: An

- Empirical Study of Lending to Private Sector » American Journal of Industrial and Business Management, vol 5, n ° 8.
- 74) Samson Ogege and Abass A. Shiro (2013) « Does depositing money in bank impact economic growth? Evidence from Nigeria » African Journal of Business Management Vol. 7(3).
- 75) Şehnaz Bakır Yiğitbaşı and Birgül Cambazoğlu (2014) « Modeling the Relationship between Economic Activity and Bank Loans to Private Sector: A Case of Turkey » International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 5.
- 76) Siti Rohima and al (2013) « Vicious Circle Analysis of Poverty and Entrepreneurship », IOSR Journal of Business and Management, Vol 7, No 1.
- 77) Sufian Eltayeb Mohamed (2008) « Finance–Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model » [Working paper series / Arab Planning Institute](#). – Safat, Kuwait, API/WPS 0803.
- 78) Thorsten Beck, Ross Levine (2004) « Stock markets, banks, and growth: Panel evidence » Journal of Banking & Finance, vol 28, No.3.
- 79) Toda, H. Y, & Yamamoto, T. (1995) « Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of econometrics, Vol 66, No 1.
- 80) Tomola M. Obamuyi and Bukola A. Faloye (2018) « Finance and Economic Growth of Nigeria » *IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 9, No 1*.
- 81) Usai, S. and Vannini, M. (2005) « Banking Structure and Regional Economic Growth: Lessons from Italy » . The Annals of Regional Science, N°39.
- 82) Vazakidis Athanasios, Adamopoulos Antonios (2010) « The Effect of Stock and Credit Market Development on Economic Growth an Empirical Analysis for Italy » International Research Journal of Finance and Economics, Issue 41.

- 1) <http://www.ons.dz/> consulté le 02/09/2018. الديوان الوطني للاحصائيات.
- 2) <http://www.bank-of-algeria.dz> Banque d'Algérie.
- 3) www.banquemondiale.org البنك العالمي.
- 4) www.unctad.org منظمة الأونكتاد.

الملاحق (1) : اختبارات جذور الوحدة لديكي فولار المطور (ADF).

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>						
		RGDP1	LBCPS	LSAV	LOP	LINF	LGC	LINV
With Constant	t-Statistic	-0.9550	-1.2931	-1.5464	-1.4749	-2.5088	-3.1512	-2.6567
	Prob.	0.7589	0.6225	0.4994	0.5350	0.1216	0.0313	0.0912
		n0	n0	n0	n0	n0	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4772	-0.8274	-1.9541	-2.6468	-3.1088	-3.1617	-2.8499
	Prob.	0.8195	0.9536	0.6063	0.2633	0.1192	0.1078	0.1897
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1505	-0.6782	-0.4990	-0.6182	-0.0285	-0.6533	-0.7158
	Prob.	0.7239	0.4164	0.4933	0.4427	0.6666	0.4274	0.3998
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>						
		d(RGDP1)	d(LBCPS)	d(LSAV)	d(LOP)	d(LINF)	d(LGC)	d(LINV)
With Constant	t-Statistic	-5.3835	-4.9019	-4.8641	-4.1776	-8.7279	-5.7214	-5.8540
	Prob.	0.0001	0.0003	0.0003	0.0024	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3077	-5.0349	-4.1470	-3.6141	-8.5970	-5.6447	-5.6707
	Prob.	0.0006	0.0013	0.0126	0.0439	0.0000	0.0002	0.0003
		***	***	**	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4139	-4.9591	-4.9255	-4.2381	-8.8073	-5.8048	-5.9357
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج *EVIEWS 9.0*

الملاحق (2) : اختبارات جذور الوحدة لفيليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT
TEST
TABLE (PP)

		<u>At Level</u>						
		LRGDP	LBCPS	LSAV	LOP	LINF	LGC	LINV
With Constant	t-Statistic	-1.1616	-1.4819	-1.5464	-1.7344	-2.4940	-3.2572	-2.7983
	Prob.	0.6805	0.5315	0.4994	0.4062	0.1250	0.0245	0.0682
		n0	n0	n0	n0	n0	**	*
With Constant &	t-Statistic	-1.6800	-1.1184	-2.0894	-2.5750	-3.1785	-3.2949	-2.9906

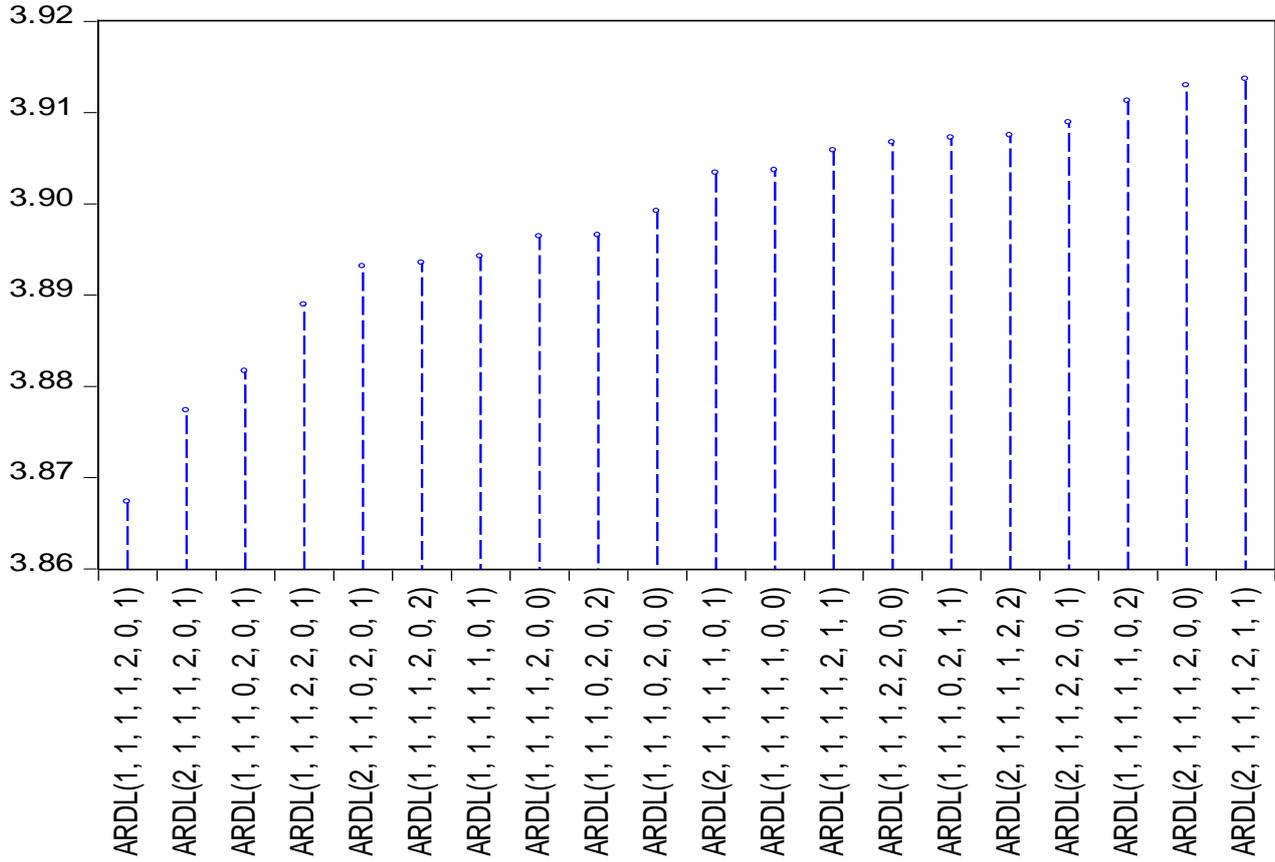
Trend	Prob.	0.7401	0.9121	0.5345	0.2931	0.1043	0.0829	0.1483
		n0	n0	n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0307	-0.6876	-0.4867	-0.6706	-0.2744	-0.7145	-0.6181
	Prob.	0.6863	0.4122	0.4983	0.4197	0.5803	0.4004	0.4428
		n0						
<u>At First Difference</u>								
		d(LRGDP)	d(LBCPS)	d(LSAV)	d(LOP)	d(LINF)	d(LGC)	d(LINV)
With Constant	t-Statistic	-5.4219	-4.9524	-4.7663	-3.9283	-8.7279	-6.9114	-6.4753
	Prob.	0.0001	0.0003	0.0005	0.0046	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3483	-5.0258	-4.6483	-3.9361	-8.5970	-6.6018	-7.0602
	Prob.	0.0005	0.0013	0.0035	0.0205	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4552	-5.0098	-4.8318	-4.0075	-8.8073	-7.0254	-6.5935
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج 9.0 EViews

الملحق (3): اختبار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج 9.0 EViews

الملحق (4): تقدير نموذج ARDL بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

Dependent Variable: D(LRGDP)

Method: Least Squares

Date: 04/09/19 Time: 22:56

Sample: 1982 2017

Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBCPS)	-3.096922	1.176944	-2.631325	0.0156
D(LSAV)	1.160801	2.711511	0.428101	0.6729
D(LOP)	0.418778	3.461632	0.120977	0.9049
D(LINF)	-0.890608	0.446287	-1.995593	0.0591
D(LINF(-1))	0.674989	0.466330	1.447448	0.1625
D(LINV)	-3.430869	1.312093	-2.614806	0.0162
DUMMY1990	-6.566925	1.343016	-4.889685	0.0001
C	51.24442	10.41643	4.919574	0.0001
LBCPS(-1)	-1.328373	0.539348	-2.462925	0.0225
LSAV(-1)	-9.373354	2.466161	-3.800788	0.0010
LOP(-1)	17.32713	3.050674	5.679770	0.0000
LINF(-1)	-2.333176	0.621316	-3.755214	0.0012
LGC(-1)	3.010173	2.493393	1.207260	0.2408

LINV(-1)	-1.616680	1.372902	-1.177564	0.2521
LRGDP(-1)	-1.170287	0.180022	-6.500798	0.0000
R-squared	0.811851	Mean dependent var		0.025044
Adjusted R-squared	0.686419	S.D. dependent var		2.584678
S.E. of regression	1.447376	Akaike info criterion		3.871718
Sum squared resid	43.99283	Schwarz criterion		4.531518
Log likelihood	-54.69093	Hannan-Quinn criter.		4.102006
F-statistic	6.472421	Durbin-Watson stat		1.869470
Prob(F-statistic)	0.000078			

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

الملحق (5): نتائج اختبار الارتباط الخطي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.412421	Prob. F(2,19)	0.6678
Obs*R-squared	1.497833	Prob. Chi-Square(2)	0.4729

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/09/19 Time: 23:13

Sample: 1982 2017

Included observations: 36

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDP(-1)	-0.057644	0.241460	-0.238730	0.8139
LBCPS	0.172323	1.117667	0.154181	0.8791
LBCPS(-1)	-0.025789	0.936109	-0.027549	0.9783
LSAV	-0.210629	3.093205	-0.068094	0.9464
LSAV(-1)	-0.192072	4.445372	-0.043207	0.9660
LOP	-1.378908	4.006384	-0.344178	0.7345
LOP(-1)	1.546827	5.626888	0.274899	0.7864
LINF	-0.295732	0.569605	-0.519188	0.6096
LINF(-1)	0.044683	0.493617	0.090521	0.9288
LINF(-2)	0.042872	0.464046	0.092387	0.9274
LGC	-0.015357	3.984980	-0.003854	0.9970
LINV	-0.112852	1.485651	-0.075962	0.9402
LINV(-1)	-0.180738	1.480721	-0.122061	0.9041
DUMMY1990	0.285027	1.406794	0.202607	0.8416
C	0.143848	13.88982	0.010356	0.9918
RESID(-1)	0.044583	0.306619	0.145401	0.8859
RESID(-2)	-0.264065	0.291882	-0.904700	0.3770
R-squared	0.041606	Mean dependent var		-4.98E-15
Adjusted R-squared	-0.765462	S.D. dependent var		1.118672
S.E. of regression	1.486388	Akaike info criterion		3.935939
Sum squared resid	41.97761	Schwarz criterion		4.683712
Log likelihood	-53.84690	Hannan-Quinn criter.		4.196932
F-statistic	0.051553	Durbin-Watson stat		2.014769
Prob(F-statistic)	1.000000			

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

الملحق (6): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.069878	Prob. F(14,21)	0.4327
Obs*R-squared	14.98733	Prob. Chi-Square(14)	0.3790
Scaled explained SS	4.768631	Prob. Chi-Square(14)	0.9888

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/09/19 Time: 23:38

Sample: 1982 2017

Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.766061	15.55146	0.113562	0.9107
RGDP(-1)	-0.025024	0.205351	-0.121862	0.9042
LBCPS	0.143497	1.189883	0.120597	0.9052
LBCPS(-1)	-0.462029	1.012769	-0.456204	0.6529
LSAV	-3.648707	3.377300	-1.080362	0.2922
LSAV(-1)	3.060168	4.926539	0.621160	0.5412
LOP	-5.256748	4.047956	-1.298618	0.2082
LOP(-1)	5.390821	5.808900	0.928028	0.3639
LINF	-0.332016	0.523297	-0.634470	0.5326
LINF(-1)	-0.558969	0.544748	-1.026105	0.3165
LINF(-2)	0.888259	0.516711	1.719062	0.1003
LGC	-2.238073	4.461301	-0.501664	0.6211
LINV	-0.962416	1.656321	-0.581057	0.5674
LINV(-1)	1.071663	1.633731	0.655961	0.5190
DUMMY1990	0.338722	1.530646	0.221293	0.8270
R-squared	0.416315	Mean dependent var		1.216666
Adjusted R-squared	0.027191	S.D. dependent var		1.687413
S.E. of regression	1.664314	Akaike info criterion		4.151040
Sum squared resid	58.16874	Schwarz criterion		4.810839
Log likelihood	-59.71871	Hannan-Quinn criter.		4.381327
F-statistic	1.069878	Durbin-Watson stat		1.868031
Prob(F-statistic)	0.432695			

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الملحق (7) : اختبارات جذور الوحدة لديكي فولار المطور. (ADF)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
		<u>At Level</u>			
		LRGDP	LPRVCB	LPUBCB	LADCB
With Constant	t-Statistic	-0.9807	0.1556	-0.5484	-3.3850
	Prob.	0.7440	0.9637	0.8652	0.0214
		n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3159	-2.5438	-2.6188	-5.6555

	Prob.	0.8601 n0	0.3064 n0	0.2756 n0	0.0006 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3012	1.6051	1.7933	0.5882
	Prob.	0.7650 n0	0.9698 n0	0.9792 n0	0.8357 n0
<u>At First Difference</u>					
		d(LRGDP)	d(LPRVCB)	d(LPUBCB)	d(LADCB)
With Constant	t-Statistic	-4.3074	-4.1661	-6.6328	-5.4326
	Prob.	0.0027 ***	0.0037 ***	0.0000 ***	0.0002 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2459	-4.2169	-6.6151	-5.2803
	Prob.	0.0137 **	0.0146 **	0.0001 ***	0.0017 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2950	-3.8148	-4.9603	-6.7623
	Prob.	0.0001 ***	0.0005 ***	0.0000 ***	0.0000 ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

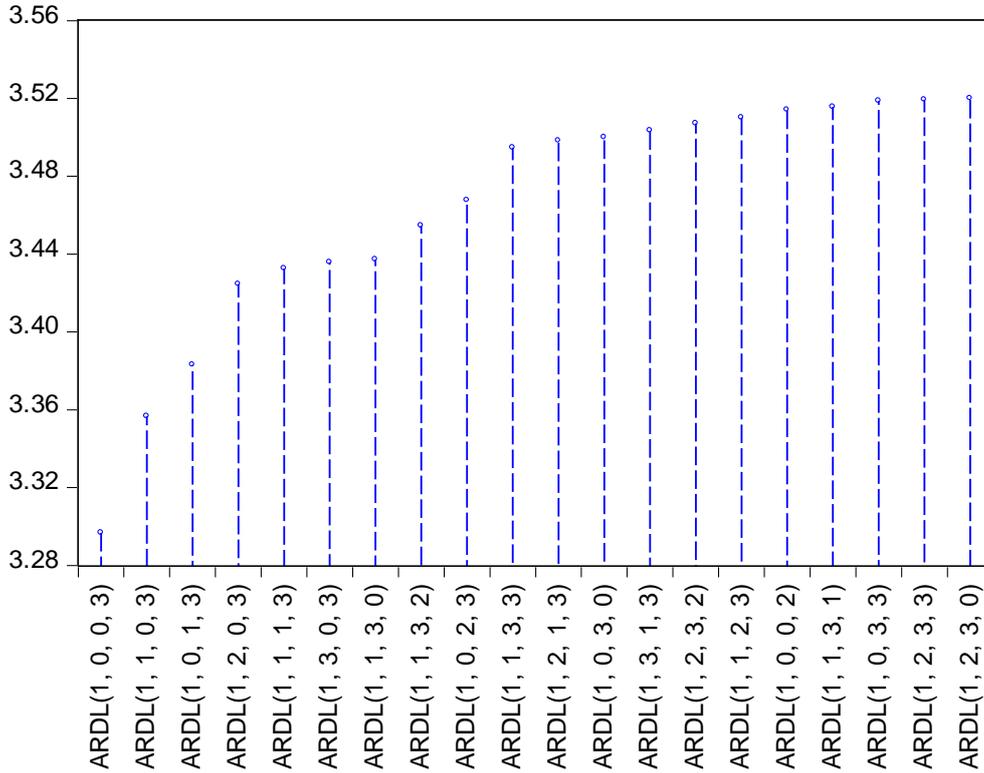
المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

الملحق (8) : اختبارات جذور الوحدة لفيليس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
<u>At Level</u>		LRGDP	LPRVCB	LPUBCB	LADCB
With Constant	t-Statistic	-1.0150	-0.0321	-0.0133	-3.3850
	Prob.	0.7318 n0	0.9467 n0	0.9487 n0	0.0214 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4841	-2.5814	-2.7851	-5.7343
	Prob.	0.8079 n0	0.2907 n0	0.2150 n0	0.0005 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2528	1.4092	3.9483	-1.4419
	Prob.	0.7513 n0	0.9562 n0	0.9999 n0	0.1359 n0
<u>At First Difference</u>		d(LRGDP)	d(LPRVCB)	d(LPUBCB)	d(LADCB)
With Constant	t-Statistic	-4.3071	-4.1661	-6.2788	-17.3614
	Prob.	0.0027 ***	0.0037 ***	0.0000 ***	0.0001 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2434	-4.2169	-6.2713	-16.8500
	Prob.	0.0138 **	0.0146 **	0.0002 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2950	-3.7956	-4.8557	-13.1268
	Prob.	0.0001 ***	0.0006 ***	0.0000 ***	0.0000 ***

الملحق (9): اختبار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج EVIEWS 9.0

الملحق (10): تقدير نموذج ARDL بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

Test Equation:
 Dependent Variable: D(LRGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 04/17/19 Time: 21:08
 Sample: 1995 2017
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LADCB)	-3.195643	1.182814	-2.701728	0.0164
D(LADCB(-1))	4.132796	1.722009	2.399986	0.0298
D(LADCB(-2))	1.648623	1.070283	1.540362	0.1443
C	-0.814256	5.695470	-0.142966	0.8882
LPRVCB(-1)	0.043013	1.355770	0.025284	0.0317
LPUBCB (-1)	-0.002697	0.053971	-0.049972	0.9608
LADCB(-1)	-9.029560	3.108164	-2.905111	0.0109
LRGDP(-1)	-1.037420	0.176151	-5.889386	0.0000

R-squared	0.774448	Mean dependent var	0.243478
Adjusted R-squared	0.669191	S.D. dependent var	2.116101
S.E. of regression	1.217097	Akaike info criterion	3.499023
Sum squared resid	22.21989	Schwarz criterion	3.893977
Log likelihood	-32.23876	Hannan-Quinn criter.	3.598353

F-statistic 7.357648 Durbin-Watson stat 2.511967
 Prob(F-statistic) 0.000631

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EViews 9.0**

الملحق (11): نتائج اختبار الارتباط الخطي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.629298	Prob. F(2,13)	0.5484
Obs*R-squared	2.030195	Prob. Chi-Square(2)	0.3624

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 04/18/19 Time: 18:43

Sample: 1995 2017

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDP(-1)	0.101623	0.235892	0.430803	0.6737
LPRVCB	-0.501813	1.185122	-0.423427	0.6789
LPUBCB	-0.012658	0.052276	-0.242141	0.8124
LADCB	-0.397159	1.203231	-0.330077	0.7466
LADCB(-1)	0.166913	1.332646	0.125249	0.9022
LADCB(-2)	0.019896	1.007806	0.019741	0.9845
LADCB(-3)	0.347857	1.070522	0.324942	0.7504
C	1.546648	5.516209	0.280382	0.7836
RESID(-1)	-0.333266	0.379684	-0.877745	0.3960
RESID(-2)	-0.234483	0.325133	-0.721191	0.4836

R-squared	0.088269	Mean dependent var	5.36E-16
Adjusted R-squared	-0.542929	S.D. dependent var	0.908310
S.E. of regression	1.128254	Akaike info criterion	3.378240
Sum squared resid	16.54844	Schwarz criterion	3.871933
Log likelihood	-28.84976	Hannan-Quinn criter.	3.502402
F-statistic	0.139844	Durbin-Watson stat	2.079442
Prob(F-statistic)	0.997117		

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EViews 9.0**

الملحق (12): نتائج اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.250750	Prob. F(7,15)	0.9640
Obs*R-squared	2.409442	Prob. Chi-Square(7)	0.9338
Scaled explained SS	1.437876	Prob. Chi-Square(7)	0.9844

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/18/19 Time: 19:18

Sample: 1995 2017

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.017082	6.768099	0.150276	0.8825
LRGDP(-1)	0.134696	0.230145	0.585265	0.5671
LPRVCB	-0.258041	1.495564	-0.172537	0.8653
LPUBCB	0.004473	0.063187	0.070786	0.9445
LADCB	-0.836882	1.489637	-0.561803	0.5825
LADCB(-1)	0.162209	1.575354	0.102967	0.9194
LADCB(-2)	-0.163999	1.332593	-0.123068	0.9037
LADCB(-3)	0.034963	1.362994	0.025652	0.9799
R-squared	0.104758	Mean dependent var		0.789156
Adjusted R-squared	-0.313021	S.D. dependent var		1.351666
S.E. of regression	1.548835	Akaike info criterion		3.981092
Sum squared resid	35.98336	Schwarz criterion		4.376046
Log likelihood	-37.78255	Hannan-Quinn criter.		4.080421
F-statistic	0.250750	Durbin-Watson stat		2.569057
Prob(F-statistic)	0.964026			

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال مخرجات البرنامج **EVIEWS 9.0**

الملحق (13): نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي **VAR(5)**.

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/23/19 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1997 2017
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	LRGDP	LPRVCB	LPUBCB	LADCB
LRGDP(-1)	-1.314445 (0.37694) [-3.48711]	0.073138 (0.03730) [1.96098]	-2.042242 (1.37784) [-1.48221]	0.074800 (0.10593) [0.70615]
LRGDP(-2)	-0.354303 (0.29382) [-1.20584]	0.089278 (0.02907) [3.07094]	-2.303617 (1.07400) [-2.14490]	-0.069786 (0.08257) [-0.84520]
LRGDP(-3)	-1.604816 (0.59503) [-2.69703]	0.257672 (0.05887) [4.37662]	-4.302857 (2.17500) [-1.97833]	0.077573 (0.16721) [0.46393]
LRGDP(-4)	-0.191848 (0.32770) [-0.58544]	-0.051785 (0.03242) [-1.59712]	0.333661 (1.19783) [0.27856]	0.089928 (0.09209) [0.97656]
LPRVCB(-1)	-3.538367 (4.07777) [-0.86772]	2.700619 (0.40347) [6.69346]	-29.82879 (14.9054) [-2.00121]	0.031636 (1.14590) [0.02761]
LPRVCB (-2)	9.758931 (5.92892) [1.64599]	-1.964401 (0.58663) [-3.34861]	46.15891 (21.6718) [2.12990]	-0.329249 (1.66609) [-0.19762]
LPRVCB (-3)	5.336452 (4.00178) [1.33352]	-0.842377 (0.39595) [-2.12747]	-0.224069 (14.6276) [-0.01532]	0.809764 (1.12454) [0.72008]
LPRVCB (-4)	3.776314	-0.446111	-1.981466	0.137920

	(2.27850) [1.65737]	(0.22544) [-1.97881]	(8.32855) [-0.23791]	(0.64028) [0.21540]
LPUBCB (-1)	-0.475614 (0.19968) [-2.38185]	0.077279 (0.01976) [3.91136]	-0.678804 (0.72990) [-0.93000]	0.001837 (0.05611) [0.03274]
LPUBCB (-2)	0.041756 (0.17168) [0.24323]	-0.052066 (0.01699) [-3.06520]	0.842198 (0.62752) [1.34211]	0.023497 (0.04824) [0.48705]
LPUBCB (-3)	0.107904 (0.13526) [0.79777]	0.005088 (0.01338) [0.38017]	-0.565839 (0.49440) [-1.14450]	0.048778 (0.03801) [1.28333]
LPUBCB (-4)	0.505396 (0.12456) [4.05739]	-0.034197 (0.01232) [-2.77471]	1.186698 (0.45531) [2.60636]	-0.075764 (0.03500) [-2.16447]
LADCB(-1)	-11.90549 (4.29454) [-2.77224]	1.368583 (0.42492) [3.22081]	-27.41894 (15.6977) [-1.74668]	-0.103097 (1.20681) [-0.08543]
LADCB(-2)	-9.258006 (2.92644) [-3.16357]	0.896561 (0.28955) [3.09635]	-19.11691 (10.6969) [-1.78714]	-0.248995 (0.82236) [-0.30278]
LADCB(-3)	-12.03543 (3.83516) [-3.13818]	1.640759 (0.37947) [4.32386]	-29.29631 (14.0186) [-2.08982]	0.608454 (1.07772) [0.56457]
LADCB(-4)	-2.326621 (1.61809) [-1.43788]	-0.025606 (0.16010) [-0.15994]	-6.002812 (5.91457) [-1.01492]	0.359772 (0.45470) [0.79123]
LRGDP(-5)	0.023551 (0.30202) [0.07798]	-0.053047 (0.02988) [-1.77517]	-1.152387 (1.10396) [-1.04387]	0.134154 (0.08487) [1.58069]
LPRVCB(-5)	0.095213 (2.04012) [0.04667]	-0.070996 (0.20186) [-0.35171]	28.14967 (7.45719) [3.77483]	-1.110235 (0.57330) [-1.93658]
LPUBCB (-5)	-0.263739 (0.07948) [-3.31827]	0.019059 (0.00786) [2.42353]	-0.232056 (0.29052) [-0.79875]	0.003171 (0.02234) [0.14199]
LADCB(-5)	-2.858877 (1.87507) [-1.52468]	0.476799 (0.18553) [2.56998]	-16.19057 (6.85388) [-2.36225]	0.582725 (0.52691) [1.10592]
R-squared	0.988606	0.999092	0.997980	0.981385
Adj. R-squared	0.772115	0.981834	0.959603	0.627705
Sum sq. resids	0.497946	0.004875	6.653073	0.039321
S.E. equation	0.705653	0.069820	2.579355	0.198296
F-statistic	4.566497	57.89327	26.00473	2.774783
Log likelihood	9.491044	58.06825	-17.72855	36.14763
Akaike AIC	1.000853	-3.625548	3.593195	-1.537869
Schwarz SC	1.995636	-2.630764	4.587979	-0.543086
Mean dependent	3.682617	2.467037	55.94429	0.447619
S.D. dependent	1.478199	0.518029	12.83330	0.324991
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000000		
Determinant resid covariance		0.000000		

الملحق (14) : نتائج اختبار السببية لجوانجر حسب منهجية Toda-Yamamoto .

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 04/23/19 Time: 19:29

Sample: 1992 2017

Included observations: 21

Dependent variable:LRGDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPRVCB	32.77285	4	0.0000
LPUBCB	29.48113	4	0.0000
LADCB	5.41389	4	0.2223

Dependent variable: LPRVCB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LRGDP	30.72453	4	0.0000
LPUBCB	19.44806	4	0.0006
LADCB	27.86059	4	0.0000

Dependent variable:LPUBCB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LRGDP	6.390250	4	0.1718
LPRVCB	5.551774	4	0.2352
LADCB	5.421364	4	0.2467

Dependent variable: LADCB

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LRGDP	7.280962	4	0.1218
LPRVCB	1.111512	4	0.8924
LPUBCB	8.773819	4	0.0670

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و ذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)، تم تقدير نموذجين الاول باستعمال متغيرات كلية خلال الفترة (1980-2017)، حيث تم اختيار ستة متغيرات مستقلة تتمثل في: القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و اجمالي الادخار المحلي و الانفتاح التجاري، معدل التضخم و الاستهلاك الحكومي و اجمالي الاستثمار، تم ايضا اضافة متغير أصم في النموذج يمثل صدور قانون النقد و القرض، و المتغير التابع تمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. و قد أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه متغيرات، كما تم التوصل الى أن القروض المصرفية كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. أما في النموذج الثاني تم استعمال متغيرات قطاعية بهدف فحص العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1992-2017). وقد أشارت نتائج الدراسة أن هناك أثر سلبي لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام والقروض الممنوحة للإدارات المحلية على النمو الاقتصادي، بينما كان هناك أثر ايجابي معنوي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبارات السببية لـ Toda-Yamamoto أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: القروض المصرفية، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).

Abstract :

The main objective of this study is to identify the effect of credit bank on economic growth in Algeria, using econometric methods and the Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL), two models were estimated, the first one using macroeconomic variables during the period (1980-2017), Six independent variables were selected: bank credit granted to the private sector, total domestic savings, trade openness, inflation rate, government consumption and total investment, a dummy variable was also added in the form representing the issuance of the Monetary and credit Law, while the dependent variable represents real GDP per capita. The results of the study indicate that there is a long-run equilibrium relationship between these variables, and it was concluded that the bank credit had a negative impact on economic growth during the study period. In the second model, sectoral variables were used to examine the relationship between bank credit granted to different sectors and economic growth during the period (1992-2017). The results of the study showed that there was a negative effect of both credit granted to the public sector and credit granted to local administrations on economic growth, while there was a significant positive effect of credit granted to the private sector on economic growth. The results of the causal tests of Toda-Yamamoto showed that there is a bi-directional causal relationship between bank credit granted to the private sector and the economic growth in Algeria.

Keywords : credit bank, economic growth, Algeria, Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL).

Résumé :

Le but de cette étude est d'identifier l'impact du credit bancaire sur la croissance économique en Algérie, en utilisant les méthodes économétriques et le modèle autorégressif à retards échelonnés (ARDL), deux modèles ont été estimés, le premier en utilisant des variables macroéconomiques durant la période (1980-2017), et six variables indépendantes ont été sélectionnées : Les credits bancaires accordés au secteur privé, l'épargne intérieure totale, libéralisation du commerce, le taux d'inflation, la consommation publique et l'investissement total, il y avait aussi l'ajout d'une variable muette dans le modèle représentant l'émission de la loi sur la monnaie et le credit, et la variable dépendante représentant le PIB réel par habitant. Les résultats de l'étude indiquent qu'il existe un équilibre à long terme entre ces variables. Il a également été constaté que les credits bancaires avaient eu un impact négatif sur la croissance économique au cours de la période à l'étude. Dans le deuxième modèle, des variables sectorielles ont été utilisées pour examiner la relation entre les credits bancaires accordés à différents secteurs et la croissance économique durant la période (1992-2017). Les résultats de l'étude ont montré que les credits accordés au secteur public et les credits accordés aux administrations locales avaient un effet négatif sur la croissance économique, tandis que les credits accordés au secteur privé avaient un effet positif sur la croissance économique. Les résultats des tests de causalité de Toda-Yamamoto ont également montré qu'il existait un lien de causalité bidirectionnelle entre les credits bancaires accordés au secteur privé et la croissance économique en Algérie.

Mots-clés : credit bancaire, croissance économique, Algérie, le modèle autorégressif à retards échelonnés (ARDL).